جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

Revue du Laboratoire de Société & Problèmes
du Développement Local en Algérie

العدد الثالث – ديسمبر 2015

دار التل للطباعة

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

العدد الثالث – ديسمبر 2015

الديباجة

شكلت العملية التنموية بأبعادها المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) هدفا لأغلب مشاريع التنمية في دول العالم، وخاصة النامية منها، إلا أن هذه المشاريع واجهت عقبات عدة، أثرت في مدى فاعلية هذه البرامج، ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذا الاطار، بالرغم من أن عمليات التنمية فيها قد قطعت شوطاً طويلاً، غير أن الملاحظ على المشروع التنموي الجزائري الذي بدأت بوادره الفكرية والعملية منذ الاستقلال لم يحقق الأهداف التي رسم من أجلها، حيث واجه في مراحل معينة انتكاسات أدخلت الدولة والمجتمع في أزمة استمرت لعقد كامل.

يقودنا ذلك إلى مناقشة المشروع التنموي الجزائري ليس في اطاره المادي التقليدي، ولكن في اطار الأفكار التي انطلق منها، وهل كانت تلك الافكار مؤسسة على معطيات واقعية تنظر إلى الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، فعلى مستوى الأيديولوجيا التي انطلق منها المشروع التنموي، يُلاحظ أن هنالك تحولات ايدولوجية مرت بها الدولة الجزائرية منذ استقلالها، فقد بدأت الستينات إلى بداية التسعينات، ومن ثمة تحول الاقتصاد إلى نظام اقتصاد السوق بفعل الأزمة التي مرت بها الجزائر في التسعينات، وبفعل. تحسن الاقتصاد منذ مطلع الالفية الثالثة، عادت الدولة لتجسد حضورها في كافة القطاعات، إذ لم يعد هنالك حدود واضحة لطبيعة نهج الدولة هل هو اشتراكي أم رأسمالي.

ان محاولة النهوض بالمجتمع وتنميته ، دون النظر إلى واقعه الاجتماعي بموضوعية، يعني إغفال هدف التنمية، فالتنمية بأبسط معانيها تعني جمع القدرات المادية والمعنوية وتوجيهها لخدمة الفرد، فهي عملية تنطلق من الفرد وتنتهي به، تتجاوز الفرد كنظام ثقافي واجتماعي وبالتالي تتجاوز الهدف الذي رسمت من أجله العملية التنموية.

إن للعناصر الثقافية في المجتمع تأثير في العملية التنموية سواء بدلالتها الايجابية أو السلبية، وإغفال هذه العناصر يعني إما أنك تجاهلت عناصر يمكن أن تساعد في دعم العملية التنموية، أو أهملت عناصر تعيق التنمية ، فالعنصر الثقافي في المجتمع يبقى من أهم العوامل التي يؤدي إغفالها إلى إعاقة العملية التنموية.

ان كل ذلك يقودنا الى مناقشة المشروع التنموي في المجتمع الجزائري ومعوقات نجاحه؟ وفق المحاور التالية:

محاور الملتقى

المحور1: الخلفية الفكرية للمشروع التنموي الجزائري (تحول الأيديولوجيا الاشتراكية والرأسمالية).
المحور2: المعوقات الثقافية للمشروع التنموي السياسي (الولاءات الجهوية في الانتخاب، المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية).
المحور3: المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي (تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع).
المحور4: المعوقات الثقافية لمشروع التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن، المرأة).
المحور 5: التنمية بين مفهوم تنمية الانسان وتنمية الاقتصاد.
المحور 6: استراتيجيات التنمية في الجزائر

أهداف الملتقى

اولا: الوقوف على معوقات نجاح البرامج التنموية بمختلف اتجاهاتها.
ثانيا: المساهمة بإعطاء حلول تساعد المختصين في وضع البرامج التنموية في المستقبل.
ثالثا: المساهمة في وضع استراتيجيات تنموية شاملة تضع نصب اعينها المقومات المادية والبشرية في المجتمع الجزائري
رابعا: مناقشة مدة نجاعة تطبيق النماذج التنموية العالمية في الجزائر

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ . د . برابح بن دوخة رئيس جامعة شلف

رئيس الملتـقى:

د. بوقشور محمد الصالح عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المنسق العام للملتقى:

د. تقية محمد المهدي حسان

رئيس اللجنة العلمية:

د. ضامر وليد عبد الرحمن

اللجنة لعلمية للملتقى :

أ.د عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة السلطان قابوس
أ.د الهاشـمي مقرانـي	جامعة الجزائر2
أ.د بـوعرفة عبد القادر	جامعة وهران2
أ.د الفضيل رتيمي	جامعة البليدة2
أ.د بن يمينة السـعيد	جامعة المسيلة
أ. د مولاي الحاج مراد	جامعة وهران2
أ. د محمد الدقس	جامعة الأردن
أ.د زمام نور الدين	جامعة بسكرة
أ.د معتوق جمال	جامعة البليدة2
أ. د فاتن مبـارك	جامعة صفاقس
د. جـيلالي بـو بكر	جامعة الشلف
د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة
د. كـويحل فاروق	جامعة البليدة2
د. مـنصـور مرقومة	جامعة مستغانم
د. بلخـير بولمـحـراث	جامعة مستغانم
د. زبيـري حسـين	جامعة الجلفة
د. سـعـداوي زهـرة	جامعة الشلف
د. فـرحـات نـاديـة	جامعة الشلف
د. ديلمي عبد العزيز	جامعة الشلف
د.يخـلـف رفـيقـة	جامعة الشلف
د.بـوكـبشة جمـعيـة	جامعة الشلف
د. مـقـداد عـلـي	جامعة الشلف

مقدمة العدد

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين

ان صدور العدد الثالث من مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ، هو تجسيد لاستمرارية النشاط البحثي والعلمي ، لمخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر ، الا ان العدد الثالث والذي صدر بشكل استثنائي يحمل خصوصية كونه يمثل الانتاج العلمي ، للملتقى الدولي الاول حول المعوقات الثقافية للتنمية في الجزائر ، والذي نظمه المخبر ، ويعد هذا الملتقى تجسيدا للمشروع العلمي الذي انطلق على اساسه المخبر ، الا ان الميزة الخاصة لهذا املتقى تتجلى من خلال طرحه الاجتماعي للعملية التنموية ، في الجزائر وغيرها من البلدان ، فالبعد الاجتماعي ضل غائبا في عمليات التخطيط للتنمية وتجاهل هذا العنصر وخاصة في جانبه الثقافي ، يعني تجاهل لعناصر اما تدعم او تعرقل العملية التنموية ، وتجاهل هذه العناصر هو احد اسباب فشل العملية التنموية .

لقد تجلت اشكالية الملتقى في ثلاث عناصر رئيسية تعيق او تعرقل عمليات التنمية وهي المحاور الرئيسية لملتقى وكانت على النحو التالي

المعوقات الثقافية للتنمية السياسية في المجتمع

المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية

المعوقات الثقافية للتنمية الاجتماعية

وفي الاخير ، لا يسع هيئة التحرير إلا ان تقدم اسمى ايات الشكر والعرفان لكل من ساهم في انجاح الملتقى ، ونخص بالذكر اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية اللذين سهروا على انجاح هذا الملتقى . اضافة الى الباحثون اللذين اثروا اعمال الملتقى بمداخلاتهم القمة ، والتي جسدت والى حد بعيد الفكرة العلمية لملتقى المعوقات الثقافية للتنمية في الجزائر .

د. ضامر وليد عبد الرحمن

رئيس هيئة التحرير

فهرس العدد

تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة	أ.د/ عبدالوهاب جودة الحايس	9
التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري (انسجام ام تنافر)	د/ دروش فاطمة فضيلةv	32
واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة	أ.د. مراد مولاي حاج	45
وقت الفراغ والتنمية الثقافية: أية علاقة؟ قراءة في تمثّلات الشّباب التونسي لوقت الفراغ	د.فاتن مبارك	54
«القيم الاجتماعية كمعيق للمشروع التنموي الصناعي الجزائري»	زروال نصيرة	68
اشكالية الثقافة و السكان والتنمية قراءة في النمو السكاني وعملية التنمية	د. ضامر وليد عبد الرحمن	81
المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر	د. فرفار سامية	95
المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: «تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع»	أ. بن جمو فايزة د. دريس رشيد	103
ثقافة الفـقـر في الأوساط الحضرية	د. ماهر فرحان مرعب	115
أزمة النهضة في عالمنا العربي المعاصر، أبعادها التربوية والأخلاقية	د. جيلالي بوبكر	128
الأمن الغذائي.. أمانـة الأجيال	د. تقية محمد المهدي خسان	144
التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري	د. زدام يوسف	162
التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر	زبير محمد	178

نحو إستراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلـية في الجزائر	د. أمحمدي بوزينة أمنة	193
معوقات التنمية السياسية في الجزائر بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي	د. منصور مرقومة أ. سميحة طري	223
التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر	أ ـ رحالي حجيـلـة أ ـ بوخـالفة رفيقة	233
التوجه الايديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر	د/ حربي سميرة د/ مهدية هامل	247
الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق المناطق الاقتصادية الخاصة	أ.د/ عبدالوهاب جودة الحايس أ. بسمة النصيبية	259
الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية.	د. تريكي حسان أ. حجام العربي	282
استراتيجيات التنمية في الجزائر	أكلي نعيمة	301
أبعاد هوفستد الثقافية في واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف	د محمد فلاق أ.خرشي إسحاق أ. حدو سميرة أحلام	312
لغة التعليم والتنمية في الجزائر	د. محمـد بوقشور أ. مخنفر حفيظة	331
المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية في سلطنة عمان	أ.د/ عبدالوهاب جودة الحايس أ. نهى الذهلية	349
الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي	أ. عـزاوي حـــمزة	369
التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها	أ.ركاش جهيدة أ. قسايسية إلياس	389

تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة
«رؤى نظرية ومنهجية»

أ.د/ عبدالوهاب جودة الحايس

الملخص

مع تزايد احتياجات السكان وتنوعها في ظل التغيرات المجتمعية، والطموحات العالية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، والتحديات التي تواجه الحكومات من أجل توفير الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الأساسية للسكان؛ حتى تضمن قدرا من الاستقرار والسلم الاجتماعي. ولكي تنجح الحكومات في تحقيق جودة الحياة للسكان، يجب الاعتماد على أساليب علمية دقيقة في تحديد الاحتياجات الأساسية وتقديرها على أسس علمية سليمة، تضمن من خلالها وضع خطط جيدة ومتكاملة للتنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. وبناء على ذلك، تهدف الورقة العلمية الراهنة إلى: تشخيص عملية تقدير الاحتياجات الإنسانية باعتبارها مدخل للتنمية الشاملة، حيث تم التأصيل النظري لمفهوم تقدير الاحتياجات الإنسانية والتنموية، وتحديد أبعاد عملية تقدير الاحتياجات الأساسية وطرقها العلمية، والوقوف على أسس ومبادئ عملية تقدير الاحتياجات المجتمعية وتحدياتها. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج العلمي، باستخدام الأسلوب الكيفي، استنادا إلى مراجعة التراث النظري والمكتبي حول عملية تقدير الاحتياجات الأساسية، وتحليل مضمون تلك الكتابات النظرية.

Abstract

With the growing and diverse needs of the population in light of societal variables, and high ambitions of the various social strata, and the challenges faced by governments in order to provide the necessary minimum of the basic needs of the population; in order to ensure a measure of stability and social peace. In order for governments succeed in achieving quality of life for residents, it must rely on accurate scientific methods in determining the basic needs and appreciation on a sound scientific basis, which included the development of a good and integrated plans of comprehensive and sustainable human development. Consequently, the current scientific paper

aims to: Diagnosis of the process of assessing the humanitarian needs as the entrance to the overall development, where he was rooting theoretical concept assess humanitarian and development needs, and to determine the dimensions of the process of assessing the basic needs of scientific methods, and stand on the foundations and principles of the process of assessing community needs and challenges. To achieve this, was to rely on the scientific method, using the qualitative method, based on a review of the theoretical heritage and office about the process of assessing the basic needs, analyze the content of those theoretical writings.

مقدمة البحث وأهدافه

تتزايد احتياجات البشر وتتنوع أنماطها في ظل التطورات المتسارعة التي يمر بها العالم الآن. كما تفرض التغيرات المجتمعية، والطموحات العالية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية ضغوطا كبيرة على الحكومات من أجل توفير الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الأساسية للسكان؛ حتى تضمن قدرا من الاستقرار والسلم الاجتماعي. ولكي تنجح الحكومات في تحقيق جودة الحياة للسكان، يجب الاعتماد على أساليب علمية دقيقة في تحديد الاحتياجات الأساسية وتقديرها على أسس علمية سليمة، تضمن من خلالها وضع خطط جيدة ومتكاملة للتنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. فعملية تقدير الاحتياجات المجتمعية عملية أساسية ونقطة الانطلاق في التخطيط للتنمية؛ إذ أن التنمية تبدأ استجابة لوجود احتياجات غير مشبعة لدى أفراد المجتمع، في محاولة لإشباع تلك الاحتياجات، ويتطلب ذلك اللجوء إلى أفراد المجتمع لترتيب احتياجاتهم غير المشبعة حسب أولوياتهم . تساعد عملية تقدير الاحتياجات واضعي السياسات وصانعي القرار في تحديد احتياجات أفراد المجتمع، مع ترتيب هذا الاحتياجات حسب الأولوية، وتحديد الأنشطة والخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات()، وتوفر قاعدة بيانات عن الاحتياجات والتي تساعد في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المختلفة. لقد أشارت Elizabeth (1988) إلى أن دراسة الاحتياجات غير المشبعة في المجتمع، وجمع البيانات والمعلومات عن حجم وخصائص الذين يعانون من عدم اشباع بعض الاحتياجات، يعتبر من أهم العمليات المرتبطة بتحقيق الرعاية الاجتماعية) (، وأوضحت دراسة Reginaldo (1991) أن دراسة الاحتياجات المجتمعية من وجهة نظر أفراد المجتمع والقائمين على تقديم الخدمات، تساعد على التعرف على الأهداف الممكنة لتنمية الخدمات المجتمعية، كما تساعد صناع القرار على تحديد الخدمات اللازمة لمقابلة تلك الاحتياجات ، وفي دراسة أبو المعاطي (1989) يرى أن تحديد أولويات الاحتياجات من وجهة نظر السكان له أهمية كبيرة في العمل على تنمية وتطوير المناطق الحضرية المتخلفة .

وانطلاقا مما سبق، تهدف الورقة العلمية الراهنة إلى :

1. تحديد مفهوم الاحتياجات الإنسانية
2. التأصيل النظري لمفهوم تقدير الاحتياجات الإنسانية والتنموية
3. تحديد أبعاد عملية تقدير الاحتياجات الأساسية وطرقها وخطواتها العلمية
4. مراجعة التراث النظري حول مقاييس تقدير الاحتياجات الأساسية ونماذجها
5. الوقوف على أسس ومبادئ عملية تقدير الاحتياجات المجتمعية وتحدياتها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد على المنهج العلمي، باستخدام الأسلوب الكيفي، حيث تم مراجعة التراث النظري والمكتبي حول عملية تقدير الاحتياجات الأساسية، وتحليل مضمون تلك الكتابات النظرية.

أولا: الحاجات الإنسانية

يستخدم مفهوم الحاجة استخداما واسعاً في السياسة الاجتماعية والإدارة الاجتماعية. وتعد الاحتياجات الأساسية للإنسان من أهم العوامل المحددة للنشاط الإنساني، كما تعكس طابعه الإنساني وعلاقاته بأفراد المجتمع. ومن أهم تلك الحاجات الحاجة إلى: الطعام والشراب، والكساء، والزواج، والأمن، والشعور بالانتماء والتقدير، والتعليم والتأهيل المهني، والصحة البدنية والنفسية، وغيرها من الحاجات. وتتوقف جودة حياة الإنسان على إشباع تلك الاحتياجات، وبدونها لا يمكن أن ينمو نمواً سليماً. وعلى ذلك فإن الحاجات هي المحرك الأساسي لنشاط الإنسان وقدرته على بذل الجهد من أجل إشباع احتياجاته.

ويعبر تاريخ تطور الإنسان عن دور الحاجات الإنسانية في دفع الإنسان إلى العمل، باعتباره وسيلة لتحقيق تلك الاحتياجات،

ومن ثم حاول الإنسان ابتكار وسائل متنوعة في سبيل تحقيق ذلك( ). إن توفير الموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات الإنسانية هي الضامن الأساسي لبقاء الإنسان على قيد الحياة، والمساعدة على تطوير أدائه ونشاطه المهني باستمرار، ومن ثم استقراره الاجتماعي. وتتميز الاحتياجات الأساسية للبشر بالنسبية، و تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمينه إلى أخرى؛ ذلك أن لكل مرحلة زمنية متطلباتها ومتغيراتها البيئية والاجتماعية والسياسية، وما تفرضه على البشر من بذل معدلات معينة في الانتاج؛ لتوفير الموارد اللازمة لإشباع احتياجاتهم.

ويتطلب إشباع الاحتياجات الأساسية ثلاث متطلبات هي: توفير السلع الخدمات المطلوبة بالكم الكافي، والحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستدامة، وضمان التوزيع العادل

للفوائد أو للمزايا التي تترتب عليها تغيرات في أنماط الاستهلاك بعيداً عن الأنماط المغالية في الإسراف وفي اتجاه الأنماط الأساسية.

1.مفهوم الحاجات:

تعريف الحاجة في اللغة: جاءت كلمة (حَاجَ واحْتاجَ) في المعجم الوجيز بمعنى افْتَقَرَ، ويقال حَاجَ إليه، وأَحَوْجَ فلاناً إلى كذا أي جعله محتاجاً إليه، والحائِجَةُ هي ما يفتقر الإنسان ويطلبه( ). و في معجم لغة العرب: حاجَ بمعنى افتقر، واحْتاجَ: افتقر إليه، تَحَوَّجَ

أي طلب الحاجة، أما الحائِجُ فهو المُفتقِر، وحائجة هي ما يفتقر إليه الإنسانُ ويطلبه( ). ويعرف ابن منظور الحاجة في لسان العرب بأنها «

الحاجَةُ والحائِجَةُ المَأْرَبَةُ معروفة، حاجَ ويحوجُ حَوْجا أي احتاج «( ). وجاء مصطلح الحاجة في القاموس المحيط « الاحْتِيَاجُ، نقول قد حاجَ واحْتَاجَ وأَحْوَجَ، وأَحْوَجْتُهُ، وبالضم: الفقر. والحاجةُ: مفرد، كالحَوْجاءِ. وتَحَوَّجَ: طَلَبَهَا. جمع: حاجٌ وحاجاتٌ وحِوَجٌ، وحَوَائِجُ . والحاجة في اللغة: اسم مصدر لفعل «احتاج»، وتأتي على عدة معاني منها: المأربة والافتقار والقصور عن المبلغ المطلوب والاضطرار إلى الشيء.

والحاجات في الاصطلاح: عرّفها الإمام الشّاطبيّ رحمه الله بقوله: « معنى الحاجيّات أنّها مفتقر إليها من حيث التّوسعة ورفع الضّيق المؤدّي في الغالب إلى الحرج والمشقّة اللاّحقة بفوت المطلوب، فإذا لمتراع دخل على المكلّفين على الجملة الحرج والمشقّة ولكنّه لايبلغ مبلغ الفساد العاديّ المتوقّع في المصالح العامّة». ويقترب تعريف " أحمد كافي " من تعريف الشاطبي كما جاء في منتدى الجمعية التونسية للعلوم الشرعية، حيث عرف كافي الحاجة بأنها "ما يحتاجه الأفراد أو تحتاجه الأمّة للتّوسعة ورفع الضّيق إمّا على جهة التّأقيت أو التّأبيد فإذا لم تراع دخل على المكلّفين على الجملة الحرج والمشقّة وقد تبلغ مبلغ الفساد المتوقّع في الضّرورة»..

التعريف العلمي للحاجات:

تعددت تعريفات الحاجات وفق كل تخصص وميدان علمي، كما تتباين مضامينها بتباين التوجهات الإيديولوجية لكل باحث، إلا أن هذه التعريفات مهما اختلفت ألفاظها فإنها تدور حول معنى عام مؤداه: أن الحاجة هي كل ما يحتاجه الفرد من أجل الحفاظ على حياته، وإشباع رغباته المتنوعة وتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه.

عرف مان ميشيل الحاجة بأنها: حالة أو أمر يضع الفرد في موقف صعب أو محنة بما يشعره بالعوز والرغبة إلى شيء ضروري»، ويستخدم هذا المصطلح في السياسة الاجتماعية لتحديد متطلبات الخدمات الاجتماعية . وقد عرف ماهر أبو المعاطى (2010) الحاجة بأنها

كل ما يفتقر إليه الكائن كحالة من النقص أو الافقار الجسمي والنفسي والاجتماعي، وإن لم تلقى إشباعاً أثارت نوعاً من التوتر والضيق يستلزم وجود قوة دافعة تحفز على الإشباع( ). كما عرفها «روبرت باركر» في قاموس الخدمة الاجتماعية على أنها: المطالب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية والمادية من أجل البقاء والرفاهية والإنجاز. ويعرفها «أحمد زكي بدوي» على أنها كل ما يحتاج إليه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه». وتعرف الحاجة أيضا على أنها: ضرورة أو حالة من الافتقار، أو إدراك وجود نقص في شيء مرغوب فيه، ومن ثم فهي تتطلب إشباع( ). وعرف السكري (2013) الحاجة من منظور التخطيط الاجتماعي على أنها: «حالة عدم توازن يشعر بها الفرد أو الجماعة أو المجتمع، نتيجة للإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين، يحتاج تحقيقه إلى زيادة كفاءة التنظيم الاجتماعي في المجتمع.

وقد صنف كل من «ماكهيل وماكهيل» الحاجات الإنسانية الأساسية إلى ثلاث فئات:

أ-احتياجات النقص:

وتتطلب رفع المقاييس إلى مستوى مقرر نوعا، مثل الكفاية الفسيولوجية.

ب-احتياجات الاكتفاء: وهي الحاجات المطلوب إشباعها للوصول إلى مقاييس عند مستوى مقبول.

ت-احتياجات النمو: والتي يتعدى إشباعها حد الكفاية، بحيث يتيح للفرد تجاوز الكفاية المادية إلى إشباع المتطلبات غير المادية.

ومن المنظور النفسي، ينظر إلى الحاجة على أنها مفهوم فردي، حيث يرى «موراي» أن الحاجات الإنسانية إما أن تستثار داخليا أو أن تأخذ في التحرك نتيجة لتنبيه خارجي. تعرف الحاجة بأنها «حالة من التوتر الناشئ من خلال عملية التوظيف الفسيولوجي، والنفسي، والاجتماعي، فالحاجة تؤدي إلى حالة من عدم التوازن، فالحاجة تعبر عن متطلبات نفسية وسيكولوجية واقتصادية واجتماعية تحتاج إلى إشباع . وعليه، فإن المهمة الأساسية للمجتمع هي مقابلة الحاجات( ). ومن المنظور السوسيولوجي، طرح kaufman مفهوم " فجوة الاحتياجات "، حيث يرى أن الحاجة هي الفرق الحاصل بين ما تم تحقيقه في الوقت الحالي وما هو مطلوب تحقيقه، أي الفجوة بين النتائج الحالية والنتائج المرغوب الوصول إليها، وإذا لم تتواجد هذه الفجوة بين النتائج فهذا يدل على عدم وجود أي حاجة. والشكل الآتي يوضح تلك الفجوة (Watkins 2012) :

ويختلف مفهوم الحاجات الأساسية عن مفهوم حاجات الكفاف، فهذا الأخير يكاد يكون مفهوما بيولوجيا خالصا لا يتجاوز المحافظة على حياة الإنسان بتوفير القدر الأدنى

من السلع والخدمات اللازمة للبقاء. أما مفهوم الحاجات الأساسية، فالمفروض فيه أن يكون مفهوما متحركا يتطور مع تطور المجتمع، بحيث يزيد مع الزمن القدر اللازم للإنسان من السلع والخدمات، سواء من حيث الكم أو الكيف[1]. ومما سبق يتضح أن الاحتياجات الأساسية هي : كل ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه من أجل الحياة والبقاء، وكل ما هو ضروري من أجل نمو الإنسان وتطوره: بيولوجيا، ونفسيا، واجتماعيا.

2.الاحتياجات الإنسانية الأساسية وأنماطها

يتعلق مفهوم الاحتياجات الأساسية بالتطور في السياسات الإنمائية والتي حققت انتشاراً في المنظمات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الدولية. وقد طرح مجموعة من علماء أمريكا اللاتينية هذا المصطلح، في وثيقة تنص على استراتيجية تنموية بديلة خاصة بالعالم الثالث. فمنذ أواخر الستينات أصبح النمو السريع لدى بعض دول العالم الثالث يتعارض بحدة ليس مع الركود والهبوط لدى الأخرين فحسب بل عملية الجنوح نحو الفقر، وتهميش قطاعات كبيرة من السكان ضمن التطور الذاتي للدولة. فمنذ الحرب العالمية الثانية زاد عدد الأفراد الذين يعيشون ضمن دائرة الفقر المطلق والنسبي، وقد قدر عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مطلق حوالي 800 مليون نسمة، بينما هناك حوالي 200 مليون نسمة يعيشون في فقر نسبي، لذلك أصبحت منظمات المساعدة الإنمائية معنية بشكل متزايد بفشل النمو الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي[2].

أ-تصنيف الحاجات الإنسانية:

طرح العلماء في مختلف المصادر تصنيفات مختلفة للحاجات الإنسانية حيث صنف كل باحث الحاجات حسب تصنيف معين وفقا لتخصصه العلمي ورؤيته النظرية. فمن منظور علم النفس يعتبر تصنيف «ماسلو» من أقدم التصنيفات، والذي صنف الحاجات الإنسانية إلى مستويات نظرية، وافترض سلسلة من الاحتياجات، يصبح الإنسان من خلالها متطلع لاحتياجاته في نظام تصاعدي، بحيث أن اشباع أي مستوى يأتي دائما بعد اشباع الحاجة الأساسية في المستوى الأدنى، وقد حدد «ماسلو» [3]الاحتياجات في:

1. الحاجات الحيوية أو الجسدية اللازمة لحفظ الحياة، وهي أدنى وأهم الاحتياجات وتتضمن الحاجة إلى الطعام، الماء، الهواء وكل ما هو ضروري للبقاء على قيد الحياة.
2. الحاجة للشعور بالأمن والطمأنينة: وتتضمن الأمان والحماية من الأذى الجسدي أو العاطفي في المجتمع، وهذه الاحتياجات يعبر عنها في شكل الاهتمام بالجريمة وضمان الوظيفة والعمل.

3. الحاجة إلى الانتماء: الحاجة الاجتماعية للانتماء تتضمن الحاجة لهوية ثقافية مثلها مثل الانتساب لأسرة أو جماعة، ومدلول الحب كمثال لهذه الحاجة، و الحاجة إلى الحب مثل حاجة للتعاطف من جانب الآخرين، والحاجة إلى تأثيرهم ومعونتهم.
4. تقدير الذات: المكانة الاجتماعية للشخص يمكن أن تكون لاحقة بعد انتماء الشخص لجماعة أولية، حب الظهور مثال على هذه الحاجة.
5. تحقيق الذات: وهو المستوى الأعلى من الحاجة، ويتضمن التحقيق الكامل للذات لمساهمة الشخص في تقدم المجتمع.

وقد وجهت انتقادات عديدة لنظرية ماسلو، باعتبار أنه ليس من الضروري أن يكون إدراك الأفراد لهذه الاحتياجات وأهميتها بالنسبة له تسير وفقا لهذا الترتيب، ولتفادي أوجه النقد السابقة ظهرت نظريات وتصنيفات أخرى يعتمد تكوين هيكلها على النظرية السابقة[4]. وبناء على تلك الانتقادات، أدخل Galton Alderfer تعديلات على نظرية ماسلو تمثلت في دمج الحاجات في ثلاث مجموعات هي: المحافظة على البقاء وتشمل الحاجات الفسيولوجية، وحاجات الأمن الانتماء: وتشمل الحاجة إلى تكوين علاقات الود والصداقة، وحاجات النمو والتقدم وتتعلق بالحاجة إلى تأكيد الذات. وقدم Mar-tin Davies (2000) تصنيفا رباعيا للحاجات هي: الحاجات الطبيعية، والحاجات المحسوسة، والحاجات التعبيرية، والحاجات المعيارية (المقارنة). كما صنفت Veronica Coulshed (1990) الحاجات وفقا لمعايير أخرى هي: الحاجات المعلنة، والحاجات المحسوسة، الحاجات المعيارية، والحاجات المقارنة[5]. ويمكن توضيح هذه الحاجات:

1. الحاجات الطبيعية Normative Need : فهي تلك التي يرى الباحث الاجتماعي أو الخبير أنها تمثل الحاجة تبعا لموقع الفرد المهني، بأن يجد الأفراد أو الجماعات أن هناك عجزاً في وجود شيء ما وتعتبر الجمعية الطبية أن الغذاء حاجة طبيعية.
2. الحاجات المحسوسة Felt Need: وهي التي يشعر بها الناس ويحسون أنها تمثل حاجة بالنسبة لهم وتختلف حسب درجة الشعور بهذه الحاجة[6].
3. الحاجات المعبر عنها Expressed Need: هو طلب المحسوس الذي يتحول إلى حدث، بحيث يأخذ شكل طلب للخدمة، فالإنسان لا يطلب الخدمة إلا إذا شعر بالحاجة إليها، والحاجة المعبر عنها عامة تستخدم في حالات طلب الخدمة الصحية وتعرف من قوائم الانتظار مثلاً[7]. فالاحتياجات المحسوسة عندما تتحول إلى عمل أو إجراء من أجل إشباعها[8].
4. الحاجة المقارنة Comparative : وهو مفهوم يقدم حكما نسبياً لاحتياجات مجموعة من الناس نسبة لمجموعة أخرى مماثلة لها لا توجد لديها هذه الاحتياجات

نتيجة توافر الخدمات لديها وحرمان المجموعة الأولى منها بشكل ظالم. ويعرف هذا النوع من خلال الخدمات حيث يرى Davies Bleddyn أن العوامل الاجتماعية هي التي تؤسس الحاجة في منطقة أخرى، حيث يوجد أفراد في نفس الظروف ولا يتلقون الخدمة مثل الأفراد الآخرين الذين يتلقون الخدمة(9).

5. احتياجات معيارية: ويعرفها بعض المهنيين وعلماء الإدارة والاجتماع بالمستوى اللائق أو المأمول، وأي فرد يهبط مستوى الإشباع لديه عن هذا المعيار يعتبر في حاجة إلى الإشباع، ويتم قياس الإشباع من خلال سؤال الجمهور إذا كانوا يشعرون بإشباع حاجة معينة، فالإنسان بطبعه يحس ويشعر بالحاجة إذا كانت الخدمات والبرامج المقدمة لا تشبعها(10)، ولذلك فهي احتياجات يضعها معني أو خبير.

وفي إطار المنظور الاجتماعي، صنف بعض الباحثين الاحتياجات وفقا لمعايير متنوعة مثل: من حيث النطاق (فردية أو جماعية أو مجتمعية)، ومن حيث طبيعتها (مشبعة أو غير مشبعة)، ومن حيث نوع النشاط (نفسية أو جسمية أو عقلية)، ومن حيث مؤسسات المجتمع (تعليمية أو صحية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حاجة إلى المسكن أو حاجة إلى توافر الأمن وغيرها)(11). وبعيد عن الاختلافات والتنوع، يمكننا طرح التصنيف العام للاحتياجات الإنسانية إلى: حاجات أولية: كالطعام والشراب والحاجات الجسمية الأخرى، وحاجات ثانوية: كالاحتياجات النفسية والعقلية والروحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. لقد ظهر مفهوم الحاجات الأساسية (Basic Needs) في مجال السياسة الاجتماعية، وقسمت الحاجات الأساسية إلى نوعين، الأول: الحاجات المادية: وهي ضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، والثانية: هي الحاجات غير المادية مثل التعليم والحقوق الإنسانية الأساسية. ولا يمكن الفصل بين الاحتياجات الثانوية عن الأولية، فكلاهما أساسيات(12).

وقدم تقرير الأمم المتحدة المعنون تقرير بعنوان «حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات» عرض فيه تصنيف الحاجات على الوجه التالي:

1. مجموعة أولية من الحاجات البيولوجية الفطرية، والتي تتألف من مجموعتين فرعيتين، تتعلقان باستمرار البقاء، وبالتدابير المباشرة للموارد اللازمة لتصريف أمور الحياة على الترتيب. وتتضمن المجموعة الأولى الغذاء، والمأوى، والملبس، والصحة، والأمن الشخصي، بينما تتضمن الثانية كسب الرزق داخل مجتمع متماسك من خلال العمل بالأجر، أو بأي مورد للرزق. كذلك تتضمن التعليم، الرسمي وغير الرسمي، اللازم لكسب الرزق. ويمثل الغذاء والمأوى والصحة حاجات فسيولوجية فردية، بينما يمثل كل من كسب الرزق والتعليم احتياجاً مجتمعياً.

2. مجموعة ثانوية، وتنقسم أيضا إلى مجموعتين فرعيتين: أولهما فردية أيضا (الحاجات الجمالية والروحية والإبداعية)، والثانية مجتمعية (الحاجات الإدارية، بما في ذلك مختلف أنواع الخدمات العامة مثل: النقل والمواصلات، والحاجات المتعلقة بالأمن القومي وما شابه ذلك).

ومن مزايا هذا التصنيف أن العلاقة العضوية داخل التسلسل التراتبي للحاجات هي أكثر وضوحا منها في حالة التقسيم البسيط إلى حاجات أساسية وغير أساسية، بانفصالها الضمني. كما يوضح هذا التصنيف أن الاهتمام بإشباع الحاجات الثانوية لن ينطوي على معنى ما لم يخدم عملية الإشباع الدائم للحاجات الأولية، أو إذا لم يتم أولاً إشباع الحاجات الأولية إشباعاً كاملا. إن الغذاء والمأوى حاجتين ماديتين، بينما يمثل كل من التعليم والعمل حاجة غير مادية، أما المسائل الجمالية والإبداعية فهي حاجات « ما بعد» المادية.

و يتضمن تقرير مكتب العمل الدولي (ILO) حول " العمالة والنمو والحاجات" عنصرين أساسيين في الحاجات الأساسية:

1. متطلبات الحد الأدنى الضروري للأسرة بالنسبة للاستهلاك الخاص (الغذاء الكافي، المأوى، الملبس، الأجهزة المنزلية، أثاث المنزل).
2. الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال ومن أجل المجتمع ككل، مثل المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والنقل العام، والخدمات الصحية والتعليمية.

ويرى «ليسك» أن الهدف الرئيس لمدخل الحاجات الأساسية هو إشباع المتطلبات الأساسية وفق لمجموعتين متكاملتين هما: الحاجات الاستهلاكية الشخصية مثل: الغذاء، المأوى، الملبس، والخدمات العامة الأساسية مثل: الصحة، الصرف الصحي، توفير المياه الصالحة للشرب، والتعليم، والنقل، والخدمات الثقافية[31]. وفي نفس السياق، يقسم بكري جميل الحاجات إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي[41]:

1. المجموعة الأولى: وهي الحاجات الفردية (الشخصية) الخاصة بكل فرد من أفراد المجتمع.
2. المجموعة الثانية: الحاجات الجماعية للمجتمع وبشكل خاص الحاجة الأساسية للأمن الداخلي والخارجي.
3. المجموعة الثالثة: وهي عبارة عن حاجات التنمية والتطوير والصيانة للجهاز الإنتاجي في المجتمع.

خصائص الحاجات الإنسانية:

من خلال استعراض مفهوم الحاجات لدى مختلف الباحثون والعلماء، يلاحظ هناك عدة خصائص تُميز الحاجات الانسانية هي[51]:

أ- إن الحاجات الإنسانية لا نهائية، بمعنى أنها غير قابلة للوقوف عند حد معين، لأنها في تطور مستمر.

ب- الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع، ويتم إشباعها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ت- الحاجات وثيقة الصلة بالقيم، فهي ترتبط بالدافع الإنساني لتحقيق غاية ما.

ث- يتباين تصنيف الحاجات وترتيب أولوياتها من مجتمع لآخر أو من فئة عمرية لأخرى.

وأضاف John Burton خصائص أخرى تتميز بها الاحتياجات هي: الحاجات ليست متساوية في القوة، وإنما تعمل وفقا لأولويات مرتبطة بموقف معين. كما أن الاحتياجات ديناميكية، حيث تتغير طبقا للمكان والزمان والعمر والموقف والبيئة. كما أنها متكاملة ومتلازمة مع بعضها البعض ويصعب فصلها عن بعضها. وتتميز بالنسبية فلا توجد وسيلة للإشباع المطلق لها[61]. علاوة على ذلك، فإن الحاجات الإنسانية متنوعة، وذات طبيعة اجتماعية: فهي ترتبط بالوسط الاجتماعي، وتتطور وفقاً للتغيرات السائدة في المجتمع ووفقا لظروفه. وتعد قابلية الاحتياجات ~~للقياس~~ من أهم خصائصها، فالأفراد قادرون على تحديد أولويات احتياجاتهم التنموية، بالإضافة إلى خاصية الإحلال، فالحاجة تتميز بإمكانية إحلالها محل أخرى عن طريق الحصول على قدر من السلع البديلة التي تشبع هذه الحاجة، ويعتمد ذلك على مدى التقارب ووحدة المصدر المشترك بينهما وتقدير المستهلك لهما.

ثانيا: تقدير الاحتياجات:

ظهر مفهوم تقدير الاحتياجات في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع بداية القرن العشرين، عند إجراء مسح اجتماعي لمدينة بتسبرج (1909 – 1911)، لتقدير حاجات السكان بتلك المدينة، وترتيب أولوياتها. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي قامت الجمعية الاجتماعية الأمريكية بدراسة الظروف الاجتماعية للمدن بالولايات المتحدة. وبعد عام 1950 اتجه تقدير الاحتياجات لمجالات جديدة تركز على التخطيط الحكومي للخدمات الإنسانية. ومع الستينات من القرن العشرين تزايد عدد البرامج الفيدرالية، وتزايد الطلب على معرفة الحقائق حول الاحتياجات وتوزيع الموارد، واستخدام أساليب التحليل الموضوعي؛ نظراً للتأثير الكبير للتكلفة على توزيع الموارد[71]. وتعتبر عملية قياس الاحتياجات الإنسانية من المجالات الجديدة والتي مازالت تحتاج إلى البحث والدراسة،

وحتى الآن مازال العاملون في المجالات الاجتماعية يفتقرون إلى مقاييس واضحة ومحددة تقيس بدقة حجم الاحتياجات في المجتمع قبل تخطيط برامج لمواجهة هذه الاحتياجات[81].

1.تقدير الاحتياجات: التأصيل النظري للمفهوم

تشير عملية تقدير الاحتياجات إلى: محاولة لتحديد ما هو مطلوب لضمان قدرة المجتمع على تحقيق مستوى مقبول من التنمية في مجالات الحياة. وتتطلب عملية قياس الاحتياجات الاجتماعية للسكان عملية تصنيف وتحديد الاحتياجات (تعليمية- صحية- اجتماعية- اقتصادية- وغيرها)، وتحديد الجماعات السكانية المعنية، كما يتطلب فحص أنواع مختلفة من المعلومات والبيانات، بالإضافة إلى تصنيف ووصف الظروف التي تمر بها الجماعات السكانية[91]. وينظر إلى عملية تقدير الاحتياجات على أنها: مجموعة المسوح التي تركز على الفجوات الموجودة في الخدمات والاحتياجات التي لم تقابل في التخطيط الاجتماعي. إن عملية تقدير الاحتياجات من العمليات الفنية التي تهدف إلى تحديد أولويات السكان، وتقديم الحلول المتنوعة لتخفيف وطأة المشكلة[02].

وعرف روست Rossett (1982) عملية تقدير الاحتياجات بأنها: " جهد منظم لجمع المعلومات والأفكار من مصادر متنوعة من أجل اتخاذ قرارات أفضل"؛ بهدف توثيق هذه الحاجات، وتحديد أولويات الخدمات التي تقابل هذه الاحتياجات. ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بتقدير الاحتياجات من: السجلات المتاحة: كالتعداد العام للسكان census، الإحصاءات الحيوية Fetal statistics، وإحصائيات الحكومة المحلية، بالإضافة إلى المسوح Survey والبحوث الميدانية في قطاعات السكان المختلفة[12]. وتعد عملية تقدير الاحتياجات عملية منهجية لتحديد مستوى الاحتياجات الإنسانية في منطقة جغرافية محددة، والتعرف على القضايا المتعلقة بالمجتمع، من أجل استخدام نتائجها في تطوير عمليات رسم السياسات وصنع القرار لتخطيط المجتمع.

إن عملية تقدير الاحتياجات الإنسانية تتطلب وضع الإجراءات التي تمكن المجتمع من التعرف على الاحتياجات، ومن ثم وضع الأولويات واتخاذ القرارات التي تسهم في سد الفجوة بين الأوضاع الحالية والوضع المرغوب فيه مستقبلا[22]. وأشار Therese L Barker(1999) فعملية تقدير الاحتياجات: محاولة لتحديد ما هو مطلوب لمساعدة المواطنين على أن يكونوا قادرين على القيام بوظائفهم في المجتمع عند مستوى مقبول، وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقهم لأهدافهم[32]. إذن»عملية التقدير» عملية منظمة قائمة على منهج علمي دقيق، تتضمن: تحديد طرق القياس، وجمع وتحليل المعلومات كمدخلات لتوزيع الموارد، مع رؤية واضحة استكشافية للحاجات والخدمات التي يفتقر إليها المجتمع، وارتباطها بمستويات القبول المهمة، والتي يوجد اتفاق عام من المجتمع على إشباعها.

وترتبط عملية تقدير الاحتياجات بعملية تقييم المشكلات والحلول المطابقة لحاجات السكان وأهدافهم، فتقدير الحاجات يتبع المعلومات التي يتم جمعها عن ماهية الحاجة وتقييم السكان لها وللحلول الممكنة لإشباعها. ويوجد فرق بين تقدير الاحتياجات وتحديد الاحتياجات، حيث أن تحديد الحاجات هي أحد الخطوات الإجرائية، بل هي الخطوة الأولى لتقدير الاحتياجات. فتقدير الحاجات يرتبط بالجانب المستقبلي، أما عملية تحديد الاحتياجات فترتبط بالوضع الحالي. وتتطلب عملية تحديد الاحتياجات مخططا اجتماعيا وأساليب لتحديد الحاجات أقل تعقيداً وتشابكا، ومن ثم فهي عملية استاتيكية، بينما تقدير الاحتياجات عملية تتطلب مخططا اجتماعيا أكثر خبرة ومهارة، تتداخل وتتشابك فيها طرق وأساليب تقديرها، وهي بذلك أكثر دينامية، كما تعتبر عملية تقدير الاحتياجات أعم وأشمل من تحديدها[42].

2- أهمية تقدير الاحتياجات المجتمعية:

تعد عملية تقدير الاحتياجات المجتمعية عملية أساسية ونقطة الانطلاق في التخطيط للتنمية، إذ أن التنمية تبدأ استجابة لوجود احتياجات غير مشبعة لدى أفراد المجتمع، كما أنها تهدف لإشباع تلك الاحتياجات، وتشتمل عملية التنمية على قيام أفراد المجتمع بترتيب احتياجاتهم غير المشبعة حسب أولوياتها[52]. كما تساعد عملية تقدير الاحتياجات صناع القرار في تحديد احتياجات أفراد المجتمع، مع ترتيب هذ الاحتياجات حسب الأولوية، وتحديد الأنشطة والخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات[62]، وتوفر قاعدة بيانات عن الاحتياجات، للمساعدة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المختلفة. وأشارت Elizabeth (1988) إلى أن دراسة الاحتياجات غير المشبعة في المجتمع، وجمع البيانات والمعلومات عن حجم وخصائص الذين يعانون من عدم إشباع بعض الاحتياجات يعد من أهم العمليات المرتبطة بتحقيق الرعاية الاجتماعية. وأوضحت دراسة Reginaldo (1991) أن دراسة الاحتياجات المجتمعية من وجهة نظر أفراد المجتمع والقائمين على تقديم الخدمات، تسهم في التعرف على الأهداف الممكنة لتنمية الخدمات المجتمعية، كما تساعد صناع القرار على تحديد الخدمات اللازمة لمقابلة تلك الاحتياجات. وتتمثل أهمية عملية تقدير الحاجات الإنسانية من وجهة نظر فرايد أم كوكس (1987) في: تحديد الحاجات المجتمعية المهمة طبقا لمدى تأثيرها على المواطنين، واختيار البرامج والأنشطة المجتمعية التي يمكن تنفيذها لمحاولة إشباع تلك الحاجات، وجمع المعلومات التي تعتبر أساسا ومدخلا لتخطيط تنمية المجتمع ومقابلة حاجاته، وتحديد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع لتوفير الخدمات المجتمعية طبقا للحاجات الفنية، مع تحديد الموارد الممكن استخدامها لمحاولة إشباع تلك الحاجات. كما أكد Davids Derezotes (2000) على أهمية عملية تقدير

الاحتياجات في التخطيط للرعاية الاجتماعية للأسباب التالية[72]:

أ- تساعد المجتمع في تحديد احتياجاته والبحث عن حلول لمواجهتها.

ب- توجه الانتباه إلى الفجوات الموجود في تلك الخدمات بناء على المعلومات التي تم الوصول إليها.

ت- تساعد في تحديد المعوقات والمشكلات التي تعوق استفادة المواطنين من الخدمات القائمة.

ث- تساعد في تقويم الخدمات الحالية ومدى فعاليتها في مقابلة الحاجات الإنسانية.

ج- تساعد في وضع أولويات الإنفاق على الخدمات اللازمة لاشباع الاحتياجات المطلوبة .

ح- تعد المقياس الذي يستخدم للمقارنة بين الواقع والمأمول للاحتياجات والخدمات لتضييق الفجوة بينهما.

3. مراحل عملية تقدير الاحتياجات([28]):

م	المرحلة	أهداف المرحلة
1	تقييم الاحتياجات	تحديد المجال على كافة المستويات (الكبير والمتوسط والصغير) تحديد جميع الاحتياجات والفرص. اختيار الاحتياجات والفرص.
2	تحليل الاحتياجات	تحليل الفرص والاحتياجات. تحديد المنهج الملائم لتلبية الاحتياجات.
3	التخطيط والتطوير	انتقاء الطرق والوسائل (يعتمد ذلك على الكلفة ونتائج التحليل). الحصول على الطرق والوسائل (يتضمن ذلك تصميم وتطوير الأنظمة المتبعة).
4	التطبيق والتحكيم والتنقيح أو الاختيار	تطبيق الطرق والوسائل المختارة. تحديد وفرز الطرق الأكثر كفاءة. مراجعة ما هو مطلوب مرة أخرى.

متطلبات عملية تقدير الاحتياجات:

تتطلب عملية تقدير الاحتياجات الإنسانية الساسية مجموعة من الشروط الواجب توافرها؛ حتى يمكن الاستفادة منها في عملية التخطيط ورسم السياسات التنموية وصنع القرارات وقد حدد (John E. Tropman 1998)تلك المتطلبات الأساسية في الآتي:

1. مشاركة سكان المجتمع المحلي المتأثرين بالمشكلة، وهذ ما أكده Reginald 1991)) حيث أشار أن دراسة الاحتياجات المجتمعية كما يراها سكان المجتمع إلى جانب القائمين على تقديم الخدمات تعد ضرورية لتحديد الأهداف الممكنة لتنمية الخدمات المجتمعية.
2. الاستعانة بطرق منهجية متنوعة لتقدير حاجات المجتمع كالطرق الكمية مثل: (دليل رصد المشكلات- طريقة المسح الاجتماعي - مدخل المؤشرات المجتمعية)، إلى جانب الطرق الكيفية سواء من خلال الاجتماعات العامة - الجماعات البؤرية، البحث السريع بالمشاركة، طريقة دلفي لتحديد الأولويات ..إلخ
3. ضرورة مراعاة التوازن بين الجوانب الذاتية والموضوعية عند تقدير حاجات المجتمع.
4. مراعاة التوازن بين الاحتياجات الفعلية للمجتمع وبين ما هو متاح من موارد وإمكانيات.

وأشار فيرونيسا أنه لابد عند تقدير الحاجات من التعرف على: تحديد الحاجات غير المشبعة داخل المجتمع والمشكلات المجتمعية، وعمل مسح شامل للمجتمع، وجمع المعلومات عن الخدمات المتاحة داخل المجتمع. كما تتطلب عملية تقدير الاحتياجات التنموية التعرف على: خصائص البيئة التي يتم دراستها ومسحها ديموغرافيا وإحصائياً،بالإضافة إلى الخدمات المتاحة بالمجتمع والتي يمكن استخدامها[92].

4.طوات عملية تقدير الاحتياجات:

أشار جاك كليب Jack Mckilli (1987) أن عملية تقدير الحاجات تتضمن عدة خطوات هي: تحديد المستفيدين والمحتاجين للخدمة، ووصف المجتمع المستهدف الذي ستقدم له الخدمة، وتحديد الاحتياجات ووضع عدة بدائل لإشباعها، وتنفيذ البديل الذي تم اختياره من بين البدائل[03]. وأضافت الجرواني (2010) أن عملية تقدير الاحتياجات تتطلب مجموعة من الخطوات يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف المنشود هي: الفهم الواضح والدقيق للهدف من التقدير والموارد المتاحة، وتحديد المعلومات التي نحتاج إليها، وتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات جاهزة وموجودة بالفعل أم يتطلب الحصول عليها، ووضع التصميم المنهجي لعملية جمع المعلومات وتحديد الأدوات الملائمة للبينات

المطلوب الحصول عليها، وجمع البيانات وتحليلها بدقة، وإعداد التقرير النهائي[13].

5.طرق تقدير الاحتياجات الأساسية التنموية

أ-طرق تقدير الاحتياجات الأساسية

حدد روبرت باركر Robert Barker (1987) في قاموس الخدمة الاجتماعية عدة طرق لتقدير الاحتياجات هي[23] :

* الطرق الكمية: وفيها يتم جمع البيانات كميا وبشكل رقمي، وتوصف باستخدام الاحصائيات التي تمثل أسلوبا قويا لإثارة الوعي بحدة الفجوات في الخدمات المقدمة. والتقدير الكمي للحاجات يتم من خلال ثلاثة مناهج، وهي:

*المسح الاجتماعي: وخاصة عندما يستخدم الاستبيان الذي يعد أكثر الأدوات ملائمة لتقدير الاحتياجات.

*مقاييس تقدير الاحتياجات، مثل مقاييس على مستوى المجتمع والتي تستخدم المسح الشامل، ودليل الحاجات المجتمعية، وهذا الأسلوب يحتاج إلى الكثير من البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة. لذا فمن الصعب تطبيقه في الدول النامية. وتشمل استخدام المقاييس الأتية: أدوات المسح الاجتماعي: سواء مسح اجتماعي شامل أو مسح بالعينة. ومن الأدوات البحثية التي يتم استخدامها في هذا الأسلوب هي دليل المقابلة والاستبيان والملاحظة وغيرها.

*مقاييس على أساس نوع الخدمة، وطبقا لهذا النوع من المقاييس، فإن مستوى طلب الناس على خدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية يعتبر مقياسا لنوعية احتياجات الناس ومدى قدرة تلك المؤسسات على إشباعها.

*مقاييس على أساس التقدير المهني: وهذا النوع يعتمد على تقديرات المهنيين المتخصصين باستخدام معايير وأساليب موضوعية في ضوء خبراتهم في تقدير الاحتياجات33.

*قواعد البيانات الاحصائية المتاحة.

* الطرق الكيفية: وتعد هذه الطرق غنية بالتفاصيل التي توضح المشكلات المعقدة، كما تنفرد بتحديد تجارب العديد من الأفراد، وتتضمن على المقابلات الشخصية وجها لوجه، وطريقة دلفي لتحديد الأولويات، ودليل الجماعات البؤرية.

ب)الأدوات المستخدمة في تقدير الاحتياجات:

حدد بيجي سليث (1994) مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها في تقدير الاحتياجات، منها :

- استطلاع الرأي: وهو عبارة عن استفتاء أو مسح يتم من خلاله جمع المعلومات والبيانات عن احتياجات المجتمع.
- المقابلات الشخصية: وتكون هذه المقابلات للقائمين على تقديم الخدمات وذلك لتعرف على مدى إشباع الخدمات لحاجات المواطنين.
- تحليل الإحصائيات والسجلات: حيث يتم تحليل البيانات الإحصائية التي تجرى سنويا «بيانات التعداد» ومن خلالها يتم التعرف على الحاجات المجتمعية وتحديد المناطق الجغرافية التي تعاني من مشكلات معينة .
- الاجتماعات وجمع التقارير : حيث يتم من خلال الاجتماعات وجمع التقارير وتحليلها معرفة احتياجات المواطنين وماهية البرامج والخدمات التي يجب توفيرها لإشباع تلك الاحتياجات، ومعرفة اتجاهات الناس وآرائهم نحو ما يقدم لهم من خدمات.
- رأي الخبراء: حيث يقوم الخبراء بوضع معايير وأساليب ومستويات موضوعية يتم في ضوئها تقدير الاحتياجات.
- * مصفوفة تقدير الاحتياجات: وهي عبارة عن أداة لتقدير الاحتياجات يتم من خلالها استخدام طرق مختلفة لجمع معلومات من مصادر مختلفة. تتعلق بالسكان الذين يستفيدون من الخدمات. ومن الطرق التي يمكن استخدامها في مصفوفة تقديير الاحتياجات (الملاحظة – المقابلات – مراجعة الوثائق والسجلات)، ومهما كانت الطريقة المستخدمة لابد أن يتم من خلالها جمع بيانات تتعلق: بتحديد من هم المحتاجين للخدمة، تحديد الحاجات المجتمعية، تحديد البدائل لإشباع تلك الحاجات([34]).

6.نماذج تقدير الاحتياجات:

توجد العديد من النماذج لعملية تقدير الاحتياجات كما حددها (Jack Mck-ilip:1987) ، لكل نموذج خصائصه، والنماذج هي[53]:

أ- نموذج التعارضDiscrepancy Model: ويعتبر أكثر النماذج صدقا واعتدالا، ولكنه يستخدم على مستوى واسع في مجال التعليم، حيث يشتمل هذا النموذج على ثلاثة خطوات أساسية:

* وضع الهدف: وتركز مرحلة وضع الهدف على توقعات وآراء الخبراء في مجال تقدير وتحليل الحاجات لتحديد الأداء المرغوب من خلال إجراء مسح شامل لمجموعة من الخبراء في مجال تقدير وتحليل الاحتياجات لتحديد الأداء المرغوب الذي يعكس المهارات الضرورية المطلوبة للعمل، كذلك المهارات المفيدة والمثالية، ونحصل على هذه التوقعات من خلال مجموعتين الأولى من أداء الأشخاص المستفيدين، والمجموعة الثانية

من الخبراء التي تعتبر الأداء مؤشرات بما يجب أن يكون عليه الهدف.

* تحديد مقاييس الأداء: وهي تقدير ما هو موجود والنتيجة الحقيقية هي التي تحدد من خلال الهدف الجماعي فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للحاجات، وبالإضافة إلى وجود أساليب أخرى للحاجات يمكن استخدامها

ب- نموذج تحديد الاختلافات: ويتم تحديد الفجوات بين ما هو موجود وما يجب أن يكون، والشعور بالحاجة يأتي عندما يكون مستوى الأداء أقل من المستوى المطلوب لمقابلة الحاجات([36]). وتبدا البرامج في المنطقة التي بها أوسع فجوات في الأداء، وذلك من خلال: استشارة فريق من الخبراء في هذا المجال بعد تقرير الفجوات، وتقرير الحاجات الأساسية بعد تحديد الفريق لأهمية الفجوات، وتحديد الأولويات المطلوبة من الاحتياجات ([37]).

ت- نموذج صنع القرار Decision making model : ويعد نموذج صنع القرار بأنه انتهاج أدوات التحليل العالمية حسب رؤية Keeney Riaffa، بمعنى تكييف الأدوات العالمية مع مشكلات عمل النماذج وتركيبها وتوليفها في البحث التطبيقي. ويتضمن هذا النموذج : تحديد الاحتياجات، وفهم تفاصيل مشكلة اتخاذ القرار وخطواته، ومعرفة المقاييس التي أعدت لتحديد الحاجات([38]).

ث- نموذج استعداد المجتمع Community Readiness model: ويركز هذا النموذج على عملية تقدير الاحتياجات عند التخطيط لأي برنامج، كما يتضمن هذا النموذج عدة مراحل:

* الإدراك: وهو طرح المجتمع للمشكلة.
* الرفض: وهو قيام المجتمع بملاحظة المشكلات الموجودة فيه ولا يتم الاعتراف بها.
* الإدراك والفهم: وهو عدم قدرة قادة المجتمع التصدي لتلك المشكلات.
* ما قبل التخطيط، وهي الاعتراف بالمشكلات الموجودة في المجتمع.
* التحضير: ويعني الاستمرار في توفير المعلومات عن المشكلات.
* بدء العمل من خلال الجهد لمواجهة المشكلات.
* الثبات من خلال البرنامج والأنشطة التي يتم تنفيذها، ويتم رؤيتها على أنها شيئ ثابت لا يتغير.
* التوسع في البرامج والأنشطة لكي تصل لأكبر قدر ممكن من سكان المجتمع.
* الاحتراف وهي التعرف بصفة أكبر على أسباب المشكلة التي تواجه المجتمع([39]).

ج- نموذج التسويقMarketing Model: طور كويلر تقدير الحاجات من خلال التغذية العكسية Feedback وهو تحليل الحاجات من خلال منظور التغذية العكسية السابقة. ويمدنا نموذج التسويق بوسائل التخطيط التنظيمي الشامل؛ ليضع الموضوعات والقضايا في شكل أبعد من تحليل الحاجات. ويرتبط هذا النموذج "المؤسسة الاجتماعية" بالبيئة الاجتماعية وحاجات أفرادها.

ح- نموذج التبادلThe Exchange Model : يعتبر هذا النموذج كل الناس خبراء في مشكلاتهم الفردية، مع التأكيد على تبادل المعلومات ويتبع الباحث ما يقوله الناس أكثر من الاستفسار عما يعنيه، ولكن يسعى لمعرفة المصادر والإمكانات الداخلية لهم، ويعمل الإخصائي على مساعدة طالبي الخدمة بأفضل شكل ممكن، وذلك بتجميع مصادرهم الداخلية والخارجية في نظام يساعدهم على الوصول إلى الأهداف المطلوبة منهم في التوقيت المحدد لذلك.

7.أسس ومبادئ نجاح عملية تقدير الاحتياجات المجتمعية:

*نوعية المعلومات المتوفرة وحداثتها.

*توافر الدراسات والبحوث السابقة حول المشكلات والاحتياجات.

*طبيعة الاحتياجات أو المشكلات ونوعية (بسيطة – معقدة).

*مدى قابلية النماذج الخاصة بالتنمية لمواجهة الاحتياجات والمشكلات القائمة.

*مدى توافر الموارد (المادية – البشرية) لمواجهة المشكلات والاحتياجات.

*نوعية الأجهزة والمؤسسات المساعدة في عملية التقدير (حكومية – أهلية)([40]).

8.صعوبات عملية تقدير الاحتياجات

*صعوبة توفير المعايير والمحكات المرتبطة بتحديد درجة الأسبقية للمشروعات والبرامج.

*صعوبة تحديد الأهداف التي تحقق إشباع الحاجات وحل المشكلات (أولويات الأهداف).

*عدم توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات الدقيقة اللازمة للتقدير.

*عدم مراعاة مبادئ التخطيط(الواقعية، الشمول، التكامل، التوازن، مراعاة الظروف الداخلية والخارجية عند تحديد الأولويات).

*عدم توافر العدد المناسب من خبراء التخطيط الذين لديهم العلم التام بالطرق والأساليب اللازمة للتخطيط وتحديد الأولويات.

*وجود معوقات إدارية وتنظيمية تؤثر على اتخاذ الإجراءات المطلوبة لتحديد الأولويات.

*عدم وجود مقاييس صحيحة لقياس إنتاج البرامج والمشروعات (خاصة الاجتماعية منها) ومعرفة مردودها حتى يكون معياراً لتوجيه الأولويات([41]).

المراجع:

1. فتحي، مديحة مصطفى، 2000. تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري غير مخطط، المرجع السابق.
2. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (أ)، تقدير الاحتياجات البيئية كمدخل لمواجهة مشكلة تلوث البيئة في منطقة عشوائية دراسة مطبقة على حي حلوان، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر،المجلد2، العدد21، ص883-920.
3. Elizabeth A. Mulroy. The section "Integrated Community Development Corporations (CDCs)" updated. Bibliography expanded and revised Community Needs Assessment Encyclopedia of Social Work January 2015.
4. Reginaldo Bonnie Assessing Indebtedness: Results from Pilot Survey among Steelworkers in Sao Paulo Working paper No. 46 Employment Sector International Labour Organisation Geneva 2007.
5. ماهر ابوالمعاطي، تحديد اولويات احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة دراسة من وجهة سكان ضاحية السلام بمدينة العريش، المؤتمر العلمي الثاني، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1989.
6. فهمي، محمد السيد، الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
7. المرجع السابق.
8. برنامج الأمم المتحدة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات)، (ترجمة عبدالسلام رضوان)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1990.
9. مجمع اللغة العربية، 1994، المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، مصر.
10. عبدالمسيح، جورج متري، 1993، لغة العرب: معجم مطول للغة العربية ومصطلحاتها الحديثة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت.
11. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت، 2003 ،
12. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، 2008، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة.

13. منتدى الجمعية التونسية للعلوم الشرعيةhttp: / /atscmsaken.forumactif .com /t106-topic
14. منتدى الجمعية التونسية للعلوم الشرعية، المرجع السابق
15. أبو زيد، صافيناز محمد ، 2012، تقدير حاجات المعاقين المودعين بمؤسسات رعاية الأيتام: دراسة مطبقة بمحافظة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بمحافظة حلوان، مصر، ج3.
16. مان، ميشيل، موسوعة العلوم الاجتماعية، (ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح)، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للتوزيع والنشر، الكويت، 1994.
17. أبو المعاطى، ماهر ، ، الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي: مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010.
18. أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
19. محمد، سميرة إبراهيم الدسوقي ، (2010)، بعنوان « تقدير حاجات متعددي الإعاقة في برامج الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، العدد29، مجلد4.
20. السكري، أحمد شفيق، 2013، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
McHale, J., & McHale, M. C. (1979). Meeting basic human needs. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vo. 442, 1979,13–27.
21. برنامج الأمم المتحدة (ترجمة عبدسلام رضوان)، 1990، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات(، المرجع السابق.
22. أبو زيد، صافيناز محمد محمد، 2012، تقدير حاجات المعاقين المودعين بمؤسسات رعاية الأيتام: دراسة مطبقة بمحافظة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بمحافظة حلوان، مصر، ج3.
23. Clayton P. Alderfer. An empirical test of a new theory of human needs Organizational Behavior and Human Performance Volume 4 Issue 2 May 1969 Pages 142–175.
24. Watkins R. Meiers M. & Wisser Y. l. A Guide to Assessing needs Washington Dc: International Bank for Reconstruction and Development / International Development Association or the World Bank 2012 p. 20.
25. فؤاد مرسي، ، التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الوحدة، لبنان، 1982.
26. مان، ميشيل، 1994، موسوعة العلوم الاجتماعية، المرجع السابق.

27. Nina Rakowski. Explanation Maslow›s hierarchy of needs. Maslow›s hierarchy of needs model – the Difference of the Chinees and the Westerm Pyramid on the Example of Purchasing Luxurious Products‚ Druck and Bindung Books on Demand GmbH‚ Aflage. 2008.

28. فتحي، مديحة مصطفى، 2000. تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري غير مخطط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، العدد9.

29. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (ب)، تقدير الاحتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصرع21، ج4.

30. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.

31. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، المرجع السابق.

32. عبداللطيف، رشاد أحمد، 2011، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

33. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، المرجع السابق.

34. خاطر، أحمد مصطفى، 1999، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الاسكندرية.

35. بدوي، هناء حافظ، 2003، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية.

36. برنامج الأمم المتحدة (ترجمة عبدسلام رضوان)، 1990، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات)، المرجع السابق.

37. برنامج الأمم المتحدة (ترجمة عبدسلام رضوان)، 1990، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات)، المرجع السابق.

38. الناصر، بكري جميل، 1986، التخطيط الاقتصادي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

39. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (ب)، تقدير الاحتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصرع21، ج4.

40. فتحي، مديحة مصطفى، 2000. تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري

غير مخطط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، العدد9.
41. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (ب)، تقدير الاحتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصرع21، ج4.
42. بدوي، هناء حافظ، 2003، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية.
43. السكري، أحمد شفيق، 2013، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، المرجع السابق.
44. الكعبي، إبراهيم محمد عبدالله، 2005، تقدير احتياجات الطلاب المتفوقين ودور الخدمة الاجتماعية في إشباعها، المرجع السابق
45. أبوجابر، ماجد، (1995)، تقدير الحاجات المفهوم، والفوائد، والإجراءات، مجلة تكنولوجيا التعليم، مصر، مج5، ك4، ص288-246.
46. الجرواني، نادية عبد الجواد ، (2010)، تقدير احتياجات أعضاء هيئة التدريس لضمان جودة الأداء: دراسة مطبقة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، العدد28، المجلد 3.
47. ماهر أبو المعاطي، 2010، الإتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي، مرجع السابق.
48. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سابق.
49. فتحي، مديحة مصطفى، 2000. تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري غير مخطط، المرجع السابق.
50. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (أ)، تقدير الاحتياجات البيئية كمدخل لمواجهة مشكلة تلوث البيئة في منطقة عشوائية دراسة مطبقة على حي حلوان، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر،المجلد2، العدد21، ص883-920.
51. محمد، سميرة إبراهيم الدسوقي ، (2010)، بعنوان « تقدير حاجات متعددي الإعاقة في برامج الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية،المرجع السابق.
52. أمبوسعيدي، زيانة بنت عبدالله بن علي، 2014، تقدير احتياجات المرأة المعيلة، المرجع السابق.
53. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، المرجع السابق.
54. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (ب)، تقدير الاحتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، المرجع السابق.

55. الجرواني، نادية عبد الجواد ، (2010)، تقدير احتياجات أعضاء هيئة التدريس لضمان جودة الأداء، المرجع السابق.

Barker, Robert L.) The Social Work Dictionary, Fifth Edition. Washington DC. NASW Press, National Association of Social Workers, 2003.

56. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (أ)، تقدير الاحتياجات البيئية كمدخل لمواجهة مشكلة تلوث البيئة في منطقة عشوائية دراسة مطبقة على حي حلوان،المرجع السابق.

57. عبدالوهاب، ماجدة أحمد (2006)، (ب)، تقدير الاحتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، المرجع السابق.

Need Analysis: Tools for the Human Services and Education (Applied Social Research Methods). SAGE Publications, Inc (April 1, 1987).

58. أبو زيد، صافيناز محمد محمد، 2012، تقدير حاجات المعاقين المودعين بمؤسسات رعاية الأيتام، المرجع السابق.

59. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، المرجع السابق.

60. السروجي، طلعت مصطفى، 2004، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، المرجع السابق.

61. أبو زيد، صافيناز محمد محمد، 2012، تقدير حاجات المعاقين المودعين بمؤسسات رعاية الأيتام، المرجع السابق.

62. عبداللطيف، رشاد أحمد، 2011، التنمية المحلية، المرجع السابق.

63. محمد، سميرة إبراهيم الدسوقي ، (2010)، بعنوان « تقدير حاجات متعددي الإعاقة في برامج الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية، المرجع السابق.

التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري

(انسجام ام تنافر)

د/ دروش فاطمة فضيلة

الملخص.

جاء في كتاب سعد الدين إبراهيم " النظام العربي الجديد" أن جزائر السبعينيات كانت من بين الدول العربية المؤهلة للتقدم وتحقيق التنمية الشاملة لامتلاكها كل المقومات المطلوبة ولانتهاجها سياسة اقتصادية رشيدة و لكن ذلك لم يتحقق بالصفة المرجوة فهل مرد ذلك أن ما اعتقد انه اقتصاد رشيد لم يكن ملائما وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي أم مرده عوامل خارجية أم مرده صراعات سياسية اختلطت فيها الأوراق وبدل أن يسير التغيير نحو الأمام راح يتحرك داخل حلقة مفرغة ؟

تحمل هذه التساؤلات ثلاث فرضيات عمل يمكن أن يستعين بها الباحث المحلل للمشروع التنموي في الجزائر سواء انطلق من فكرة الفشل الكلي أو النسبي أو من فكرة النجاح النسبي الذي لم يكن بالإمكان تحقيق أفضل منه نظرا للتشوهات التي أصابت البنية الاجتماعية جراء سنوات من الاستعمار والاستدمار.

Economic transformations and the nature of the socio-cultural construction Algerian

"Harmony or dissonance"

Abstract

According to the book Saad Eddin Ibrahim, «the new Arab order» that Algeria seventies were among qualified to advance and achieve overall development of possessing all the ingredients required and pursued a rational economic policy and Arab countries, but it has not achieved the desired Balsafh Is it owing to what I think is rational economy was not appropriate nature of the social and cultural construction or due to external factors or due political conflicts where the leaves are mixed and instead of moving forward claimed the change moves within a vicious circle?

Carry these questions three working hypotheses can be assisted by a

researcher analyst of development of the project in Algeria, both started from the idea of total failure or a relative or of the idea of the relative success of which has not Bacon possible to make the best of it because of the distortions that have affected the social structure by years of colonialism and Alastdmar

1 – إشكالية الدراسة:

يركز علماء الاجتماع عند الحديث عن علاقة التنمية بالثقافة و عند إرادة أي تغيير ، على فهم قضيتين أساسيتين القضية الأولى تكمن في مسألة البناء الاجتماعي للمجتمع ، والقضية الثانية في ثقافة المجتمع.

ويقصد بالبناء الاجتماعي تلك العلاقات المتبادلة بين الأنساق بحيث كل نسق له تأثير على الأنساق الأخرى وكل نسق له مجموعة من الوحدات (الأنظمة) أي التنظيمات الصغيرة ، وأي تغير في النسق يؤثر على الأنساق الأخرى سلباً أو إيجاباً ويختلف تأثير هذا التغير بحسب قرب النسق الآخر من مركز التغير أو بعده قوة وضعفاً ، و يعبر البناء الاجتماعي عن تداخل هذه الأنساق . أما المسألة الثانية فتشمل أربع قضايا أساسية:

* الإرث الاجتماعي والثقافي والديني والشعبي للمجتمع وهنا يركز المختص بقضايا التنمية على كيفية توظيف هذا الإرث أي عن إمكانية تعديل مساره أو كيف يمكن الاستفادة منه أو إمكانية تفاديه في حالة شكل عائقا أمام التنمية .
* التفسير الديني للظواهر الاجتماعية في مرحلة تاريخية معينة باعتباره انعكاس للواقع الذي يعيشه المجتمع .
* – الواقع الاجتماعي المعاش.
* – الرؤية المستقبلية انطلاقا من واقع المجتمع .

وفي حالة الجزائر فان البناء الاجتماعي قد عرف عمليات تحول وتغيرات عديدة جعلته أحيانا يبدو منفتحا وأحيانا أخرى منغلقا ولكن المؤكد ، أنه لم يسمح ببروز تناقضات تسمح بدورها بتبلور تشكيلات اجتماعية واضحة المعالم تقود عملية التحول الاقتصادي وهكذا تم انتهاج الاشتراكية من دون طبقة عمالية والانتقال إلى النظام الرأسمالي بدون طبقة برجوازية1 . وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها وهذا ما نعده تشويها ناجما أساسا من الخروقات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي وإستراتيجيته المتبعة في سن القوانين التي سمحت بانتقال الملكية .

وقد جاء في كتاب سعد الدين إبراهيم « النظام العربي الجديد» أن جزائر السبعينيات

كانت من بين الدول العربية المؤهلة للتقدم وتحقيق التنمية الشاملة لامتلاكها كل المقومات المطلوبة 2 ، ولانتهاجها سياسة اقتصادية رشيدة و لكن ذلك لم يتحقق بالصفة المرجوة فهل مرد ذلك أن ما اعتقد أنه اقتصاد رشيد لم يكن ملائما وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي أم مرده عوامل خارجية أم مرده صراعات سياسية اختلطت فيها الأوراق وبدل أن يسير التغيير نحو الأمام راح يتحرك داخل حلقة مفرغة ؟

تحمل هذه التساؤلات ثلاث فرضيات عمل ، يمكن أن يستعين بها الباحث المحلل للمشروع التنموي في الجزائر سواء انطلق من فكرة الفشل الكلي أو النسبي أو من فكرة النجاح النسبي الذي لم يكن بالإمكان تحقيق أفضل منه نظرا للتشوهات التي أصابت البنية الاجتماعية .

وعلى هذا الأساس لابد من تحديد علاقة الثقافة بالتنمية وتحديد ماهية ثقافة التنمية وتنمية الثقافة، ومن ثم نعرج إلى تتبع خطوات المشروع التنموي في الجزائر للإجابة على التساؤل الجوهري :هل تلاءم المشروع التنموي الجزائري ببرامجه وتحولاته مع طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي الجزائري؟

2 علاقة الثقافة بالتنمية :

تناول د. إبراهييم العيسوي قضية التنمية في كتابه «التنمية في عالم متغير، حيث تعرض إلى التطور التاريخي لهذا المصطلح، : «إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز . فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن.3 إلا أنه سوف يكتشف بأن هذا المفهوم الذي يختزل التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع، ضيق وغير صائب، لأن ثمة بلدانا نامية عديدة ، حققت معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي حدده خبراء التنمية، غير أن مستويات المعيشة فيها بقيت متردية . وعلى هذا الأساس، فإن مفهوم التنمية سوف يحافظ على البعد الاقتصادي، وفي الوقت ذاته يضيف إليه أبعادا متعددة، تساعد على صقل المفهوم الأوسع للتنمية، وبإبراز دور الجوانب المؤسسية والثقافية والسياسية .4

و عليه فالواقع الذي تستهدفه التنمية هو بناء عضوي متكامل ينتظم فيه كل من الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الراهن والتاريخي التراثي) أي الثقافي بالمعني الشامل ، الذي ينتظم بدوره من الأعراف والتقاليد وأنماط السلوك والفكر والدين والأدب والفن ، المدون والشفاهي . هذه التركيبة المعقدة في بنية الواقع تستلزم أن تكون التنمية شاملة

حتى تحقق أهدافها في تحريك الواقع نحو الأهداف المرجوة . وهذا ما تداركه علم الاجتماع المعاصر الذي أعاد النظر في مفهوم المجال الاجتماعي والذي يقصد به الشبكات المائعة من الأفعال والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية...وتتحدد حالة المجال الاجتماعي قياما على مجموعة من المتغيرات وهي: عدد ونوع الفاعلين وأفعالهم ، طبيعة التفاعلات والعلاقات الأكثر ديمومة بين الفاعلين ، دورهم بالنسبة إلى المجال الاجتماعي ككل 5.

التنمية إذن ليست طرفاً مقابل الثقافة ، بل هي علاقة ضمنية ، بما أنها خطط ومشاريع ذات طابع فكري عقلاني ، يستند إلى تحليل الواقع واكتشاف علاقاته التركيبية المعقدة ، قاصدة تحريكه إلى الأفضل والأرقى والأنفع وهي بذلك نشاط ذهني ينتمي إلى مجال الثقافة. إن الوعي بالمقومات التي تحقِّق التنميةَ الشاملة داخل المجتمع، والطموح لتحويلها إلى عقيدة إنسانية يقود إلى خلق ثقافة جديدة، تساهم في دفع الجميع إلى المشاركة في بناء المجتمع وتنميته، وإنتاج الوسائل الكفيلة بتحقيق كل هذه الأهداف. ويطلق على هذه الديناميكية بثقافة التنمية.

ثقافة التنمية:

وهو من المفاهيم التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد المعرفي، البعد الأول منهما هو البعد الثقافي، وهو بعد مشتبك وملتبس ويتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالا أسلوب الحياة الذي يميز بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهى المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حاليا مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة عملية كلية واعية تهدف صياغة بناء حضاري اقتصادي اجتماعي سياسي قانوني شامل. وثقافة التنمية هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية داخل مجتمع ما، وتتنوع الأساليب الثقافية المتبعة لتفعيل عملية التنمية بالمجتمعات بين أساليب إيجابية وأخرى سلبية، ومن الملاحظ في هذا السياق أن بعض المجتمعات تعتبر أن الأسلوب الأمثل للانطلاق بقاطرة التنمية هو أن تستثمر مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط الصناعات التي يتم إنتاجها حديثا، وتعتبر أن تحديها الأكبر ومحك نجاحها يكمن في قدرتها على اللحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات على اختلاف تنوعها.

انه من الأهمية بمكان أن نعيد صياغة مفهوم ثقافة التنمية، بتناول عمق عملية التنمية وليس قشورها، التنمية بمفهومها الشامل والعميق والذي يعني التسلح بأحدث ما تم تصنيعه ولكن في سياقه الصحيح، والسياق الصحيح يتطلب التدقيق في تحديد معدلات الحاجة للتبديل والاستعانة بالأحدث وفقا لمتطلبات العمل فقط، وعدم

الإسراف أو هدر موارد المؤسسة الحيوية دون حاجة أو مبرر، كما يعني نبذ الأفكار البالية السطحية التي تعتقد أن التنمية ما هي إلا شراء الأحدث واقتناء كل ما هو أكثر تطورا. غير أن الأكثر أهمية مما سبق هو حاجتنا الملحة لتنمية الثقافة بين أفراد المجتمع، ثقافة حب العمل وإجادته والاستغلال الأمثل لكافة الموارد، والبعد عن المظهرية والسطحية والشكليات، ثقافة النفاذ للجوهر ورفض الاستعراض وذلك باعتبار التنمية الثقافية شرطا أساسيا للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية الثقافية لا يتم اكتسابه أو تعزيزه إلا من خلال الاهتمام بملكة التفكير والتفكير الخلاق واكتساب القدرة على النقد بين أفراد المجتمع، وبخاصة بين الشباب ،الذي يمثل أساس البناء الحضاري في أي مجتمع، ومثاله تجربة سنغافورة في مجال «التعليم الناقد»والتي تعمل بشعار "مدرسة تفكر.. وطن يتعلم ويتقدم".

إن غرس ثقافة التنمية يستدعي الوعي وإدراك القوانين العالمية المرتبطة بالبيئة ، بحماية التراث والممتلكات ، فالوضع الراهن للعالم لم يعد يسمح بالانغلاق، ولم تعد أي دولة مهما كانت أيديولوجية حكومتها وأجهزتها الأمنية قادرة على منع مواطنيها بمعرفة ما يجري خارج حدودها ولا تزييف الحقائق ، فالتطور الإعلامي التكنولوجي وشبكات التواصل الاجتماعي فتحا الباب على مصراعيه. ومنه من الأجدر رسم سياسات ثقافية علمية مواكبة لهذا الوضع .

3 مسارات المشروع التنموي الجزائري:

تحقق الاستقلال سنة 1962 ، واختارت الجزائر النظام الاشتراكي بعد الاستقلال عام 1962 لتسيير البلاد ولم يكن هذا الخيار عشوائيا ،بل انطلاقا من حقيقة مؤداها أن الثورة قامت بفضل الشعب والاستقلال مكسبا شعبيا وعليه فمن الضروري أن يواصل الشعب مساره نحو التحرر الشامل ومن جهة أخرى كان المعسكر الشيوعي في بداية الستينيات في أوج نشاطه، إذ تمكن من استقطاب أنظار كل زعماء البلدان الناشئة أو حديثة الاستقلال .

وقد جاء في ميثاق الجزائر حول الخيار الاشتراكي « أن الكفاح من أجل انتصار الاشتراكية لا يتم بصفة منسجمة إلا إذا كان عمل القوى الاجتماعية المسيرة عملا واعيا معتمدا على نشر الأفكار الاشتراكية حتى تتمكن هذه القوى من التغلب على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . 6

وقد كانت الاشتراكية الجزائرية تتوخى في عام 1963 أن تكون ثورة فلاحية قبل كل شيء، وكان الرئيس حينها أحمد بن بيلا أكثر توجها إلى الأرياف ومن جهة أخرى كانت جبهة التحرير الوطني في اتصالها بأصحاب النظريات مثل فرانس فانون قد صاغت لنفسها حقيقة مفادها أن ثورات المستعمرين ريفية الأصل وعليه أعلنت الأراضي التي

تركها المعمرين أملاكا سائبة وراحت تستغلها لجان إدارة مؤلفة من عمال زراعين قدامى وأممت كل الأراضي في أول أكتوبر 1963 وعندئذ نشأ القطاع الاشتراكي من تجمع الأملاك السائبة في وحدات زراعية ذات تسيير ذاتي . 7

وفي القطاع الصناعي والتجاري سلمت جميع المشاريع للتسيير الذاتي وكذلك بعض المصانع الكبرى التي كانت تملكها شركات فرنسية أما التجارة الخارجية فقد احتكرت القسم الأعظم منها دائرة حكومية هي المكتب الوطني الجزائري للتجارة الخارجية. 8

وكان الوضع الاجتماعي حينها جد صعب ففي عام 1963 كان هناك مليونا عاطلا عن العمل وأكثر من مليونين شخص لا مورد لهم .وبعد 1965 رفضت الحكومة الجديدة والرئيس بومدين الرومانسية الثورية فأعلنت عزمها على إعادة النظام إلى البلاد وتجهيزها باقتصاد حديث في إطار الفعالية والواقعية وباشرت بمجموعة من الإصلاحات فأقامت مؤسسات بلدية وإقليمية ،بدءا بالإصلاح البلدي عام 1969 ثم إصلاح الولايات ،فزودت البلاد بمؤسسات تمثيلية من مجالس شعبية بلدية ومجالس ولايات منتخبة من قوائم يقدمها الحزب .

تحقق الاستقلال على الصعيد المالي بفضل الموازنات ،وقد أتاح ظهور فوائض في موازنات العمل في تمويل جزءا كبيرا من نفقات التجهيز وقررت الحكومة في مطلع 1971 تأميم النفط وكان لهذا التأميم نتائج على الصعيد الاقتصادي ، وكان التصنيع هو محرك هذا النمو فقد أنشئ قطاع صناعي حكومي واسع بفضل البترول والغاز الطبيعي .كما أنشئت مجموعات صناعية حديثة في سكيكدة وعنابة وأرزيو وتقرر إنشاء مجموعات أخرى في الخطة الثانية الممتدة من (1974ـ 1977) .

وبعد وفاة الرئيس بومدين قامت السلطة الجديدة في الجزائر أواخر سنة 1979 بتقييم التجربة البومدينية وشكلت لهذا الغرض لجنة خاصة لدراسة إمكانية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وانتهت اللجنة من عملها في مارس 1980 وتم الإقرار الرسمي بأن مسيرة التنمية تعتريها نقائص وسلبيات تتطلب المراجعة وهكذا كانت البداية للهيكلة العضوية والمالية، وكان من أهداف هذه الخطة. 9

* ضرورة إحلال التوازن في هياكل الإنتاج بواسطة إعادة توجيه الاستثمارات .
* استعمال كل الكفاءات الإنتاجية بهدف خلق فوائض مالية وفوائد تفيد التنمية الشاملة.
* إدخال المرونة في الاقتصاد ورد الاعتبار للقطاع الخاص المحلي غير المستغل إلا أن الاقتصاديين يجزمون على أن دخول المؤسسات الاقتصادية في إعادة الهيكلة العضوية قبل تطهيرها ماليا جعل الديون ترتفع أكثر فأكثر إلى أن بلغت مائة مليار دينار عام 1992 .

ولم تكن جزائر حينها بمعزل عن الدول والأنظمة والتحولات والأزمات ،فقد تعرضت كل دول الجنوب في الثمانينيات و بداية التسعينيات إلى هزات عنيفة وسقطت في هذه الفترة الرموز والشعارات الثورية وتراجعت بصورة واضحة شعارات التحرر والعدالة والاشتراكية ، وأهم ما يميز هذه الفترة التاريخية على المستوى الاقتصادي والسياسي ما يلي :

* اختفاء القوة السياسية والعسكرية والمركزية للاتحاد السوفياتي.
* اختفاء منظمات حلف وارسو والكوميكون.
* تراجع قوة حزب النظرة الماركسية.
* ثورة الأقليات وتدعيم التوجهات الأوروبية.
* طغيان نموذج القطاع الخاص على العام وتشكيل التجمعات الاقتصادية الكبرى بأوروبا وأسيا وإعطاء الأولوية لقضايا الاقتصاد والتكنولوجيات.
* انتشار الديموقراطية والتعددية في دول شرق أوروبا.

وعملت بل أعلنت الولايات المتحدة على إحلال لغة الحوار والمفاوضة بدل لغة العنف والقوة، إلا أن حرب الخليج أسقطت كل الأقنعة ،فرغم تسريحات السلطة الأمريكية بالعمل من أجل إحلال السلم والسلام الدوليين ،كانت الطائرات العسكرية الناطق الرسمي لهذه الحرب ولم تكن تفرق بين صغير وكبير وبين معلما أثريا أو مخزنا للأسلحة .

ويؤكد الباحثون على أنه مع النظام الدولي الجديد ازداد الدفع العالمي نحو الديمقراطية ونحو تأكيد حقوق الإنسان وتساقط العديد من الأنظمة العسكرية أو السلطوية في كل القارات ومن جهة أخرى على هيمنة المعسكر الرأسمالي على ساحة الصراع الحضاري وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة التحولات الاقتصادية الليبرالية وإدارة الصراعات السياسية .

وكان الحديث في جزائر الثمانينات عن فشل الاقتصاد المخطط ونموذج التنمية الذي كان مبنيا على احتكار الدولة ومن جهة أخرى سجل الاقتصاد زيادة في معدل نمو السلع الاستهلاكية في الأربع سنوات الاولى من سنة 1980 ـ 1984 بنسبة 12 ٪ 10. كما عرفت هذه المرحلة ظهور فئة غنية أو اغتنت بسرعة يقول عنها الكنز 1» إن البرجوازية الصغيرة المستفيدة من هذه الحقبة الزمنية أكسبها النظام شرعية جديدة عن طريق تشجيعه للقطاع الخاص والقيام بالاستثمارات وهكذا أصبح الأثرياء الجدد يلقون تشجيعات من طرف الخطاب السياسي المدوي صداه عبر وسائل الإعلام ولم يعودوا يتستروا عن وجودهم بل فرضوا أنفسهم على الساحة . 11

وانتشرت في هذه المرحلة الرشوة والمحسوبية والتسيب واللامبالاة في العمل وذلك من جراء سوء التسيير والرقابة .و في هذا الموضوع قام الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول بدراسة ميدانية على شريحة من العمال في مؤسسات معينة ،توصل من خلالها إلى أن متوسط ساعات العمل الفعلية في الظروف العادية لا تتجاوز ثلث ساعات العمل الرسمية. 12

كما شهدت هذه المرحلة انقسام الحزب الواحد ـ حزب جبهة التحرير الوطني ـ إلى جناحين جناح الإصلاح الاقتصادي بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد سمي بجماعة الإصلاحيين وجناح سمي بجماعة المحافظين بقيادة شريف مساعدية وبعض المنظمات الجماهيرية وكان المحافظون أكثر ما ينتقدون تبذير الأموال . ثم جاءت أحداث أكتوبر 1988 والتي تعد نتاج عوامل موضوعية و اقتصادية بالدرجة الأولى:

* السقوط الحر لأسعار البترول ،المادة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر ومع الانخفاض الكبير لأسعار البترول تدهورت قيمة الدولار ابتداء من سنة 1986 .
* الاعتقاد بان الأزمة عابرة ولن تطول مما أدى إلى معالجتها عن طريق الحد من الإيرادات مرة ومرة أخرى عن طريق القروض القصيرة المدى ،وقد أدت هذه السياسة إلى توقف النمو الاقتصادي والى أخطار أخرى ترتبت عن ثقل المديونية وبالتالي العجز عن مواجهة خدماتها. وانتقلت الجزائر من الديون الطويلة المدى الى الديون قصيرة المدى أي من ديون بمدة 9.3 سنوات إلى ديون بمدة 3.5 ، وانتقلت مدفوعاتها من 3.577 مليار إلى 6.36 مليار دولار في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990 ،بعدها لم يبقى للجزائر ما يكفيها إلا لشهر واحد من الاستيراد .وقد أدى انخفاض سعر البترول الى حرمان الخزينة 40.32 بالمائة لما كانت تتحصل عليه سنة 1985.
* ندرة المواد الواسعة الاستهلاك واستفحال عملية المضاربة في المواد الأساسية مما تسبب في عملية الاحتكار والمضاربة والتهريب وعجز الإدارة على حل المشاكل .
* استفحال الانتقادات المختلفة للنظام القائم في كونه غير قادر على التحكم في الأوضاع وكونه سبب الفوضى العارمة في الأسواق.
* احتجاج النقابة على ارتفاع الأسعار وعلى سيطرة فئة معينة على الأسواق وعلى احتكار السلع ومنه استفحال عملية الرشوة وكذلك تهريب المواد الأساسية عبر الحدود.

كما لا يمكن إهمال عامل خارجي مهم يتمثل في رياح التغيير التي أصابت العالم الاشتراكي. و كان التلفزيون الجزائري والذي يعد المؤسسة الإعلامية المركزية يبث سقوط رموز هذه الأنظمة ،وبدأ الحديث في صائفة 1988 على المستوى السياسي حول فتح الأبواب أمام التعددية السياسية وأن نظام الحزب الواحد أصبح عاجزا عن مواجهة التحولات والتحديات المختلفة .

وعاشت الجزائر في التسعينيات أحداثا أليمة كانت الأولوية فيها لإعادة السلم والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية وكلف ذلك الكثير من الأرواح والأموال وتراجعت قاطرة التنمية إلى غاية بداية الألفية الثالثة بعد أن عاد الأمن ولو نسبيا إلى أن تحققت المصالحة الوطنية. و ساعد ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة بتحقيق نمو ولو جزئي حيث أكدت مختلف التقارير ودراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي باستمرار عجز السياسات الفلاحية العمومية التي طبقت في التأثير على العراقيل الهيكلية التي يعانيها القطاع وتتجلى هذه الهشاشة الهيكلية في القطاع عبر مختلف المعاينات على السبيل المثال:

* ضعف المردود ، ـ عدم ملائمة الإنتاج الذي يتوقف على التربة والمناخ ، ـ النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتنميتها (أنظمة التبريد والنقل والتخزين والتوزيع)، والنقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات .مما أدى إلى تراجع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إضافة إلى غياب دور الفلاحة في تقليص الحد من البطالة والفقر.كما أن ضعف التكامل بين الفلاحة والصناعة وغياب الاستقرار وهشاشة المنتجات تسبب في إفقار الريف الجزائري.وبفضل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية تمكن المستثمرين من العودة بكل حيوية للاستثمار الفلاحي. وبالفعل عرف الإنتاج تطورا (الحبوب : زيادة 17 مليون قنطار سنة 2001، الحمضيات: 30 ٪) كما سجل تطور واضح في تنمية إمكانيات زراعة الأشجار مقارنة بالسنوات الماضية) وحقق كل من إنتاج الحبوب الجافة واللحوم والحليب نموا طفيفا من 2 ٪إلى 6 ٪خلال السداسي الأول من سنة 2001.

أما القطاع الصناعي فقد سجل خلال السداسي الأول نتائج ضعيفة في القطاع العمومي بينما يتميز القطاع الخاص بنسبة نمو قدرها ٪6،8. وسجلت أربعة فروع نموا ايجابيا في نهاية جوان 2001 وهي فرع الحديد والصلب (11،3+ ٪) فرع الميكانيكا والمعادن (+ 31،2 ٪) فرع الكهرباء والإلكترونيك (+ 11،4) فرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة (5،2+ ٪) وعلى العموم قدرت القيمة الإجمالية للإنتاج المحقق خلال السداسي الأول من عام 2000 بزيادة قدرها (+ 8 ٪). 13

و في العشر سنوات الأخيرة، بادرت الدولة بالمشاريع الاجتماعية كالمساكن الاجتماعية والمستشفيات وأخذت الطرقات حضا وافرا وكذا الجامعات والمدارس وشجعت الدولة الشباب على الاستثمار بمنحهم قروض معتبرة . كما استفاد القطاع الزراعي من مزايا سمحت بالنهوض بالقطاع فمسحت ديون الفلاحين وقدمت لهم قروض وتعويضات وعرف المنتوج تحسنا على مستوى الكم والنوع فأصبحت الخضر والفواكه متوفرة طيلة السنة ولولا المضاربات ونقص الرقابة على مستوى البيع بالجملة والتجزئة لكانت الأسعار

في متناول المواطن البسيط في كل القطر.وفي القطاع الصناعي برز الصناعيين الخواص وخاصة في المجال الكهرومنزلي والمعدات الفلاحية.

4 رؤية سوسيونقدية لمسارات التنمية في الجزائر:

قيم عالم الاجتماع العياشي عنصر الفترة الممتدة بين 1967ـ 1979 والتي استند فيها نموذج التنمية إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد متمركز حول الذات وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية .كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن . لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة وتحقيق تراكم معرفي .

ويصف هذه السياسة بالفشل كونها طبعت مشروع التنمية بضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى.14

وبالرجوع الى تحليل المؤرخ نوشي فان المرحلة البومدينية لم تكن مرحلة النجاح المطلق فمن بين ثمانية ملايين شخص قادر على العمل مليونين وثلاثمائة فقط يعملون ،كما كان هناك مليون ونصف دون عمل ،إضافة الى الفلاحين دون أراضي .مجتمع اللامساواة في هذه المرحلة يؤكده روبير اسكاليبه انطلاقا من احصاء ٪83 من الفئات المعوزة موزعين كما يلي: 20.3 ٪ مهمشين ،٪62 فقراء أو شبه فقراء ،11 ٪ فئة متوسطة و6 ٪ من الأغنياء .هذه الأرقام تنفي التصور السائد في كون المرحلة البومدينية كانت فترة تطور وتقدم ورخاء.

سنوات الستينيات والسبعينيات، عرفت كذلك الرشوة ،اللاعدالة واغتناء بعض الأوساط الحضرية على الأخص في الأوساط الإدارية (مدنية وعسكرية)بينما شريحة كبيرة من المهمشين والفلاحين دون أراضي كانوا يعيشون بالاعتماد على الأموال التي تأتيهم من المهجر.

أما الباحث المغربي عبد الرحيم لمشيشي في كتابه «الجزائر والأزمة « فانه يلفت الأنظار إلى عامل اجتماعي مهم وهو تغير الأجيال ،فالأغلبية الساحقة من مجموع السكان ولدوا بعد 1962 وهذا الجيل من الشباب لا يحمل في ذاكرته روح المقاومة الوطنية كما حمله الجيل الذي سبقه .ويميز جيل الاستقلال بدل روح المقاومة روح الانتظار ،فبالنسبة لهم فان الاستقلال مكسبا محققا وطبيعيا ولذا قبعوا ينتظروا أن توفي الدولة بوعودها لهم من

أجل تحقيق الرفاهية وحياة أفضل .وكانت السلطة في هذه الفترة تولي اهتماما للأولويات كالصحة والتربية مما أثار قلق الشباب الذي لم يعد بنفس الخضوع للإيديولوجية الرسمية ومن جهة أخرى غير متقبل للمراقبة الثقافية والاجتماعية . وتولد عن هذا الرفض في نظر الدكتور لمشيشي نوع من الهروب نحو ثقافة الغرب ،بدأ هذا الهروب يظهر في شكل مقارنة بين ماهو غربي وما هو محلي وبين نمط الحياة «هناك» ونمط الحياة «هنا».

وبالإضافة إلى خصائص جيل الاستقلال الذي لم يعد ينسجم مع أيديولوجية النظام القائم والحزب الواحد يذكر الباحث عوامل أخرى أدت إلى مجتمع الأزمة والى تزايد الاحتجاجات أهمها التكتلات على أساس الجهوية والنمو المستمر للجماعات الضاغطة والتي كانت تسعى لتحقيق مصالحها بالإضافة إلى الشعور بالقهر عند الكثير من المقصيين من النظام ،وكذا ظاهرة اللامبالاة إزاء أملاك الدولة ،كل هذه العوامل أدت إلى خلق نوع من الهوة بين الدولة والمجتمع .15 كل هذه العوامل المذكورة كانت وراء فشل المخططات التنموية السابقة.

ووصف جيلالي اليابس المشروع التنموي الذي انتهجته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بالشعبوي واعتبره قائما على العقلانية والتخطيط والتحديث والتصنيع والتقنية ،هذا المشروع حجب إمكانية بروز تناقضات داخل الطبقة الاجتماعية كما حرص هذا المشروع على تطبيق القوانين التي تقسم العمل بشكل تجعل القطاع العام يحتكر الصناعات الكبرى والقطاعات الاستراتيجية ويسمح للقطاع الخاص بإنتاج المواد الاستهلاكية فحسب وذلك إلى غاية 1978حيث استطاعت البرجوازية الصناعية أن تتنفس وتستفيد من المشروع الاجتماعي الجديد القائم على الانفتاح والتحرر و تشكيل علاقات القوة ونضج الشرائح الاجتماعية إزاء التناقضات التي أفرزها الحراك الاجتماعي والتي كانت لصالح القطاع الخاص على خلاف الإرادة المعلن عنها في الخطاب الرسمي.ومن أهم العوامل التي أدت إلى تشكيل برجوازية صناعية :

* دعم الدولة للمنتوجات الاستهلاكية والتي كانت من إنتاج القطاع الخاص .
* السياسة الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة والقاضية بتكفل الدولة بشؤون التعليم والصحة والتأمين لكل المواطنين سواء كانوا يعملون في القطاع العام أو الخاص.
* تحويل اليد العاملة المكونة تعليما وتجربة في القطاع العام إلى القطاع الخاص.
* تنامي العمل الصناعي الغير الرسمي أي تأسيس مصانع عائلية غير مسجلة وبذلك لا تدفع الضرائب وأهم نشاطاتها ،إنتاج المصبرات الغذائية ، الملابس ،مواد التجميل ـ، البلاستيك وصناعة الخشب وأفضل تسمية لهذه المؤسسات حسب جيلالي ليابس هي الورشة .(fabrique)

* نجاح هذا النشاط مرتبط بوجود السوق الموازية أو السوداء وازدياد الطلب على المنتوج. ومنه ارتباط منتوج هذه الورشات والتجارة بالجملة واللذان أصبحا يهيمنان على السوق الداخلية. 16

وعليه نلخص أهم خصائص التحول الاقتصادي والمسار التنموي في الجزائر بالرجوع الى الدراسات السوسيولوجية إلى ما يلي:

* أن المشكل الحقيقي في المشروع التنموي منذ انطلاقته تمثل في اعتماد سياسة الصناعة الثقيلة على حساب المتوسطة والصغرى .
* عجزت التجربة الأولى عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقنيات الحديثة وتحقيق تراكم معرفي ومنه القول بعدم تلاءم البرامج التنموية والبناء الاجتماعي الثقافي.
* سمحت السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال بخلق اقتصاد موازي أساسه التجارة ومن ثم تكوين رؤوس أموال استغلت في الأعمال مباشرة بعد سياسة الانفتاح بدل التصنيع الذي يسمح بخلق فرص أي الاستيراد بدل التصنيع بدل التصنيع الذي يسمح بخلق فرص العمل..
* المرحلة الانتقالية تميزت بالركود الاقتصادي بسبب اللاستقرار السياسي .
* بوادر النجاح النسبي لبرامج التنمية منذ مطلع الألفية الثالثة على الصعيد الصناعي والزراعي واضحة المعالم لكن الاعتماد شبه مطلق على مداخل النفط يحجب هذا التطور
* يحتضن البناء الاجتماعي في كليته وجزئياته التحول الاقتصادي لكن ولوج عالم الاستهلاك بقوة سيكون له سلبياته ولعل أهمها العجز عن الادخار وما يترتب عن ذلك.

وبعد عرض الخطوط العريضة للمسارات التنموية في الجزائر ما بعد الاستقلال ومختلف التحليلات السوسيولوجية والاقتصادية حول الموضوع نستطيع القول أنه لا يمكن الجزم بالفشل أو بنجاح التجربة التنموية كما لا يمكن الحكم بعدم انسجام البرامج والخطط مع طبيعة البناء الاجتماعي لكون عملية التأسيس والعزم على تحقيق تنمية شاملة ما تزال قائمة وكل تجربة فاشلة مرت بها الجزائر على الدولة بكل مؤسساتها تفادي الوقوع فيها ولا يتحقق ذلك إلا بخلق ثقافة تنموية في كل الأوساط وعلى الأخص في وسط الشباب.

المراجع:

1 صرح أحمد غزالي لجريدة الوطن بتاريخ 29 / 09/ 2015ان خصوصية التحول الاقتصادي في الجزائر تكمن في انتهاج الاشتراكية من دون طبقة عمالية والانتقال إلى الرأسمالية بدون طبقة برجوازية.

2 سعد الدين إبراهيم ، النظام العربي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1 ، 1982.

3 ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة 2، 2001 ، ص 13.

4 إبراهيم العيسوي ، نفس المرجع ص 17 .

5 جون سكوت ، علم الاجتماع ، المفاهيم الأساسية ، ترجمة محمد عثمان ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ،ط1 ، 2009.ص97.

6ـ عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986،ص 237.

7 ـ نفس المرجع ،ص194.

8ـ شارل روبير أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة ،ترجمة عيسى آسفور ،ديوان المطبوعات الجامعية ،دون سنة، ص 193.

9 L Algérie éd les essentiels France .Claudine Rulleau Paul Balta p.39 .2000

10 محمد بلقاسم بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ،مطبعة دحلب ،الجزائر، 1993،ص 44.

11 Ali el kenz au fil de la crise .éd Bouchene 1989 p. 65

ـ 12محمد بلقاسم بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ،مرجع سابق ص41.

13 ـ تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول والثان من سنة 2001 ، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، العدد 8 ، ص 23، 24، 34، 35.

14 ـ ةيبرعلا ةدحولا تاسارد زكرم،رئازجلا يف ةنهارلا ةمزلأا ةيجولويسوس ، يشايعلا رصنعلا ،1996 ، تورير ، ص 182

15 Abdrahim Lamchichi, l Algérie en crise, ed, l harmattan Paris 1991 p 289,290.

16 Djilali Liabes, capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982. CREAD.1984 ALGER, p41.60.

واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة

The reality and the prospect of the Algerian socio economic policy

أ.د. مراد مولاي حاج

أستاذ علم الاجتماع –

جامعة وهران 2– محمد بن أحمد.

الملخص:

نحاول من خلال هذه المداخلة أن نقدم تحليل سوسيولوجي للسياسة التنموية في الجزائر وإظهار الاتجاه الاديولوجي المشجع للنخبة السياسية لاتباع مثل هذا المشروع التنموي. إن دراسة هذا المشروع تظهر افشال هذه السياسة في تجاوز الفقر والتخلص من التخلف في الجزائر. وتؤكد تحاليل حيثيات وواقع المخطاطات التنموية على فشل المشروع التنموي والتوجه نحو مسارات وأشكال جديدة هادفة إلى التنمية.

Abstract:

we try to present a sociological analysis of the Algerian development policy and show the main ideological position that encourage the political decider to follow such development. The study of this development shows the lack of the willing to overthrow poverty and get rid from underdevelopment. The analysis of the reality of the launch of the development plans gave us a clear image of the defeat of these policies and the search for other issues of development.

مقـدمـة

ساهمت الظروف التاريخية التي مرت بها البلاد في تسطير الخطوط العريضة لرسم السياسة التنموية المنتهجة ابتداء من سنوات الاستقلال، بحيث عملت على الإسراع في تطبيق سياسات تنموية مستوردة من المعسكر الاشتراكي والقائمة على مبدأ القضاء على التبعية للمعسكر الرأسمالي الذي كان السبب في استعمار وتخلف المجتمعات النامية. إن الانشغال بمسألة التنمية في الدول النامية، مهَّد الطريق لظهور وتطور نظريات اقتصادية[1]

كل واحدة تطرح نفسها كطريق أفضل للخروج من التخلف.

فتشييد المؤسسات الصناعية في الجزائر، يعتبر حدث تاريخي مادام أن هذا التشييد كان قائماً على سياسة التوازن الجهوي، بالإضافة إلى تلك المنشآت الصناعية المنجزة، أسرعت الدولة في ظل هذه السياسة التنموية إلى تطبيق «الثورة الزراعية» عن طريق انجاز ألف قرية اشتراكية عبر كامل التراب الوطني وتطبيق سياسة التسيير الذاتي للأراضي الزراعية.

فقد رأت النخبة السياسية في الجزائر أن المخرج الأساسي من حلقة الفقر والتجهيل هو إقامة مؤسسات صناعية، تعمل من جهة على الاستقلال الاقتصادي للبلاد والرفع من مستوى الدخل للفئات الاجتماعية المحرومة، والتي تعاني من مشكل البطالة، ومن جهة أخرى، أُسندت لهذه المؤسسات الصناعية مهمة تلقين أساليب جديدة من العقلنة والتحديث.

واجهت هذه السياسة عدة عراقيل ذات طابع سياسي وثقافي عملت على الحد من تطورها ونجاح مهمتها وهذا ما أدى إلى تفاقم عد مشاكل أثرت على التوجه الجديد للمسار التنموي الذي خطي خطوات نحو اقتصاد السوق.

1. الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بعد الاستقلال:

عرفت الجزائر استقلالها بعد مائة وثلاثين سنة من الاستعمار، هذا الأخير الذي عمل على الاستغلال الكامل للخيرات المادية للبلاد. كما كان لهذا الاستعمار أثر على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. يتمثل هذا التأثير أساساً في نسبة الأفراد الذين لم يعرفوا مقاعد الدراسة حيث وصلت نسبة الأمية في سنوات الاستقلال إلى 90 ٪. كما عمل الاستعمار على تطوير الصناعات الخفيفة والتي لها ارتباط بتحويل المنتجات الزراعية. فلم يسع الاستعمار إلى بناء قواعد صناعية كبرى من أجل استغلال المواد الباطنية بل صُدّرت أغلب هذه المعادن عبر موانئ الجزائر اتجاه البلد الأم فرنسا وهذا من أجل استغلالها وتحويلها إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة.

كل ما نستطيع قوله هو أن الاقتصاد الوطني في بداية الاستقلال، كان يتميز بطابعه الكولونيالي وبالأساس الطابع الريفي الزراعي، فلم يعرف هذا الاقتصاد تطوراً لقطاع الصناعي وإنما كانت أغلب موارده هي موارد زراعية. فهكذا لم تمثل نسبة العمال الصناعيين نسبة كبيرة في السنوات الأولى من الاقتصاد. فأغلبية الجزائريين الذين يمثلون فئة القوة النشطة كانت تنحصر في فئة المالكين لأراضي فلاحية صغيرة، يعيشون على اقتصاد منزلي فلم تعتبر هذه الأنشطة مماثلة لتلك الأنشطة الخاصة بالمجتمعات الصناعية.

أما الفئات البرجوازية فتعتبر وليدة أو نتاج للبرجوازية الإستعمارية، ونظرا لطبيعة

ظهور البرجوازية الوطنية فلم تلعب هذه الأخيرة أي دور سواء في التحرر الوطني أو البناء الوطني. فلم تلعب إلا دوراً محتشماً في تنمية الاقتصاد الوطني عكس البرجوازية الغربية التي لعبت دوراً كبيراً في تراكم الرأسمال الاقتصادي.

وبسبب ذلك عرفت البلاد أزمات اجتماعية، تمثلت في تفاقم أزمة البطالة وتدني القدرة الشرائية للعائلة الجزائرية. فأسرعت الحكومة، آنذاك، إلى تطبيق التسيير الذاتي انطلاقاً من قواعد قانونية تمثلت في ميثاق طرابلس الذي نص على تأميم كل الأراضي الزراعية وتشكيل تعاونية زراعية ترجع بالفائدة على الطبقات الشعبية. فلم تكن هذه المبادئ الخاصة بالتأميم والتسيير الجماعي للاقتصاد الوطني بدون صلة مع الإيديولوجية العامة للثورة الجزائرية.[2] فانطلاقا من هذه المواثيق سطرت السياسية الاقتصادية للبلاد على أن تكون لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة. تم إقامة مزارع مسيرة عن طريق جماعات الفلاحين والعمال الزراعيين تحت غطاء إيديولوجي يدافع عن الطبقة المحرومة وذات الدخل المنخفض. لم تعرف هذه السياسة نجاحاً نظراً للفوارق الاجتماعية التي أصبحت واضحة ما بين الفئات الاجتماعية العاملة في هذه المزارع.

وهكذا عرفت المزارع المسيرة ذاتياً عدة صعوبات في تحقيق الأهداف الاقتصادية لتلك المزارع. لقد لخص بن آشنهوا هذه الصعوبات في عدم تحديد المسؤوليات الفردية والبيروقراطية المفرطة في التسيير وما ترتب عن من تدني إنتاجية العمل وتدهور الانتاج[3].

ونفس المصير عرفه القطاع الصناعي، الذي لم يحدث فيه التسيير الذاتي أي فائدة اقتصادية للوطن، فكان يتكون من عدد ضئيل من الوحدات الصغيرة التي لا تتعدى 033 وحدة صناعية، وتشغل ما يعادل 3000 عاملاً في سنة 1964.فتركت هذه الوحدات الصناعية من طرف المعمرين والتي عادة ما كانت قائمة على رأسمال اقتصادي ضعيف يشغل فئة صغيرة من المأجورين. فاشتهرت هذه الوحدات الصناعية بطابعها التحويلي وخاصة تحويل المنتجات الزراعية. بينما بقيت الصناعات البترولية تحت وصاية الفرنسيين حتى سنة 1971 حينما تأميم قطاع المحروقات.

لقد عرفت مسألة التسيير الذاتي في القطاعين الزراعي والصناعي عدة عراقيل في نجاحها، ومن أهم هذه العراقيل هو انعدام وجود فئات مهنية تتمتع بالتكوين الكافي للسهر على نجاح عملية التسيير والإنتاج. فحسب هيلي:» لم يكن العمال مهيئين لمثل ذلك العمل (العمل الصناعي)، فهم لم يستطيعوا مواجهة التحدي الجديد، ولم يغتنموا فرصة المشاركة في التسيير الذاتي لمؤسستهم الصناعية»[4]

ترتب عن هذا الوضع، نوع من الجمود أو تراجع في الإنتاج في كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، رغم أن العدد الكبير من أفراد المجتمع كانوا يعيشون من الزراعة.

فلم تستطع السياسة التنموية المطبقة بعد سنوات الاستقلال والمتمثلة في تطبيق سياسة التسيير الذاتي على إنجاح العملية الإنتاجية وخلق فرص عمل للفئات العاطلة من العمل. فالوضعية الاجتماعية والاقتصادية مهدت الطريق إلى انتهاج سياسة تنموية جديدة قائمة على بناء قاعدة صناعية تعمل على الرفع من وتيرة الإنتاج وخلق فرص العمل للقوة العاملة النشيطة. وهذا ما نحاول معالجته في العنصر الموالي من هذا الفصل.

2. التجربة التنموية في الجزائر:

عمدت الجزائر إلى تطبيق سياسة تنموية جديدة مع التغير الذي عرفته البلاد والمترتب في الانقلاب العسكري على النظام السابق وهذا في جوان من سنة 1965. كانت تهدف تلك السياسة الجديدة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من أجل تكملة ما يسمى بالاستقلال السياسي. وبالتالي تثبيت النمط الاشتراكي الذي انتهجته البلاد منذ سنوات الاستقلال.

ففي سنة 1966، عرفت الجزائر تأميم المناجم والبنوك والتي كانت تحت وصاية المؤسسات الفرنسية1•. بينما بقيت أهم الثروات الباطنية من بترول وغاز تحت مراقبة الشركات الغربية منها ما هو فرنسي وأخرى تابعة لشركات Esso و Shell ...) فأهم الأرباح التي كانت تنتج من خلال مبيعات هذه الموارد لم ترجع بالفائدة على البلاد، مما أدى في الوهلة الأولى وبطريقة تدريجية إلى تأميم هذه المحروقات.

في سنة 1970 عملت مؤسسة سوناطراك على تأميم كل الثروات التي كانت تحت وصاية الشركات غير الفرنسية والتي ذكرناها سالفاً. وفي سنة 1971، قامت الجزائر بالتأميم الكامل لثرواتها الباطنية، والعمل على التركيز على الخوض في معركة التصنيع والإشراف على الصناعات البترولية وذلك من أجل توفير نوع من الرأسمال المساعد على تطبيق الاستثمار في المشروع التنموي القائم على سياسة التصنيع.

فالارتفاع في المداخل المالية للبلاد، نظراً لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 دولار في سنة 1971، إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963، إلى 42 مليون طن سنة 1969، وإلى 46 مليون طن سنة 1972[5]، ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية. فكانت لتلك السياسة التنموية ثلاثة أهداف والمتمثلة في: الاستقلال الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو-اقتصادية لعامة الشعب الجزائري، وأخيراً تحقيق الرخاء الاجتماعي[6].

لقد اتخذت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة «الصناعات التصنيعية» والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله

•1 هذه الوصاية والاشراف على تلك المؤسسات الاقتصادية كان من المفروض أن يدوم أكثر من 25 سنة بعد الاستقلال وهذا حسب اتفاقيات إيفيان بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقة الجزائرية في سنة 1962.

إلى مجتمع حديث. فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدول المتطورة.فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية وخاصة نظرية الاقتصادي الفرنسي دوبرنيس De Bernis الذي يرى أن:» الجزائر لها إمكانيات كافية من حيث الثروات وباستطاعتها تحقيق أهدافها....وسيكون من المؤسف أن تضيع هذه الثروات»[7] .فنمط التنمية المقترح من طرف De Bernis يقوم على فكرة إنشاء ثلاثة أنواع من الصناعات والتي سميت مجتمعة «بالصناعات التصنيعية»، ويعني بذلك الصناعات التي باستطاعتها تطوير المسار التصنيعي في البلاد.

إن الاهتمام بالسياسة التصنيعية والتفضيل الذي شاهدته من خلال تخصيص حصص مالية معتبرة على حساب القطاعات الأخرى، عمل على اتساع الفجوة بين القطاع الصناعي الحديث والقطاعات الأخرى التي ألفها المجتمع الجزائري ولزمن طويل. فأهم القطاعات المتأثرة بتلك السياسة التنموية يمكن ذكر القطاع الزراعي. هذا الأخير الذي عرف نوع من الإصلاحات الرامية إلى خدمة الأرض وبطريقة جماعية تحت غطاء الثورة الزراعية، ومبدأ الأرض لمن يخدمها.

فهذه الإصلاحات لم تأت بثمارها رغم المحاولات التي أبدتها الدولة آنذاك في تحسين من الوضعية المعيشية للفلاحين عن طريق بناء ألف قرية اشتراكية. فنظراً لقلة المردود الفلاحي وصعوبة الظروف الاجتماعية التي عاشها الفلاحون في الريف الجزائري، أسرعت الفئات الاجتماعية الريفية إلى الهجرة نحو القطاع الصناعي الذي ظهر في المدن الجزائرية.

عملت السياسة التصنيعية في الجزائر على اتساع القطاع الصناعي العمومي والذي عرف تدعيماً كاملاً من طرف الدولة. إلا أن عملية حرق المراحل كانت لها عواقب على نجاح المعركة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية. فعملت الدولة على تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات GSE سنة 1971، ولكنها لم تعرف نجاح هذا النوع من التسيير لعدم وجود استعداد عمالي لمثل هذا النوع من التسيير، وعرف هذا القطاع عدة أنواع من أشكال التسيير تلت التسيير الاشتراكي، منها إعادة هيكلة المؤسسة الصناعية، استقلالية المؤسسة ...

ورغم فشل هذه السياسة التصنيعية، إلا أن قطاع التصنيع ظل الورقة الرابحة لسياسة الشعبوية، والتي عملت على تغليب كفة ما هو اجتماعي على ما هو اقتصادي. فأسرعت أغلب المؤسسات الصناعية إلى التوظيف الكامل مطبقة سياسة الدولة والتسيير الموجه والعامل على توظيف الفئات الاجتماعية المقبلة على سوق العمل.فأصبحت المؤسسة الصناعية العمومية تعمل بتعداد عمالي يفوق حاجياتها من اليد العاملة. فالدولة كانت لها القدرة المالية لتعويض العجز المالي التي كانت تعاني منه أغلب تلك المؤسسات. ولكن لم يبق الوضع على حاله مع اقتراب أزمة سنة 1986[8]، حيث عرف سعر البترول تدهوراً مما

أثر على خزينة الدولة التي أصبحت عاجزة على تلبية حاجيات المجتمع المتنامية في ظل اقتصاد قائم على تصدير النفط.

3. المجتمع الجزائري: نحو سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة

عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية جد مهمة مع أواخر الثمانينات وهذا بعد أحداث أكتوبر 1988. إلا أن مجموعة من الباحثين يرون أن هذه التحولات بدأت مع الأزمات الاجتماعية والتراجع الملاحظ للدولة عن السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين. فيصرح الكنز:»في سنة 1986، دخلت الجزائر في السنة الجديدة ليس بالقرب من الأزمة ولكنها غارقة في الأزمة ... فيجب ملاحظة أنه منذ 1981، بدأ الخطاب السياسي استعمال مفهوم الأزمة من أجل تبرير عمليات واسعة من الإعادة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للدخول في نمط جديد من التنمية»[9]. إن الخوض في السياسة الاقتصادية والاجتماعية عمل على تحولات سياسية في الساحة الجزائرية.

فثقل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تمثل في التدعيم والإنفاق المستمر على مجالات من الحياة الاجتماعية، كالتربية والتكوين، الصحة والتدعيم المستمر للقدرة الشرائية، لفئات واسعة من الشعب، والتي ما فتئت أن تتطور مع نمو العامل الديموغرافي.

إن ثقل العامل الديموغرافي وتنامي حاجيات الشعب الجزائري مع تعطل الآلة الاقتصادية أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية ، من إضرابات في المؤسسات الصناعية والاقتصادية، واتساع نسبة الأفراد العاطلين عن العمل. فنظراً لتراجع سعر البترول والذي أعتبر أهم مورد اقتصادي في إنعاش خزينة الدولة، عرفت الدولة تقلص في مداخلها المالية. ورغم ذلك، ظلت نسبة مشاركة المحروقات في صادرة الجزائر تتزايد وتأخذ حصة الأسد في هذه الصادرات مع مرور الزمن. الجدول رقم 2.2 يبين لنا ذلك.

أن السياسة الاقتصادية فشلت في تكهناتها الاقتصادية، وظلت تابعة للريع البترولي الذي أعتمد عليه في كل العمليات الاقتصادية. إلا أن هذا الريع لم يستطع أن يلبي طموحات السياسيين الجزائريين نظراً لعدم استقرار سعر هذا الريع. فيرى الهواري عدي L.Addi في إحدى مقالته:»إن تفاقم أزمة البلاد نظراً لتدني مداخل البترول والغاز وكذا الزيادة المستمرة في نسبة المواليد، كلها ساهمت في تدني الناتج المحلي الخام PIB ، والذي يعبر عن أزمة النظام الإنتاجي وارتفاع الطلب الاجتماعي»[10]. فالوضعية الاقتصادية للبلاد جعلت من الميزان الاقتصادي يعرف تدهوراً وهذا دليل على أن المساهمة الاقتصادية للقطاعات غير البترولية ظلت هشة وغير قادرة على الانطلاق الاقتصادي

هناك تدهوراً في النمو العام للناتج المحلي الخام PIB وهذا نظراً لعدم استطاعة

القطاعات الاقتصادية أن تنفض الغبار عن نفسها وتواجه العراقيل التي تقع دون تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي والخروج من قوقعة الاعتماد الدائم المستمر على تدعيم الدولة. عقّد الجمود الاقتصادي للبلاد من مهمة السياسيين الذين أصبحوا يواجهون عدة مشاكل، كما سبق وأن ذكرنا، فزمن الإصلاح قد فرض نفسه على الطبقة السياسية والتي توصلت إلى فكرة أساسية مفادها، أن الإصلاح الاقتصادي لا يكتمل بدون إصلاح سياسي.

فجمود الآلة الاقتصادية لا ننتظر منه أن يقدم لنا ارتفاعاً في الطلب عن العمل. وهذا ما يعقد من مهمة الدولة على إيجاد ميكانزمات جديدة من أجل الحفاظ على تنشيط سوق العمل والقضاء على مشاكله، والتي قد تعرض الدولة إلى حدوث فوضى عارمة وصراع اجتماعي. وخاصة لدى فئة الشباب التي ارتفعت نسبتها، لكي ترفع من نسبة الأفراد المقبلين على سوق العمل والذين هم بحاجة إلى مناصب عمل.

فالزيادة المفرطة في عرض العمل تمثلت في أولئك الشباب الذين التحقوا بسوق العمل من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية والمهنية باحثين عن مناصب العمل. ومن هنا تأزمت وضعية الأفراد الذين أصبحوا يعيشون في أدنى السلم الاجتماعي لتفشي ظاهرة الفقر بين أوساط العائلة الجزائرية.

وهكذا وجد الشباب أنفسهم في حيرة ومأزق اجتماعي فمنهم من فضّل الهجرة نحو الخارج بهدف الحصول على أدنى مستوى للحياة[11]، وبالتالي المساهمة في إعانة العائلة التي لم تصبح باستطاعتها أن تكون خلية مدعمة لأفرادها من الناحية الاقتصادية كما كانت عليه العائلة الجزائرية في الريف. أما أولئك الذين فضلوا البقاء بالقرب من عائلتهم وجدوا أنفسهم مرغمين على ممارسة العمل غير الرسمي وذلك للحصول على دخل يومي من أجل تلبية حاجيتهم وحاجة الأسرة التي تعاني هي الأخرى من تدني مستواها المعيشي.

كما شهدت الجزائر تزايداً البطالة في القطاع الحضري مقارنة القطاع الريفي. وهذا ما يبين لنا أن الريف قد يساهم في خلق فرص للعمل وأن نظرة الأفراد للعمل الفلاحي قد تغيرت مقارنة مع السنوات السبعينات والثمانينات.

خاتمة

حاولنا من خلال هذا الفصل الاسترسال في تحليل المسار الذي عرفه الاقتصاد الوطني بعد ذلك المشروع التنموي المطبق في البلاد بعد سنوات الاستقلال.فاستطعنا أن نقف على تلك الأزمات التي واجهها النظام السياسي الذي لم يستطع أن يعي بعض المفاهيم الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأراد أن يعيد إنتاج تاريخ المجتمعات الأوروبية عن طريق اختصار الطريق وحرق المراحل[12].

فبدأت الأزمة مع انخفاض سعر البترول والغاز، في بداية الثمانينات، والذي ظل يشكل أكثر من 90 بالمائة من صادرات الجزائر. فعرفت البلاد تناقصاً في مداخلها المالية في زمن ظلت تدافع فيه عن الشعبوية، عن طريق تموين مشاريع اقتصادية مفلسة ومؤسسات اقتصادية أخرى جامدة اقتصادياً نظراً لإنتاجية العمل المساوية للصفر.

تعقدت أمور الدولة الجزائرية مع الارتفاع الهائل في عدد الأفراد الشباب المقبلين على سوق العمل وهذا نظراً لارتفاع معدل الإنجاب. فلا يمكن تصور حل لهذه المعضلة في ظل أزمة الآلة الاقتصادية غير القادرة على ابتلاع القوة العاملة الناشطة وخلق فرص عمل جديدة. فحدثت المعضلة حقاً بخروج الآلاف من الشباب العاطل عن العمل في أحداث أكتوبر 88.

فدخول البلاد إلى سياسة إعادة جدولة الديون le rééchelonnement، أدى إلى تدهور قيمة الدينار والزيادة في التضخم، وفرض نوع من التدابير على النظام من أجل الإصلاح الاقتصادي. فهذا الإصلاح كانت عواقبه وخيمة على الفئات العمالية التي وجدت نفسها مطرودة أو مرغمة على ترك مناصب عملها.

ونظراً لتفشي هذه الظواهر من فقر وبطالة وصراع اجتماعي، أسرعت الدولة إلى تطبيق وبرمجة مشاريع اقتصادية تدخل في إطار تدعيم التشغيل أو دعم الاستثمار الخاص من أجل خلق مؤسسات اقتصادية أو متوسطة. فالوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي آلت إليه البلاد عمل على خلق قيم جديدة تشبه تلك القيم المرتبط بالنظام الرأسمالي كقيمة الأموال من أجل إنجاح المشاريع الاقتصادية. كما ظهرت تمثلات جديدة للعمل والمؤسسة والمجتمع بصفة عامة، وتطورت مع تطور وظهور بوادر النظام الليبرالي في البلاد.

المراجع

1- من أهم هذه النظريات يمكن ذكر نظرية التبعية التي تزعمها كل من سمير أمين وأندري فرنك. ولمزيد من الإطلاع أنظر:

-S. Amin, Accumulation on a world scale : a critique of the theory of development , New york & London: Monthly Review Press: 1974.

-A.G.Frank, Capitalism and underdevelopment in Latin America, New York: Monthly Review Press, 1967.

2 Cf. E.Hermassi, Leadership and National development in North Africa, California :

University of California Press, 1972 : 168.

3 Cf. A. Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement 1962-1982, Alger : Office des Publication Universitaires , 1983 : p15.

4 D.Helie, « Industrial self-MAnagment in Algeria », in W. Zartman, (ed.), Man, State and Society in the contemporary Maghreb,London: Pall Mall Press, 1973: p.473.

5 J.Leca, « Algerian socialism : Nationalism, industrialization and state building » in H. Desfosses & J.Levesque, (eds.) Socialism in the third world, New York: Praeger Publishers, 1975: 144-45.

6 رظنأ علاطلاا نم ديزملا ،يرنطولا قاثيملا ،ةنس 1976: ص. 22

7 G.De Bernis, « industries Industrialisantes et option algérienne », in Tiers monde, vol. 47, 1971 : 548

8 رظنأ ،علاطلاا نم ديزملا:

Ali El Kenz, Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe, Alger : Bouchene-ENAL, 1993 : pp.47-48.

9 A. El-Kenz, Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe, op.cit. pp 47-48.

10 L.Addi, « Néo-patrimonialisme et économie en Algérie », in Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXVIII, 1989 :45.

11 رظنأ عوضوملا اذه ءارثلإ انتمهاسم

M. Moulai-Hadj, "Intercontinental disparities and Migration" in Wolfgang Glatzer (ed.), Rich and Poor, The Netherland, 2002 : 179-191.

12Cf. D.Guerid, industrialisation, classe ouvrière et sociologie : l exemple algérien, thèse de de Doctorat d'Etat en sociologie, Paris : Université Paris 7, 1994. p540-41

وقت الفراغ والتنمية الثقافية: أية علاقة؟

قراءة في تمثّلات الشّباب التونسي لوقت الفراغ

Le temps libre et le développement culturel: ?quelle relation
Lecture des representations du temps libre chez les jeunes Tunisiens

د.فاتن مبارك

أستاذ مساعد بالتعليم العالي ـ تونس

ملخص

أردنا أن نبحث في مسألة تمضية وقت الفراغ الذي أصبح في اعتقادنا من المسائل المتعلّقة بالمعشي اليومي للأفراد خاصة منهم الشّباب الذي دخلت في حياتهم عدّة تغيرات داخلية وخارجية ساهمت في ظهور سلوكيات وممارسات ثقافية قد تختلف في كثير من جوانبها عن الثقافة الأصلية التي ينتمون إليها ولكنّها تساعدهم على مواكبة الثقافة الحديثة التي استطاعت أن تخترق المجال الثقافي المحلي لهؤلاء الشّباب وتساهم في هيكلة بناء اجتماعي جديد فيه الكثير من العلاقات الاجتماعية والممارسات الثقافية التي وجب البحث فيها.

ويعدّ الوقت الحرّ أو وقت الفراغ ظاهرة اجتماعية لها جوانبها المختلفة ومرتبطة بعناصر البنية الاجتماعية، فهو الوقت الذي يمارس فيه الأفراد سلوكيات ثقافية يعكس سلوكا ترويحيا متطبّع بقيم سلوكية واجتماعية سائدة في مجتمع ما، "فهي مجمل النّشاطات التي تختلف حسب الانتماءات والخصوصيات الفردية والبيئة الاجتماعية والثّقافية.

Résumé :

On a Voulu étudier le phénomène de Temps Libre chez les jeunes en Tunisie car on croit que le temps libre représente une partie très important de la vie quotidienne chez le jeune Tunisien, qui a vécu un certain changement dans sa vie sociale, économique, culturelle et surtout politique. On considère aussi, le phénomène de temps libre est un phénomène appartient au structure social des individus et influence sur leurs comportements et leur appartenance aussi.

أولا: مقدمة

لقد ساهم التّطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين التّطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصال، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التّعليم والتّثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأشخاص والمنظّمات، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، "وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين آو المتّصلين، أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة"[1]، كما أنها تتّسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات. هكذا بدأت الأمور تتغيّر والعزلة المكانية تتقلّص ولم يعد هناك حديث عن الحواجز الجغرافية والإقليمية لأنّ تقنيات الاتصال كسّرت كلّ هذه الحواجز وجعلت من العالم قرية يتواصل الأفراد فيما بينهم دون أن يكون هناك عائق أو اختلاف فأدّى كل ذلك إلى تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية وخاصة الاجتماعية وانتقل الاهتمام من المشكلات المحلية إلى المشكلات العالمية.

لا يمكن أن ننفي دخول هذه التقنيات إلى المجلات الحياتية في المجتمع وبعودتنا إلى بعض الدراسات التي أقيمت في تونس نلاحظ أنّ التلفزيون والراديو من أهم وسائل الترفيه لدى الشاب حسب ما جاءت به نتائج الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة في تونس سنة 2007[2].

وقد بيّنت نفس الدراسة أنّ التلفزيون يمثّل أحد أهم الوسائل الثقافية الأكثر استهلاكا من قبل الشّباب في تونس في مقابل ضعف حضورهم في الفضاءات الثقافية وفي الجمعيات التي لا تمثّل مصدرا ثقافيا مهمّا لهذه الفئة ، وقد أقرّ ٪16٫88 من مجموع المبحوثين حسب نتائج الدراسة أنّ التلفزيون هو أحد أهم الوسائل الترفيهية ، يأتي بعدها الراديو بنسبة ٪14٫72 . ولقد اتّضح من خلال المسح[3] الذي أقيم في مدينة تونس أنّ المقهى يمثّل أحد أهم الفضاءات المستقطبة للشّباب بنسبة ٪34٫6 للذكور و٪18٫7 بالنسبة للإناث.

لم يعد الفضاء الأسري اليوم قادرا على احتواء متطلبات الشّباب وإشباع حاجياتهم هذا إضافة لأوقات الفراغ التي أصبحت جزء لا يتجزّأ من الحياة العامة للشّباب وبالرّجوع لإحدى الدراسات التي أقيمت في تونس سنة 2000 نلاحظ أنّ ٪2 فقط من الشّباب المستجوبين يرون في دور الشّباب مكان ذو أهمية لتمضية أوقات الفراغ ورغم تزايد هذه النّسبة بـ6 نقاط لتصل حدود ٪8 سنة 2005[4] إلّا أنّها لا تعتبر نسبة هامة مقارنة بالفضاءات الأخرى كالمقهى والشّارع .

يواجه المجتمع التّونسي العديد من التّغيرات الاجتماعية كالزّيادة السّكانية والتّغيرات الاقتصادية التي أدّت إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية والمشاكل الاجتماعية، أمام عدم قدرة العديد من المؤسّسات الاجتماعية على القيام بدورها في الضبط الاجتماعي،كالأسرة، والمدرسة، والمؤسّسات الثّقافية ،التي تعدّ صاحبة دور رئيس فى إكساب الشّباب ثقافة مجتمعهم من قيم وعادات وتقاليد.

لقد أتاحت مؤسّسات المجتمع التّقليدية الفرصة لتكنولوجيات الاتصال أن تتدخّل لتساهم هي أيضا في بناء المواقف والسلوكيات وذلك «لامتلاكها المعلومات والتقنيات وأدوات الاتصال ومعرفة التعامل معها عنصراً هاماً للقوة والتأثير في الآخر»[5]، وقد أثرت هذه الثورة الاتصالية على التوازن الثقافي عبر أجزاء العالم المختلفة، وبدأت نتائج هذا التطور الهائل في الاتصالات تنعكس على المجتمع العربي من خلال «انفتاح إعلامي بلا حدود يستهدف فرض ثقافة كونية، وينطوي على إخضاع العقول لمجموعة من القيم والمعتقدات وأنماط السّلوك والاستهلاك، المنتمية إلى مجتمعات حققت مستويات عالية من التقدم وتميزت ثقافتها بحريات شخصية واسعة"[6]، كان من الضّروري أن نطرح هذه المسألة على عيّنة الدّراسة حتىّ نفهم مدى تدخّل تكنولوجيات الاتّصال في اختيارات المبحوثين ومدى تأثيراتها على اختياراتهم الثّقافية.

ولكن قبل ذلك أردنا أن نبحث في مسألة تمضية وقت الفراغ الذي أصبح في اعتقادنا من المسائل المتعلّقة بالمعشي اليومي للأفراد خاصة منهم الشّباب الذي دخلت في حياتهم عدّة تغيرات داخلية وخارجية ساهمت في ظهور سلوكيات وممارسات ثقافية قد تختلف في كثير من جوانبها عن الثقافة الأصلية التي ينتمون إليها ولكنّها تساعدهم على مواكبة الثقافة الحديثة التي استطاعت أن تخترق المجال الثقافي المحلي لهؤلاء الشّباب وتساهم في هيكلة بناء اجتماعي جديد فيه الكثير من العلاقات الاجتماعية والممارسات الثقافية التي وجب البحث فيها.

ويعدّ الوقت الحرّ أو وقت الفراغ ظاهرة اجتماعية لها جوانبها المختلفة ومرتبطة بعناصر البنية الاجتماعية، فهو الوقت الذي يمارس فيه الأفراد سلوكيات ثقافية يعكس سلوكا ترويحيا متطبّع بقيم سلوكية واجتماعية سائدة في مجتمع ما، "فهي مجمل النّشاطات التي تختلف حسب الانتماءات والخصوصيات الفردية والبيئة الاجتماعية والثّقافية"[7].

1 .أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في مفهوم الوقت الحر وإبراز العلاقة بينه وبين التنمية الثقافية، فالوقت الحر هو سلوك اجتماعي قبل أن يكون مساحة حرة لدى الشباب ويمكن أن يساهم في بلورة عديد السلوكيات التي يمكن أن يتبناها الشباب من خلال ما يمارسونه في هذه

الفترة الزمنية.لذلك كان من المهم أن:

* نفسر مفهوم الوقت الحر
* كيفية ممارساته عند الشباب
* الفروق في تقسيم الوقت الحر عند الذكور والاناث من الشباب.

2 .أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة في تحليل ظاهرة رأينا أنه من المهم البحث فيها لأهميتها في وصف وتحليل بعض السلوكيات المتبناة من قبل فئة الشباب.

3 .منهجية الدراسة

اعتمدنا على بعض الجداول الإحصائية التي ساهمت في تحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث والتي من خلالها وصلنا إلى مرحلة فهم الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الشباب في تقسيم الوقت الحر.

ثانيا: التّصورات الاجتماعية للشباب حول الوقت الحرّ

1)مفهوم الوقت الحرّ (وقت الفراغ

لقد ساهمت التّغيرات الاجتماعية في ظهور عدّة ممارسات وسلوكيات ثقافية تتعلّق بكل النّشاطات التي يمارسها الأفراد خارج وقت الدّراسة وخارج الوقت المهني أو وقت العمل وهو ما يسمّى بالوقت الحرّ « Le temps libre » وهناك من يسمّيه «بوقت الفراغ ولكنّه ليس فارغا تماما وإنّما هو الوقت الذي يتاح فيه لتنشئة اجتماعية والعيش بشكل مغاير وهو الوقت الذي يبنى فيه الذّات وقت الاكتشاف[8].

لقد حاولنا أن نطرح هذه المسألة لدى الشّباب حتّى نتمكّن من فهم خصوصيات الوقت المعاش من طرف الفاعلين الاجتماعيين وخاصة الوقت خارج الهيكل الاجتماعي المعترف به وهو الوقت المخصّص للدّراسة أو العمل. ويمكن الإشارة إلى الدّراسة التي قام بها محمود عبد السلام في دراسته حول مواقف الشباب من الوقت الحر والوقت الترفيهي في منطقة قابس (في الجنوب التونسي) إذ قام بتقسيم مفهوم الوقت عموما إلى ثلاث مستويات[9].

- الوقت الطّقوسي: Le temps des rites

ونقصد به الفترة الزمنية المحدّدة بجدول زمني ديني يتكوّن من اثني عشر شهر قمرية، هذا النّوع من الوقت مقدّس جدّا في الثّقافة العربية الإسلامية ولدى الفاعلين الاجتماعين

لأنّه يتحدّد من خلال لحظات مقدّسة مرتبطة مباشرة بعلاقتهم بالذّات الإلاهية

- الوقت الصّوفي Le temps mystique

يعتبره محمد عبد السلام الوقت النّفسي[01]، فهو مرتبط مباشرة بالحالة النّفسية والرّوحية للفاعلين الاجتماعيين وهذا النوع من الوقت "لا يمكن تحديده أو تشكيله فهو مرتبط بالنّشوة"، يبتعد فيها الأفراد عن المتداول ويدخلون في مرحلة روحية صرفة تزيد من تمطّط الوقت.

- الوقت الاجتماعي الرّسمي:

هو الوقت الذي تعتمده المؤسّسة الاجتماعية ونعني بالوقت الرّسمي أي المعترف به عند جميع الفاعلين الاجتماعيين بمختلف شرائحهم. هذا النّوع من الوقت يدخل المجتمعات العربية الإسلامية في الدائرة العالمية للمؤسّسات الاجتماعية ولا يتناقض مع الوقت الصّوفي أو الطقوسي.

تعدّ مسألة الوقت إذن من المسائل الاجتماعية المطروحة أمام الباحثين خاصة فيما يتعلّق بالوقت الحرّ والشّباب لأنّها مسألة خاصة تؤسّس «لفضاء زمني دون قيود، مرتبطة بالحالة النّفسية والجسدية للفاعل، وهي تعبّر عن اختيار ذاتي وحرّ»[11]، فهو لا يخلو من عنصر اللّذة والسّعادة التي يحققها الفرد حين يمارس نشاطا يشبع رغبته مهما كانت طبيعة هذا النّشاط يحقّق لصاحبه الفائدة والمتعة لأنه متّصل بحاجات الفرد ذاته بغض النّظر عن التزاماته نحو المجتمع.

حدّد علماء الاجتماع وقت الفراغ بخواص معينة واعتبروها أساس تعريف هذا المفهوم منها أن يكون المقصود من الفراغ هو التحرّر من العمل بحيث لا يقصد من أشغاله التكسّب، وكذلك انعدام الأغراض التجارية أو النفعية والصفة الثالثة هي قابلية الفراغ على إشباع حاجات الفرد التي لا يحققها العمل عادة، لقد أصبح وقت الفراغ أو الوقت الحرّ نشاط اجتماعي يعتمد على العلاقات الاجتماعية والالتزامات المتبادلة والاتفاقات كما خضع لتنظيمات خاصة أسّست عليها نواد وجمعيات أخذت موضوع التّرفيه كعنوان رئيسي لعملها ونشاطها.

وقد ورد تعريف في قاموس علم الاجتماع للوقت الحرّ على أنّه الوقت الفائض بعد خصم الوقت المخصّص للعمل والنّوم والضّرورات الأخرى من الأربع والعشرين ساعة، أي أنّه الوقت الذي يتحرر فيه المرء من العمل والواجبات الأخرى والذي يمكن أن يستغل في الاسترخاء والتّرويح والإنجاز الاجتماعي أو تنمية حاجات شخصية أو أنّه مجموعة من الأعمال التي يقوم بها الفرد والنّابعة عن إرادته الشخصية بهدف الرّاحة أو التّسلية أو زيادة

المعرفة أو ترقية المواهب الخاصة، أو تنمية المشاركة الإرادية في المجتمع المحلي بعد الانتهاء من مهام المهنة، والأسرة، والواجبات الاجتماعية الأخرى.

لذلك فإنّنا عندما نتناول هذه المسألة بالدّرس فإننا ندرس تشكيل اجتماعي مرتبط بالمعيش اليومي للشّباب يؤسّس لتصورات قد لا ترتبط هيكليا بالثقافة الأصلية ولكنّها منفتحة على نوافذ ثقافية جديدة أصبحت تعبّر عن ممارسات وسلوكيات جديدة بين الشّباب لا يمكن إنكارها لأنّها تعبّر عن معيش يومي فيه عديد الصور الاجتماعية التي تعبّر بدورها عن تصورات لمختلف المسائل الاجتماعية المرتبطة مباشرة بحاضر الشّباب وبمستقبلهم لذلك نحن في حاجة "إلى تأمين القاعدة المادية الضرورية لاستغلال أوقات الفراغ عند الشّباب والشرائح الاجتماعية المختلفة بما ينعكس إيجابيا على مستويات الحياة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية"[12].

لا يمكن اعتبار الوقت الحرّ من المسائل الثانّوية غير المهمّة، ولا يمكن التّقليل من أهميته وقيمته للفرد والمجتمع بأي حال من الأحوال، فقد أصبح الوقت الحرّ بالنسبة لعدد من الأفراد داخل المجتمع التّونسي حقيقة ملموسة وشيئا ظاهرا ومشكلة تحتاج إلى البحث والدراسة والتّفكير العميق والمعالجات الموضوعية ونتيجة للتقدم التكنولوجي والتقني أخذ الوقت الحرّ يتزايد في كل مرحلة من مراحل هذا التّقدم، وأصبح يطرح مشكلات جديدة تتعلق بعملية استغلاله واستثماره بما يفيد، وتأخذ هذه المسألة أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بشريحة الشّباب التي تلعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية وفي بناء المجتمع، "ومن المعلوم أن الطرق والأساليب الخاصة بتنظيم أوقات الفراغ تطرح مشكلات نفسية تتعلق بمستوى التنبيهات الخارجية التي يمكنها أن تحقق ما يسمى بالتّوازن النّفسي"[31].

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نلقي الضوء على أوقات الفراغ لدى الشّباب التّونسي خاصة بعد التّغيرات الدّيمغرافية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة التكنولوجية التي طرأت على المجتمع التّونسي ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نفصل المستوى الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع والتّقدم الحضاري الذي وصل إليه وأثره على بنية المجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية فيه، كما لا نستطيع أن نغفل كل ذلك على كيفية قضاء وقت الفراغ واختلاف النّشاطات الممارسة فيه حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة البناء الاجتماعي السّائد في المجتمع ومستوى تقدمه الحضاري، ومدى تركيب النّظم الاجتماعية ومستوى التّطور التّقني، فحاجات الأفراد واهتماماتهم في المجتمع التّونسي تختلف باختلاف السّياق الثّقافي والاجتماعي الذي يعيشه المجتمع، "لذا فإن وقت الفراغ يتأثر بأشكال الظّاهرة الاجتماعية، فيتأثر بالعادات والتّقاليد والسّياق الثّقافي والاجتماعي السّائد في المجتمع" [41].

إذن لا يمكن أن نحدّد هذه المسألة بشكل نهائي لجميع الأفراد وإنّما تختلف باختلاف

الانتماءات والهويات الثّقافية وباختلاف الأجناس كذلك وهذا ما سنلاحظه عندنا طرحنا لهذه المسالة بالنسبة للعيّنة المكونة للدراسة التي نحن بصدد البحث فيها.

2)موقف الشباب من مسألة الوقت الحرّ

لقد تناولنا مسألة الوقت الحرّ بالدرس وكيفية استغلاله لدى الشّباب لقناعتنا بأنّ البحث في هذه المسألة قد تزيد من فهمنا لمسألة الشّباب والممارسات الثّقافية التي بصدد التّشكل والظّهور في صفوف هذه الشريحة الاجتماعية والتي نتيجة حراك اجتماعي على جميع المستويات تقريبا من داخل المجتمع ومن خارجه وبسبب عدّة تأثيرات خاصة التأثيرات التكنولوجية التي قرّبت عوالم جديدة وساهمت في ظهور سلوكيات ومظاهر اجتماعية جديدة منها الوقت الحرّ وكيفية استغلاله وماهي التعبيرات الاجتماعية التي يعتمده الأفراد في تعاملهم مع هذا الفضاء الزماني الذي يختلف عن الفضاء المشترك والمرتبط مباشرة بمعيشتهم اليومي، وتعتبر وسائل التّكنولوجيا الحديثة في عصرنا الحالي من بين أهم الوسائل المستعملة لتسويق الثّقافات، وهذا نظرا للدّور المتعاظم للصورة وقدرتها المذهلة على إحداث التأثير على الأفراد.

وما يمكن ملاحظته أنّ الشّباب الذين يمثلون عينة الدّراسة[15] لا يتعاملون مع مسألة الوقت الحرّ من خلال إستراتيجية واضحة تساعدهم على إشباع حاجاتهم المادّية والمعنوية وإنما تعاملهم معها يغلب عليه العشوائية أي على حسب الظروف المادية المتاحة وعلى حسب ما تتيحه الصدفة وذلك يعود لعدّة أسباب منها ما يعود للتنشئة الاجتماعية التقليدية التي لم تعوّد أفراد المجتمع على مفهوم وقت الحرّ وكيفية استغلاله، لأنّ هذا المفهوم لم يمثّل أخد أجزاء التربية في شكلها العام وإنما هو ظاهرة نابعة عن حراك اجتماعي أخضع المجتمع إلى تقبّل مظاهر اجتماعية جديدة منها ظاهرة الوقت الحرّ، سيساعدنا الجدول التّالي على فهم السلوكيات المتّبعة من طرف الفاعلين الاجتماعين في تعاملهم مع الوقت الحرّ أو أوقات الفراغ.

الجدول رقم (1) : الإستراتجية المعتمدة من طرف الأفراد لخلق وقت الفراغ حسب الجنس

الجنس	الذكور		الإناث	
	التكّرارات	النّسبة	التكّرارات	النّسبة
نعم توجد إستراتجية	40	39	25	26
لا توجد إستراتجية	63	61	72	74
المجموع	103	100	97	100

المصدر: الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الأرقام الإحصائية الموجودة في الجدول أنّ أغلب المستجوبين لا يعتمدون إستراتجية معيّنة من أجل الوقت الحرّ أو وقت الفراغ بذلك، وهذا ما يؤكدّ أنّ هذا الوقت الحر المختلف في أنشطته عن الوقت المشترك لازال في بنيته الأوّلية من حيث الهيكل، فهو ليس بالظاهرة الاجتماعية المكتملة من حيث النّشاط رغم وجودها من الناحية النّظرية وتعايش الأفراد معها أكبر دليل على وجودها، بمعنى أنّها ظاهرة مفروضة وملزمة على أغلب الأفراد وهم مجبرون على التّعامل معها وخلق إستراتجيات حينية من أجل إشباع حاجاتهم حسب ما يتوفّر من أنشطة اجتماعية.

وقد أقرّ ٪39 من الّذكور أنّ لديهم إستراتجيات معيّنة في قضائهم للوقت الحر المتاح مع أصدقائهم وهم بذلك يختلفون عن الإناث الذي أقرّ ٪26 منهنّ أنّ هناك إستراتجية لأوقات الفراغ خاصتهم ولكنها إستراتجية مرتبطة بالعائلة عموما. تغيب في أجوبة الشّباب من الجنسين فكرة الاهتمام بالوقت الحرّ في اتّجاه التصرّف فيه وبرمجته وفق ميزانيّة وما هذا ما تفيده الأرقام الإحصائية الموجودة في الجدول وهذا ما يؤكّد فكرة «أنّ سلوك الشّباب إزاء الوقت الحرّ ينحو إلى العشوائيّة من حيث التّصرف فيه ويبقى خاضعا للصّدفة والظروف المعيشية والمادّية للأفراد»[61].

ولكننا نلاحظ أنّ هناك تباينا بين الجنسين في التّعامل مع مسألة الوقت الحرّ وهذا التّباين لازال قائما لصالح الذّكور في مستوى ما هو معيش وممارس، ويتأكد ذلك من خلال وقوفنا على الكيفيّة التي يتعامل بها كلا الجنسين مع الوقت الحرّ المتاح، فبالنسبة إلى الفتيان تراوحت إجاباتهم بين حريتهم في كيفية التعامل مع الوقت الحرّ إما في قضائه الوقت مع الأصدقاء أو في الشّارع أو الجلوس إلى التّلفزيون، أمّا بالنسبة إلى الفتيات فقد أفصحن عن أنّ الوقت الحرّ لديهنّ ضيّق، لأنّ الانتهاء من الدّراسة أو الشغل لا يعني التخلّص من مهمّة المساعدة في البيت والقيام ببعض الأشغال المنزلية دخلت ضمن حيّز الضّروريات.

وهذا يعود أساسا إلى أمرين:

* نوعية التّنشئة الاجتماعية التي تعتبر من العمليات الاجتماعية القائمة على التّفاعل المتبادل بينها وبين مكوّنات البناء الاجتماعي وفي نفس الوقت تختلف من حيث الدّرجة والنّوعية باختلاف الزمان والمكان وكذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وما تعكسه كل طبقة من ثقافة فرعية، تختلف من بناء اجتماعي واقتصادي لآخر وهي عملية مستمرة حيث أن المشاركة المستمرة في مواقف جديدة تتطلب تنشئة مستمرة يقوم بها الفرد بنفسه ولنفسه حتى يتمكن من مقابلة المتطلبات الجديدة للتّفاعل وعملياته التي لا نهاية لها.
* الثقافة الأصلية التي توجد داخل جدلية ما بين ما هو مفتوح وبين ما هو مغلق وبين تمثّل

الذّات وبين غيابها، هذا النّوع من الحركة تنسجم مع الايكولوجية الحضرية الجديدة التي تتميّز بتكنولوجيا المعيش اليومي.

3)الفضاءات الأكثر استقطابا للشباب لتمضية الوقت الحر

لقد حاولنا كذلك، أن نبحث في الفضاءات التي يقضي فيها الشّباب أوقات الفراغ حتّى نتعرّف على نوعية النّشاطات التي يمكن أن يمارسها في هذا الفضاء الخاص والذي يحاولون من خلاله التّعبير عن عديد الصّور الاجتماعية التي يتعايشون معها والتي تعبر في أحيان كثيرة عن واقع منفتح على عوالم أخرى يحاول الشّباب من خلالها البحث عن مكانة اجتماعية حتى وإن كان ذلك على حساب ثقافتهم الأصلية. وسنوضّح في الجدول التّالي مختلف الفضاءات التي يلجأ إليها الأفراد لقضاء أوقاتهم حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (2) : الفضاءات التي يفضلها الشّباب لتمضية الوقت الحرّ حسب متغير الجنس

الجنس / الفضاءات	الذّكور		الإناث	
	التكّرارات	النّسبة	التكّرارات	النّسبة
المقهى	50	49	10	10
النّوادي الثّقافية	12	12	20	20
الشارع	26	25	0	0
مع العائلة	15	14	67	70
المجموع	103	100	97	100

المصدر: الدّراسة الميدانية

إنّ ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أنّ جلّ المستجوبين من الشباب خاصة منهم الذكور يرون في المقهى فضاء محبّذا لتمضية الوقت الحرّ، وهذا ما أقرّ به 50٪ من الذكور.

فالمقهى يسجّل حضورا أكبر في معيشهم اليومي من النّوادي الثّقافية وفضاء الأسرة لدى أغلبهم، ويمكن القول إنّ هذا الاختيار الذي نسجله لا يعتبر اختيارا مفاجئا إذا علمنا أنّ ظاهرة ارتياد المقاهي تمثّل جانبا مهمّا من الثقافة المعيشية للتّونسي وهي تمسّ مختلف الشرائح الاجتماعية والعمريّة، فهي ظاهرة ملتصقة بالثّقافة المحلية للفاعلين الاجتماعين

على اختلاف انتماءاتهم.

أما بالنسبة للإناث فإنّ أي ٪70 من هنّ يقضين وقت الفراغ مع العائلة ولا نقصد بالضرورة العائلة كأفراد وإنّما نقصد الفضاء في عموميته والذي يكفل لهم على الأقل مشاهدة البرامج التلفزية الذي يمثل حضورها ركنا قارّا يتّسع أحيانا حتّى على حساب النّشاط الأساسي. أمّا بقية الفضاءات خاصة منها النوادي الثقافية (دور شباب، نوادي رياضية....) لم تستقطب سوى ٪12 من الذكور و٪20 من الإناث.

يفضّل الشّباب من الذكور تمضية الوقت في الشارع على حساب الفضاءات التي توفّرها المؤسّسات الرّسمية لمثل هذا النّشاط وقد يعبّر هذا الاختيار الذي أقرّ به ٪25 من مجموع الذكور عن المكانة الاجتماعية التي تفتقدها هذه الفضاءات والذي يعود إلى عدّة أسباب منها أنّ هذه الأخيرة تمارس دورا سلطويا يفتقد فيه الفاعلون الاجتماعيون لهامش الحرية في اختيار النّشاط وبالتالي فهي لا تتيح المجال للأفراد للتّفاعل معها وهذا ما عبّروا عنه من خلال رفضهم لها أو تفضيلهم للشارع والمقهى لأنها فضاءات تخلو من المراقبة والسّلطة الزّجرية المفروضة حتّى بدعوى المصلحة العامة.

بُعثت هذه الفضاءات لغاية تأطير الشّباب واستثمار الوقت الحرّ من خلال ما تتيحه من أنشطة متنوّعة تحقّق الإضافة في غياب الضغط، فهي مشروع إنعاش اجتماعي وثقافي ولكن هذا الرفض الذي تواجه من جلّ المنتمين إلى فئة الشباب يعود في اعتقادنا إلى مسألة الحرّيات الممارسة داخل هذه الأماكن، ذلك أنّ هذه الفضاءات وأنشطتها تظلّ في كثير منها تحت ضغط البرمجة والمراقبة والتّوجيه وهو ما يقلّص من هامش الحريّة المتاح للشابّ الذي يفضل الامكان التي تتيح له هامش من الحريّة طلما بحث عنه خارج الفضاء الاسري والمدرسي وحتى خارج المؤسّسات الموازية مثل دور الثّقافة ودور الشّباب.

لقد افتقدت مؤسّسات التّنشئة الاجتماعية التّقليدية جزءا هاما من أدوارها فلم تعد الوحيدة القادرة على نقل الثّقافة وتوريثها للأفراد داخل المجتمع، وذلك بسبب عديد التّغيرات الاجتماعية لتي طرأت على المجتمع والتي ساهمت في ظهور قنوات جديدة للتنشئة الاجتماعية مثل تكنولوجيات الاتصال التي إلتصقت بالمعيش اليومي للأفراد واستطاعت أن تقدّم البديل الذي افتقدته الأفراد في الفضاءات التّقليدية.

كان من المهم إذن التّعرف على العلاقة بين الفرد والتّكنولوجيا، وما أفضت إليه من ممارسات جديدة متخفية في ثقافة الصورة، نتيجة اختراق اقتصاد السّوق للمعاملات بين الذّات والآخر، خاصة بظهور مجتمع المشاهدة، فقد تزامن نمو «مجتمع المشاهدة مع النّمو التّدريجي للتكنولوجيا المستخدمة في تمثيل الذات والآخر عبر المنافذ البصرية المتنوعة؛ والأوعية التقنية المختلفة، خاصة في عصرنا الحالي الذي لعبت فيه الصورة بأشكالها

المختلفة في التّلفزيون والسينما والأنترنات، وفنون الإعلان والإعلام دوراً أساسيا في تشكيل وعي الفرد بأشكاله المختلفة.

فعالم اليوم يشهد اجتياحا كبيرا لتقنيات وتكنولوجيات الاتصال الحدّيثة، التي جاءت بدورها بكم هائل من الصّور التي اخترقت المعيش اليومي للفاعلين الاجتماعين وساهمت في تشكيل الأذواق والآراء والمواقف. لهذا السبب حاولنا أن نطرح المسألة وأن نبحث في تأثيرات تكنولوجيات الاتصال على الشّباب حتى نفهم نوعية التّفاعل القائم بين هذه المجموعة الاجتماعية وهذا الاختراق التقني والمعلوماتي للحياة اليومية للأفراد داخل مجتمع مثل المجتمع التّونسي.

يشهد العالم في العصر الحديث تطوراً هائلاً في مختلف المجالات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وتماشياً مع التطورات والتوجيهات الجديدة ، كان لابد من الاهتمام بالنشاط الثقافي للفاعلين الاجتماعين في مجتمع متغيّر مثل المجتمع التونسي. إنّ تنمية القدرات الثّقافية والذهنية والحركية لدى الأفراد نعتقد أنّه من الأمور المهمّة في تطوير حياتهم المستقبلية.

ثالثا: الوقت الحر والتنمية الثقافية: أية علاقة؟؟

لقد تسارعت وتيرة الحياة الاجتماعية للشباب بفضل تطور التّقنيات الاتّصالية التي تكاد تتحكّم في كل المجالات الاجتماعية التي يتحرّك فيها الأفراد، الذين يستهلكون ثقافة صنعت لتخلق لهم فضاءات متنوعة ومختلفة، توفّر لهم المعلومة أينما كانت وكيف ما حدثت وهذا ما يزيد من أهميتها وضرورتها في حياتهم. ولقد تبيّن من المعطيات الإحصائية أن المبحوثين في علاقة وطيدة مع تقنيات الاتصال من تلفزيون وانترنت خاصة لأنهما من التقنيات التي تجعلهم في علاقة مباشرة مع واقعهم والوقائع التي تحدث في الجانب الآخر من العالم، فهي توفر المعلومة من ناحية أولى وتفر لهم عوالم افتراضية يطمحون إلى الوصول إليها، وتجعلهم قادرين على بناء عوالم خاصة من خلال مواقع الاتصال الاجتماعي التي تمكّنهم من حرية التّعبير والتّفكير وتشكيل حياة اجتماعية قد تبتعد عن الواقع ولكن توفر لهم الرّفاهية والحلم ويشعرون فيها أنهم فاعلون على خلاف ما يجدونه في واقعهم الاجتماعي الحقيقي.

هناك العديد من العوامل والأبعاد الذّاتية لها صلة وثيقة بالعادات الفردية والتّقاليد الاجتماعية والتي تتدخّل بشكل كبير في تحديد أسلوب الحياة والاختيارات المتاحة للأفراد والمجتمع، فهناك دائما جانب شخصي أو ذاتي في تحديد المتطلبات والذي يتدخّل في اختيار أسلوب الحياة المناسب للفرد والذي لا يتعارض مع التّقاليد والموروثات، فالمصلحة

الشّخصية الفردية إذن لها دور كبير في اختيار أسلوب الحياة، وبالتالي في تحديد طبيعة نوعية الحياة والمكوّنات التي تدخل في تشكيلها واختيار الأدوات التي توفر تلك النوعية المختارة سواء كانت أدوات تكنولوجية أم اجتماعية أم ثقافية، فكأنّ القدرة على الاختيار ورؤية المجتمع نفسه لاحتياجاته ومتطلباته ومراعاة التّقاليد والتّراث الثّقافي عوامل مهمة بالنسبة لبناء نوعية الحياة أولا، وثانيا بالنسبة لإعادة تشكيل ذلك البناء وصياغته بما يتّفق مع الأوضاع المستجدة الآن .

ولقد نجحت الثّورة الاتصالية في إحداث عديد التغييرات على مستوى الممارسات الثّقافية للمجموعات والأفراد. وكانت هذه التأثيرات على مستوى البُنى الاجتماعية التّقليدية والهياكل الثّقافية المحافظة، فأدخلت فيها حراكا على المستوى الاجتماعي وانفتاحا على المستوى الثّقافي. وهو ما يَطرحُ العديد من الأسئلة حول نوعية وعمق هذه التّغييرات التي لا تعبّر بالضرورة عن أشكال من التفاعل الحقيقي بين وسائل الاتصال الحديثة والمضامين التي تمرّرها وبين المجتمعات والثقافات التي اخترقتها هذه الوسائل أو انفتحت طوعا عليها.

فمفهوم الاتصال والتكنولوجيا قريب لمفهوم الثّقافة لأنهما لا يقتصران على التّبادلات بين الأفراد والمؤسّسات بل هو تعبير عن مجمل التّفاعلات النّاطقة والصّامتة على حدّ السواء بيننا وبين أشياء محيطنا، فالتلفزيون على سبيل المثال ينطق من خلال الصّور والبرامج التي يبثّها وينخرط بذلك في سياق ثقافي، وهو ما يعني أن التواصل ينخرط في فضاء القيم التي تنتجها الثّقافة، ويصبح بالتّالي الفصل بين الثقافة والاتصال فصلا واهما.

رابعا: الخاتمة

إنّ الحياة الجديدة تملي على الفرد نوعا من التّكيف وفقاً لمتطلباتها لذلك فإنّ الأفراد في حاجة لتنمية كافة الجوانب التي تستند عليها الحياة من نواح اجتماعية وسلوكيه وتربوية وثقافية وتغيير الأنشطة الثّقافية وحسن استغلال أوقات الفراغ تعد جانب مهم من جوانب الحياة التي تهدف إلى تطوير السّلوك الاجتماعي وتنمية العلاقات الإنسانية بين الأفراد إضافة إلى تحقيق جانب مهم من جوانب تطوير الكفاءة ورفع قدرات الفرد وإمكانياته الجسمية والفكرية وهي من العناصر المهمة لصقل وإعداد شخصيته وتأهيله تأهيلاً يضمن سهولة اندماجه داخل المجتمع.

المراجع

1 – سعد لبيب، «برامج التلفزيون والتكنولوجيا الحديثة في الوطن العربي»، المجلة العربية للثقافة، العدد 20، 1991، ص 30.

2 - Les Nations Unies, Adolescents et jeunes en Tunisie : donnés et défis, Tunis, 2007, p.78-80.

3 - D'après les résultats de l'enquête de l'ONJ sur les pratiques culturelles des jeunes , 2005.

4- D'après les résultats des consultations nationales des jeunes 2000 et de 2005.

5 – أحمد مجدى حجازى، «الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب فى الدول النامية – العولمة والتّهميش الاجتماعي»، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية آداب القاهرة، مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علم الاجتماع، القاهرة، 2001 ص22.

6 – شاكر عبد الحميد، «عصر الصورة: الايجابيات والسلبيات»، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،2005،ص 145.

7- David (O.), « Le temps libre des enfants et des jeunes à l'épreuve des contextes territoriaux », Rennes, ESO, Universités Rennes, 2011, p.25.

8 - Union Département des Associations Familiales, « Le temps libre des enfants et des adolescents », Observatoires des Familles, Chier N°7, Rennes, 2008, p.6.

9- Mahmoud (A.), Les attitudes des jeunes âges de 14 à 24 ans à l'égard du travail et du loisir dans une société traditionnelle en mutation : étude empirique à Gabes, Tunisie, Paris, Université René Descartes, p.67.

9- ibid., p .6

10 -David (O.), « Le temps libre des enfants et des jeunes à l'épreuve des contextes territoriaux », Rennes, ESO, Universités Rennes, 2011, p.25.

11 – أحمد حجر النجدي، "القيمة الاجتماعية لوقت الفراغ"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد السابع، السنة الثانية، سبتمبر 1985، ص 50.

12 – أحمد عبدالله أحمد العلي، الشباب والفراغ، ذات السلاسل الكويت، ،1985،ص42.

–13 أحمد حجر النجدي، "القيمة الاجتماعية لوقت الفراغ"، المرجع السابق، ص23.

14

15 – هذه الورقة البحثية هي جزء من دراسة كاملة قامت بها الباحثة حول الشباب في المجتمع التونسي:

لقد كان عدد الاستمارات 200 تمّ توزيعهم عبر مراحل مختلفة حاولنا فيها أن تكون العيّنة متمازجة ، حتّى نتمكّن من الحصول على إجابات لمجموع أسئلتنا التي حاولنا من خلالها أن نرصد بعض المواقف والتّصورات حول عديد المسائل الاجتماعية والسياسية التي تحيط بالشّباب والتي تؤثّر بشكل مباشر وغير مباشر في تمثّلاتهم للأحداث التي ممكن أن تعترضهم وتسبّب حراكا عاما داخل النّسق الاجتماعي الذي يعيشون ضمنه. هذا الحراك الذي كان سببا في ظهور عديد السّلوكيات والمواقف التي تعبّر في مجملها عن تصورات

للحاضر والمستقبل الذي أصبح من المسائل المطروحة في البحوث الاجتماعية لتأثيراتها العميقة في تصوّرات الفاعلين وفي آرائهم تجاه عديد المسائل لذلك حاولنا من جهتنا أن نوزّع عيّنة البحث على حسب عديد المتغيرات علّنا نتوصّل إلى تفسير عديد الإشكالات التي تمّ طرحها والتي بدا لنا أنّها تتعلّق بعديد الإشكالات المحيطة بفئة الشّباب في تونس.

16 - Union Département des Associations Familiales, « Le temps libre des enfants et des adolescents », Observatoires des Familles, Chier N°7, Rennes, 2008,p.19.

«القيم الاجتماعية كمعيق للمشروع التنموي الصناعي الجزائري»

Social values Kmaiq industrial development of the project Algerian

زروال نصيرة
أستاذة علم الاجتماع جامعة المدية

ملخص

الجزائر باعتبارها بلدا ناميا عملت على إقامة صناعة معتمدة في ذلك على تكنولوجية والتي اعتبرت أداة للزيادة في الإنتاجية و تحسين العمل، و بالتالي تهيئة الظروف الملائمة للإنسان الجزائري كي يحيى حياة سعيدة ، فالسياسة المتبعة في الجزائر كانت تهدف إلى تحقيق الزيادة في الإنتاج، وبالتالي بناء أسس متينة و متكاملة للاقتصاد و ذلك اعتمادا على التكنولوجية المستوردة.

حيث حاولت الجزائر منذ فجر الاستقلال أن تسد الفجوة الحاصلة في هياكلها لا سيما تلك الهياكل المتعلقة بالقطاع الصناعي سعيا منها في تحقيق التنمية و التخلص من الآثار السلبية، التي خلفها الاستعمار الفرنسي و الذي كان يتحكم في تسيير الخيرات الجزائرية خاصة منها الصناعية .

لذلك سنحاول للتركيز على القيم الاجتماعية و علاقتها بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، حيث أن الانتقال من نظام لآخر يفرز منظومة معينة من القيم تتماشى معه ، باعتبار أن القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري من أهم معيقات التنمية في القطاع الصناعي .

بحيث سنقوم بالإجابة على الأسئلة التالية :

* ماهي أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع الصناعي ؟
* وكيف أثرت القيم الاجتماعية على عرقلة تحقيق الإصلاحات التي مست القطاع الصناعي ؟

الكلمات المفتاحية : الإصلاحات الاقتصادية ، القيم الاجتماعية .

Summary of intervention :

Algeria as a developing country worked on the establishment of relying on technological industry and which was considered a tool to increase productivity and improve the work , and thus create the appropriate human Algerian conditions for Yahiya happy life , politics followed in Algeria was designed to achieve the increase in production , and thus build the foundations solid and integrated economy and so dependent on imported technology

Where I tried to Algeria since the dawn of independence to fill the gap changes in the structures, particularly those structures related to the industrial sector in an effort to achieve development and to get rid of the negative effects, created by the French colonialism and which was controlled by them in the conduct of a private Algerian industrial goods.

So we will try to focus on social values and their relationship to economic reforms in Algeria , where the transition from one system to another produces a certain system of values in line with him , as the social values prevailing in the Algerian society of the most important obstacles to development in the industrial sector.

أولا : مقدمة:

عندما استقلت بعض الدول النامية انتهجت سياسة التصنيع، باعتبارها المخرج الوحيد من التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، فبرزت فيها المصانع المركبات بمختلف أنواعها و حولت إليها المعدات و الآلات المتطورة ، و ذلك باستردادها لتكنولوجية عالية دون أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة اليد العاملة ، و التي تعتبر عنصرا أساسيا يدخل في عملية العمل ، لأن الانتاج يتوقف على مدى تأهيلها و خبرتها و تحكمها في العمل .

غير أن سياسة التصنيع هذه ، واجهتها بيئة ثقافية تقليدية لا تتماشى مع العقلانية والتسيير العلمي خصوصا أن اليد العاملة جاءت من بيئة و أسر ذات ثقافة محلية بسيطة، يظهر في جلبها لبعض القيم و العادات الريفية إلى أماكن العمل ، و بذلك أصبحت تبني العلاقات الاجتماعية في المصنع على أساس قرابي عشائري جهوي.

فطبيعة العلاقات التقليدية النابعة من عمق الثقافة القبلية، أصبحت تتحكم في كثير من السلوكات داخل التنظيم الصناعي ، فمثلا ورغم ندرة المتعلمين من أبناءها تضطر بسبب العلاقات القبلية إلى وضع غير الفنيين في المناصب الفنية، و استبعاد هؤلاء الفنيين من المناصب الفنية الحساسة لعدم وجود سند قبلي لهم ، هذه العلاقات قد تنقص حدتها في المجتمعات الأخرى

حيث حاولت الجزائر منذ فجر الاستقلال أن تسد الفجوة الحاصلة في هياكلها لا سيما تلك الهياكل المتعلقة بالقطاع الصناعي سعيا منها في تحقيق التنمية و التخلص من الآثار السلبية، التي خلفها الاستعمار الفرنسي و الذي كان يتحكم في تسيير الخيرات الجزائرية خاصة منها الصناعية .

و لأجل استعادة التوازن حاولت الجزائر تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية، للعودة بالاقتصاد الوطني إلى جادة الطريق فجاءت الإصلاحات متعاقبة لأجل محاولة تنظيم مؤسساتها ، لكن دون أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة القيم والمعايير الموجودة في المجتمع ،حيث جربت ما يمكن تجربته من الإصلاحات، ولكن في الأخير لم تصل الى النتائج المتوقعة ، وتكللت بالفشل الذريع.

ثانيا : ماهية القيم الاجتماعية

1 – تعريف القيم :

القيم هي مجموعة الأفكار والاهتمامات التي كونها الفرد من خلال تجاربه المتنوعة والعملية في المجتمع، آخذة صفة المعيارية لتصرفاته، ولها الصفة الإيجابية، الشرعية للحكم في تصرفاته وسلوكه في المجتمع(1).

2 – خصائص القيم:

* أنّها تصطبغ بالصبغة الاجتماعية، ومنه تنطلق القيم من إطار اجتماعي محدد على ضوئها قيم الحكم على سلوك الأفراد لأنّها تنال قبولا من المجتمع.
* تتصف القيم بالذاتية: إذ يحس كل شخص منا بالقيم على نحو خاص به.
* تتصف القيم بالنسبية: من حيث الزمان والمكان، فبما يعتبر مقبولا في عصر من العصور، لا يعتبر كذلك في عصر آخر، وما يعتبر مناسبا في مكان قد لا يكون كذلك في مكان آخر.
* تتسم القيم بالهرمية: تترتب حسب أهميتها بشكل متدرجا وحسب التفضيل والأهمية، وعلى هذا يمكننا القول أن لدى كل فرد نظاما للقيم يمّثل جزءا من تكوينه النفسي الموجه لسلوكه.
* تتصف بالقابلية للتغيير: رغم ثباتها النسبي إلا أنّها قابلة للتغيير بتغيّر الظروف الاجتماعية لأنّها انعكاس لطبيعة العلاقات الاجتماعية ونتاج لها.
* تتسم القيم بالعمومية: تشكل طابعا عموميا قوميا عاما ومشتركا بين جميع الطبقات(2).

3 – أنماط القيم :

* قيم دينية: ترتبط بالاهتمام بالمعتقدات والتعليم الدينية.
* قيم اجتماعية: وترتبط باهتمام الفرد بقيم: كالتضامن والتعاون والتضحية وبذل الجهود من أجل الآخرين قيم الولاء .
* قيم اقتصادية: وترتبط بالاهتمامات العملية ذات النفع المادي، والصناعة والإنتاج والثروة واستثمار الأموال في الأعمال التجارية.
* قيم معرفية: ترتبط باهتمام الفرد وميله لاكتشاف الحقائق والمعارف.
* قيم سياسية: ترتبط بالسلطة والقوة، والعمل السياسي.
* قيم جمالية: وترتبط بميل الفرد إلى ما هو جميل من حيث الشكل وكمال التنسيق والانسجام(3).

ثالثا : الواقع التنموي في الجزائر من خلال مراحل التسيير المتبعة.

1 – تعريف المؤسسة الصناعية هي:

شكل اقتصادي و تقني و قانوني لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفقا لأسلوب محدد لتقسيم العمل الاجتماعي ، بغية إنتاج و سائل الإنتاج أو إنتاج سلع الاستهلاك (4) .

إن المؤسسة الصناعية بهذا المعنى لها عدة أشكال و هي كالتالي:

* ذات طابع اقتصادي لكونها تجمع عناصر الإنتاج المختلفة، العمل، وسائل الإنتاج، و اليد العاملة للحصول على سلع و خدمات تخصص لاستهلاك المواطنين.
* ذات طابع تقني، ذلك لاستخدامها للتكنولوجيا و التقنيات المتطورة.
* ذات طابع قانوني لأن لها صفة اعتبارية مستقلة، وتحمل اسما مستقلا و لها قانونها ونظامها الداخلي الخاص ب ها، أيضا ميزانيتها و حسابها المصرفي و خطتها الخاصة.
* ذات طابع اجتماعي، وذلك يكمن في أنها تقوم على أساس العمل الجامعي، فهي لا تتكون من فرد فقط و إنما تضم مجموعة كبيرة من الأفراد تكون نسقا من العلاقات الاجتماعية المتبادلة من خلال قنوات الاتصال المختلفة، و ذلك من اجل تحقيق أهداف محددة.

2 – مراحل التسيير المتبعة للنهوض بالقطاع الصناعي:

2 – 1 مرحلة التسيير الذاتي :

بعد خروج الجزائر من حرب طويلة أنهكت قواها ، كان لزاما أن تحدث القطيعة مع الاستعمار الذي ترك حوالي 500 مؤسسة معطلة، معتقدا أن تشغيلها و تسييرها غير ممكن من طرف الجزائريين، لانعدام الكفاءات لديهم آنذاك ، غير أن أبناء الشعب الجزائري أخذوا على عاتقهم المهمة الصعبة الخاصة بإدارة المؤسسات الصناعية فتكفلوا بتسيير الوحدات و مواصلة العمل فيها، بطريقة عفوية حيث لعب العامل الجزائري دورا هاما في تجسيد أسلوب جديد في تسيير المؤسسات فتوالت على المؤسسات الجزائرية أساليب تسييرية .

و رغم هدف التسيير الذاتي المتمثل في تغيير علاقات الإنتاج و بناء النظام الاشتراكي ، إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة .

فأغلبية العمال لم يكن اهتمامهم موجها إلى نظام التسيير الذاتي، بل كانوا يطالبون بتلبية أغراضهم العاجلة و المتمثلة في رفع الأجور و تحسين ظروف العمل .

و بعد تغيير النظام السياسي في 19 جوان 1965 م، قامت الدولة بتأسيس عدة شركات منها ، الشركة الوطنية للمناجم و الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية، و يدل هذا على اهتمام الدولة بالتوظيف و التكوين تكوين عدة إطارات (5).

2-2 مرحلة التسيير الاشتراكي :

بعد وضع الشروط الضرورية للمؤسسة الاشتراكية، وتحول هيكلها وقانونها أصبحت تسمى بالمؤسسة المسيرة تسييرا اشتراكيا حسب قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، تعرف المؤسسة الاشتراكية بأنها المؤسسة التي يتكون مجموع تراثها من الأموال العامة، هي ملك للدولة التي تمثل الجماعة الوطنية، وتسيير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي فهي شخصية معنوية لها شخصية المدينة، والاستغلال المالي، وتضم وحدة أو عدة وحدات، تحدث بموجب(مرسوم)، باستثناء المؤسسات التي لها أهمية وطنية والتي تحدث بموجب القانون(6).

و تعتبر مرحلة التسيير الاشتراكي من أهم المراحل الإنمائية التي عرفتها الجزائر ، حيث قامت الدولة بإنشاء أضخم المركبات الصناعية كمركب الحديد و الصلب « الحجار « و هذا دليل على الاهتمام بالتوظيف في مختلف القطاعات الذي عرف ارتفاع كبير خاصة في القطاع الصناعي .

و يعتبر التسيير الاشتراكي وسيلة أو سياسة ذو وظيفة اجتماعية تتمثل في القضاء على البطالة ،و تحقيق أكبر قدر من التشغيل و تحسين ظروف العمل و تكوين العمال من أجل رفع الإنتاج، و مسايرة التطورات التي تحدث في المصنع من خلال إدخال آلات جديدة.

و أصبح إنشاء مناصب شغل من أولى الاهتمامات المساعدة للتنمية الوطنية ، لذلك جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 م – و الذي يعتبر الوثيقة الإيديولوجية الأكثر أهمية في الجزائر .

و الواقع أثبت فشل هذا التنظيم، لأن المؤسسات لم تحترم تطبيق جميع القرارات و التي ينص عليها ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسة من جهة، رغم مراكز التكوين الكثيرة التي قامت بإنجازه الحكومة ، و هذا من أجل رفع مردودية التوظيف إلا أن هذا الأخير طغى عليه أسلوب العلاقات الشخصية و علاقات المحاباة التي تربط المسؤولين المكلفون بالتوظيف و الترقية و التكوين .

و ما يمكن قوله عند هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة فيما يخص التوظيف والتكوين و الترقية ، هو عدم الالتزام بتطبيق القوانين بطرق علمية بالإضافة على الإهمال الكبير في تسيير المؤسسات .

ولهذه الأسباب و لغيرها فشلت تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات كما فشلت من قبله تجربة التسيير الذاتي ، و هذا ما دعا الحكومة للبحث عن مخرج للأزمة التي حلت بالمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص فأصدرت مشروع جديد كفيل بإعادة التوازن للمؤسسات، و هو إعادة هيكلة المؤسسات.

2-3 مرحلة إعادة الهيكلة:

انطلاقا من المشاكل التي ميزت المؤسسات الاقتصادية العمومية ، خاصة منها الصناعية في المبيعات و المرتبطة بالتموين و المردودية و كذا انتشار و سيطرة الجهاز البيروقراطي و العمل الإداري على بقية و وظائف المؤسسة ، قررت الجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات الضرورية إعادة تنظيم المؤسسة ، و شكلت لهذا الغرض لجنة مؤقتة سنة 1979 على مستوى اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني تناولت المواضع التالية(7):

*البحث عن الوسائل الضرورية المتعلقة بإعادة النظر في تحديد حجم المؤسسة .

*إعادة هيكلة الوحدات .

*التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية في تنظيم و تسيير المؤسسات ، و ذلك بمشاركة كل أطراف المؤسسة .

*الحد من تدخل الوصاية و جعل بيئة المؤسسة أكثر حركية مما هي عليه .

*إعادة توزيع النشاطات و المهام التي تقوم بها المؤسسة و أهم ما توصلت إليه هذه اللجنة هو ضرورة قيام الدولة بتدابير تنظيمية تمس المؤسسة .

فإعادة الهيكلة هي عملية تفكيك المؤسسات، التي تمتاز بالتمركز العالي من أجل

تحقيق اللامركزية والانتشار الجهوي العادل، و لقد سمحت هذه العملية بمضاعفة عدد المؤسسات الاقتصادية بخمس مرات دون إنشاء أي مؤسسة جديدة .

و لقد مرت عملية إعادة هيكلة المؤسسات بمرحلتين :

* الأولى : تمتد من فيفري 1981 حتى نهاية 1982 ، تميزت بتنظيم العملية و كيفية تحقيقها لأهدافها خاصة الفعالية و المركزية و تحديد المسؤوليات ، و لقد تعلقت هذه الإجراءات بكيفيات تسيير المؤسسات الجديدة المنبثقة عن العملية و تحويلها و تحويل المقرات و غيرها.
* الثانية : تنطلق من ماي 1982 و تتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة للمؤسسات و تحضير شروط نشاط عادية للمؤسسات، مثل التنظيمات الإدارية و تكوين المقرات الاجتماعية ،و في هذا الإطار كانت عملية البحث عن حلول واقعية للمشاكل التي تتعرض عملية إعادة الهيكلة في إطار لقاءات دورية بين اللجنة الوطنية لإعادة الهيكلة و مختلف اللجان القطاعية .

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة عدم الالتزام بتطبيق القوانين بالإضافة إلى استعمال طرق إلتوائية في التوظيف و الترقية لم توفر مناصب الشغل المرجوة (8).

و بصفة عامة لقد تميزت المراحل الإنمائية السابقة كلها باختلالات هامة ، داخل مختلف القطاعات ، و بين القطاعات نفسها و كذلك على المستويات الجهوية فيما يتعلق بتوزيع الموارد البشرية ، و خاصة اليد العامة المؤهلة وللقضاء على هذه الاختلالات يجب المطابقة بين الطلب الحقيقي لاحتياجات الاقتصاد و الطاقة التكوينية كما و كيفا ، و بعد هذه المراحل اتجهت الدولة إلى تطبيق سياسة جديدة و هي سياسة استقلالية المؤسسات .

2-4 مرحلة الاستقلالية :

لقد برز في المراحل السابقة الدور الهام للدولة في تحريك آليات الاقتصاد ووضع إستراتجيات معينة للتصنيع، و التحكم في وتيرة نقل التكنولوجيا واحتكار آليتها و رغم النتائج الإيجابية لهذا الاحتكار والتي تمثلت خصوصا في إحداث تغيرات بنيوية معتبرة و تطورات اجتماعية عميقة ، إلا أنه فشل في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المنشودة ، بل أدى إلى زحف بيروقراطي غطى بأجنحته كل الأنشطة الاقتصادية و عمق من وحدة الفوارق الاجتماعية و زاد من التبعية و انتشار الندرة و المضاربة، و انتشرت ظاهرة الاتكال و اللامبالاة و البطالة.والمديونية[9] .

و مع ظهور هذه الإختلالات ارتأت الحكومة الجزائرية سلك تطبيق نظام الاستقلالية و هذا المسار ظهر مع صدور القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات و بصورة أساسية على

إنشاء مؤسسة عمومية بأتم معنى الكلمة، و في سنة 1990 م شرعت بعض المؤسسات في تحديد أهدافها وتسيير وسائلها مباشرة انطلاقا من مواردها المصرفية الموضوعة تحت إرادتها

فمبادئ التوظيف في هذه المرحلة تتمثل في الكفاءة والخبرة لأنها أساس السير الحسن للتنظيم وتحقيق قدرات كبيرة من الإنتاج.

و لقد أعطت مرحلة الاستقلالية للمؤسسة الاقتصادية العمومية دفعا جديدا للنهوض من انزلاقاتها و الاختلالات التي أصابتها خلال المراحل التسييرية السابقة .

المؤسسات العمومية الاقتصادية هي شركات مساهمة ، أو شركات محدودة المسؤولية ، تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها مباشرة ، أو بصفة غير مباشرة ، جميع الأسهم ، أو جميع الحصص.

و مع هذا كله فهذه المرحلة عرفت نقصا و ضعفا على مستوى التوظيف و الشيء نفسه يقال على التكوين و الترقية و هذا راجع إلى ظروف المؤسسة التي تعرف العجز المالي و تراكم الديون.

إن التجربة الجزائرية فيما يخص استقلالية المؤسسات باءت بالفشل لأسباب نذكر منها أنه لم تكن هناك رغبة سياسية لدفع العملية الى أقصى حد، كذلك الإصلاحات تم تسطيرها من الأعلى من طرف فريق بدون مشاورة المعنيين المباشرين ، وهم الإطارات والمسيرون من الجهاز الاقتصادي(10).

و تلي هذه المرحلة مرحلة خوصصة المؤسسات الجزائرية و تمثل تحويل الأصول والممتلكات ذات الطبيعة العمومية إلى ممتلكات ذات طبيعة خاصة ، ومست عملية الخوصصة المؤسسات التي ليس لديها إمكانية للاستمرار كمؤسسة عمومية كما كانت ، سواء لظروفها السيئة أو لاعتبارها غير إستراتيجية بالنسبة للدولة أي لا تتعلق بمجال يمس سيادتها الخاصة ، أولا يمكن للقطاع الخاص أن يشتريها لعدم استجابتها لمتطلبات التنافس و الربحية .

حيث تمتاز الخوصصة بعدة مزايا نذكر منها:

* التوجه نحو أحسن كفاءة و فعالية للمؤسسات الخاضعة للخوصصة ، نظرا لابتعادها عن الاعتبارات الإدارية و السياسية التي عادت تعتبر سبب سوء استغلالها و ضعف فعاليتها .
* فرض انضباط مالي أكثر جدية في استغلال المؤسسة ، التي تخضع بعد خوصصتها إلى قواعد لا مركزية وللمراقبة الخاصة بالشركاء .
* تدعيم المنافسة في السوق .

السياسات التنموية السابقة ارتبطت بسياسة موازية تمثلت في سياسة التكوين و التعليم التي اعتمدتها الجزائر في سياستها لتحقيق التحرر من القيود الأجنبية من خلال مواردها البشرية المتاحة . فالعلاقة بين العلم و التكنولوجيا مرتبطة جدا و معقدة ، على اعتبار أن التكنولوجيا هي الجانب التطبيقي للعلم ، لذا فإننا عندما نتحدث عن بناء التكنولوجيا المحلية فإننا نتطرق لنقطة هامة جدا و هي كيف ننشئ إطارات و خبراء و مهندسين و تقنيين و أيادي فنية مؤهلة لخوض غمار البحث في هذا المجال ، باعتبار أن الجزائر لا تتوفر على قاعدة صناعية قوية تمكنها من اكتساب التكنولوجيا من الدول الأجنبية و تطويعها لصالح المجتمع المحلي حسب

الإمكانات و الموارد و الظروف الطبيعية و المؤهلات البشرية التي تزخر بها .

ثم تبعتها بإنشاء العديد من الكليات الخاصة بتكوين إطارات و مسيرين للمؤسسات الصناعية و الإدارية نظرا للنقص و العجز الملاحظ في هذه المؤسسات ، و ذلك حتى يتسنى توفير الشروط الضرورية للتنمية الشاملة للفرد و المجتمع ، إضافة إلى ذلك فقد لجأت الجزائر إلى التعاون التقني من العديد من الدول الأجنبية و الهيئات العالمية الأخرى ، باستقدام خبراء و مهندسين أجانب أكفاء للإشراف عن تكوين الطلبة و المسيرين و الإداريين و المكونين .

ارغم هذه المجهودات الحثيثة التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية ، أي الفترات الزمنية التي قامت بها باستيراد التكنولوجيا و تكوين الأفراد على استخدامها ، إلا أن المؤسسات الصناعية لا زالت تعاني من نقص في عدد الإطارات و الخبراء في ميدان التكنولوجيا ، فلتحقيق التنمية الشاملة يجب توفير دعامتين أساسيتين هما : القوة العاملة بمؤهلاتها و خصائصها المتنوعة ، و حجم تراكم رأس المال و نوعية الآلات و المعدات و التجهيزات المستعملة في الإنتاج .

و إن هدف الجزائر من هذه السياسات التعليمية و التكوينية هو بناء تكنولوجيا محلية تتماشى و خصوصيات العامل الجزائري و خلفيته التكوينية في ميدان التصنيع، كما تتماشى أيضا و خصوصيات المجتمع المحلي اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا.

رابعا: العلاقة بين فشل المشروع التنموي الصناعي والقيم الاجتماعية في الجزائر.

إن فشل المشروع التصنيعي لا يرجع الى أسباب مادية ولا تقنية ، وإنما هناك أسباب أخرى تناولتها بعض الدراسات تتمثل في :

-1 دراسة «أحمد هني « والمتمثلة في كتابه «الشيخ ورب العمل»، ترجع سبب فشل المؤسسة

العمومية الى الجانب الثقافي ، وخاصة العقلية السائدة في العالم الثالث ، وتصورهم لمفهوم الانتاج والجدارة والاستثمار ...الخ ، من المفاهيم التي يفرضها النظام الاقتصادي التشريعي .

القضية حسب الباحث هي قضية ثقافية ،قبل ان تكون مادية فحسب ، فاقتناء وتنصيب النظام المادي يطرح مشكل اتجاه الثقافة ، فقبل أن ينتج هذا النظام المادي آثار فهو اقتنى في اطار ممارسات اجتماعية ثقافية ، والسؤال المطروح هل المادة المقتناة تخضع لثقافتنا ، إذن يجب أن نشرح مفهوم الثقافة ، هل هو مفهوم خاص لظاهرة عامة ، أو هي ظاهرة خاصة لمفهوم عام؟.

المشكل المطروح هو هل في البلدان ذات الاقتصاد الغير ارسمي ، اقتناء وإنشاء نظام مادي جديد يؤدي الى الانتقال من مفهوم ثقافة الى مفهوم آخر ، والى ظهور وسائل جديدة للإنتاج ، وأشكال جديدة في نفس المفهوم للثقافة .

وإذا نجحت أوربا في التصنيع حسب الباحث ، فلأنها لم تفكر في البداية في سيرورة هذا التصنيع ، بل كانت نتيجة لممارستها الاجتماعية ، في حين نجد الدول المتخلفة قد فكرت في السيرورة قبل التصنيع ، وبالتالي فالبنية الفوقية سبقت البنية التحتية ، حتى ولو أن الباحث لا يفضل التفرقة بين البنيتين ، لأنه كما يقول من الصعب التفرقة بينهما ، لأن الانتاج ظاهرة اجتماعية وليس تحويل بسيط للمادة ، ولأن البنية التحتية ليست الانتاج و لا التصنيع فقط ، بل هي ببساطة تحويل إيديولوجي ومادي يسمح بالتفكير وتحقيق إنتاج المجتمع بنفسه.

فمفاد هذه الدراسة هو أن التصنيع ليس مجموعة من المصانع ، ولكنه ديناميكية اجتماعية مدعمة بشرعية تستمد قوتها من القيم الثقافية ، فالتصنيع هو نتيجة تطور اجتماعي ، أين تكون السلطة مرآة لهذا التطور أو هذا التصنيع .

2- دراسة سعيد شيخي ، والمتمثلة في المقال المعنون : « العمال في مواجهة العمل «،وهي دراسة تنطلق من تساؤل أساسي حول ظاهرة غياب العمال عن العمل ، هل يمكن اعتباره كرفض لوضعية العمل أو رفض للمصنع والتصنيع ؟ وأكثر دقة هل هي مقاومة أمام الظروف الاجتماعية التي يعيشها العمال أو يجب إرجاع هذه التصرفات والسلوكات الى تمسك العمال بقيم ثقافية تترجم لديهم نوع من السكن الثقافي ؟ .

ويجيب الباحث على هذه التساؤلات بالقول أنه إذا كان المنتجين يتغيبون ،فهذا راجع الى أن العمل في المصنع غير منتج للشخصية أو الهوية العامل ، ومن هذا المنظور فإن العمال يصرحون أن العمل لم ينظر إليه ولم يعايش كفئة مركزة التي تبنى وتسبك المصنع والمجتمع ، وهذا راجع الى ثلاثة أسباب يراها الباحث أساسية :

* غياب ظروف أعادة أنتاج قوى للإنتاج : هذه الظروف بقيت معارضة ومخالفة تماما مع مستلزمات استقرار الانتاج والانضباط ، ولهذا السبب فإن تعبيرهم أو كلامهم لا يدور حول العمل أو المصنع ، ولكن حول حياتهم اليومية ، فأهدافهم وانشغالاتهم محصورة في حل المشاكل الاجتماعية التي يتخبطون فيها مثل : غياب السكن ، الصحة ، الرشوة ،إذا هذه القطيعة كما يؤكد الباحث بين ما يمكن أن نسميه بأخلاقيات العمل وأخلاقيات الاستهلاك هي جد معروفة .

* غياب الهوية في العمل : تتضح أو يمكن شرحها من باب أن العمل التقني بصفة عامة ، والعمل المنتج بصفة خاصة لا يحتوي على أي رفاهية إجتماعية في الجزائر ، هذا يعني أن العامل الجزائري ليس لديه الإحساس أو الشعور بتواجده من خلال أو عن طريق العمل ، ولا يعتبر هذا الأخير وسيلة لتحقيق أهدافه ، وهذا يعني أن كل طموح أو هدف أو مستقبل لا يمكن تحقيقه من خلال العمل المنتج .

* العامل الآخر الذي يمكن أن يشرح غياب الهوية في العمل هو التسريح العام للعمال الذي هو نتيجة أن العمال يشعرون بشعور قوي بعدم تواجدهم المرتبط بعدم قدرتهم على التعبير ، فهذا البعد يبدوا لنا مركزيا ، ويجب أخذه بعين الاعتبار ر، فغياب الهوية في العمل هو نتيجة أن المحاولات التي يقوم بها العمال غير بارزة ، ابتكاراتهم واختراعاتهم غير مدمجة ، وإمكانياتهم غير معترف بها ، وهذا يعني أن التصنيع ليس مجالا للمشاركة .

فالباحث يرجع أسباب فشل المؤسسة الصناعية لا الى عدم قدرة العامل الجزائري في رفع المردودية الإنتاجية ولا أيضا الى مرجعيته ، والتي يصفها البعض بالرجعية والمتخلفة ، ولا تتماشى مع العقلية الاقتصادية ، ولكن السبب الرئيسي يتمثل في أن النظام الثقافي في البلاد لم يعمل على إنتاج وسائل فكرية جديدة تعمل على امتصاص الثقافة الصناعية مثلما فعل اليابان مثلا ، الذي جمع بين الشروط المادية للتصنيع وثقافته الذاتية .

-3 دراسة علي الكنز: وهي أطروحة دولة في جامعة باريس سنة 1983، وموضوع هذه الأطروحة يدور حول» العلاقة بين التصنيع والمجتمع» ، وميدان هذه الدراسة هو مصنع الحجار ، وهو من أضخم المركبات الصناعية في الجزائر ، حيث حلل الباحث أشكال التصورات والممارسات العلمية ومرجعيتها.

حيث أن تاريخ المجتمع الجزائري والتصنيع قد انطلقا من تكوين طبقة عمالية ذات طابع تنظيمي ، ولكن ما هو موجود هو طبقة عمالية ترفض الانتماء الى المصنع ، ولا تعرف الاستقرار إلا في ضل قيم ثقافية جد متجانسة ، وفي إطار شخصية جماعية قوية .

حيث يرجع الباحث سبب فشل مهمة مصنع الحجار ، هو انه أريد للحجار أن يكون مصنع بيداغوجي ، يتم فيه تكوين المجتمع وفق التقنيات الجديدة ، والسلوكات الجديدة

الغير معروفة في الجزائر ، والكل يجب أن يجند لذلك ، ولكن الظاهر كما وضحه الباحث هو أن تلقين هذه السلوكيات ليس بالسهولة المتوقعة ، حيث أريد من الحجار تغيير المجتمع في كل المستويات ، وهذه المهمة تفوق المنطق العقلاني لسير أي مؤسسة صناعية ، حيث أعتقد أن المستويات الاجتماعية سوف يتم إدماجها وامتصاصها من طرف الديناميكية التي ستحررها العقلانية الصناعية التقنية .

فعملية التصنيع التي يمثلها مركب الحجار لم تأخذ بعين الاعتبار واقع العلاقات الاجتماعية ، وذلك لأن عملية التصنيع ظاهرة اجتماعية تتشابك فيها وتتداخل مختلف مستويات البنية الاجتماعية ، التي هي تأثير متبادل ، لذلك فكل محاولة تريد اختزال التصنيع الى عنصر واحد وهو العنصر التقني المتمثل في المصانع والآلات ، وحده قادر على التغيير ، وفي الاتجاه الايجابي ديناميكية العلاقات الاجتماعية فهي ستجابه وتقابل بأشكال صريحة أو ضمنية للمقاومة .

خلاصة الدراسة :

لقد كان لسياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أثر كبيرا على مؤسساتها لا سيما المؤسسات الصناعية التي عرفت موجة من التغيير في كل مرة، فهذا الوضع قد ألقى بظلاله على منظومة القيم التي تتماشى مع كل فترة.

ولعل ما يمكن التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن سلسلة التغيرات التي حصلت في الجانب المادي أو في الجانب الإداري لهذه التنظيمات، لم يصاحبها تغيير آخر في الجانب الثقافي للعنصر البشري الذي يعد الركيزة الأساسية في أي محاولة تغيير، وظل العنصر البشري في الجزائر وفي فترات التغيير هذه يتبنى نفس القيم الاجتماعية التي سار عليها منذ عهد من الزمن، وهو الشيء الذي حكم على هذه السياسات بالفشل.

بالرغم من أن المجتمع الجزائري قد تخطى المرحلة الاشتراكية، ويعيش المرحلة الانتقالية، إلا أن ذلك لم يحدث الكثير على صعيد القيم، وهو ما يبرزه الواقع حيث لا تزال الممارسات، وكذلك القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري مرتبطة بالمرحلة الأولى، كون هذه الإصلاحات ركزت على البعد المادي، وأهملت البعد الثقافي، فلم يعد التنظيم الصناعي الجزائري قادر على فهم و إستعاب وتيرة التغيير، وهو ما يؤكده التغيير المتعاقب والمشاريع لأنماط التسيير المختلفة.

وما يمكن قوله في هذا الصدد أن التنظيم الصناعي قد تأثر تأثرا كثيرا بهذا التسارع في التغيير، فلم يعد بإمكانه وضع معيار لضبط القيم الاجتماعية، حيث أصبحت اللامعيارية هي التي تحدد بعض الضوابط سواء في السلوك أو في منظومة القيم، وأصبح هناك اختلاف

بين القيمة الواحدة في الجزائر سواء لدى جيلين مختلفين، أو بين جيل واحد ولكن بثقافات مختلفة، وكأن المجتمع الجزائري اليوم أصبح بعيش مشكلة هوية.

خامسا: مراجع الدراسة :

1- عاشور راتب: القيم الاجتماعية في كتب القراءة لطلبة الصفوف الأربعة الأولى في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، الأردن، 2000 م ،ص، 187.

2- رتيمي الفضيل : التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، دكتوراه دولة، علم اجتماع تنظيم وعمل ،جامعة الجزائر ، 2005،ص،287.

3- مرعي توفيق،بلقيس أحمد: الميسر في علم النفس الاجتماعي ، ط 2 عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1994 ، ص،.236

4- صمويل عبود: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 ص،. 58.

5- عادل غزالي:أثر القيم الاجتماعية على التنظيم الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير علم اجتماع تنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2007،ص،115.

6- فضيل دليو: أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة العمومية الجزائرية،مذكرة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع تنمية الموارد البشرية ،جامعة قسنطينة ، 2006،ص،109.

7- رتيمي الفضيل ،مرجع سبق ذكره،ص،240.

8- فضيل دليو،مرجع سبق ذكره ،ص،110.

9- نفس المرجع ،ص،111.

10- حمرون دليلة:تسيير الموارد البشرية في المؤسسة العمومية،رسالة ماجستير، علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2001،ص،53.

اشكالية الثقافة و السكان والتنمية

Problematic culture and population and development

قراءة في النمو السكاني وعملية التنمية

Reading in population growth and development process

د. ضامر وليد عبد الرحمن

استاذ محاضر_أ_

_ جامعة حسيبة بن بو علي _الشلف_

يتناول هذا البحث موضوع علاقة العناصر الثقافية و النمو السكاني وتأثيره في التنمية في المجتمع، من خلال الربط بين تأثير القيم الاجتماعية في النمو السكاني المتسارع، وتأثير هذا الاخير على عمليات التنمية ن بمختلف اشكالها وخاصة الاجتماعية والاقتصادية .

This research deals with the subject cultural elements relationship, whith population growth and its impact on development in the community, through the link between the impact of social values in rapid population growth, and the impact of the latter on the development processes in various forms of social, economic especially

المقدمة

تعد الدراسات السكانية المتعلقة بالنمو السكاني من أهم الموضوعات التي شغلت الباحثين السسيولوجين المهتمين بهذا المجال. وربما لم يشمل هذا الاهتمام المختصين السسيولوجين والديمغرافيين فقط. بل تعددت مجالات الاهتمام بهذا الموضوع وشملت اختصاصات أخرى مثل السياسة والاقتصاد والجغرافيا وغيرها من المجالات.

أن ذلك يوضح حقيقة مهمة، وهي أن انعكاسات هذا الموضوع تلقي بظلالها على كافة جوانب الحياة. سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

من أجل كل هذا تعددت التداخلات المفسرة والمحللة لهذا الموضوع وقد يكون السبب وراء ذلك عمق إفرازات هذه الظاهرة – فالخصوبة السكانية المرتفعة أو المرتفعة نسبياً.

عادة ما يصاحبها زيادة سكانية سريعة. هذه الزيادة تفرض ضغوط سواء على المؤسسات العامة وما يرافقها من ضغوط على الخدمات الاجتماعية الأخرى. أو إفرازاتها الخاصة والمرتبطة بالعائلة والمرأة بشكل خاص والحد من فاعليتها وكفاءتها داخل المجتمع.

أن عمق تلك الإشكالية يتوضح من خلال علاجها. فالنمو السكاني السريع في أي مجتمع يعاني من تلك المشكلة حتى لو تم إيقافه في فترة قصيرة – بالرغم من أن ذلك أمر مستبعد جداً– فأن نتائجه السلبية تستمر لفترة طويلة تقترب من_ 25 عام– فالأطفال الذين يولدون اليوم سيحتاجون إلى توسيع في الخدمات مع كل مرحلة عمرية يمرون بها.

تاريخ نمو السكان في العالم

يعتبر تقصي الحقائق المتعلقة بتاريخ السكان في العالم من اكثر الموضوعات صعوبة وأكثرها تعقيداً لان دراسة مثل هذا الموضوع يجب إن يعتمد على أدلة وافية وان الاستنتاج ينطوي على قدر كبير من التخمين حيث أن التعدادات لم تظهر ألا قبل ما يقارب 150 عام[1]. وإذا أريد معرفة سكان العالم قبل تلك الفترة اصبح الاعتماد على التخمين الطريقة الوحيدة لتقدير سكان العالم.

ويمكن القول أن سكان الأرض خلال العصور الطويلة ظل ينمو بصورة بطيئة جداً كما انه لم يكن ثابت بل يزداد أحيانا وينقص مرة أخرى تبعاً لطبيعة الظروف التي يمر بها الناس. قدر الديمغرافيين سكان العصر الحجري بحوالي 15 ملايين ثم قدر سكان الأرض بحوالي 250 مليون نسمة في عصر الإمبراطورية الرومانية وميلاد السيد المسيح ثم وصل إلى 500 مليون نسمة سنة 1650 [2] أي أن سكان الأرض احتاجوا إلى اكثر من 1600 سنة لكي يضاعفوا عدد السكان منذ ميلاد السيد المسيح وحتى سنة 1650م.

وقد عزا الديمغرافيين أسباب هذا النمو البطيء إلى أن الإنسان اضطر خلال تلك القرون الطويلة إلى إن يحيا ويتكاثر كباقي الحيوانات وكان تكاثره يخضع لمجموعة من العوامل أهمها الأوبئة والمجاعات والحروب. فقد تفشت الأمراض والأوبئة المعدية كما أن المجاعات كانت تأخذ دورها في الحد من نمو السكان بين فترة وأخرى بالإضافة إلى كثرة الحروب والغزوات. سواء على مستوى القبائل الصغيرة أو الإمبراطوريات[3] وكانت الحروب تدخل كمتغير حاسم في حالة فشل الأوبئة والمجاعات من الحد من زيادة السكان لقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة معدلات الوفيات في القرون الماضية.

إما الفترة التي أعقبت القرن السابع عشر فقد بدا السكان يتزايدون بوتيرة اكبر بتأثير الثورة الصناعية وما رافقها من تقدم طبي وتطور واستطاع السكان من مضاعفة عددهم خلال فترة تقترب من 200 سنة إذ بلغ سكان الأرض في سنة 1830 حوالي مليار نسمة تقرباً. وفي سنة 1930 وصل العدد إلى 2 مليار نسمة وبذلك تضاعف الجنس البشري مرة أخرى وهذه المرة في 155 سنة فقط وأضيف المليار الثالث واصبح سكان العالم 3 مليار نسمة في عام 1960[4] ووصل سكان العالم عام 2000 إلى ما يزيد عن 6.1 مليار نسمة[5] فالجنس البشري الذي احتاج إلى الألف السنين ليصل تعداده إلى 3 مليار نسمة لم يحتاج إلى أكثر من 40 عاماً ليضاعف هذا العدد. هذه المرحلة أطلق عليها الديمغرافيين مرحلة الانفجار السكاني، كما هو مبين أدناه في الجدول :

جدول رقم (1) يوضح التضاعف المليوني لسكان الأرض

السنة	عدد السكان مليون نسمة
بداية الميلاد(1)	250
1650	500
1830	1000
1930	2000
1960	3000
1999	6000
2012	7000

المرجع – جغرافيا السكان – علي سالم حمدان – عمان – الأردن –ص79. و موقع https://ar.wikipedia.org/wiki

ويمكن تمييز ثلاث مراحل من تاريخ نمو السكان في العالم تبدأ المرحلة الأولى منذ وجود الإنسان على وجه الكرة الأرضية حتى منتصف القرن السابع عشر حيث ظل السكان خلال هذه العصور الطويلة ينمو بصورة بطيئة جداً، متأثراً بالعوامل السابقة الذكر. (الأمراض والمجاعة والحروب).

أما المرحلة الثانية فتمتد من 1650 حتى سنة 1950 حيث ازداد السكان خلالها من 500 مليون الى 2500 مليون وذلك بمتوسط زيادة سنوية تقرب من 0,5 ٪ بالمائة وبعبارة أخرى عشر أضعاف معدل الزيادة في المرحلة السابقة[6].

أما المرحلة الثالثة وتقع بين عام 1950–2000 قفز لها خلالها السكان في العالم من 2500 مليون نسمة إلى 6100 مليون نسمة ووصل متوسط الزيادة النسبية الى 1 ٪ أو ما يعادل أكثر من ضعفي معدل الزيادة خلال المرحلة الثانية[7].

إلا أن هذه المراحل الثلاث التي مر بها السكان في العالم لا تنطبق على كافة المناطق في العالم. إذ تباينت من منطقة إلى أخرى ومن فترة الى أخرى ويمكن تقسيمها على النحو التالي المرحلة التي سبقت القرن الثامن عشر كان نمو السكان يسير بشكل متساوي في كافة مناطق العالم سواء في الغرب أو الشرق ولكن وجد أن معدل النمو للمناطق المتقدمة بدأ يتجاوز معدل النمو في المناطق النامية منذ بداية القرن الثامن عشر.إن معظم الدول الصناعية كانت معدلات الزيادة فيها مرتفعة في القرنيين السابقين. ويرجع ارتفاع معدل الزيادة في الدول الصناعية الى حقيقة انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل المواليد مرتفع نسبياً. هذه الزيادة كانت نتيجة ما أحدثته الثورة الصناعية من تقدم في مجال الطب والسيطرة على الأمراض وزيادة الإنتاج ومصادر الغذاء من جانب ثاني[8].

لقد استمرت وتيرة نمو السكان في الدول المتقدمة حتى بداية العقد الثالث من القرن العشرين. فخلال هذه الفترة بدأ سكان الدول النامية يسير بشكل أسرع نتيجة للتوسع والانتشار الثقافي الغربي وأخذت وتيرة نمو السكان في الدول المتقدمة تستقر تدريجياً ثم وصلت بعد عقد الخمسينات الى مرحلة بدأ فيها النمو السكاني يتباطأ بشكل ملحوظ ووصلت عدة دول أوربية الى مرحلة الاستبدال في السكان.

أما بالنسبة للمناطق النامية فقد بدأت وتيرة النمو في التصاعد منذ بداية القرن وأخذت هذه الوتيرة شكل واضح ومؤثر منذ بداية العقد الثالث واستمرت الى الوقت الحاضر إذ أن معدل الزيادة في أفريقيا على سبيل المثال ارتفع من ٪90 من الفترة 1930–1965 الى ٪177 من الفترة 1965–2000بينما ارتفع معدل الزيادة السكانية في أوربا فقط من ٪25 الى ٪29 للفترة نفسها وعلى التوالي. في حين يرتفع نفس المعدل في آسيا من ٪64 الى ٪139 للفترة نفسها[9].

الوضع السكاني في العالم

1- سكان الدول المتقدمة

بدأت أول خطوة في التطور الديمغرافي للشعوب المتقدمة في أوربا الشمالية الغربية قبل أن تبدأ في أي مكان آخر بوقت طويل ونتيجة لذلك فقد بدأت الزيادة السكانية السريعة في أوربا الشمالية الغربية. إلا أن سكان أوربا الشمالية لم يظهروا رد فعل لهذه الزيادة الطبيعية المستمرة. وذلك لعدة أسباب أهمها إن الزيادة كانت بسيطة وتدريجية ولم تحدث بنفس الطريقة التي حدثت في الدول النامية حيث قدرت الزيادة السنوية في مجموعة من الأقطار الأوربية خلال الفترة الواقعة بين عام 1815 وحتى الحرب العالمية الأولى بحوالي 11.8 بآلاف سنوياً[10].

ومن جانب آخر فأن أوربا كانت قليلة السكان نسبياً في بداية العصر الحديث هذا بالإضافة إلى أن أوربا وجدت المجال لضخ الزيادة في السكان إلى العالم الجديد وخاصة القارتين الأمريكيتين وأستراليا[11].

كما ساهمت الحروب التي كانت مشتعلة داخل القارة الأوربية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر بالإضافة الى الحربين العالميتين الأولى والثانية في الحد من التزايد السريع للسكان.

إن مجمل سكان الدول المتقدمة بلغ عام 2000 حوالي 1200 مليون نسمة أي حوالي ٪20 من سكان العالم(12) في حين أن سكان المناطق المتقدمة كانوا بشكل نسبة ٪30 من سكان العالم في بداية القرن(13) وكانت معدل الزيادة في الدول المتقدمة اقل من 1 ٪ هذه الوتيرة المنخفضة ابتدأت منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين حيث أن ست دول أوربية انخفض معدل النمو فيها عام 1979 الى دون الصفر ومن بين الثلاثين دولة أو أكثر التي يمكن اعتبارها متقدمة هناك عشرون دولة منها وصلت الى مستوى الإحلال أو أقل من ذلك وإذا استمر معدل انخفاض الخصوبة هذا لمدة طويلة فسيوقف النمو ويكون معدل الزيادة صفر(14).

إن الاتزان في معدل النمو في المجتمعات المتقدمة لا يمكن إرجاعه الى الضغوط الناتجة عن نمو السكان فقط ولكن الى أسباب عدة يرى كنجزلي ديفس (K. Diveas) إن الجهود المتعددة للحد من نمو السكان لا تعود الى الخوف من الفقر. وإنما تعود بالدرجة الأولى الى حوافز أخرى ظهرت نتيجة التعارض بين الفرص الجديدة من ناحية والعوائل الكبيرة من ناحية أخرى. فالمجتمع المتمدن في أوربا وأمريكا، وفر فرص حياة جديدة للناس من كافة الطبقات لكسب الثروة وللارتقاء الاجتماعي ورموز جديدة للمكانة(15) بالإضافة

الى أن التقدم العلمي غير الرؤيا تجاه فكرة الإنجاب نفسها أي عدد الأطفال اللذين يحاول الزوجين إنجابه يضاف الى ذلك تطور المرأة بالمعنى الواسع وخاصة جوانبه الأساسية الثلاث- التعليم- الحركة الاقتصادية، السن عند الزواج[16].

2 – سكان الدول النامية

يشكل سكان الدول النامية الجزء الأكبر من سكان العالم إذ تبلغ نسبة هؤلاء السكان وفقاً لتقدير الأمم المتحدة أكثر من 80 ٪من سكان العالم عام 2000 [17]يرى بعض الديمغرافيين أن الدول النامية تمر الآن في مرحلة مماثلة لمرحلة نمو السكان السريع الذي شهدته الدول الغربية خلال الثورة الصناعية وأنها ستنتقل الى مرحلة اللاحقة. مرحلة النمو البطيء إن عاجلا أم آجلا. ومن المحتمل أن يتحقق هذا الافتراض على المدى البعيد ألا أن الوضع الديمغرافي الراهن في الأقطار النامية يختلف من عدة وجوه عن نضيره لدى الأقطار المتقدمة أبان الثورة الصناعية ويأتي في مقدمة هذه الاختلافات المعدل العالي لنمو السكان في الأقطار النامية فلم تتجاوز الزيادة الطبيعية للسكان في الأقطار الصناعية (15 بالألف) سنويا وعلى العكس من ذلك نجد أن معدلات الزيادة في الأقطار النامية عالية جدا بلغت أكثر من ذلك (30بالألف) بالرغم من الاكتظاظ السكاني[18] في هذه الدول أن هذا النمو العالي الوتيرة والذي بدأ منذ بداية العقد الثالث للقرن العشرين كان انعكاس لتقدم الخدمات الطبيعية الذي أثر في القضاء على الأمراض بالإضافة الى زيادة الإنتاج الغذائي والاقتصادي. لقد ازدادت نسبة سكان الدول النامية بشكل كبير منذ بداية القرن العشرين متأثرة بالزيادة السريعة في السكان في تلك البلدان والثبات النسبي لمعدلات الزيادة المنخفضة في الدول المتقدمة من جهة أخرى. فقد كانت نسبة سكان البلدان النامية تقارب 67 ٪ من مجموع سكان العالم سنة 1950 وارتفعت الى 74 ٪ سنة 1980 ووصلت الى حوالي 80 ٪ سنة 2000 وفقاً لإسقاط سكان العالم[19].

لقد حاول مجموعة من المختصين تعليل أسباب هذا النمو المتزايد من خلال دراسة العوامل المؤثرة في ذلك. قام كنجزلي ديفز (K. Davis) بإجراء مقارنة بين أربعة أقطار صناعية وصلت فيها معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ذروتها في القرن التاسع عشر (14 بالألف سنوياً) مع خمسة أقطار نامية وصلت فيها الزيادة السكانية أعلى مستوى لها في الخمسينات (32 بالألف سنوياً) فوجد أن نسبة التحضر في الأقطار الصناعية بلغت (38.5) ٪ في حين قاربت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية من (27.9) ٪ بينما بلغت نسبة التحضر في الأقطار النامية(29.4) ٪ ونسبة العاملين في الصناعات التحويلية (15.1) ٪ فقط[20].

إن الزيادة العالية في نمو هذه البلدان هي نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالتطور في هذه البلدان شمل جانب واحد وهو التقدم في المجال الطبي ولم يرافقه تقدم في

النواحي الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى.

ويمكن إيجاز آثار هذا النمو في أنه يشكل عقبة في عرقلة خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حيث أن معدل نمو اقتصادي يساوي 3 ٪ سنوياً في مجتمع تكون فيه الزيادة السكانية 3 ٪ لا يحقق أي إنتاج إضافي إذ أنه سيغطي تكاليف الزيادة السكانية فقط (21) بالرغم من أن اقتصاديات هذه البلدان أضعف من أن تحقق حالة التوازن بين السكان والإمكانيات الاقتصادية.

ومن الملاحظ أن متوسط معدلات نمو السكان في هذه البلدان تتراوح بين 3.5 ٪ إلى٪2 سنوياً في أغلب البلدان. وتتوضح هذه الوتيرة عند 2.6 ٪ في كافة هذه البلدان.أي أنها تحقق تضاعف السكان كل 20 إلى 30 سنة(22) ومن هنا يتبين مدى تأثير هذه المشكلة فانخفاض النمو على سبيل المثال من 3 ٪ إلى 2 ٪ لا يعني اختفاء المشكلة ولكن انخفاض حدة تأثيرها.

أي أن رؤية القس مالثوس حول تكاثر السكان كل 25 عام قد تحققت في جزء كبير من البلدان النامية(23) رغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت الى نظريته.

السياسة السكانية

تعرف السياسة السكانية بأنها الإجراءات الظاهرة والضمنية التي تتخذها الحكومات للتأثير على حجم السكان وتوزيعهم وتكوينهم(24).

ونتيجة الضغط السكاني الذي بدأ يشكل نوع من الخطورة على وضع قسم من البلدان. أخذت مجموعة من الدول دراسة هذه الوضعية الخطيرة ونتيجة لجهود كبيرة. أنعقد المؤتمر العالمي للسكان في بخارست عام 1974 إلا أن هناك تضاربا في الأداء حدث بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث كانت قسم من الدول النامية ترفض شعار الحد من النسل وكانت تعتقد بأن الهدف منه هو الإبقاء على سيطرة وهيمنة الدول المتقدمة(25).

ورغم تضارب الآراء في مؤتمر (بوخارست) ألا أن المؤتمر حاول الإجابة على سؤال مهم بخصوص العلاقة بين السكان والتنمية، وهو هل أن انخفاض نسب الولادات يمكن أن ينتج بسرعة أكبر بواسطة التركيز على التخطيط الأسري أو بواسطة التركيز على التنمة التي تتطلب وتؤدي الى بناء أسر صغيرة. إلا أن المؤتمر لم يصل الى حلول فعالة ولم يجب بشكل خاص على هذا السؤال(26).

أما المؤتمر التالي فأنعقد في مكسيكو عام 1984 وقد أكد مؤتمر مكسيكو في خطة عمله على الطبيعة التكاملية بين قضايا السكان والتنمية وحرية الأفراد بشأن عدد الأطفال والفترات الفاصلة بين إنجابهم وقد عالج هذا المؤتمر المسائل المتعلقة بالسكان من خلال

الربط بين معدلات النمو والخصوبة ومكانة المرأة والاحتياجات غير المتحققة في مجال تنظيم الأسرة.في هذا المؤتمر أتضح أن هناك توافق في الآراء بشأن الاعتماد على السياسات والبرامج السكانية المناسبة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الشديدة التي يفرضها النمو المفرط في أعداد السكان(27).

أما بالنسبة لمؤتمر القاهرة الذي عقد عام 1994 فيعتبر أكبر تجمع دولي لمناقشة قضايا السكان إذ ضم أكثر من 180 دولة في العالم لقد طرح مؤتمر القاهرة – مشكلة النمو السكاني– ومعالجتها من خلال تفعيل القضايا المتضامنة في هذه المسألة وأبرزها موضوع الخصوبة. وتنظيم الأسرة ودور المرأة في هذه المسألة.

لقد تضمن هذا المؤتمر دعوة صريحة لإجازة الإجهاض الأمر الذي لم يطرح في أي مؤتمر سابق. مما عرض المؤتمر لمعارضة واضحة من التيارات الدينية سواء الإسلامية أو المسيحية.

كما تضمن المؤتمر دعوة الى توفير وسائل منع الحمل. وتنظيم دعاية أكبر لها(28).وفقا لإعلان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الرسمي، فقد توصل ممثلو المؤتمر إلى إجماع على الأهداف النوعية والكمية الأربعة التالية:

1 _ **الثقافة العالمية:** الثقافة العالمية المبدئية في جميع البلدان بحلول عام 2015. وحث البلدان على تأمين وصول أكثر للنساء إلى مستوى الثقافة الثانوية والعليا علاوة على التدريب المهني والتقني.

2 _ **تخفيض وفيات الرضع والأطفال:** على الدول أن تجاهد لتخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث أو بحوالي 50 إلى 70 وفاة لكل ألف شخص بحلول عام 2000. وعلى جميع الدول بحلول عام 2015 أن تحقق معدلا أدناه 35 وفاة لكل ألف ولادة ومعدلا للأطفال دون سن الخامسة يكون 45 كحد أدنى لكل ألف.

3_ **تخفيض وفيات الأمهات:** يجب تحقيق انخفاض بمقدار النصف لمستويات عام 1990 بحلول عام 2000 ونصف ذلك بحلول عام 2015. كما يجب الحد من التفاوت في معدلات وفيات الأمهات بين البلدان وبين المناطق الجغرافية والمجموعات الاقتصادية الاجتماعية إضافة إلى المجموعات العرقية.

4_ **إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والتناسلية بما فيها تحديد النسل:** استشارة تخطيط العائلة والعناية ما قبل الولادة والولادة الآمنة علاوة على العناية ما بعد الولادة والمنع والمعالجة المناسبة للعقم ومنع الإجهاض وإدارة نتائجه ومعالجة عداوى المنطقة التناسلية والأمراض المنقولة جنسيا وغيرها من شروط الصحة التناسلية. إضافة إلى الثقافة والمشورة المناسبة حول النشاط الجنسي الإنساني والصحة

التناسلية والأبوة المسؤولة. كما يجب تيسير الحصول على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وسرطان الثدي والعقم والولادة والتثبيط الفعال للتشويه التناسلي النسائي)الختان. (

أنواع السياسات السكانية

نتيجة لانتشار ظاهرة النمو السكاني السريع في مناطق عديدة من العالم بسبب الزيادة السنوية في السكان. ظهرت عدة سياسات لحل هذه المشكلة « ولعدم وجود هذه المشكلة في مجتمعات أخرى» فإن سياستها تجاه قضايا السكان كانت تختلف عن تلك التي اعتبرت الزيادة السكانية مشكلة جوهرية.ونستطيع إجمال السياسات السكانية كالآتي:

1- سياسات تميل إلى عدم الترويج بشكل فعال لبرامج تنظيم الأسرة لعدم وجود مشكلة حقيقية للسكان، أو نتيجة لتوفر الظروف الطبيعية الملائمة أو للحاجة لليد العاملة " أو نتيجة لتأثير العامل الديني" (29).

أبرز هذه الدول هي الدول النفطية العربية (ليبيا- السعودية) وبعض دول أمريكا الجنوبية. إلا أن نسبة هذه الدول في انخفاض مستمر فقد انخفضت نسبة الدول التي تعتبر نسبة الزيادة في سكانها قليلة وغير كافية من 20 ٪ الى 10 ٪ بين عامي 1974 الى عام 1984 هي في حالات انخفاض مستمر(30).

2- سياسات تميل الى تحديد عدد السكان باتباع وسائل متطورة وبالاعتماد على خلق توازن مع الجوانب التنموية في المجتمع أو عن طريق التثقيف وزيادة الوعي والترويج لبرامج تنظيم الأسرة(31).

3- سياسات تداخلية قسرية تقدم على تحديد عدد السكان باتباع وسائل تسحق كرامة الإنسان في بعض الأحيان. كأن يكون ذلك بفرض التعقيم الإجباري أو تطبيق عقوبات قضائية. أبرز الدول التي تطبق هذا النظام هما الصين والهند. هذه السياسات تجر الى النقاش حول مدى انسجام هذه الوسائل مع حقوق الإنسان(32) ففي الصين تم تعقيم أربعين مليون رجل خلال عشرة أعوام ما بين 1971-1980 وتم في الهند تعقيم عشرة ملايين امرأة ورجل قسراً وذلك في حملة قامت بها الحكومة الهندية عام 1979 (33).

تأثير النمو السكاني في العملية التنموية

يمكن ادراج تأثير النمو السكاني المتزايد في العملية التنموية بشكلها العام في عدة نقاط رئيسية اهمها

اولا : في ما يتعلق ببناء الانسان وتنمية قدراته ويرتبط هذا العنصر بالتعليم والصحة فالنمو السكاني ذو تأثير كبير في هذين القطاعين . وسنحاول تناول تأثير النمو المتسارع في فاعلية هذين القطاعين .

1. الصحة ان الزيادة السكانية تشكل ضغوطا على مختلف انواع الخدمات ومنها الخدمات الصحية ويجلى ذلك من خلال الضغط الكبير الحاصل على المستشفيات والمراكز الصحية الخدمية، مما يقلل في كفاءة هذه المؤسسات ويسبب ضعف في ادائها لخدماتها، ومن اهم انعكاسات ذلك انتشار الاوبئة والإمراض وخاصة الامراض المزمنة والعاهات، وهذه ايضا تتطلب رعاية خاصة، ومع ضعف قاعدة المؤسسات الطبية اساسا يؤدي ذلك الى تفاقم وقد مشكلة الامراض المزمنة مما يتطلب تكلفة اضافية في طبيعة الخدمات المقدمة لتلك الفئة .

اصدرت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي مؤخرا ((التقرير حول المعاقين في العالم)) بصورة مشتركة في الصين، وذكر فيه أن نسبة المعاقين في العالم ارتفعت من 10 بالمائة في سبعينيات القرن الماضي إلى 15 بالمائة حتى الآن .

وأوضح التقرير أن عدد المعاقين يتجاوز مليار شخص في كل أنحاء العالم، ما احتل حوالي 15 بالمائة من عدد سكان العالم، نتيجة لشيخوخة السكان والزيادة في الحالات المرضية .

2. التعليم . يعتبر التعليم من اكثر العناصر تأثرا بعمليات النمو السكاني السريع وتأثيره يندرج في اتجاهين اساسيين الاول يتعلق بالكمية والثاني بنوعية التعليم، فالإعداد الكبيرة من الطلبة فرضت رداءة نوع التعليم، ففي التقريري السنوي للمنظمة الدولة للثقافة والعلوم والذي حمل عنوان "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع". حول أوضاع تعليم الأطفال في دول العالم، أشارة هذه الدراسة الى أن ربع مليار طفل على الأقل حول العالم يفتقدون الى المبادئ الأساسية للتعليم بسبب تردي قدرات المعلمين وافتقارهم للتدريب المناسب لأداء وظيفتهم.

ووفقا للتقرير فإن طفلا من بين كل أربعة أطفال، في الدول الفقيرة، وبينها دول عربية، لا يستطيع قراءة جملة واحدة. وتزيد النسبة في منطقة الصحراء الكبرى.

وجاء فيه أيضا أن 36٪ في المئة فقط من الفتيات في اليمن، على سبيل المثال، حصلن عن قدر من التعليم الأساسي. وحذر التقرير من أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه يجب انتظار حلول عام 2072 حتى تحصل كل الفتيات على فرصتهن في التعليم الأساسي في الدول النامية.

وعزت المنظمة هذا الوضع الى عدد من العوامل منها شح الموارد المخصصة لقطاع التعليم، إذ أن حجم الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول العالم النامي لا يتجاوز 6٪. هذا إضافة الى ضعف التكوين للمعلمين والبنى التحتية للمدارس وانعدام اللوازم المدرسية أحيانا أو غلائها خصوصا في المناطق الريفية والفقيرة.

وحذر التقرير من أن حجم إهدار النفقات سنويا يبلغ 129 مليار دولار، تنفقها حكومات الدول دون الحصول على نتائج تتناسب مع حجم الأموال التي أنفقت، كما أن 37 بلداً يخسر ما لا يقل عن نصف المبلغ الذي يُنفَق على التعليم الابتدائي، من جراء عدم تعلُّم الأطفال. وعلى النقيض من ذلك، يبين التقرير أن ضمان المساواة في توفير التعليم الجيد للجميع يمكن أن يولد منافع اقتصادية ضخمة تتيح زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلد بنسبة 23٪..

ثانيا : تاثير النمو السكاني في القطاع الاقتصادي . من اجل توضح دقيق لتأثير النمو السكاني على البناء الاقتصادي، سنحاول عرض الهرمين السكانيين لدولتين هما الجزائر وألمانيا .

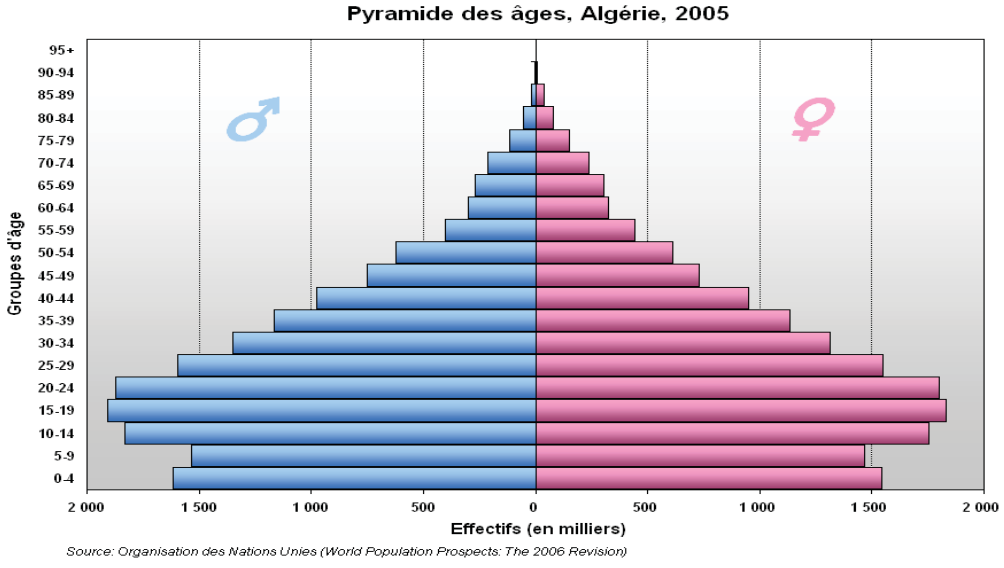

Source: Organisation des Nations Unies (World Population Prospects: The 2006 Revision)

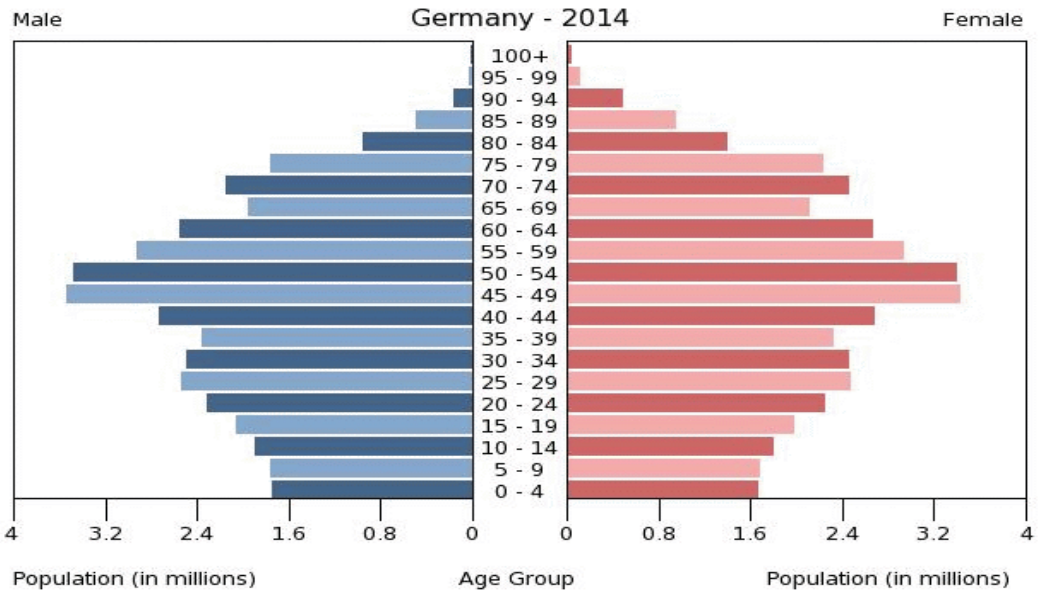

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ اختلاف في بنية الهرمين السكانيين بشكل جذري، فنلاحظ على سبيل المثال ان فئة الشباب في الجزائر كبيرة، بالمقارنة مع دولة مثل المانيا، هذه الفئة قد تبدو للوهلة الاولى عنصر ايجابي في الهرم الجزائري، وصغر هذه الفئة في الهرم الالماني عنصر سلبي، وهذا ما سار اليه اغلب المحللين والسياسيون والديمغرافيون ، في الوصف الايجابي لكبر حجم هذه الفئة السكانية، إلا ان التحليل الموضوعي سيظهر عكس ذلك فدخول هذه الفئة ضمن قوى العمل سيتطلب بالضرورة توفير فرص عمل لهم، وبالمقارنة مع الفئة التي ستخرج للتقاعد في نفس الهرم سنلاحظ ان هنالك اختلاف كبير في حجم الفئتين مما، مما يتطلب بناء فرص عمل في مؤسسات جديدة، وهذا يعني استحداث نشاطات اقتصادية جديدة، في حين ان الوضع الاقتصادي هو سيء في الاساس، مما سيفاقم مشكلة البطالة، وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية . اما في النموذج الالماني تلاحظ ان الفئتين السابقتين شبه متقاربتين،مما يؤدي الى استبدال فئة بأخرى، مما يجعل صيرورة الاقتصاد تسير بوتيرة فاعلية . هذا من جا نب ومن جانب اخر فان نوعية التعليم في كلا المجتمعين مختلف بشكل جذي، اي انه بالرغم من كبر حجم فئة السكان في فئة الشباب الا انها غير متلقية لتعليم يؤهلها لدخول قطاعات العمل مما يضاعف حجم تلك المشكلة

الخاتمة

ان اشكالية النمو السكاني وتجلياتها في مختلف قطاعات المجتمع تعود في الاساس الى ان اغلب المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة، تقوم على اساس نمط قيمي وثقافي، يعطي للإنجاب قيمة اجتماعية عالية، هذه القيمة تتضح من خلال تفضيل الانجاب، ونوعية جنس المولود وتفضيل سن زواج صغير، وقد ساهم في تفاقم تلك المشكلة التطور الطبي والرعاية الصحية، اذ ان التطور اصاب جانب مادي، الا ان الجانب المعنوي بقى دون تغيير مما سبب تفاقم تلك الاشكالية .

قائمة المراجع والهوامش

1. يونس حمادي علي، مبادئ الدميغرافيا، الموصل، 1985 ص88.
2. فليب هاوزر، السكان والتنمية الاقتصادية، ترجمة عمر القباني، دار الكرنك للطباعة، القاهرة، 1965ص23-24.
3. يونس حمادي، مبادئ الديمغرافيا، مصدر سابق، ص87.
4. محمد الغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982 ص403.
5. U.N The state of world chiledran.N.Y.2001-.P.81 .
6. يونس حمادي، مبادئ الديمغرافيا، مصدر سابق، ص83.
7. U.N. the state of the world children . P.P 8182-.
8. محمد الغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص410.
9. U.N . World Demographic Estimates and projects, 1950 ,2050. New York. 1988, p.p.110.
10. يونس حمادي، مبادئ الديمغرافيا، مرجع سابق، ص88.
11. جاك فالان، سكان العالم، ترجمة حمدان حجامي ديوان المطبوعات-الجامعة الجزائرية-الجزائر، 1992، ص66.
12. U.N. The state of the world children . statistical table p 81 .
13. U.N world population Trends and prospects by country 1978, Table 2 p. 5 .
14. فوزي سهاونه، مبادئ الديمقراطية، عمان 1982 – ص 36
15. Kigsilcy. Davis. population. America. New York. 1963.P.7

16. جاك فالان، سكان العالم، مصدر سابق ص 82
17.UN. The state of the world children - P.p.82 – 85
18. يونس حمادي، مبادئ الديمغرافيا ، ص 92
19. طه الحديثي، جغرافية السكان، الموصل، مطابع التعليم العالي، 1988، ص346.
20. Kingesly Davis . population of India and pakistan princeton university. Press. 1951- p. 93.
21.لستر براون، من أجل الإنسان، ترجمة غريب السيد، القاهرة – بدون تاريخ– ص25.
22. جاك فالان، سكان العالم، مصدر سابق، ص28.
23. عادل الهواري، السكان والمجتمع، 1994، ص24.
24. نفس المصدر السابق، ص22.
25. مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية والسكانية في العالم الثالث،، بغداد 1989، ص67.
26. نفس المصدر، ص87.
27. مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية والسكانية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص88–98.
28. النشرة السكانية، مؤتمر القاهرة الدولي للسكان، القاهرة، 1995، ص26–31.
29. مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص51.
30. طه الحديثي، جغرافيا السكان، مصدر سابق، ص189.
31. مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية في العالم الثالث– مصدر سابق، ص50.
32. نفس المرجع، ص51.
33. محمد علي البار، وسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر، مكتبة العصر الحديث– بيروت، ص360.

المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر

Development path of industrial institution in Algeria

د. فرفار سامية

أستاذ علم الاجتماع – جامعة البويرة

ملخص:

يعتبر المسار التنموي في الجزائر من المواضيع التي تتطلب التفكير و التدريب و متابعة مستجداتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحث في إشكالية الانتقال الثقافي من المرحلة الريفية التقليدية إلى المرحلة الصناعية العصرية، التي شكلت بعدا مؤثرا في أشكال التسيير التي عرفتها المؤسسة الجزائرية من خلال عدة محاولات إصلاحية نتيجة لظروف متعددة داخلية و خارجية، فالمؤسسة الجزائرية خاضعة لجملة من المعايير الدولية الحاكمة التي تهيمن على الاقتصاديات المحلية.

:Abstract

The development process in Algeria is one of topics that require thinking training and follow-up their development especially when it is necessary to research in the problem of cultural transition from traditional rural stage to modern industrial stage which produced an influential dimension in the forms of governance known to the Algerian enterprise through several reform attempts as a result of multiple external and internal conditions the Algerian enterprise is subject to a number of international standards and rules that dominate the .local economies

تمهيد:

تعد المؤسسة الجزائرية أساس تحديث المجتمع لكونها المحرك الأساسي لدفع الحركة التنموية نحو الأفضل و خلق ميزة تنافسية تساعدها على الاستمرارية، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية الدولية المتسارعة. الأمر الذي جعل تسليط الضوء على المؤسسة

الصناعية الجزائرية يعد من المسائل الشائكة نتيجة لاعتبارها نسقا مفتوحا على الفضاء الخارجي، خاصة الثقافة المحلية للمجتمع الجزائري التي تعد مقوماتها مغايرة لتلك القيم الثقافية الجديدة التي يحملها المشروع الصناعي. و هي الفكرة التي سنحاول مناقشتها انطلاقا من التحولات التي سايرتها المؤسسة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

1 النموذج الاشتراكي في الجزائر:

تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي سنة 1963 مع ظهور التسيير الذاتي، فبعد الفراغ الكبير في المجالين الزراعي و الصناعي و تعطل دورة الإنتاج التي كان المعمر يحتكر فيها عملية اتخاذ القرارات، مما أدى إلى وجود جهاز إداري يخلو من الإطارات و العناصر المسيرة. لم يبق أمام الفلاحين و العمال سوى تولي هذه المسؤولية للحفاظ على الممتلكات الوطنية و تنمية الاقتصاد الوطني.

"فظهر قانون 22 مارس 1963 الذي حدد الصيغة التنظيمية للتسيير الذاتي الذي يعد نوع من التنظيم السياسي و الاقتصادي والاجتماعي، يمثل محتواه الإيديولوجي السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية. والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول، بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية و اهتمامهم المعنوي والمادي بثمرة إنتاجهم"[1].

إلا أن الحكومة آنذاك لم تضع كل المؤسسات الصناعية المعطلة تحت إشراف لجان التسيير الذاتي، بل تم وضع كل مؤسسة تحت وصاية الدولة مباشرة و هذا الإجراء يشكل تناقضاً مع مضمون التسيير الذاتي، حيث برز المدير كسلطة أقوى من سلطة مجالس العمال إضافة إلى مركزية اتخاذ القرارات مما أدى إلى سوء الاتصال التنظيمي بين العمال و الإدارة.

هذا ما أدى إلى ضعف و فشل تجربة التسيير الذاتي في الجزائر، زيادة إلى قلة الإمكانيات المادية و اليد العاملة المؤهلة لانخفاض المستوى التعليمي نتيجة للسياسة الاستعمارية، حيث تم إلغاؤه من القطاع الصناعي و الإبقاء عليه في القطاع الفلاحي. «ثم ترجمت الاشتراكية الجديدة التي وضعت ابتداء من 1965 – 1971 بتوجيه الدولة للقطاع الصناعي من خلال تأسيس شركات وطنية عمومية و قد تدعم القطاع العمومي بتأميم القطاع الصناعي و المالي و المناجم بما فيها المحروقات التي تعتبر آخر قطاع تم تأميمه في 1971»2.

بحيث عمدت الدولة إلى وضع العديد من المؤسسات تحت وصايتها مباشرة من 1968، و لتسييرها تم وضع رئيس أو مدير عام على رأس كل مؤسسة يساعده مجلس إداري استشاري تعينه وزارة الصناعة، و استقطبت هذه المؤسسات عدد كبير من العمال لما كانت توفره من رواتب شهرية و حوافز مادية.

كما تزامنت هذه المرحلة مع ظهور المخططات التنموية ابتداء من المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969) و الاستثمارات الهائلة في قطاع الصناعة، حيث بلغت نسبتها 51.6٪ من مجموع الاستثمـارات»3. إلا أن الحجم الكبير لمؤسسات القطاع العمومي سجل عدة مشاكل تنظيمية تتعلق بالتسيير و التحكم في الإنتاج «حيث ظهرت طبقة من المسيرين تمتلك سلطة اقتصادية ضخمة بفضل مراقبة الدولة التي تمارسها على الشركات العمومية و الوزارات الاقتصادية و هو ما تسبب في بيروقراطية الاقتصاد و أدى إلى أزمة تسيير من قبل الدولة، تتجسد في ظهور الزيـادة و استمرارها في النفقات و التبذيـر و الرشوة و العجز و الإفلاس المالي»4.

الأمر الذي أصاب المؤسسة العمومية بأزمة خانقـة خلال السبعينيات و الثمانينيات، مما دفع بالدولة إلى التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي شرعت فيه سنة 1971 كحل لهذه الأزمة فعملت خلال هذه المرحلة –1971 1980 على إعادة تنظيم العلاقات بين العمال و المسيرين في المؤسسات الصناعية بإعطاء العمال الحق في مجالس الإدارة و تسيير الإنتاج و تطويره، على أن تكون هذه العلاقات مبنية على الشعور بالمسؤولية و العمل الجدي على خلق روح الإبداع و التطوير. و أصبح التنظيم القانوني لهذه المشاركة العمالية رسمياً بصدور ميثاق قانون التسيير الاشتراكي في 16 نوفمبر 1975 حيث نص هذا الميثاق على: " أن إنشاء و مشـاركة العمـال في تسيير المؤسسـات الاشتـراكية و وضعها على هذا النحو يشكل مدرسة للتكوين السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الكـادحة و يستمد منها العمـال المعلومات التي ترقي شعورهـم بالمسؤوليات و تزيد في كفاءاتهم على تسيير الشؤون و يقومون فيها بدورهم كمنتجين قائمين بالتسيير كما يمكنهم أن يقوموا فيها بتحسين حالاتهم "[5].

و بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية إلا أن التسيير الاشتراكي أثبت كذلك عدم نجاعته نتيجة لعدة أسباب: « كعدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة و المتمثل في خلق الثروة و النمو، إهمال المخطط لمفهوم المردودية و الاهتمام بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها، الاختلال المزمـن و الدائم في مالية المؤسسات العمومية و ذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة و ارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40٪ إلى 90٪ من نفقات الاستغلال، و هذا ما أدى إلـى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالإضـافة إلى ارتفـاع التكاليف الإضـافية للاستثمارات و الناتجة عن التأخر في الإنجاز تهميش القطاع الفلاحي و تخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنوياً أكثر من 2.5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في

اتخاذ القرارات من جهة و زيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى»[6]. فبرزت ظاهرة العقليات الإتكالية في المجتمع و إهمال ممتلكات الدولة و غياب الانضباط و الصرامة كعدم إنجاز المشاريع في آجالها المحددة و عدم

الاستخدام الأمثل للطاقات و الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة، و تفشي أسلوب التبذير و اللامبالاة والرشوة و التهرب من المسؤوليات.

زيادة على ذلك طلب الاستعانة من «دوبرنيس» الذي أعد البرنامج المعروف بالصناعة المصنعة « بمنظور وفكر فرنسي و ليس من عمق و خصوصيات المجتمع الجزائري الأمر الذي حكم على فشل المشروع التنموي في الجزائر منذ بدايته، فالعامل الجزائري كان متشبعا بقيمه الثقافية الريفية البعيدة كل البعد عن القيم الثقافية الصناعية. كل هذا جعل المؤسسة العمومية لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها تحقيق الأهداف المنوطة بها في بداية الثمانينات لم تقم بالدور الموكل إليها مما دفع بالدولة إلى ضرورة فتح سجل الإصلاحات .

2 إعادة الهيكلة:

"دخلت أول عملية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية حيز التنفيذ بموجب المرسوم 80-242 الصادر في 04 أكتوبر 1980 "[7]. و تتمثل في التحكم أكثر في الأدوات الإنتاجية و الاستغلال العقلاني للطاقات في المؤسسات الصناعية بهدف التحسين و النهوض بالقطاع الصناعي أكثر.

فالحجم الكبير الذي وصلته كثير من المؤسسات الوطنية سواء من حيث الأهمية الاقتصادية أو عدد المستخدمين أو مقدار السلطة التنظيمية طرح بإلحاح ضرورة إعادة هيكلتها التي تهدف إلى تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج و التوزيع و التنمية، و هذا يتم عن طريق تقسيم المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات ذات حجم صغير و متوسط. و توزيع مقرات بعض المؤسسات على العواصم الجهوية و المدن الداخلية لتخفيف الضغط على الجزائر العاصمة التي تركزت فيها المؤسسات الصناعية بشكل مكثف، و يمكن حصر أسباب إعادة الهيكلة في ثلاثة عوامل[8]:

2-1 عوامل تطورية:

تتمثل في التطورات الحاصلة في البلاد و ما حققته التنمية في ميادين مختلفة و من أهمها اكتساب الخبرة الصناعية و تحسن في البنية التحتية و توفر الموارد البشرية المؤهلة.

2 – 2 عوامل تنظيمية:

وتتعلق بشدة المركزية و تضخم الشركات الصناعية و تعقد الجهاز البيروقراطي، الذي أصبح يعرقل سير التنظيم الصناعي لوقوع الوحدات الصناعية في بيروقراطية خانقة الخاضعة في قراراتها إلى الإدارة المركزية المتمثلة في المديرية العامة و الوزارة. و يمثل هذا العامل العجز الواضح في ميدان القدرة على إدارة التنظيمات الصناعية الكبيرة.

2 – 3 عوامل سياسية:

و هو عامل خفي غير ظاهر و يتمثل في ضرورة تحقيق أو إنجاز خطوة جديدة نحو نظام اقتصادي و اجتماعي جديد، ذلك أن إعادة الهيكلة تعد خطوة ضرورية ممهدة للتحولات القادمة، حيث أن تفكيك و تفتيت الشركات الوطنية عملية ضرورية للاستقلالية ثم للخصخصة و الشراكة الاقتصادية الصناعية.

و نلاحظ أنه رغم التغيرات التي عرفتها المؤسسة الجزائرية إلا أن الدولة بقيت تفرض وصايتها على المؤسسات، فقد كان المدير يقوم بمهمتي الإدارة و التسيير مع استشارة الهيئات الوصية، أي أنه لم يتم إشراك و استشارة المسيرين و لا ممثلي العمال. هذا ما جعل فئة الإطارات تبقى على وضعيتها و لم ترق إلى درجة تمكنها من الأخذ بزمام المبادرة و التحكم أكثر في وسائل الإنتاج. الأمر الذي أضعف عملية إعادة الهيكلة إضافة إلى أن حقيقة تقسيم المؤسسات و تعددها خلق صعوبة تسييرها و مراقبتها مما زاد في استفحال ظاهرة التسيير البيروقراطي.

3 – 3 استقلالية المؤسسات:

تتضمن هذه المرحلة أبعادا اقتصادية و اجتماعية تساعد المؤسسة على الإصلاح من أجل النمو الاقتصادي،»فتحديد المبادئ للتنظيم الاقتصاد الوطني، ارتكزت على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج و الإنتاجية و عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير»[9].

«و قد تم الإعلان بصفة رسمية عن استقلالية المؤسسات في الدورة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني في 21/ 22 ديسمبر 1986 و وضعت الإجراءات اللازمة للدعم القانوني في جانفي 1988 بمصادقة المجلس الشعبي الوطني، و قد حولت تسمية المؤسسة العمومية الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية»[10].

و هذه الأخيرة تعبر عن استقلالية المؤسسات الصناعية عن الإدارة المركزية و حصولها على فرص أكثر للمبادرة و تحمل المسؤولية و النتائج، أي الاهتمام بالعامل كأحد أهم

عناصر العملية الإنتاجية و ذلك بغية تخليص قطاع الإنتاج الصناعي من القيود البيروقراطية و الوصايـة الإدارية من جهة و تحقيق الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى.

و بالتالي فإن المؤسسة العمومية الاقتصادية "يجب أن تصبح في المستقبل القريب شركات التضامن بالأسهم و يجب أن تنفصل ملكيتها عن ملكية الدولة، و تتمتع هذه المؤسسة بحرية تنظيم علاقتها الاقتصادية واختيار شركائها على المستوى الداخلي و الخارجي"[11].

إلا أنه في حالة الخسارة، الدولة مجبرة على إصلاح الوضع بمنح سيولة مالية للمؤسسة، هذا ما شجع المسيرين على التبذير و التلاعب بممتلكات الدولة و الاستفادة الشخصية منها، لغياب سياسة محكمة و ملمة بجوانب هذا التسيير، الذي هو في حقيقة الأمر مثله مثل إعادة الهيكلة يعتبر خطوة تمهيدية للدخول في الخوصصة و اقتصاد السوق.

4- مرحلة الانتقال إلى الخوصصة:

لقد شرع في تطبيق الاصطلاحات الاقتصادية و تنفيذ عملية خوصصة المؤسسات العمومية في بلدان كثيرة أخرى غير الجزائر، و لكونها مرتبطة بالتغيرات الجارية على المستوى العالـمي، أصبحت ملزمة بالدخـول في اقتصـاد السوق و خوصصة مؤسساتها التي تعتبر نموذج إيجابي لنقل الملكيات و تحويل التسيير إلى الأحسن من النظام العمومي إلى الخاص «[12].

فاقتصـاد السوق يقـوم على الملكية الخاصـة لوسائـل الإنتاج و إعطاء الأهمية للمبادرة الفردية و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع و الكميات المنتجة، كما يستلزم الاقتصاد الحر عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع المنافسة الحرة.

إلا أن مشروع الخوصصة في الجزائر لم يحسم بصفة صارمة و دون تردد "نظراً للصعوبـات التي يكتسبهـا هذا التحول الذي يتم من نظـام اقتصادي و اجتماعـي قائم و مؤسس إلى نظام اقتصادي و اجتماعي آخر يناقضه، و خوفاً من المواجهة العمالية خاصة في ظل وضع اقتصادي يعاني من الركود و من التدهور و انتشار ظاهرة البطالة لأن هذا التحول يعني الزيادة في عدد البطالين في سوق العمل بسبب تسريح العمال الذي سوف تلجأ إليه المؤسسات المخصخصة على اعتبار أن المؤسسات الصناعية القائمـة كانت تعمل منذ نشأتها بفلسفة أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي"[13].

وهي فلسفة مغايرة لمبادئ الخوصصة التي تعطي أهمية بالغة للتكاليف الاقتصادية مقارنة بالتكاليف الاجتماعية، الأمر الذي يطرح إشكالية كبيرة بالنسبة لليد العاملة، و هنا يتعين علينا الإشارة إلى اختلاف خصوصيات البيئة المتبنية لهذه السياسة التنموية وما يمكن أن تطرحه من انعكاسات سلبية على الأهداف العامة، «فمما لا شك فيه أن المؤسسة

الصناعية الجزائرية، مؤسسة مستوردة في هيكلها المادي و كذا مختلف الأدوار التابعة لها، هذه المؤسسات التي أنتجتها تجارب البلدان المتطورة في العالم الغربي بدرجة كبيرة و العالم الشرقي بدرجة أقل»[14].

وزيادة إلى سياسة الخوصصة، تبنت الجزائر سياسة الشراكة الأجنبية التي تعتبر خطوة هامة تساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية و المهنية، بالإضافة إلى التقاء الشريكين الأجنبي و المحلي في ميدان عمل واحد، مما يكسب هذا الأخير فرصة الاستفادة من الخبرة الأجنبية التي تستند إلى العقلانية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

و بالتالي ينتج عن ذلك صعوبة في تكيف العامل الجزائري و تبنيه الفعلي للقيم الثقافية العصرية في مقابل قيمه الثقافية التقليدية، الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع التكلم عن رأسمالية فعلية في الجزائر لأنها مفرغة من مبادئها الحقيقية.

وتضعنا هذه التحولات التي عرفتها المؤسسة الجزائرية أمام فكرة محورية، وهي أن مشكلة المشروع التنموي في الجزائر هي إنسانية بالدرجة الأولى ولا تنحصر في كونها مشكلات تقنية و تنظيمية فقط. فالعنصر البشري يشكل حجر أساس في نجاح المؤسسة و تحقيقها لأهدافها، و لعل أصعب أمر يمكن مواجهته هو التعامل مع القيم الثقافية و المعايير الاجتماعية للفرد.

فإهمال العامل و عدم إشراكه في صنع العملية الإنتاجية و القرارات داخل المؤسسة يجعل عملية التزامه بتنفيذ القرارات أمر غير ممكن، و هي الحلقة المفرغة التي تحدث عنها Michel Crozier الذي أكد بان القرارات التي تنتج عن طرف واحد و المتمثل في الإدارة دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الفعلي للطبقة العريضة و المتمثلة في العمال، ستكون لا محالة قاصرة و سيتم رفضها و عدم تنفيذها من قبل العمال.

و في الأخير لا يسعنا إلا القول بأن المشروع التنموي في الجزائر لم يؤسس بناء على دراسة فعلية لواقع و احتياجات المجتمع، بحيث لم تكن هناك استقلالية لكل القطاعات على اختلاف طبيعة نشاطاتها في برمجة مخططاتها بل كانت تحت سيطرة الإيديولوجية السياسية.

المراجع:

1 – محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 14.

2 – عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص158.

3 – مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص233.

4 – عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص158.

5 – جبهة التحرير الوطني، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الميثاق و النصوص التطبيقية، الجزائر، ديسمبر 1975، ص12.

6 – عبد الله بن دعيدة، الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية(التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص ص358–359.

7 - Tlamçani Rachid , Etat, bazar et globalisation, l' aventure de l'infitah en algerie, Ed El hikma, Alger, 1991, p21

8 – محمد بومخلوف، التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر(التجربة و الآفاق)، شركة دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر،2001، ص36.

9 – محمد صغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر(استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،ص57.

10 -Tlamçani Rachid, opcit, p27

11-Tlamçani Rachid, opcit, pp27- 28

12- Abdeadim Leila, les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maroc, Algérie, Tunisie), Les éditions internationales,1998, P17) Maghreb

13 – محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص37.

14 – محمد بشير، الثقافة و التسيير في الجزائر– بحث في تفاعل الثقافة التقليدية و الثقافة الصناعية–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص22.

المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: «تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع»

:Cultural obstacles of economic development project transformation the agricultural and industrial" "economy and structure of society

أ. بن جمو فايزة

د. دريس رشيد

جامعة الجزائر 3

ملخص:

التنمية مفهوم كثر الحديث عنها في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية و الاجتماعية التي اكتسبت في هذا القرن اهتماما كبيرا من طرف كل دول العالم.

لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ،و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ،كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

الكلمات المفتاحة :التنمية ،الاقتصاد ،الثقافة ،الجزائر.

Abstract:

Development concept is important in economic and social fields which have gained in this century great attention by all countries of the world.

For this must existing in order of development in the country and strike a balance in the sectors and not to rely on one sector as a source of national income as is the case in Algeria for adoption heavily on oil revenues and research in the revival of the agricultural sector to reach self-sufficiency and export and do not forget sector Industry which represents one of the landmarks of economic development all this in order to reach a comprehensive economic development.

Keywords: development economy culture Algeria.

أولا : مـــقدمـــــة

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية مفهوم كثر الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة ،لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية ،فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها :العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر،فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية ،وعرف التنمية على أنها ،العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية ـ اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع ،مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة ،وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ،ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة ،وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

من قراءتنا لنهج هذين التيارين ،نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة ،مادية ،وبشرية ،قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تودي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان ،على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية. وإذا نحن حذفنا تلك الظاهرة المرتبطة بالنهج الاقتصادي الغربي القائم على التنافس في إنتاج وتبادل السلع ،فإن الفكر البشري يكاد يلتقي حول ماهية التنمية كدافع إلى البناء والتقدم لزيادة دخل الفرد ورفاهية المجتمع.

1 .أهداف الدراسة:

في ضوء ما تقدم تتمثل أهداف هذه الورقة البحثية في:

معرفة ما هي المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية بمختلف قطاعاته.

هناك أهداف ثانوية لهذه الدراسة ينبغي التطرق لها هي كالأتي:

1 ـ معرفة مفهوم وأسس وأهداف التنمية.

2 ـ عرض أنواع التنمية.

3 ـ تحديد ماهية التنمية الاقتصادية.

4 ـ تشخيص المعوقات الثقافية المختلفة للتنمية الاقتصادية واقتراح حلول أو توصيات.

5 ـ تبيان الأبعاد و الافاق لتأثير الجانب الثقافي على التنمية الاقتصادية.

2 .أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو التنمية الذي أصبح أسلوبا من أساليب للنهوض بمختلف القطاعات ايا كانت ،والتي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير السريع ،والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن العولمة وتأثيراتها.

وهذه الدراسة تسلط الضوء على قضية التنمية ومفاهيمها المتعددة وخاصة مفاهيم التنمية المرتبطة اساسا بالجانب الاقتصادي . كما نحاول في هذه الدراسة من خلال عرضها لمقومات التنمية ،والتنمية البشرية الثقافية و علاقتها بالجانب الاقتصادي ،وبالتالي توضح العلاقات بينهما،كما تقدم وجهة نظر حول شمول مفهوم التنمية في كافة القطاعات.

3 .منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في مناقشة التساؤلات المطروحة سابقا،وذلك بتوظيف أدبيات التنمية المتعلقة بأسئلة الدراسة والاستفادة منها في الإجابة عن تلك الأسئلة.

4 .خطة الدراسة:

اتساقا مع طبيعة المشكلة والهدف من دراستها تنقسم خطة سير الدراسة إلى قسمين:

1 ـ التعرف على مفاهيم وأسس ومقومات ومبادئ وأنواع التنمية ،والتنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية ،وبيان العلاقات فيما بينها،وذلك كما وردت في الأدبيات والوثائق التي عنيت بالتنمية بمختلف مفاهيمها.

2 ـ التعرف ع التأثير الذي يمكن ان تمارسه المعوقات الثقافية على الجانب الاقتصادي.

ثانيا:مفاهيم وأسس ومقومات ومبادئ وأنواع التنمية

1 .مفهوم التنمية

التنمية لغة :

هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

التنمية اصطلاحاً:

هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.

التنمية الشاملة ،والمتكاملة ،والتنمية في أحد الميادين الرئيسية ،مثل :الميدان الاقتصادى أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية ؛كالتنمية الصناعيّة ،أو التنمية الزراعية ،ويمكن القول بأنّها عملية تغيير اجتماعي مخطّط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانيّاته الاقتصادية والاجتماعية والفكريّ. تؤثر جهود التنمية التي تبذلها الأمم المتحدة تأثيرا قويا في حياة ملايين البشر ورفاههم في كل أنحاء العالم. ذلك أنها قائمة على أساس القناعة بأن السلام والأمن الدوليين الدائمين غير ممكنين إلا عند ضمان الإزدهار الاقتصادي للأفراد وضمان رفاههم في كل أرجاء العالم ،في أيلول/ سبتمبر 2000 1،ألزم زعماء العالم أممهم بـ 8 أهداف إنمائية للتنمية تحقق بحلول عام 20152. وتتنوع هذه الأهداف من تخفيض الفقر المدقع إلى النصف إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي للجميع. ودشن الأمين العام لتحقيق تلك الأهداف عديد المبادرات ،بما فيها مبادرة تحدي القضاء على المجاعة والفقر.

2 .أنواع التنمية :

تتمثل أنوع التنمية فيما يلي:

الشكل 1 : أنواع التنمية

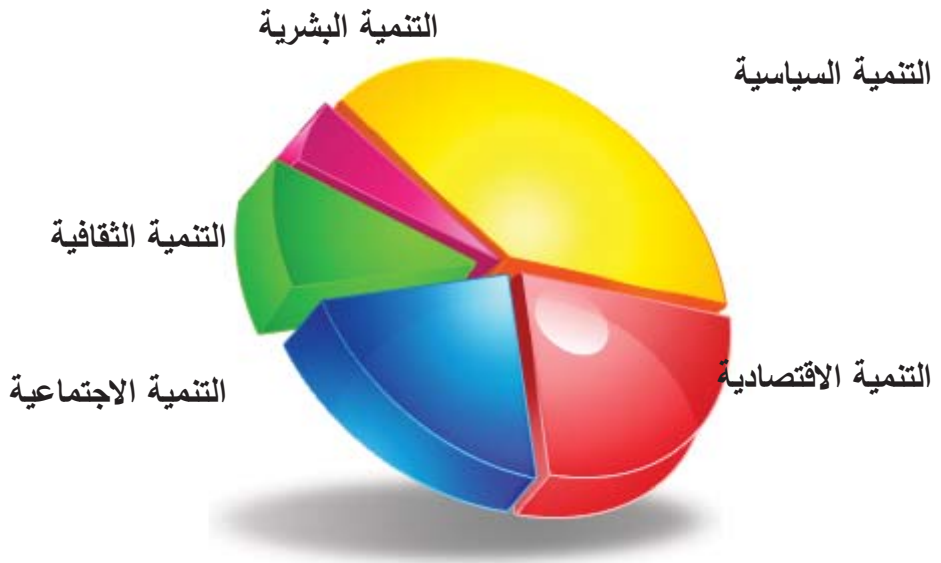

المصدر :من اعداد الباحثين.

ثالثا :التنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية

أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة. أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها. ويتضح ما سبق فإن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ،ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية.

أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة وبمقتضى بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق المفهوم على البلدان المختلفة. بعدما تعرفنا على آراء العلماء بين التفرقة بين مفهومين النمو والتنمية أما تعريف التنمية الاقتصادية فإنه يمس[3]:

* أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
* أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى غلى القوى الدائمة للمجتمع.
*أن تضمن عملية التنمية تحقيق نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

*أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية
*.أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
*أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية في :

*زيادة الدخل القومي
*رفع مستوى المعيشة .
*تقليل التفاوت في الدخول في الثروات.
*هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب
*تعديل التركيب النسبي بالنسبة للقطاعات :

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ،ونعني عدم الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ،سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ،والبحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ،لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ،و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ،كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

الجدول 1 : مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة في التنمية الاقتصادية

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مساهمة الزراعة في GDP	8.01	7.75	7.69	6.68	9.53	8.62	8.32	9.11	10.23
مساهمة الصناعة في GDP	52.77	53.10	50.62	51.47	38.64	41.28	42.04	40.67	36.38

المصدر :www.sesric.org

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية :

1 .عناصر التنمية الاقتصادية :

1 .الشمولية

2 .حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي

.3 .حدوث تحسن في توزيع الدخل.

2 .متطلبات التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة ،تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية[4]، الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

المجال السياسي:

يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم.

خلاصة القول أن التنمية الاقتصادية[5] تتطلب خلق حمية قوية وتلاحم قومي من أجل إنجاح عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذا التكامل.

المجال الثقافي :

تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم ،تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية ،بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع ،تستهدف هذه الثورة الثقافية أن تخلق جو التحدي من طرف الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلا من روح التغيب والتجريد. وتهدف الثورة إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد ،ذلك أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان ،بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها ،يديرها ويسيرها. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرا جوهريا في مناهج التعليم السائدة إذ من شأنه خلق العقلية العلمية والنقدية المتسائلة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره.

المجال الاجتماعي :

التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة ،إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية،وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام وادخار أفكار جديدة وقيم جديدة. فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين فغن ذلك سوف يؤثر على العملية التنموية ،ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الطوائف الذي يعوق عملية المرونة الرأسية أي قدرة الإنسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة.

المجال الإداري :

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية.الجدول أسفله يبين تطور الدخل الداخلي:

الجدول 2 : الدخل الداخلي للجزائر من 2005 حتى 2013:

US Dollars

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
GDP لكل فرد	3038.74	3391.39	3845.83	4786.53	3771.26	4349.57	5274.06	5401.13	5324.50

المصدر:www.sesric.org

رابعا :العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الثقافية:

التنمية طريقة لعلاج مشاكل المجتمع لا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف أمام عملية التنمية. فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة وكذلك التوظيف لم يتم على بناء القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات. فالتغيير لا بد أن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد ،الصدق والأمانة في المعاملات والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير مناخ ملائم لعملية التنمية يتطلب نجاح التنمية أيضا وجود تساند اجتماعي واسع بين فئات الشعب والاتفاق على كيفية التوزيع للأعباء المترتبة عن التنمية الاقتصادية وكذلك ضرورة التخلي على بعض العادات والتقاليد المعيقة للتنمية [6]،وأيضا ضرورة تنمية نظرة الأفراد إلى العمل كقيمة اجتماعية بالإضافة إلى العادات والتقاليد نجد أن هناك معوقات ثقافية أو بالأحرى فكرية مثال ذلك نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب العمل على انتشار التعليم وتخفيض نسبة الأميين في الدول النامية ،ذلك لأن الشخص الغير متعلم لا يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،كما أن للنمو السكاني تأثير على متوسط دخل الفرد ونمط المنتجات السلعية إذ أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى الاهتمام بالسلع الإنتاجية الاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية. .سياسية:يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام التنمية ،إذ يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي إلى إحداث التغيرات العميقة في الاستقرار السياسي للدولة ،لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا لذلك فغنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل التقليل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية وخلق إطار ديمقراطي ملائم.

1. أثر المعوقات الثقافية على الجانب الاقتصادي:

*عزلة الإنسان العربي عن العلم والتقنية ،وخاصة الفئات الفقيرة منها فالإنسان العربي في هذه الأوساط لا يملك الموارد المالية الكافية لتوفير الظروف العلمية .هذا الواقع التعليمي الفصل القاطع بين النظرية والواقع ،بين العلم والحياة الفعلية في المجتمع وبيئته ويظهر هدا من خلال:

* عدم الاهتمام بالمكتبة والكتاب العلمي المبسط.

* غياب الحوار بين النظرية و التطبيق.

*عدم الاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة في المجتمع عدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب.

*تجاهل التفكير العلمي في معالجة قضايا المجتمع و السبيل الوحيد هو تحسين ظروفه المعيشية لا يكون هذا إلا بالتطور الاقتصادي.

*ضعف التفكير العلمي في ذهن الإنسان العربي ،فالقاعدة العلمية أن لكل شيء سببًا ،أو مجموعة أسباب تؤدي إلى نتائج معينة ،وآثار محدودة أو غير محدودة. إلا أن الإنسان العربي خاصة غير المتعلم ،لا يفكر بهذه الطريقة ،فهو دائمًا يهتم بما يقوله الآخرون عن هذا الشيء أو الحدث ،ويهتم دائماً إلى جانب ما سبق ،بأقوال الناس ومعتقداتهم في ظاهرة ما أو حدث ما. فالإنسان العربي لا يبحث ويجهد نفسه للبحث عن الأسباب التي تقف وراء الحدث أو الظاهرة[7].

*ضعف قدرات التخطيط والتنبؤ بالمستقبل.

خامسا :خلاصة

إن التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث تتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية النمو الاقتصادي ،يكون ذلك بتمتع الجهاز الحكومي على درجة عالية من الكفاءة ،الأمر الذي يقتضي توسيعه وإعادة تنظيم الإدارات المالية مصلحة الضرائب مثل مع تغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلاءم وحاجات التنمية[8]. إذن يجب إزالة كافة القيود التنظيمية التي تقف عائقا أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة للقرارات الإدارية ،وهذا لأن سوء الإدارة قد يعثر عملية الإنماء في الدول النامية وزيادة على سوء استخدام الموارد ،فالإدارة ليست درجة علمية وجامعية فقط بل هي أسلوب معين في التفكير والسلوك. بتحدثنا عن هذه المجالات أي الثقافية ،السياسية ،الاجتماعية والإدارية ما هي إلا عبارة عن متطلبات للتنمية الاقتصادية ،أي التغيرات التي يجب أن تحدث في المجتمعات والأمم

للدخول في عملية النمو الاقتصادي السريع ،أو بالأحرى استعدادات لأي مجتمع يود الرقي والدخول في التنمية الاقتصادية.

يعتبر تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اختيارا بين إمكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية بالأمر،فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية،وما قد يكون ملائما فعلا في بلد آخر أي يحتاج كل بلد إلى سياسات خاصة تتلاءم مع مميزاته ،مشاكله وأهدافه. وتحديد الإستراتيجية العامة للدولة مسالة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن،ويجب أن تتصف تلك الإستراتيجية بالشمولية بمعنى أنها يجب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد القومي ،فالإستراتيجية في أي بلد تبنى على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد القومي ،ثم وضع تطور لما يجب أن تكون عليه التنمية المعتمدة في المستقبل.
النتائج والتوصيات :

التي يجب أن تتضمنها إستراتيجية التنمية الشاملة

*تحديد المشروع الاجتماعي.

*المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة.

*التوجه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.

*تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العامة كالتعليم ،الصحة والإسكان.

*جعل او خلق سياسية زراعية في المدى القصير،المتوسط والطويل ،تحدد الأصناف الانتاجية الضرورية لتقليص التبعية الغذائية ،وهذا بمعاونة المستثمر الخاص

*خلق سياسة مالية ،نقدية وتجارية عامة ملائمة لتشجيع الاستثمار العام والخاص (شروط الاقتراض،معدل الفائدة)

*العدالة الاجتماعية،تكوين رأس المال والادخار والحد الأدنى من التضخم(التمويل بالعجز) توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.

*أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.

*تطويل آليات تخطيط قوة العمل.

*تطوير آليات الاختيار والتعيين.

*خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.

*توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.

*إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.

*تزويد القوى العاملة بالمعارف ،الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.

*تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي ،وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاستثمارية والاقتصادية. هذه النتائج و التوصيات تساهم في زيادة الدخل القومي الفردي ،وينعكس إيجابا على المستوى الاجتماعي و الثقافي.

*الحد من المعوقات بالنسبة للتجارة الخارجية و الاستثمار الاجنبي على حد سواء:عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة ،ضيق حجم السوق المحلية إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية[9] ،بالإضافة إلى صعوبة القدرة على منافسة السوق الدولية ،العقبات التي تصفها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ،التقلب الشديد في أسعار المواد الأولية كثيرا ما ينعكس في شكل انخفاض مفاجئ في حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ،لذا يجب على هذا الدول أن تعمل على تشجيع صادراتها باتخاذ مختلف الإجراءات والوسائل المؤثرة على كمية وقيمة الصادرات وبالشكل الذي يسمح بمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق العالمية.

1 www.un.org/ar

2 www.sesric.org

3 كبداني سيدي أحمد ،أطروحة دكتوراه ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية ،جامعة تلمسان ،2012 2013.

4 كرمي أزمان ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ،2009

5 2001،مجلة أحاث اقتصادية وإدارية ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،العدد السابع ،2010 ،ص 16

6 اسامة عبد الرحمان ، تنمية التخلف و ادارة التنمية ،منشورات البنك الاسلامي للتنمية ،2001 ،ص 51

7-World bank Report ,what is development ,2003-2005,p 7

8-Albert Hirshman, stratégie du développement économique,Ed ouvrière,Paris,1964,p 124

9 ايناس الجعفراوي ،تقرير استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة ،العدد 47 ،2009 ، ص203 200

ثقافة الفـقـر في الأوساط الحضرية
poverty culture in cities

د. ماهر فرحان مرعب
أستاذ محاضر -أ-/ جامعة قالمة

ملخص:

تتناول هذه المداخلة ظاهرة ثقافة الفقر في المدن من خلال عدة محاور حاولنا من خلالها ان نبين الفقر كظاهرة ومحتوى ودور ثقافة الفقر كمفهوم له من الاهمية والدور الكبير في تأصيل الفقر وفي تحويله الى ظاهرة مستوطنة في بعض البيئات ومنها المدن العربية، كما بينا اهم البيئات الحضرية الممثل للفقر، ودور ثقافة الفقر في انتشار الامراض وتأثيرها على التنمية باعتبار الفقر والجهل والامراض يشكلون الثالوث المعطل للتنمية.

-**Abstract**:

This presentation deals with the phenomenon of poverty culture in cities through several axes tried through which to show poverty as a phenomenon and the content and the role of poverty culture as a concept it's very big role in the origination of poverty and turn it into a phenomenon of settlement in some environments, including the Arab cities, as we have the most important urban environments Representative of poverty, and the role of the culture of poverty in the spread of diseases and their impact on development as poverty, ignorance and diseases make up the main obstacles to development.

مـقـدمـة:

يعد الفقر من اخطر الظواهر التي تواجه عمليات التنمية في دول العالم الثالث بل هو احد أضلاع ثالوث التحديات الممثل بالفقر والجهل والمرض، التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث ومنها المنطقة العربية، ونتيجة لتوطنها في المنطقة العربية والعالم الثالث فقد اصبح للفقر ثقافة تعرف بثقافة الفقر وهي عبارة عن اسلوب حياة يميز الفقراء عن غيرهم من فئات المجتمع.

تتمثل اكبر تحديات الفقر في الأوساط الحضرية باننا لا نمتلك المعلومات الكافية

والشافية عن هذه الظاهرة، ونصيبها من الدراسات لم يكن بالشيء الكبير الذي يتلائم مع حجم انتشار الظاهرة وقوة تأثيرها في المدينة العربية، خاصة عندما نقرأ ما تصرح به الهيئات الدولية من أرقام ونسب عن هذه الظاهرة في العالم العربي.

والأخطر من ذلك ما تشهده المدن العربية ودول العالم الثالث عموما من انتشار للفقر في البيئات الحضرية وخاصة في المدن الكبرى، وكنتيجة لكل ذلك ظهر مفهوم جديد في الأوساط العلمية والتنموية عن هذا الواقع الجديد ممثلا بمفهوم تحضر الفقر، فبعد ان كانت معظم الدراسات تربط الفقر من حيث النسبة والدرجة بالبيئات الريفية نظرا للظروف المزمنة التي يعيشها الريف في العالم الثالث وفي المنطقة العربية، أصبح الفقر اليوم احد الظواهر الملازمة للتحضر.

كما تعد أساليب عيش الأفراد والمجتمعات من أهم العوامل المحددة لطبيعة الوضع الصحي في تلك المجتمعات فالوضع الصحي لأي مجتمع يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد فيه فكلما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية جيدة كلما شاهدنا وضعا صحيا جيدا او مقبولا والعكس من ذلك يكون عندما توصف ظروف المجتمع بأنها ظروف سيئة او صعبة تتسم بالحرمان ولا تحقق لأفراده حياة مقبولة، غالبا ما تسمى المجتمعات او الفئات التي تعاني من هذه الظروف المزرية بالمجتمعات او الفئات الفقيرة وهي واحدة من سمات المجتمعات المتخلفة او مجتمعات العالم الثالث.

- ثقافة الفقر Culture of poverty:

يعد الفقر واحدا من مستويات المعيشة التي يحييها الإنسان ممثلة بمجموعة ظروف اقتصادية واجتماعية وخدماتية تقاس من خلال مستويات الدخل والصحة والتعليم والسكن والتغذية والحصول على الماء النقي وغيرها من المؤشرات. وعلى أساس هذه المؤشرات توصف هذه المستويات بكونها مستويات معيشية متدنية او مرفهة.

لكل من هذه المستويات او الأفراد الذين يعيشون ضمنها أساليب معينة للعيش اشتقت من واقع حياة الإفراد البائس او المرفه، وجاءت أساليب العيش هذه لتتماشى مع هذا الواقع وفي ظل الإمكانيات المتاحة سواء على مستوى الفرد او الجماعة او المجتمع.

هذه الأساليب تضم مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية (العادات الاجتماعية) هي التي تحدد طرق الحصول على الغذاء او الماء والتعامل معه من حيث نوعية الغذاء وطريقة حفظه ونظافة مصادره، او ما يتعلق بالسكن وصلاحيته من الناحية الصحية وكيفية التعامل مع البيئة وكذلك كيفية مواجهة الأمراض والتعامل معها، كما تحدد أيضا نوع ودرجة الوعي الصحي او الثقافة الصحية ومدى أهميتها بالنسبة لحياة الأفراد.

غالبا ما توصف الدول النامية او المتخلفة او دول العالم الثالث بكونها دول او مجتمعات فقيرة او تعاني الفقر او هناك نسبة من سكانها من هم في حالة فقر.

لهذه المجتمعات ثقافة تضم مجموعة من العادات والتقاليد بعضها جيد والبعض الأخر له تأثير في حدوث الأمراض وفي سرعة انتشارها فمثلا هناك عادات مرتبطة بالتغذية كتناول الطعام من دون غسل او طهي جيد او بتناول الأطعمة المكشوفة مما يجعل من هذه الأطعمة مجالا للتلوث بمسببات المرض وهناك ما يتعلق بإهمال النظافة الشخصية او اللجوء إلى إتباع بعض الأساليب غير الصحية او التي تشكل خطرا على صحة الفرد كالاستحمام بمياه الأنهر او البحيرات او إهمال نظافة الملابس او ما يتعلق بإهمال نظافة المحيط او المسكن مما يجعله بيئة صالحة وخصبة لاجتذاب البعوض والذباب والفاران وتكاثرها وهذا ما يزيد من إمكانات انتشار الأوبئة والأمراض. إضافة إلى بعض العادات المتعلقة بعلاج المرض كاعتماد العلاج عند الأشخاص غير المهنيين طبياً. وهذه العادات معظمها ناتج عن الجهل او ضعف الوعي الصحي او حددتها الظروف الاقتصادية للأفراد.

وهناك ما يتعلق بآداب التحية وآداب المائدة والذوق العام كالتحية بالمصافحة والتقبيل والأكل بالأيدي والعطس بدون استخدام منديل والبصق في الشارع كلها عوامل مساعدة على انتشار الأمراض والأوبئة. وهذا ما دفع بعض المختصين إلى الحديث عن ما يسمى بثقافة الفقر Culture of poverty.

ولكي نبين ما نعنيه بالفقر كمستوى معاشي يفرض أسلوبا معينا في الحياة، علينا ان نعرف الفقر ونتكلم عن بعض المصطلحات المتلازمة معه لكي نقدم صورة واضحة عنه.

- تعريف الفقر:

يعد مفهوم الفقر من المفاهيم التي نالت اهتمام أصحاب الاختصاص من باحثين ومهتمين وهيئات دولية وإقليمية اجتهدت لتعريفه، وقد عرف هذا المفهوم من زوايا متعددة وسمي بمسميات عدة.

فمنهم من تكلم عن فقر نسبي وآخر مطلق ومنهم من تكلم عن فقر ثابت او متوطن او دائم وآخر ظرفي او مؤقت ناجم عن الظروف الاقتصادية او الصحية او الاجتماعية للافراد او بسبب الأزمات والحروب العسكرية او بسبب الكوارث الطبيعية رابطين هذه المسميات بخط فقر يتم على أساسه تحديد نوع الفقر او درجته.

يشير خط الفقر Poverty Line إلى الحد الأدنى من الاستهلاك او الدخل Income الذي يقاس على أساسه مستوى معيشة الفرد، وكل من يقل مستوى دخله او استهلاكه عن هذا الحد يعد فقيراً.

فإذا سمي الفقر بالمطلق فان خط الفقر يستند إلى الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية من سلع غذائية وغير غذائية، اما المستوى الأدنى للاحتياجات الأساسية فيعبر عنه بما يطلق عليه بالفقر المدقع، الذي يساوي التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة الا لفترة قصيرة.

اما بالنسبة لخط الفقر النسبي فيحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كان يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة ٪10 من السكان الأدنى دخلا.

عموما تتجه الهيئات الدولية إلى تحديد مستوى الفقر على أساس مستوى المعيشة في كل دولة، لكنها غالبا ما تقدم معدلا يطبق على البلدان الفقيرة مقدرة مقياس الفقر بمعدل دخل فردي دون الدولارين في اليوم، معتبرة ما دون الدولار الواحد علامة فقر مدقع. وعلى أساس ذلك يتم تحديد ما يسمى بشدة الفقر Severity of Poverty)).

عادة ما يكون مؤشر الدخل هو الأكثر اعتمادا في تعريف الفقر بكونه دخلاً غير كافي للعيش بمستوى حياتي مقبول . ولكن الفقر يعرف في إشكال وصور تتجاوز عدم كفاية الدخل وتكشف لنا عن مؤشرات أخرى كالصحة والتعليم ومستوى السكن وكما ورد في باب محاربة الفقر في تقرير التنمية 2000/ 2001م الصادر عن الأمم المتحدة، يتمثل الفقر إلى حد كبير في انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية الخ او بتعبير أخر عدم كفاية القدرات على الكسب أو عدم ملائمة هذه القدرات لمقتضى الحال، بسبب اعتلال الصحة.

لذلك عرف الفقر بأنه حالة من عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية التي تشتمل على حاجات مادية وغير مادية كالطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة الخ.

بشكل عام يشير الفقر إلى حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك الغذائي كما ونوعا وفي تدني الحالة الصحية وانخفاض المستوى التعليمي وسوء الوضع السكني وفقدان الاحتياطي او الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

ويعد مؤشر الفقر البشري مؤشرا مجمعا لثلاثة مؤشرات أساسية للحرمان هي: مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة (مؤمل العمر) وهو يتمثل في نسبة الافراد الذين يتوقع الا يعيشون حتى سن الأربعين والمؤشر الثاني هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية، وتعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسلح بالعلم والمعرفة والمؤشر الثالث يقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق وهو يتكون من مؤشر مركب من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ومؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي

الوزن من الأطفال دون سن الخامسة، وتعبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة.

وهناك مؤشرات أخرى او خصائص اتصف بها الفقر او التصق ذكرها مع ذكر هذا المفهوم او جاءت لتدلل على البيئات الفقيرة منها: ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الدخل، حجم الأسرة الكبير الذي لا يتلاءم مع حجم دخلها، المساكن المتردية التي تنقصها الشروط الصحية من حيث التهوية وصغر الحجم وسوء مرافقها الصحية وانتشارها في المناطق السكنية المكتظة والمتخلفة او التي تشكل بحد ذاتها أحياء للفقراء تسمى أحيانا بمدن الصفيح او الاحياء الهامشية التي تقع غالبا على أطراف المدن والمراكز الحضرية الكبرى، كذلك انتشار الأمراض والأوبئة نظرا لقلة الوعي الصحي من جهة وقلة الخدمات المقدمة من جهة ثانية وقلة الدخل من جهة أخرى وغيرها من الخصائص.

لكن مهما تعددت الرؤى لمفهوم الفقر إلى انها في النهاية تشير إلى ظروف غير إنسانية يعيشها الفرد، هذه الظروف تحرمه من فرصة الحصول على حياة مقبولة وكريمة.

إذا في ضوء كل هذه المعطيات يمكننا تعريف الشخص الفقير عامة بأنه ذلك الفرد الذي يعيش في مستوى حياتي متدني ويفتقر إلى أهم الأساسيات الحياتية من غذاء جيد وكافي وماء صالح للشرب وسكن ملائم ورعاية صحية . وهذا ما يجعله عرضة للإصابة بالعديد من الأمراض التي اقترن ذكرها بذكر هذه الأوضاع الغير إنسانية او بالفقراء او ببيئاتهم او مناطق سكنهم.

- الأحياء الفقيرة في المدن:

تعرف الأحياء الفقيرة بأنها تلك الأحياء السكنية الغير قانونية التي تفتقر لمعظم الخدمات الأساسية والغير مخططة عمرانيا، او هي الأحياء ذات المباني والمساكن القديمة المهددة بالسقوط والتي تفتقر إلى قنوات الصرف وتتسم بالازدحام الشديد، وبالظروف الصحية غير الملائمة وبالأعمال الهامشية كما تمتاز بانتشار الفقر والبطالة.

تستخدم في البلدان العربية مجموعة من المفردات لوصف المناطق الحضرية الفقيرة من بينها: مناطق المهاجرين، بيوت او مدن الصفيح، مناطق غير قانونية، أحياء عشوائية إلى ما هنالك. ففي دول المغرب العربي يسود عموما مفهوم مدن او أحياء الصفيح (les bidonvilles) وفي الجزائر مدن الأكواخ او الأحياء المتخلفة (gourbivilles) وفي المغرب مدن الخيم، اما في مصر فيستخدمون مفهوم العشوائيات او المناطق العشوائية الحضرية(zones d'urbanisation spontanée).

وبشكل عام يمكن تحيدي جملة من الصفات التي تنطبق على هذه الأحياء على مختلف

مسمياتها وهي:

* انخفاض الدخل وانخفاض مستوى المعيشة .
* انتشار البطالة والفقر والأمية بين سكان تلك المناطق.
* انتشار الأعمال الهامشية البسيطة التي لا تحتاج إلى تأهيل عالي.
* تردي سوء الأحوال السكنية بشكل عام.
* ارتفاع الكثافة السكانية.
* فوضوية وعشوائية البيئة الفيزيقية للمنطقة.
* ارتفاع نسبة التلوث وسوء الأحوال البيئية.

وفي المدينة العربية هناك ثلاث أشكال للأحياء الفقيرة هي:

* أحياء فقيرة في المدن القديمة الكبرى: وهي الأحياء التي كانت في السابق تمثل قلب هذه المدن والتي نشأت بطريقة غير مخططة في اغلب الأحيان ومع مرور الوقت واتساع المدن تدهور الوضع في هذه الأحياء وساءت ظروفها السكنية وأصبحت ملاذا للمهاجرين والفقراء من أبناء المدن او من يقصدونها للعيش او للبحث عن فرص الحياة.
* أحياء فقيرة هامشية: وهو الشكل الأكثر انتشارا في المنطقة العربية الذي تكون على أطراف المدن الحضرية والذي يضم فقراء الريف الذين قصدوا المدينة هروبا من الريف ولم يتمكنوا من الحصول على سكن داخل المدن فتجمعوا على شكل تكتلات سكنية في هذه الأحياء.
* أحياء فقيرة على شكل جيوب متداخلة مع النسيج العمراني: يمثل هذا الشكل أحياء فقيرة كانت في السابق في أطراف المدن وخارجها ولكن بسبب التوسع العمراني من جهة وبقاء مثل هذه الأحياء وعدم حل مشكلتها او إزالتها من جهة ثانية، جعل من هذه الأحياء لتكون وسط التمدد العمراني الذي جاورها او أحاط بها.

وقد ظهرت في السودان في الآونة الأخيرة ما يعرف بقرى الكارتون يسكنها المهاجرون إلى المدن ويشيدونها على أطرافها، خاصة في بور السودان بعد أن وصل عدد الأحياء السكنية الفقيرة إلى نصف مساكن المدينة. وفي تونس تشير بعض الإحصائيات إلى ان أكثر من 25٪ من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفا اقتصادية واجتماعية شديدة البؤس.

لقد شهدت الدول النامية ومنها الدول العربية في أواخر الألفية الماضية نموا سريعا ارتبط بالتغيرات ذات الصلة بالتحضر والعولمة، حيث أصبح أكثر من نصف السكان تقريبا يسكنون في المناطق الحضرية، ويشكل الفقراء نسبة كبيرة من سكان الحضر الجدد، وأدى التزايد في أعدادهم إلى انتشار وتوسع الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية لتمثل أماكن

معاناة وظروف قاسية غير إنسانية لمن يعيش فيها من مشاكل فقر ونقص غذاء ورعاية صحية متدنية ونقص تعليم وتمييز على أساس الجنس وتدهور بيئي وغيرها. وهي إحدى أهم تحديات التحضر في المنطقة العربية.

ولأهمية هذه الظاهرة فقد طرحت هذه القضية في مجالس ولقاءات علمية عدة ذات صفة دولية ومن أهمها مؤتمر قمة المدينة للمستوطنات البشرية الذي عقد في اسطنبول عام 1996 برعاية الأمم المتحدة لمناقشة محنة فقراء الحضر. وكذلك إعلان الأمم المتحدة عام 2000 الذي تناول مسألة الأحياء الحضرية الفقيرة واقتراح مشروع مدن بلا أحياء فقيرة لمساعدة ما يقارب 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة، والحيلولة دون تشكيل أحياء فقيرة جديدة.

ان عدد سكان الأحياء الفقيرة في الدول النامية بلغ 810 ملايين نسمة، أي ما نسبته 36.5 بالمائة، وذلك من أصل 2.2 مليار نسمة من سكان المناطق الحضرية في العالم النامي، كما يشكل سكان الأحياء الفقيرة في منطقة الصحراء الأفريقية الكبرى ما مجموعه 175 مليون نسمة، او ما نسبته 62.2 بالمائة من إجمالي سكان المناطق الحضرية في المنطقة، أما في جميع أنحاء أسيا فهنالك ما نسبته 36 بالمائة أي 1.4 مليار نسمة من سكان المناطق الحضرية ممن يعيشون في الأحياء الفقيرة. ومن هذا يتبين بأن مسألة تحضر ظاهرة الفقر تمثل إحدى اكبر التحديات التي تواجه عملية التنمية في العالم. حيث يعيش سكان الأحياء الفقيرة في ظروف تهدد حياتهم وتتكون غالبيتهم من النساء والأطفال حيث ينمو لديهم الشعور بالإقصاء والاستبعاد من مدنهم وبلداتهم مما يؤدي ذلك إلى عرقلة النظام الاجتماعي وتشويه معيار الانسجام، فضلا على انه لا يمكننا إخفاء حقيقة احتمالية ازدياد عدد أولئك الأفراد لكي يصل إلى ملياري نسمة بحلول عام 2030.

ومن خلال استعرض تاريخ تشكل الأحياء الفقيرة في المدن العربية يتبين ان الأحياء الفقيرة بدأت في الظهور بشكل واضح في المدن العربية منذ خمسينيات القرن الماضي والتي وقفت وراء ظهورها أسباب عدة، ففي لبنان فقد كانت للحرب دورا في ظهور هذه الأحياء خاصة بين عامي 1920-1955 حيث تشكلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كما تشكلت بعض الأحياء نتيجة للحرب الأهلية وما رافقها من نزوح جماعي داخلي خلال الفترة 1975-1990 بالإضافة إلى عامل الهجرة الداخلية الطبيعية من الريف إلى الحضر، كذلك فان جزء كبير من نمو بيروت قد حدث بشكل غير قانوني بسبب انتهاك قوانين وقواعد البناء وتنظيم الملكية.

اما في مصر فقد أدى نزوح سكان الأرياف في أواسط القرن الماضي إلى تفشي الأحياء الفقيرة في القاهرة والمناطق المحيطة بالمدن الكبرى وبلغت الظاهرة حدتها في منتصف

السبعينات من القرن الماضي.

ويُشار إلى ان المنطقة العربية هي موطن لأكبر ستة أحياء فقيرة من الثلاثين على مستوى العالم، تأتي في المقدمة مصر لتضم أحيائها الفقيرة لأكثر من 11 مليون نسمة ثم السودان بواقع يصل إلى أكثر من 10 مليون نسمة، كما تظهر الإحصاءات معدلات مقلقة جدا لسكان الأحياء الفقيرة بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في بعض البلدان العربية، فعلى سبيل المثال ان ما يقارب ٪97 من إجمالي سكان الحضر في الصومال يعيشون في أحياء فقيرة، وتصل النسبة إلى ٪94 في موريتانيا والى ٪86 في السودان.

وفي أفريقيا، فتكشف الدراسات ان ما بين 15-٪65 من سكان المدن الأفريقية يعيشون في فقر، وفي الكثير من الأحيان في مستوطنات غير رسمية مع محدودية الوصول إلى البني التحتية، وفي حين مازالت المدن تجذب أعداد كبيرة من المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، فان مؤشرات الفقراء في المناطق الحضرية في أفريقيا غالبا ما تكون نفسها او أسوأ من مؤشرات نظرائهم في المناطق الريفية.

- أمراض البيئات الفقيرة :

يعد الفقر كمستوى معيشي يحدد شكل الحياة او أسلوبها واحدا من أهم العوامل المسببة للعديد من الأمراض. فإذا ما ذكر الفقر او الفقراء ذكرت الأمراض المصاحبة لهذا المفهوم. اذ نلاحظ انتشار أمراض مثل السل والملاريا وأمراض طفيلية أخرى تصيب الملايين سنويا في الدول النامية والفقيرة.

خاصة اذا ما نظرنا إلى العلاقة المتبادلة بين الفقر وانتشار الأمراض فالفقر يؤدي إلى اعتلال الصحة، اذ نلاحظ ان سوء التغذية بمعناها السلبي او نقص او انعدام مياه الشرب او قلة الرعاية الصحية او انعدامها يؤدي إلى إصابة الفرد بالأمراض والى سوء وضعه الصحي، وبتعبير أخر فان انخفاض المداخيل يؤدي إلى سوء التغذية والى قلة الانتفاع بالخدمات الصحية الفعالة كما يساهم الفقر بامية الأفراد مما يؤدي ذلك إلى نقص المعلومات والوعي الصحي لدى هذه الشريحة والذي ينعكس الأخير بدوره على الوضع الصحي بشكل عام.

ومن جهة مقابلة فان اعتلال الصحة يؤدِّي إلى الفقر، فإصابة الفرد بالمرض واعتلال وضعه الصحي ممكن ان يكون سببا مباشرا لفقره. فلا يعني الفقر عدم كفاية الدخل فقط وإنما يعني أيضا ضعف قدرات الفرد على الكسب واستغلال الفرص بسبب اعتلال الصحة.

ان المستوى الاقتصادي للمجتمع يلعب دورا هاما في تحديد درجة الصحة والمرض

فهو يحدد المستوى الغذائي وطبيعة المسكن والازدحام ومستوى صحة البيئة كما يحدد قدرة المجتمع على تقديم الخدمات الصحية اللازمة لأبنائه.

فمن المشاكل الصحية الأولى المرتبطة بالفقر مشكلة نقص التغذية التي يكمن سببها الرئيس في عدم القدرة على الحصول على الغذاء الكافي لأسباب يأتي الفقر في مقدمتها.

ان مستويات التغذية المنخفضة من المشكلات الصحية الرئيسية في العديد من دول جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، ففي اندنوسيا تعتبر مستويات التغذية المنخفضة فضلا عن الأمراض المعدية السبب الرئيس لوفيات الرضع والأطفال، وفي بورما تأتي أمراض التغذية في الصدارة من جملة المشاكل الصحية التي تعاني منها. وإذا ما انتقلنا إلى أفريقيا حيث توطن الجوع الأسود نجد ان التقديرات تشير إلى ان الجوع المزمن وسوء التغذية هو الحالة العادية لملايين البشر هذه المشكلة التي تفاقمت أحيانا لتصل إلى درجة المجاعة. وبصورة مشابهة نرى سوء التغذية يضرب أمريكا اللاتينية ليطال شمال البرازيل وجبال الانديز وأجزاء من أميركا الوسطى وجزر الكاريبي.

إن ما يقرب من نصف إجمالي وفيات الأطفال، تحدث بسبب سوء التغذية، التي تمنع الأطفال من المقاومة، وتقلل من مناعتهم كما أن خطر الموت يزيد من 5 إلى 8 مرات في عدد الأطفال الذين يساء تغذيتهم بدرجة كبيرة أو متوسطة، وغياب العناصر الغذائية الضرورية يزيد من عرضة الأطفال الفقراء للأمراض.

كذلك أمراض الإسهال عند الأطفال التي تحدث نتيجة لتلوث مصادر الطعام والشراب وهذا يوضح لماذا تأخذ هذه الأمراض طابعا وبائيا في المجتمعات المتدنية اقتصاديا واجتماعيا حيث يحدث الخمج غالبا عن طريق الطعام الخارجي الملوث وعن طريق تلوث أصابع الأم. وهذا ناتج طبعا عن الجهل او قلة الوعي الصحي من قبل الأسرة عموما وألام بشكل خاص.

لقد جاء تقرير التنمية البشرية لعام 2006 الصادر عن الأمم المتحدة ليبين إن 1.1 مليار نسمة في العالم لا يحصلون على المياه بشكل كاف، أي حوالي 20 لترا في اليوم. تقع حوالي 1.8 مليون حالة وفاة للأطفال كل عام نتيجة للإسهال، أي ما يقرب من 4.900 حالة وفاة كل يوم، وهو ما يجعل من المياه غير النظيفة والصرف الصحي السيئ مجتمعين ثاني أكبر قاتل للأطفال في العالم.

وهناك أمراض أخرى متعلقة ببيئة الفقر منها مرض الأقدام الحافية حيث تتمكن أنواع من الفطريات تشاركها أحيانا بعض البكتريا بغزو أنسجة القدم وتعمل على تحللها مما يؤدي في الحالات المتقدمة إلى بتر القدم. ان سلوكيات بعض الأفراد وخاصة في البيئات الفقيرة بما يتعلق بانتعال الأحذية من عدمه هو المسبب الأول لهذا المرض.

كذلك الاخماج التنفسية: التي تنتشر عن طريق الرذاذ المتطاير من المريض، تأتي نتيجة للتكدس السكاني والتأخر في اللجوء إلى الاستشارة الطبية بسبب الجهل والتقاعس والفقر او عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية.

والحصبة: التي لم تعد كمشكلة تذكر على مستوى دول أوربا وأمريكا الشمالية والدول المتقدمة في حين أنها من اخطر الأمراض المعدية التي تصيب الأطفال في دول العالم الثالث حيث تصيب الاطفال في المجتمعات التي تفتقر إلى الرعاية الصحية وتعاني من سوء التغذية والالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية المتخلفة.

وتعد الدفتريا والشاهوق (السعال ألديكي) والتهاب السحايا من الأمراض المتوطنة في البلدان الفقيرة بسبب التكدس وسوء الصحة والإصحاح وبرامج التمنيع غير الكافية وغياب العادات الصحية السليمة وخاصة ما يتعلق بنظافة الطعام والشراب . وكذلك الكوليرا فمن أكثر الإجراءات جوهرية لمواجهة مرض الكوليرا هو إمداد المياه النقية التي يجب ان تصل إلى كل أسرة مع توفر الصرف الصحي للفضلات والتخلص من النفايات بطرق علمية.

أما التيتانوس (الكزاز) الذي يجد من المناطق الفقيرة مجالا لانتشاره فهو من الأمراض التي لازال اسمها يرتبط باسم الدول النامية والفقيرة التي تمتاز بأساليب حياتية وممارسات معينة تساعد على ظهور وانتشار هذا المرض مثل ثقب الآذن والختان والولادة بظروف غير صحية والسير بأقدام حافية إضافة إلى تلوث التربة ونقص المياه التي تسمح بتلوث الجروح فضلا عن انخفاض مستوى التمنيع في البلدان ذات الدخل المنخفض.

وشلل الأطفال الذي تنتقل فيروساته عن طريق الطعام والماء الملوث وعن طريق الرذاذ المتطاير من انف المصاب وفمه وفي غياب النظافة وغياب الصرف الصحي وتكاثر الذباب وحيث التكدس السكاني وحيثما توجد بيئات الفقر ينتشر المرض بسرعة.

وكذلك التراخوما (الرمد الحبيبي) يعتبر هذا المرض الذي يصيب العين من أكثر الأمراض المعدية شيوعا التي تنتشر في المناطق التي تفتقر إلى الشروط الصحية العامة والنظافة الشخصية، اذا تلعب نقص المياه النقية للاغتسال وغسل الملابس دورا مهما في انتشار المرض وتطوره، حيث تتجمع إفرازات العين المصابة على الوجه واليدين والملابس فتصبح مصدرا دائما للخمج ويلعب الذباب دورا هاما في نقل الميكروب من العين المصابة إلى العين السليمة علاوة على ذلك يسمح التكدس داخل الغرفة الواحدة في الليل او النهار مع التهوية الرديئة إلى انتقال الخمج بالاتصال المباشر او من خلال تلوث الفراش. إضافة إلى أمراض عديدة أخرى.

من كل ما ذكر عن هذه الأمراض يتبين لنا دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية للأفراد في انتشار هذه الأمراض وتطورها فتردي هذه الظروف وعيش الأفراد في مستوى حياتي متدني يشوبه نقص التغذية وقلة المياه الصالحة للشرب وللاغتسال فضلا عن غياب او نقص الخدمات الصحية وانعدام شروط السكن الصحي والتكدس السكاني وانتشار النفايات وغياب شبكات الصرف الصحي إضافة إلى عامل مهم أيضا وأساسي هو قلة الوعي الصحي وانخفاض مستوى التعليم وغيرها كلها تعد ظروفا مساعدة وبيئة خصبة لظهور وانتشار الأمراض سالفة الذكر وغيرها من الأمراض التي ارتبط ذكرها بذكر هذه الظروف الصعبة او البيئات الفقيرة.

خاصة اذا ما عرفنا ان ابرز الطرق التي تنتشر بها هذه الأمراض من شخص إلى آخر او من بيئة إلى أخرى كما حددتها الجهات الطبية تتمثل بثلاث طرق للعدوى وهي:

1. عن طريق الاتصال المباشر بمصدر الميكروب سواء كان شخصا او حيوانا.
2. عن طريق تلوث الطعام والمياه والهواء والتربة والأدوات الملوثة .
3. عن طريق الحشرات .

بالإضافة إلى عوامل أخرى تساعد على انتقال العدوى منها الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد ممثلا بمستوى الدخل والمواصفات الصحية للسكن ومياه الشرب والصرف الصحي وكذلك العادات السلوكية والممارسات اليومية التي تعكس المستوى التعليمي والثقافي للفرد. إضافة الى الكثافة السكانية في بقعة جغرافية معينة وتوزيع الاحياء داخلها هذه الاحياء يمكن أن تلعب دورا هاما كعوائل للميكروب ومستودعات للعدوى.

ان من يدرك ظروف البيئات الفقيرة حيث تدني مستوى المعيشة والسكن غير الصحي وضعف المرافق الصحية او غيابها والبيئة الملائمة لتكاثر الحشرات والقوارض وطبيعة العلاقات بين أبناء هذه البيئات وبينهم والحيوانات وغياب الوعي الصحي لابد ان يستنتج ان هذه البيئات هي المكان الأفضل لانتشار الأوبئة.

يعد انتشار الفقر، وسوء الوضع الصحي، من بين التحدِّيات المهمة التي تؤثـِّر على التنمية فلا يمكن النهوض بالمشاريع والبرامج التنموية وتطبيق سياساتها مالم تكون هناك قاعدة بشرية قادرة على المشاركة والعطاء وعلى استغلال طاقتها أفضل استغلال، قاعدة بشرية معدة ومؤهلة لتواكب تطورات العصر والنهوض بمتطلباته وهذا ما تؤكده الهيئات الدولية من ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية. لذلك اتجهت هذه الهيئات إلى وضع السياسات والبرامج المناهضة للفقر في محاولة منها لتقليصه والحد من آثاره كأسلوب فعال لتحقيق التنمية وتحسين الوضع الصحي في ذات الوقت.

لقد حدث في السنوات الأخيرة تحوُّل كبير في النظرة إلى التنمية وفي مصطلحاتها. ففي

حين كان يُنظَر في ما مضى إلى التنمية باعتبارها مرادفاً للنمو الاقتصادي، الذي كان يُعتبر الغرض النهائي للتنمية، فإنه يُنظَر حالياً إلى تقليص الفقر باعتباره المرمى الأسمى للتنمية، وفي حين أن الطريق إلى النموّ الاقتصادي كان في ما مضى يتمثَّل في الاستثمار في رأس المال المادي، فإن من المعترف به الآن أن العديد من أشكال رأس المال، بما فيها رأس المال البشري والاجتماعي تُسهم في نموّ الناتج . إذ إن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين نوعية القوى العاملة وزيادة إنتاجيتها وبالتالي إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز النمو

إن هذا التحوُّل في الرؤية يتجلَّى في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها بالإجماع جميع بلدان العالم في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام 2000 م. يتمثل هدفها الأول في خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف. إضافة إلى أهداف داعمة تُعنَى بالصحة، والتثقيف، والمساواة بين الجنسين، والحفاظ على البيئة، وآخرها هدف محوري يتمثَّل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. فلقد اتَّجه التفكير مؤخراً إلى إدراج موضوع الصحة في صلب المناقشات المتعلقة بالتنمية، بالتأكيد على أن سوء الصحة هو من نتائج الفقر وأسبابه في وقتٍ واحد.

خاتمة:

من كل ما ذكر يتبين لنا اثر ثقافة الفقر في حدوث المرض وانتشاره فهذه الثقافة هي التي تحدد المستوى المعيشي للفرد والطرق المعتمدة في الحصول على الغذاء او مصادر مياه الشرب وكيفية التعامل مع مفرداتها في ضوء درجة الوعي الصحي من حيث حفظها او عرضها او طريقة تناولها كذلك ما يتعلق بشروط النظافة الشخصية من نظافة الجسم والملابس وكذلك نظافة المسكن والمحيط المجاور وشروطه الصحية.

وانطلاقا من ذلك نرى ضرورة تبني بعض التوصيات لمواجهة آثار العوامل سالفة الذكر منها: العمل على وضع البرامج والسياسات المناهضة للفقر وتبني توجهاتها بما يتلاءم وواقع المجتمعات سواء كان ذلك على المستوى المحلي او الإقليمي او الدولي من اجل معالجة مسببات الفقر ومحاولة التصدي لها ولتبعاتها والعمل على وضع وتفعيل وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية لمساعدة فئات المجتمع عامة والفقيرة منها بشكل خاص.

وانسجاما مع أهداف الهيئات الدولية في توفير الصحة للجميع وخاصة للفئات الضعيفة نوصي بتبني آليات تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع السياسات الصحية المناصرة للفقراء للارتقاء بواقعهم الصحي وذلك بمكافحة الأمراض السارية ذات الآثار الوخيمة وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والوقاية من أمراض الطفولة عن طريق التطعيم والتدبير العلاجي المتكامل وتقليص مساحة نقص التغذية فضلا عن ألارتقاء بالوعي الصحي من

خلال تأكيدها على ضرورة إنشاء آليات لإعلام الجمهور بالمخاطر التي تتهدَّد الصحة، وإتاحة المعلومات اللازمة للفقراء، وتوعيتهم، وتمكينهم من المشاركة في تعديل أنماط الحياة والسلوكيات المضرة بالصحة.

ونوصي أخيرا بالاهتمام بالإنسان بوصفه غاية السياسات الاجتماعية ووسيلتها من خلال الاهتمام بوضعه الصحي ومستواه المعيشي لمساعدته على بناء قدراته واستغلالها بالشكل الأمثل.

- قائمة المراجع:

- الاسكوا، وضع وأفاق المدينة العربية: التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة، إعداد: منى الخشن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.
- الاسكوا، السياسة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية، جدول أعمال الدورة السادسة، عمان، مارس 2007.
- إسماعيل قيرة، نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة سكيكدة، 2012.
- أيمن مزاهره، علم اجتماع الصحة، ط1، دار اليازوري، عمان، 2003.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، المطبوعات الجامعية، مصر، ط1، 2000.
- فهد محمود الصبري، تعريف الفقر والغنى وقياسه، مقال منشور على شبكة الانترنت(Google،2006).
- فيليب عطية، أمراض الفقر :المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التحضر والتحول الإنمائي في أفريقيا، الأمم المتحدة، 2013.
- محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، سلسلة دراسات الفقر(3)، نيويورك،1996.
- منظمة الصحة العالمية، الاستثمار في صحة الفقراء: الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الصحية المضمونة الاستمرار وتقليص الفقر، وثيقة إعلامية، أغسطس / آب 2003.

أزمة النهضة في عالمنا العربي المعاصر، أبعادها التربوية والأخلاقية

د. جيلالي بوبكر
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر

الملخص

أزمة النهضة في عالمنا العربي والإسلامي الراهن عميقة ومتفاقمة باستمرار، شملت كل جوانب الحياة الروحية الفكرية والمادية العملية، بحيث لم يسلم أيّ قطاع من تأثيرها الخطير ومظاهرها وتداعياتها السلبية، وكثيرا ما يقتصر النظر على مخلّفاتها بعيدا عن جذورها في الإنسان فكرا وواقعا، وشتان بين أسباب الظاهرة ونتائجها، بحثنا ينطلق من ظاهرة التخلّف التي هيمنت حلى حياتنا وكرّست بشدّة تبعيتنا للغير، ويحدد مسؤولية الفكر عن ذلك، ويقف على الأبعاد التربوية والأخلاقية للأزمة من حيث هي أسباب بالدرجة الأولى يمكن التحكم فيها وتداعيات بالدرجة الثانية يمكن القضاء عليها.

Résumé

La crise de la renaissance dans le monde arabo-musulman est profonde et s'aggrave de plus en plus. Ella a touché les cotés spirituel, intellectuel, matériel et scientifique de la vie de telle sorte qu'aucun secteur n'a pu être à l'abri de son effet dangereux et ses conséquences néfastes dont on se contente souvent de discuter sans prendre en considération ses causes enracinées en l'homme.

Cet article part du phénomène du sous-développement qui a marqué notre existence et accentué notre dépendance pour déterminer la responsabilité de la pensée dans ce domaine et montrer les dimensions éducatives et morales de cette crise, en tant que causes, d'une part, qu'on peut maitriser, et en tant que conséquences qu'on peut effacer d'autre part.

مقدمة:

تعاني الشعوب العربية والإسلامية في عالمنا المعاصر أزمة نهضة عميقة متفاقمة باستمرار، شملت كل جوانب الحياة الروحية الفكرية والمادية العملية، بحيث لم يسلم أيّ قطاع من تأثيرها الخطير ومظاهرها وتداعياتها السلبية، في مقابل عالم متقدم عرف النهضة

والتطور في جميع مجالات الحياة، واحتكر ذلك من دون اعتبار لقيمة الإنسان عامة ولحقوقه في الحياة الكريمة، ومن دون اعتبار لمحاسن السلوك ومكارم الأخلاق.اختلف المفكرون والمثقفون في تشخيص أسباب الأزمة وأصولها الأولى، إذا ما كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو تربوية أو دينية أو أخلاقية، وكثيرا ما تُرد أزمتنا إلى طرف واحد فقط علما بأنّ كل الجوانب المذكورة يؤثر الواحد منها على الآخر ويتصل به ممّا يوحي بأنّ بعضها يمثل الأسباب والبعض الآخر يمثل النتائج. في هذا البحث وقفنا على الأزمة بخيوطها ومظاهرها وتداعياتها وركّزنا على الأسباب الأولى والأساسية المسئولة عن وضعنا الحالي المأزوم، وفي حالة النجاح في تشخيصها بداية صحيحة في اتجاه التخلّص منها.

1-أزمتنا النهضوية حقيقة وواقع

يتفق المفكرون والساسة وعامة الناس في الجزائر المعاصرة على أنّ حياتهم عامة يطبعها الفساد حتى صار جزء لا يتجزأ منها، إذ لا يمكن لأيّ جانب فيها أن تقوم له قائمة من دون فساد في الأنفس وإفساد لهذا الجانب وذاك، ولا يختلف اثنان على تدهور أوضاع بلادنا وسائر البلاد العربية والإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الرغم مما صنعه الشعب الجزائري من بطولات وأمجاد تجسّدت في ثورته على الاستعمار الفرنسي وفي استقلال الأرض الجزائرية عن فرنسا، وبالرغم من القيّم التاريخية التراثية الأخلاقية والدينية المثلى الخالدة الرّاسخة في الذات الجزائرية والمتغلغلة في وجدانها، البطولات والأمجاد والقيّم العليا التي من المطلوب تُشكّل الرّصيد المعنوي والروحي للأمة الجزائرية، تدفعها بقوّة في اتجاه البناء الحضاري المعاصر من خلال استثمار القوّة المادية التي تزخر بها البلاد، القوّة البشرية والموقع الجيوسياسي الاستراتيجي الهام والثروة الطبيعية بكافة أنواعها، فتخرج من عالم التخلّف والانحطاط المطبوع بالاستبداد والفساد في الداخل والتبعية إلى الخارج مع أوهام الاستقلال والحرية والكرامة.

وما حلّ بالجزائر من تخلّف وانحطاط تعرفه سائر البلاد العربية وتعيشه شعوب العالم الثالث قاطبة بدرجات متفاوتة، ولم تستطع الكثير من دول العربية ودول أمريكا الجنوبية وغيرها أن تتخلّص من الانحطاط الفكري والضعف الاقتصادي والاضطرابات السياسية والنزاعات المسلّحة على الرغم من امتلاكها الطاقة وقدرتها على امتلاك التكنولوجيا استيرادا واستهلاكا لا إنتاجا، فأزمة العالم العربي والإسلامي حقيقة وواقع، عميقة تتسع باستمرار، ترتبط بالماضي وتتفاقم مع مرور الوقت بسبب تعقيد الحياة وتشابك أوضاعها ومشكلاتها وقطاعاتها، وبسبب دخول التكنولوجيا المعاصرة المتطورة باستمرار عالم الحياة بجميع مناحيها، الحياة التي صارت تختلف تماما عما عرفه الإنسان في الماضي في

المجال الفكري والعلمي والعملي، بروز إنسان المعرفة والعلم والتقانة واختفاء الإنسان الكلاسيكي البدائي فكرا وعملا.

وحال العرب والمسلمين المقصيين من مواكبة العصر ضعيف فاسد في خضم التدفق المعرفي العلمي الهائل والتطور التقني المذهل خاصة في وسائل الإعلام والتواصل، عرفوا الإقصاء منذ البدايات الأولى للنهضة الأوربية، حيث ارتبطت حياتهم بأزمة الاستعمار الذي احتل الحقول والعقول وانتهك الأعراض وعمل على تشويه قيّم الهوية وعناصرها، وبقي الاستعمار السياسي والفكري والثقافي حتى بعد الثورات التحررية وتحرير الأرض من الاحتلال، حيث غرقت الشعوب العربية والإسلامية وغرقت أنظمتها السياسية في التبعية للقوى الكبرى التي تمتلك قوة العلم وقوة التكنولوجيا وقوة المال والاقتصاد وقوة العسكر، فتحولت إلى شعوب غائبة عن الإبداع والعمل المنتج تعيش على الاستهلاك لا الإنتاج وعلى الاستيراد لا التصدير، تنفق من عائدات النفط والثروات الطبيعية الأخرى، الحياة السياسية يطبعها الاستبداد، والحياة الاجتماعية يعمّها الفساد، والحياة الفكرية والثقافية تفتقر إلى إستراتيجية ليس فيها سداد ورشاد، والاقتصاد متوقف عن الإنتاج والنّماء إلاّ من استيراد منتجات الغير واستهلاكها والإنفاق عليها من العائدات النفطية والثروة الطبيعية الجاهزة فهو اقتصاد ريعي فاشل يكرس التبعية ويعزز الاستعمار بمختلف أشكال، «فالقراءة الدقيقة للواقع العربي الراهن تكشف بوضوح عن أنّ المجتمع العربي مصاب بشلل على كل صعيد، وأنّ العجز شبه التام يكاد يكون القانون الأساسي الناظم لحركته. فالمجتمع العربي محكوم بإيديولوجيات وممارسات اجتماعية تكاد تسلبه سمات المجتمع المدني وتجعله أقرب إلى أن يكون تجميعا ميكانيكيا لكتل بشرية هي أشبه بحزمة من الحطب لا يربط أعوادها بعضها مع بعض سوى حبل خارجي».

أما في الجانب الديني والتربوي والأخلاقي وهو جانب لا يمكن فصله عن جوانب الحياة الأخرى تطغى الخلافات القاتلة على الدين ويطغى الفشل على التربية في جميع مكونات المنظومة التربوية ويسيطر الانحلال الأخلاقي، في هذا الجوّ المظلم الأسود التشاؤمي تكثر أقلام وتتعالى صيحات الباحثين توصيفا للأزمة الأم الأصل التي هي وراء كل الأزمات والمعاناة التي نعيشها وتحديدا لها ولمكوناتها، إذا ما كانت أزمة واحدة بعينها في السباعية أم السباعية ذاتها وكاملة وهي سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وفكرية أو تربوية أو دينية أو أخلاقية، وفي كل الحالات الكينونة العربية الإسلامية المعاصرة في خطر وجودا في الحاضر وفي الماضي وفي المستقبل وكل المؤشرات الراهنة توحي بأننا مازال الوقت طويلا عن فجر النهضة، فالأزمة قويّة عميقة ورمية ولود، وإن كان غيرنا في العالم المتقدم يعاني هو الآخر من أزمات شتى في التربية والدين والأخلاق والاجتماع، لكنّ أزمتنا أشد وأعمق

وأعقد، «إننا نعاني من انعدام وضوح الرؤية، ومن فقدان الاتجاه.. وهم يعانون من قلّة وضوح الرؤية ومن فقد الاتجاه الصحيح .. ونحن نعاني من الضعف الذي يجعل كثرتنا غثاء كغثاء السيل، لا فعل لها ولا تأثير .. وهم يعانون من تضخم القوة المتوحشة التي تهدد الوجود بالفناء... ونحن نعاني من فقر الإبداع لافتقارنا بخصوصيتنا، ولانعدام الانتماء إلى مشروعنا الحضاري الذي يفجر فينا طاقات الإبداع .. وهم يعانون من خلل ثمرات الإبداع...»

2- مسؤولية الفكر عن أزمة نهضتنا

إنّ مسؤولية المفكر والفكر والثقافة عامة عظيمة وخطيرة، فالفكر شاهد ومشهود وشهيد، فهو يدلي بشهاداته على حال الزمان والمكان، مُطالب بتحرّي الدّقة والصدق والكفاية في تسجيل شهاداته في المنطلق والمنهج والغاية. والفكر أداء ومردود، نظر وعمل، مادة وروح، منجزات في الزمان والمكان، يسجّلها التاريخ ويحكم عليها الإنسان، فنكبة سقراط ومحنة أحمد بن حنبل وغيرها مما يعبّر بجلاء عن الصراع الأبدي بين الخير والشر وبين الحق والباطل وبين الجمال والقبح وبين الخطأ والصواب، كل من ذلك يحوي في أسبابه وسبله وإفرازاته إما بذور الخير واتجاهات الحقّ والعدل والحرية والكرامة وإما منابت الشر ونوازع السوء والظلم والقمع والاستبداد وإذلال الآخر وامتهان كرامته، لذا خلّد التاريخ وإلى الأبد قصص العظماء وسيّرهم ومواقفهم مدوّية إلى الأبد ينهل منها الإنسان اقتداء واعتبارا وتتشبّه بهم الأجيال المتعاقبة تأسّيا وإتباعا، كما دوّن التاريخ من دون رحمة أو شفقة أسماء عديدة في سجل المغضوب عليهم ورمى بهذه الأسماء في مفرغات السوء والشر لتكون عبرة لمن يعتبر. وكثيرا ما جار التاريخ على الإنسان وعلى صيرورة الحوادث، فالتاريخ في عصرنا «ظل على ما هو عليه لا بسبب وجود متعيّن بل لأنّه اتّخذ لنفسه نمطا معينا للوصول إلى المعرفة: فإما أن يدرس الوقائع في فرديتها القائمة بذاتها، وإما أن يعتبرها مجرد مظاهر يبحث خلفها عما اختبأ من ثوابت لا يعتريها التغير». وتحت وطأة شدّة الصراع بين الفضيلة والرذيلة كثيرا ما ينكسر الحقّ ويعلو الباطل تحت سطوة الجهل أو قوّة المال أو قوّة الحديد والنار أو حتى قوّة الحيلة والمكر والخبث لأنّ الناس كثيرا ما يأسرهم المال أو السلطان، فيكون الفكر النيّر الحق شهيدا مثلما كان سقراط ضحية الكلمة الطيّبة النبيلة الصادقة ومثله أحمد بن حنبل ومثلما كان شهداء الدين والتوحيد في الإسلام وفي غيره وشهداء الوطن في الجزائر الحديثة والمعاصرة وفي غيرها وشهداء العدل وشهداء الحرية والكرامة والعزّة وشهداء الحق والخير عامة.

فالدور المنوط بالفكر والثقافة تسجيل الشهادات مع الحرص على ضمانها بالدقة

والصدق المطلوبين ليكون دورا فاضلا مشهودا بالخيرية لا غير، وأن يستشهد القائمون على هذا الدور في سبيل شهاداتهم لأنّ التردد أو التراجع عن ذلك انتكاسة لما يجب أن يكون عليه أهل الحق والعدل والجمال والخير عامة، فيُفسح المجال لاستئساد أهل الباطل والجور والاستكبار، الجهلة وضعاف النفوس، فينزل غضب الفطرة السليمة على البشر، وتحلّ بهم لعنة السماء، بسبب غياب التوازن الطبيعي الإلهي في الحياة، بما تصنعه أيادي الإجرام. ولما كان الفكر بهذه الدرجة من التأثير على الحياة والدفع بها في اتجاه القوّة والمنعة أو في اتجاه الضعف والسلبية، فهو كثيرا ما يكون لدى العديد من المفكرين والمثقفين وحتى عامة الناس بعيدا عن المطلوب من الدقة والصحة والعمق والكفاية، فيؤدي ذلك إلى اختلال الفكر ذاته واختلال العلاقة بين الفكر والحياة وواقع في جميع جوانبها، فكثيرا ما يخطأ الفكر في التصور والتحليل والتركيب والاستنتاج فلا يربط الظاهرة بالشروط التي أحدثتها على أساس مبدأ العلية الكافي أو مبدأ الحتمية كما هو في المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية والتكنولوجية بل يربط الظاهرة بإفرازاتها وتداعياتها ونتائجها السلبية أو الإيجابية وهي متعددة ومتداخلة ومتشابكة ومعقدة متوهما وموهما غيره بأنّه وقف على أسبابها، هذا ما يفعله الكثير في قراءاتهم لواقع الدول والشعوب التي تعاني التخلف والانحطاط مجسدا في الفساد والاستبداد الداخلي وفي التبعية للخارج، بحيث يربط الكثير أزمة هذه الشعوب والأمم ربطا علّيا بما أفرزته هذه الأزمة ذاتها لا بما الدواعي والأسباب التي أحدثتها وأوجدتها، حيث ينصب الاهتمام بعوارض ومنتجات الأزمة لا بالأزمة ذاتها وبما تخلّفه المشكلات من آثار على الحياة لا بالمشكلات عينها وفي هذا مجانبة للحقيقة وانحراف عما تتطلبه الأوضاع المتأزمة من ضرورة وجود رؤية صحيحة ثاقبة وإستراتيجية مضبوطة تتحدد فيها الأساليب والأهداف بما يسمح بتحويل الإستراتيجية والفكر إلى واقع ملموس وتسخير جميع الإمكانات المتاحة النظرية والعملية بما من شأنه يحقق التنمية الشاملة والتطور والازدهار في السياسة والاقتصاد والثقافة والفن والعلم والتكنولوجيا وسائر مجالات الحياة، أما عند العجز عن وعي الواقع وعن إيجاد نظرية صحيحة تفسّره ففي ذلك خطورة كبيرة على كل محاولات التنمية والإصلاح والتغيير والنهضة.

3- البعد التربوي لأزمة النهضة

لا شك في أنّ المنظومة التربوية وبما تتأسس عليه من مبادئ وقيّم وبما تتحدد به من مكونات مختلفة ومن وسائل ومناهج وأهداف تُشكل أساس بناء الإنسان الفرد والمجتمع، تحافظ على الكيان الإنساني الفردي والاجتماعي وتؤثر فيه بشكل ملموس سلبا أو إيجابا، تمنحه القدرة على التطور والازدهار أو تدفع به في اتجاه التخلّف والانحطاط، وذلك للدور الذي تلعبه الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المنظومة التربوية، متمثلة في الأم والأب

والأسرة والمدرسة وسائر مؤسسات المجتمع السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية عامة، ولكل منظومة تربوية في أي مجتمع سياستها وفلسفتها يُحددها أهل الحل والعقد في المجتمع، وتتباين الفلسفات التربوية بتباين الشعوب والأمم في حضاراتها وثقافاتها وديانتها، أما التربية في المجتمعات العربية والإسلامية كمنظومة اجتماعية وكفلسفة وكممارسات وكمناهج ونتائج معتلّة مثلها مثل بقية القطاعات الأخرى.

يردّ الكثير من المثقفين علل وأمراض العالم العربي والإسلامي إلى اعتلال التربية وفسادها، وهو أمر يؤكده الواقع المعيشي ولا يختلف حوله اثنان، فالمناهج التربوية في بلادنا العربية الإسلامية تقوم على الاستبداد، تعتقل العقل وتقتل الروح الإبداعي في الناشئة، «هو اعتقال العقل المسلم وتجميده واسترخاصه والحط من شأنه...وقد تمّ هذا الاعتقال على ثلاثة محاور، هي التعليم والتدين والسلطة». لكن هذا الوضع لا يؤهل التحليل الموضوعي لوضع التربية ولظروف الأزمة العميقة للجزم بأنّ الأزمة الأم والأصل هي أزمة تربية، لأنّ فساد التربية واختلال المنظومة التربوية وفشل فلسفة التربية في بلادنا له عوامله وظروفه الذاتية والموضوعية، على الرغم من أننا نملك من التاريخ التربوي المضيء ومن القيّم التراثية المُشرقة في التربية ومن المعالم التربوية الحضارية الراقية ما يسمح لنا باحتلال الصدارة والقمّة في الميدان التربوي بين أمم العالم، بحيث لم تعد القيّم التربوية الموروثة في الأسس والمناهج والأهداف كفيلة بضمان نشء مكفول الإعداد البدني القويّ والتكوين النفسي والعقلي السليم والتنشئة الاجتماعية اللاّزمة، ولم نستطع إيجاد إستراتيجية تربوية قادرة على الجمع والتوحيد بين الموروث والوافد من دون تلفيق في التربية، تدعم بعث التراث وإحياء قيّمه الغرّاء وتستفيد من التطور الذي عرفه العصر وتستجيب لسائر التحدّيات التي تفرضها المرحلة الراهنة، لأنّنا لا نقدر على الحياة من دون هويتنا وتراثنا وتاريخنا ولا من غير خوض غمار معركة الاندماج في الركب الحضاري.

في ظل الوضع الصعب والخطير الذي تعيشه التربية في بلادنا لم يتحدد المشروع التربوي المنشود ولم تتضح معالمه، والمشروع التربوي في أي مجتمع هو أساس بناء إنسان هذا المجتمع، الإنسان الفرد والإنسان الجماعة، وعدم وضوح المشروع التربوي في المجتمع في حقيقته غياب مشروع بناء المجتمع، يعرّض المجتمع للعواصف من مختلف الأشكال والألوان، فلا يعرف الاستقرار ولا النماء والازدهار، لأنّ مشروعنا التربوي غير قار فهو منقسم على نفسه سياسيا ودينيا وطائفيا ومذهبيا، انقسام سلبي يحكمه صراع وجود وبقاء أي صراع تناحر واقتتال لا صراع عمل وإنتاج وتعاون، على عكس ما يجري لدى الأمم المتقدمة، الصراع فيها في اتجاه الأفضل والأقوام في التربية وإعداد الأجيال، ولأنّ المشروع يتأرجح بين كونه عربيا إسلاميا وكونه تغريبيا وبين كونه يجمع بين الاثنين، و» المطلوب

أولا القدرة السليمة على التفكير، وليس المطلوب أولا عملية التوفيق بين ثقافتين أو اللجوء إلى أساليب النعام بدفن رؤوسنا في تراب الماضي وذكرياته أو اللجوء إلى أساليب القرود نقلد ما نراه في المجتمعات الصناعية المتقدمة والمتفوقة عسكريا وماديا، دون أن نستوعب معنى التقدم الذي نقلده ونخضعه لما نصلح به حياتنا». فالمشروع لا يعكس بصدق مطالب وحاجيات الأمة في الحياة عامة لتأثره بالتطورات المعاصرة ولا يتماشى مع العصر ولا يستجيب لتحدّياته لأنّه ينطلق من قيّم الماضي ويهدف إلى بعثها من جديد.

مجتمعاتنا العربية والإسلامية بلغت قمّة الانحدار التربوي بسبب الفشل التام الذي انتهت إليه المؤسسات التربوية والاجتماعية وما تميّزت به مناهجنا التربوية والتعليمية من انحطط وجمود، «ويتمثل هذا الجمود في الأهمية الكبيرة التي تعطى للاتجاهات والعادات التقليدية، وأنماط الحافز و الشهرة، والأشكال التي تتخذها بنية المؤسسات الاجتماعية في المجتمع والتي تعرقل التنمية...ولكي نتغلب على هذه الأزمة فإنّه من الضروري أن يقوم كل المجتمع والنظام التعليمي بإجراء تعديلات جوهرية وأن تتم الملائمة بينها». والتعديلات الجوهرية «تتطلب بوضوح أمرين أساسيين، أولهما أن يقتنع الناس المنغمسون انغماسا مباشرا في التعليم بأنّ التجديد هو الطريق الوحيد للخروج منت الأزمة...وأما الأمر الآخر اللازم لانتشار التجديد فهو النظم التعليمية ينبغي أن تجهز نفسها بوسائل التجديد». ولم تقف مؤسساتنا التربوية عند الفشل بل راحت تُسهم في إفساد الأجيال أفراد وجماعات وباستمرار، فالأسرة لم تعد تضطلع بالدور التربوي المنوط بها لتفككها وانفتاحها على قيّم أخرى غريبة عنها واستعمالها للتكنولوجيا المعاصرة خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والإشهار التي جرّت على الأسرة وابلا من الويلات تسبب في إعاقتها تربويا وأخلاقيا، أما الظروف المأزومة التي تعيشها المدرسة في المعلم والمتعلم وفي عمليتي التعليم والتعلم وفي المناهج والمواد التعليمية وفي كافة مكونات الفريق التربوي وفي محيطها وفي الوصاية عليها وفي سياسة التعليم وفلسفته، كل هذا جعل بلداننا في ذيل قائمة بلدان العالم بالنسبة لنتائج التعليم المحصودة، ناهيك عن الأمية والجهل الذي يوصف به الطلبة والأساتذة في جامعاتنا، بحيث تُمنح الشهادات العلمية الجامعية وهي لا تعكس المستوى العلمي والبيداغوجي والتربوي لحامليها ففيهم من الضعف العلمي والتربوي واللغوي ما يضعهم في درجة الجهلة والأميين العجزين عن منافسة ذوي الشهادات في البلدان المتقدمة، أما عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الطابع التربوي، مثل وسائل الإعلام والتواصل والمسرح والمكتبات ودور النشر والمؤسسات الاقتصادية والأمنية وغيرها مثلها مثل الأسرة والمدرسة، بل هي تُلقي اللّوم على الأسرة والمدرسة بحكم طبيعة مهامهما وتعتبرهما مسئولتين عن فساد التربية والنشء، وفي هذه الحالة تغيب المسئولية وتتوزع على أطراف عديدة من دون إستراتيجية تربوية مضبوطة تحدد المشروع التربوي بدقة وبكفاية في

الأسس والمناهج والأهداف فتزداد الأوضاع تعقيدا وتأزما، ويزداد معها المجتمع فسادا في أفراده وجماعاته وفي حياته عامة وينعدم الأمل في الخلاص.

4- البعد الأخلاقي لأزمة النهضة

قال تعالى في نبيّه الكريم محمد عليه الصلاة والسلام: «وإنّك لعلى خلق عظيم». وقال عليه الصلاة والسلام: «إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

قال أحمد شوقي:

«إنّما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا.»

وقال حافظ إبراهيم:

«لا تحسبنّ العلم ينفع وحده ما لم يتوّج ربّه بخلاق.»

تأكّد في القرآن الكريم في أكثر من مشهد قصصي أو وصفي أو تمييزي بين الخير والشر وبين والقبح والجمال وبين الحق والباطل أو تربوي توجيهي أو وعدي أو وعيدي في العقيدة وفي الشريعة ما يتعلق بالإيمان والعقائد أو ما يخص السلوك العملي من عبادات ومعاملات وسائر جوانب الحياة من دون استثناء، أنّ مكارم الأخلاق شرط الاستقامة في السلوك البشري وسلامة الحياة الإنسانية، وأنّ رذائل الأخلاق سبب فساد السلوك البشري وشقاء الحياة الإنسانية وبؤسها، ولولا تحلّي الإنسان بالمحامد والفضائل نيّة وفكرا وتطبيقا لافتقد خصائصه الإنسانية المميّزة له عن المخلوقات الأخرى وما أكثرها ولصار المجتمع الإنساني قطيعا حيوانيا تحكمه شريعة الغاب.

كثيرا ما يُوصف الإنسان بأنّه كائن أخلاقي ويكتسب الهوية المميّزة له على هذا الأساس، على الرغم من كونه كائنا له الكثير من المميزات والخصائص مثل العقل والشعور والاجتماع وغيره، إلاّ أنّ مكارم الأخلاق لا تقف عند تمييزه عن غيره فقط بل تُقدّره وتكرّمه وتنزله منزلة لم ينزلها أحد على وجه الأرض، تهبه القوّة الفردية بالثقة في النفس والشجاعة والكرامة والكرم والنبل والعفة والإيثار وغيره، كما تمنحه قوّة الجماعة بالمحبة والعدل والإنصاف والتسامح والتعاون والتكافل والتضامن وغيره، فيستقيم حال الإنسان على المستوى الفردي والاجتماعي معا، وتغيب أسباب الفساد في الحياة الفردية والاجتماعية، فيعم الأمن والاستقرار وتتوفر شروط ولوازم البناء التاريخي والأعمار الحضاري، لقد ثبت في التاريخ والواقع وأكّد عليه الكثير من العلماء والمفكرين والمصلحين واتضح في الأديان والكثير من الأنظمة والشرائع التي عرفتها الإنسانية أنّ أي محاولة في سبيل النهوض الحضاري إن لم تقم على الأخلاق الحميدة تواجه صعوبات ولا يستقيم حالها ومآلها الفشل عاجلا أم آجلا، أما الحضارة التي تُعمّر طويلا وتُخلّد مآثرها وأمجادها تلك التي تتأسس على قيّم دينية نيّرة

سامية ومبادئ أخلاقية فاضلة.

قال صلى الله عليه وسلم: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير». ففي الحديث أمر والأمر واجب والواجب إلزام إن لم يُلتزم به فتبعة ذلك العقاب، وفي الحديث تحذير من عواقب عدم الالتزام بالواجب وهي الفتنة والفساد على مستوى الفرد وعلى مستوى الأسرة ثم على مستوى الأمة والإنسانية جمعاء. ويتضح من الحديث النبوي الشريف ومن أحاديث أخرى كثيرة وقبل ذلك من القرآن ومن التاريخ أنّ الأخلاق غير الدين، قد يتخلّق المرء بالخلق الفاضل ولا يكون متديّنا بل قد يكون ملحدا وقد يتخلّق بالخلق السيئ ويكون متديّنا، كما استطاع العقل بما أوتي من قوى أن يتدبّر الوجود الإنساني وسلوكه في الحياة ويميّز بين الخير والشر والقبح والجمال والحق والباطل، ويؤسس لمعرفة معيارية تمثل ما يجب أن يكون عليه الفعل الإنساني، تستند هذه المعرفة إلى عدد من المعايير التي يتم بموجبها معرفة الخير في الأفعال والقيام بها ومعرفة الشرّ في الأفعال واجتنابها، ولما كان العقل بمفرده معرّض للزيغ والضلال جاء الوحي لاهتداء العقل والإرادة، وعليه ارتبطت الأخلاق نظرا وعملا بعدد من القوى والمعطيات الإنسانية كالنفس الإنسانية والإرادة الإنسانية والضمير الإنساني الفردي والاجتماعي والحرية الإنسانية الفردية والاجتماعية والمسئولية الفردية والاجتماعية والدين والثقافة والفن والسياسة والاقتصاد وكافة جوانب وقطاعات الحياة لما للأخلاق من دور كبير في تحديد وتوجيه الحياة الإنسانية برمتها ولما لها من قوّة التأثير عليها.

عرف العرب منذ القديم البعيد مكارم الأخلاق، سجّل التاريخ أمجادهم في الشجاعة والبطولة والكرم والإباء والشهامة والنبل والعزّة والكرامة، كما دوّن مآثرهم في الاتحاد والتعاون والتكافل والتضامن، ومازالت هذه المكارم تتحلّى بها مواقفهم وأفعالهم حتى الآن لكن ليس بالصورة التي كانوا عليها في القديم، طبعا الجانب المشرق الأخلاقي لدى العرب قديما كان في مقابل جانب مظلم أسود أخلاقي تجسد في الكثير من المبادئ والقيّم السلوكية مثل وأد البنات والنعرة القبلية والنهب والمسموح به خارج القبيلة الحروب لأتفه الأسباب والعزّة بالإثم والشرك وغيره. وبعد مجيء الإسلام ونزول الوحي على النبي العربي بلسان عربي أقرّ القرآن وأقرّت السنّة مكارم الأخلاق التي وجد العرب عليها، وتمّت محاربة كل ما هو سيئ فاسد مفسد في حياتهم، فتشكّلت حياة جديدة بأخلاق جديدة أضافها الإسلام إلى الموروث الأخلاقي العربي فأتمّ مكارم الأخلاق، وصار الرصيد الأخلاقي العربي بعد الإسلام يتمتع بالتمام والكمال الإسلامي وبطابعه الإنساني العالمي يخاطب ويرضي العقل والوجدان الإنساني عامة ويتجاوب إيجابيا مع سائر الديانات والثقافات والحضارات السابقة والمعاصرة له.

بواسطة الرصيد الأخلاقي العربي الإسلامي انفتح العرب على العالم وعلى كافة شعوبه وثقافاته تعارفا وتوحّدا لضمان راحة الإنسان المادية والروحية في الدنيا وفي الآخرة، وصارت أخلاق الإسلام ذات الطابع الرسالي الشمولي العالمي الحضاري هي المرجعية في النظر والعمل في جميع الأمصار التي تعرّفت شعوبها على الإسلام وتواصلت مع المسلمين، كما استطاعت أخلاق الإسلام المجيدة الخالدة أن تبني حضارة قويّة استفادت من الحضارات التي سبقتها والتي عاصرتها واحتوت جميع الثقافات والأفكار، ولم تُقص طرفا ولم تعمل على أساس الجهة أو العرق أو الطائفة أو المذهب بل احترمت العقل والإنسان وكانت أصيلة، التفوق فيها للتقوى والعمل الصالح للفرد والجماعة والأمة والإنسانية جمعاء وللإبداع والازدهار الثقافي والفكري والمادي، فضربت أروع الأمثلة في التواصل والحوار والتسامح والتعايش السلمي في وئام وأمان وسلام وفي الحرية الدينية والفكرية وفي ضمان جميع حقوق الإنسان المدنية وفي تنظيم الحياة وفي حرصها الدءوب على تحقيق التوازن بين الله والإنسان بين الأرض والسماء بين العقل والنقل بين المادة والروح بين الأخلاق والسياسة بين الدنيا والآخرة، بذلك جمعت الحضارة الإسلامية بما امتلكت من أخلاق رفيعة ومبادئ نزيهة بين جميع الثقافات وجميع شعوبها وصححت مسار حياة هذه الشعوب والأمم وأثّرت بقوّة وبجلاء في الحضارة الغربية التي جاءت بعدها التي انحرفت من جهتها عن المسار الأخلاقي الرفيع الذي شهدته حضارة الإسلام والذي انتهى بها إلى عالم مليء بالشقاء والشرّ والفساد وانعدام الأمل في الوصول إلى برّ النجاة.

إنّ العالم العربي والإسلامي المعاصر يعيش أزمة أخلاقية عميقة خانقة متفاقمة باستمرار، تعدّدت مظاهرها وتداعياتها وأعطت صورة سوداء قاتمة سلبية عن الحياة في جميع قطاعاتها بالنسبة للأفراد والجماعات والأمة، أزمة اختلط فيها الخير بالشر والحسن بالقبح والحق بالباطل والخطأ بالصواب، سقطت القيّم الفاضلة والمثل العليا من قاموس حياتنا الراهنة ولم يعد الاهتمام منصبا إلاّ على مظاهر الحياة المادية وحاجات البطن وعلى المال من دون اهتمام بمطالب الروح الفكرية والثقافية والدينية والأخلاقية التي هي النصف الثاني للإنسان بحيث لا يستطيع أن يعيش بدونه، الأمر الذي غذّ النزعة المادية الحيوانية في حياة الناس ونمّ الميول والاتجاهات الشهوانية لديهم، وصار معيار الصدق في القول وفي الفكر والمعرفة والثقافة عامة ومقياس السلامة والاستقامة في السلوك في الواقع المعيشي هو الربح المادي النفعي الآني من دون أدنى اعتبار للفضيلة المفقودة وللرذيلة المجلوبة ومن النظر إلى المنطلقات والمسارات والوسائل والسبل المعتمد عليها في الحصول على المنفعة المادية الآنية فكثيرا ما تُنتهك الحرمات وتُداس الفضائل وتُمارس الرذائل في سبيل مصلحة خاصة ضيقة آنية على حساب المصالحة العامة وعلى حساب مكارم الأخلاق.

لقد غرق العرب والمسلمون في الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي وفي التفسخ والمسخ السلوكي منذ أن أقصى حكامهم الأخلاق من الحياة السياسية وأبعدوها عن ممارسة السلطة والحكم فانعكس ذلك على الرعية التي أصبحت كولاتها تُعلن الحرب على كل مخالف وتعرّضه للخطر، وازداد الانحلال الأخلاقي توسعا وتفشيا مع مرور الزمن ومع الانفتاح على الغرب ونهضته وحضارته، وشكّل الاستعمار أحد أسباب المسخ الثقافي والأخلاقي والفكري الذي عرفته الكثير من الشعوب العربية والإسلامية في جميع البلدان التي تعرّضت للاحتلال الغربي الحديث والمعاصر، من خلال ممارسات شتى وبأساليب ووسائل شتى تستهدف القضاء على أخلاق العرب والمسلمين وعلى دينهم ولغتهم وثقافتهم وتاريخهم، وكان للقيّم التي تأسست عليها النهضة الأوربية الحديثة وهي قيم الحداثة والتحديث دورها البارز في صرف الحياة العربية الإسلامية عن موروثها الأخلاقي والديني شارك في ذلك التغريبيون من الحكام وممن يُحسبون على الفكر والثقافة والعلوم، فبجهودهم وحتى بعد تحرير الأرض من الاستعمار انتشرت قيّم الحداثة في شكلياتها لا في مضمونها، وتصارع الفكر الغربي اللّيبرالي مع الثقافة الاشتراكية، وكان الانتصار لأحدهما أو لهما معا على حساب الفكري الإسلامي في الأخلاق والمناهج والأهداف وعلى حساب اللّغة العربية التي تحوي هوية الأمة ولسانها وتراثها وتاريخها.

بفعل انتشار قيّم الحداثة خارج الغرب الأوربي وخاصة في مستعمراته، عرّض هذه المستعمرات لغزو ثقافي وفكري كاسح تجاوب معه التغريبيون بإيجابية كبيرة واستفادوا منه واستولوا على مراكز السلطة وصناعة القرار فحافظوا على مصالح الاستعمار ومثلّوه أحسن تمثيل في فرض ثقافته والدعوة إلى العيش وفق أملاءاته ومحاربة قيّم وتراث ودين وتاريخ الأمة، فبعدما كان الاستعمار ينفق على مستعمراته خلال الاحتلال صار يستعمرها من دون إنفاق بعدما تحرّرت الأراضي المحتلة، فهو يدير شؤونها السياسية والاقتصادية وينهب خيراتها وثرواتها الطبيعية وتعيش على ثقافته، حيث أصبحت شعوبنا الإسلامية المعاصرة تتشبّه في حياتها بمظاهر الحياة الغربية الأوربية والأمريكية في التفكير واللّباس والطعام وفي كل جوانب الحياة حتى أننا لا نستطيع التمييز بين ما هو تغريبي وما هو عربي إسلامي في كثير من البلدان الإسلامية.

إنّ الحداثة رسّخت قيّمها وصرنا نعمل على تعظيم الإنسان لا خالق الإنسان وتمجيد العقل والعلم لا الوحي الرباني الذي يدعو إلى إعمال العقل وإلى بذل الوسع في العلم وإلى فصل السياسة والسلطة ونظام الحكم والحياة السياسية عامة عن الدين والأخلاق، وما زاد في تكريس التبعية وتقوية غلبة الآخر وتعميق ضعفنا هو تخلفنا وعجزنا التام عن إنتاج ما نأكل وما نلبس وما نسكن فيه وما نركبه وكل شروط ولوازم الحياة، خاصة بعد التفوق

العلمي والتقدم التكنولوجي الذي حققه العالم المتطور في العمل ووسائل العمل وفي الإنتاج في جميع جوانب الحياة زراعة وصناعة وتجارة وخدامات ونقل واتصال وإشهار وبحث علمي وتكنولوجي وغيره، إذ صار عالمنا المعاصر عالم العلم والتكنولوجيا، التكنولوجيا التي تحتكرها الأمم المتقدمة من دون اعتبار للعالم المتخلّف ولحقوقه على الرغم من أنّ المواثيق الدولية التي شرّعتها العولمة في إطار النظام العالمي الجديد تنصّ على احترام حقوق الإنسان وعلى حقّه في العلم والتكنولوجيا وفي العيش الكريم، لكنّ هذا يبقى مجرد شعارات زائفة، فما يجري في الواقع يندى له الجبين إذ تمارس القوى الكبرى أقسى صنوف المعاملات السيئة مع الأمم المستضعفة، منها ما يجري على الأراضي الفلسطينية وفي العراق وفي أفغانستان وفي غيرها من البلاد العربية الإسلامية وفي مختلف بقاع المعمورة.

إنّ تكالب القوى الكبرى على ثروات الشعوب المتخلّفة وحربها الضروس على ثقافاتها وأديانها خاصة على الدين الإسلامي وتعاليمه واتهامه وأهله بالتحجر والتخلف والعنف والإرهاب وتفوّق هذه القوى العلمي والتكنولوجي والعسكري وازدهارها الاقتصادي وفرض هيمنتها في السلم والحرب وبالقوة وبغيرها كل هذا زاد في المسخ والانحلال الذي تعرفه حياتنا في المغرب العربي وفي مشرقه وفي سائر البلاد الإسلامية، ومظاهر الانحلال الأخلاقي وتداعياته كثيرة كانت لها عواقب وخيمة على العروبة الإسلام والمسلمين، تفككت الأسرة ولم يعد لها الدور التربوي والأخلاقي والتعليمي الذي يحفظ للشخصية العربية الإسلامية كيانها ووجودها واستمرارها وفسدت العلاقات بين مكوناتها بين الأم والأب والأولاد والآباء والأجداد وغابت أواصر التماسك الأسري الدينية والأخلاقية التي جعلت من أفراد أمة الإسلام أسرة واحدة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى الرغم من التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا وفي تنظيم المجتمع والحياة عامة فقدت المدرسة الدور المنوط بها ولم تقدم ما عليها في مجالي التربية والتعليم وذلك لاستحالة الرسالة التعليمية التعلمية التربوية للمدرسة إلى وظيفة وإلى أرقام وإحصائيات ناهيك عن فساد العلاقات بين مكونات المدرسة الروحية المعنوية والمادية والتنظيمية والبشرية فلم تعد قائمة على حب العلم والتعلم والتربية لدى المعلمين ولدى المتعلمين ولا على الاحترام المتبادل بين أعضاء الفريق التربوي والإداري داخل المؤسسة التربوية ولم يعد العلم الذي تقدمه المدرسة معولا عليه في ظل وجود مؤسسات تعليمية خاصة شرعية وشرعية منافسة وفي وجود جهات تقوم بتعليم أبنائها خارج الوطن العربي والإسلامي ولم تنل المدرسة حقّها من الاهتمام والعناية والاحترام لا من قبل السلطة ولا من قبل عامة الناس مما جعل الناس يعزفون عن التوجه نحو العمل في قطاع التربية والتعليم الذي أصبح سببا في الفقر ومثارا للاستهزاء والسخرية.

لا الأم ولا الأسرة ولا المدرسة ولا الشارع ولا مؤسسات المجتمع ذات الطابع التربوي استطاعت أن تقوم بواجباتها التربوية وتحفظ لمكارم الأخلاق وجودها ودورها في حياتنا الأمر الذي جعل الأجيال من عقود من الزمن ضائعة تائهة طائشة في مهب رياح العصر كريشة لم يفلت أيّ منها من فساد الفكر والأخلاق إما أن تعيش عالة في بلادها أو تتحول إلى قنابل في اتجاه الإرهاب أو تنتحر في البحار بحثا عن ملاذ في الغرب الأوربي الملفوف بأنياب العولمة المتوحشة أو تهجر إلى ما وراء البحار لتُسهم في البناء الحضاري الغربي المعاصر وتدعم العولمة والنظام العالمي الجديد، في هذا الجو الأخلاقي الفاسد الذي لا كرامة ولا احترام فيه للإنسان ولا لمجهوداته وكفاءاته وهو مكرّم من الله أيّما تكريم ولا تقدير للعقل والعلم ومكارم الأخلاق وإنّما لسلطان الهوى والميل والشهوة والغريزة لا نجد من بيده سلطة القرار يدافع عن القيّم الدينية أو المبادئ الأخلاقية ولا نجد تقاليد في الفكر والسلوك تحترم العمل وتقدس الرغبة فيه وتتمسك بشروط النهوض والمدنية والتحضر وتقدّر القانون وعيا واستيعابا وامتثالا وتصون إيمانا راسخا وتمسكا فيه عزيمة وإصرار بقيّم العدل والحق والحرية من جانب الأفراد والجماعات.

أما مظاهر الفساد الأخلاقي وتداعياته في المجتمع كثيرة جدا وللأسف عمّت كافة قطاعات الحياة فهي في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والتعليم والثقافية والفن والفكر والإعلام والمؤسسات الأمنية والعسكرية وغير ها. ففي الكتابة والتأليف لدي الكتاب والمثقفين يكتب أحدهم:»...نحن الكتاب والمثقفين، مُملون بأفكارنا وبأسلوب كتابتنا. أول ما يجابهك حين تقرأنا (إذا كنت أنت كاتبا أو مثقفا، حين تقرأ نفسك) هذه الجدّية السخيفة وهذه المعرفة المتعالية. كأنّ ما تقوله هو أهمّ ما يمكن للعصر أن يسمعه أو كأنّ الحقيقة الساطعة ترفرف فوق كل كلمة تخطها أو تقولها». ويكتب آخر في قطاع الإعلام وعمل الصحفي:»أصيبت الصحافة بكل آفات التحضر من تكلّف وتعقيد، إلى عناية فقط بطاهر الأمور، إلى نقص كبير في فهم الحرية والديمقراطية، إلى نقص واضح كذلك في فهم المسؤولية. وذلك فضلا عن الفقر الشديد إلى مجموعة الصفات الإنسانية التي يتمتع بها البشر في أطوار حياتهم الأولى». ويكتب آخر في قضية الإبداع والتقدم:»أصبح الجميع يعيشون في حسرة على ما فات في كافة ميادين الإبداع الفكرية والفنية والأدبية والتاريخية والسياسية والاجتماعية، ولما كانت شعوب العالم العربي والإسلامي تاريخية تراثية، وقع الصراع بين دعاة القديم والتمسك بالتراث وبين دعاة الجديد والتمسك بالوافد، لذلك قصر عمر النهضة وقصر عمر التحرر الوطني وغاب التقدم المنشود».

لم يسلم أيّ قطاع اجتماعي في بلاد العرب والمسلمين من التأزم الخلقي والأدبي والإنساني، سيطرة الأنانية والأثرة على الجميع والتهاب مشاعر الحقد والكراهية والبغضاء

والغلّ في نفوس الناس تجاه بعضهم البعض، وفقدان الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم الثقة الشرط لاستقامة الدولة وأحوال الراعي والرعية، وسيطرة جميع الظواهر الخطيرة مثل الوصولية والتملق والرشوة والسرقة والنهب واغتصاب الأعراض وانتهاك الحرمات والاستبداد السياسي وانتشار الخمور أم الخبائث والمخدرات والاتجار بالأعراض وأعضاء جسم الإنسان وغيرها، فأصبح عالمنا العربي والإسلامي مضرب المثل في الإجرام والإرهاب والتخلّف والانحطاط، ومرتعا للمجرمين وللجريمة المنظمة وغير المنظمة من طرف أهله وأبنائه ومن قبل آخرين من مجتمعات أخرى، متهم في دينه وثقافته وتراثه وتاريخه، كرامته غير محفوظة وعرضه منتهك، فهو لم يستطع مواكبة الركب الحضاري العلمي والتكنولوجي، ولم يستطع أن يضمن الاكتفاء الذاتي لشروط حياة كريمة، ولم يستطع التمسك بقيّمه الدينية والأخلاقية التراثية، ماضيه ضائع وحاضره شريد ومستقبله مجهول.

يظهر من توصيف الأزمة الأخلاقية وعرض مظاهرها وتداعياتها أنّها أخطر الأزمات، لا الأزمة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التربوية أو حتى الدينية في درجة خطورة الأزمة الأخلاقية، من دون أن ننسى تأثير كل أزمة من هذه الأزمات على الأخرى وتعميقها، وفي الوقت الذي لم ينتبه فيه البعض إلى خطورة الأزمة الأخلاقية ومدى الدور الذي تلعبه في إيجاد المشكلات وخلق الأزمات، ويردّ أزمة المجتمع العربي والإسلامي وتخلّفه إلى السياسة أو المجتمع أو الدين أو غيره، ويشير إشارة عابرة إلى تأثير الأخلاق، فهذا البعض لا يميّز بالدقة الكافية بين العلة والمعلول والسبب والنتيجة، فإذا كانت الأخلاق صفات روحية فكرية نظرية ميدانها الفكر والوجدان والشعور والنيّة والإرادة وعملية تطبيقية مادية مجالها الواقع والتطبيق العلمي والعملي والجسماني والسلوك الملموس الملاحظ، بعضها فاضل مستحسن محمود وبعضها مذموم قبيح مستهجن، فإنّ الفكر قد يكون فاضلا وقد يكون قبيحا، وفي الوقت ذاته الفعل الملموس هو فكر في الأصل والمبدأ قد يكون فاضلا وقد يكون قبيحا.

وأيّ فعل في السياسة أو في التربية أو في الاجتماع أو في الاقتصاد أو في الثقافة أو في الدين أو حتى في الأخلاق فهو فكر مجسد في عمل مجلب للنفع أو الضرر محكوم عليه بالاستحسان أو الاستهجان، من هنا ترتبط كل قطاعات حياة الإنسان بالأخلاق في حركتها وفي نشاطاتها وفي نتائجها ارتباطا سببيا وحتميا، بحيث لا يمكن الحديث عن أي قطاع ما بأنه سلبي أو إيجابي من دون ربطه بالفكر الذي حرّكه والأنشطة التي جرت فيه إذا ما كانت مؤسسة على مكارم الأخلاق أو مبنية على الرذائل والمذمومات، فما بني على حسن الخلق من فكر وعمل في أي قطاع كان جاءت نتائجه محمودة وتداعياته طيبة ومظاهره مستحسنة أما ما تأسس على سوء الخلق من فكر أو سلوك في أيّة ناحية في حياة الإنسان

الفردية والاجتماعية الروحية والمادية جاءت آثاره وخيمة ومستهجنة، فالأصل في حسن الأفكار والأفعال أو قبحها وكذلك نتائجها أخلاقي لا هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو تربوي أو غيره، فالأزمة الأم والأصل في مجتمعنا العربي الإسلامي المعاصر أخلاقية بالدرجة الأولى، وكل الأزمات والمشكلات المآسي في حياتنا سببها الأزمة الأخلاقية، إنّ الاستبداد السياسي وكل المشاكل السياسية والفساد الاجتماعي وجميع المشكلات الاجتماعية والضعف الفكري والثقافي والتدهور الاقتصادي وضعف التربية والتعليم والتكوين والانحراف الديني العقائدي والشرعي يعود إلى التخلّي عن مكارم الأخلاق وممارسة الرذيلة وسيطرتها على العقل والفكر والقلب والشعور والوجدان والروح وفي الحياة عامة، فالغرب تسيطر عليه الرذيلة في حياة الأفراد الخاصة وطابع حضارته ماديا لكنّ شعوبه تمتلك من الأخلاق الفاضلة الكثير بمقدار أهّلها ويؤهلها لامتلاك شروط النهوض والتحضر والتطور، فهي شعوب تحترم نفسها وتقدّر الإنسان كقيمة للإنتاج فتكرّمه وتقدس العمل وشروط النجاح والتفوق وتحترم العلم والعلماء والإبداع والمبدعين وتُطبق القانون معيارها في ترتيب الناس في العمل الكفاءة العلمية والأخلاقية على عكس ما يجري في عالمنا العربي الإسلامي المعيار فيه للعلاقات الخاصة العائلية والطائفية والولاء لصاحب المال والجاه والسلطان، فإلى متى ننتبه إلى أصل أزمتنا القيمي الأخلاقي الأدبي ونتحلى فكرا وممارسة قلبا وقالبا بالخلق الفضيل فننعم بالخير العميم. ومن هنا»تبرز قوّة الإسلام الإيجابية ومصداقيته ويظهر منهجه الكامل وتتجلى روحه المتوازنة في الشرائع والشعائر، وفي الأخلاق والمعاملات وفي سائر أوامره ونواهيه». لكونه يجمع بالضرورة بين الفكر والمماسة والخلق القويم.

خاتمة

يتضح ممّا سبق أنّ أزمتنا حقيقة وواقعا معقدة عميقة وخيوطها متشابكة تتفاقم يوما بعد يوم، تركت أثارا خطيرة على حياتنا عامة، إذ حوّلت مجتمعاتنا إلى مواطن للفساد والاستبداد والجريمة بمختلف أنواعها وإلى أسواق تجارة الرذائل والمنكرات في الفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد وفي كل مناحي الحياة، ويرتبط وضعنا المتردي المأزوم بدوافع كثيرة بعضها ذاتي حالّ فينا وبعضها موضوعي حالّ في الظروف والتحديات المعاصرة، أمّا السبب الرئيس المسئول عن أوضاعنا المزرية يتمثل في أخلاقنا التي لا ينسجم فيها القول مع الفعل والنظر مع العمل، أخلاق ذميمة مستهجنة تجعل أفعالنا قبيحة، ففساد الأخلاق في أفعالنا النظرية والعملية في حياتنا عامة هو المسئول الأول عن فساد هذه الحياة، وكل المآسي التي تعانيها شعوبنا هي نتائج أزمة الأخلاق، ولا مناص من الاعتراف بأنّ الأمم المتقدمة المعاصرة رغم أزمتها المادية والأخلاقية فهي ذات أخلاق عالية في التعامل مع

الإنسان والعقل والعلم والعمل باحترام وتقدير، وبالتالي فأيّة محاولة للتفكير في حلّ هذه الأزمة من دون الانطلاق من الأزمة الأخلاقية عبث ومضيعة للوقت.

الهوامش:

1- حامد خليل:أزمة العقل العربي، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة 1991، ص 53.

2- محمد عمارة:أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة، 1990، ص 9.

3- بول فيين: أزمة المعرفة التاريخية فوكو وثورة في المنهج، ترجمة إبراهيم فتحي،دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون طبعة، سنة 1998، ص 25.

4- نبيل هلال هلال: اعتقال العقل، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 12.

5- فتحي غانم: : أزمة الإسلام مع السياسة، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر، دون طبعة، سنة 1998،، ص 43.

6- ف.كومبز: أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، ترجمة خيري كاظم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 43.

7- المرجع السابق: ص 229.

8- قرآن كريم: سورة القلم، الآية 4.

9- حديث نبوي شريف: صححه الألباني.

10- حديث نبوي شريف، رواه الترمذي وغيره.

11- هشام شرابي: النقد الحضاري للمجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2001، ص1.

12- بول هازار:أزمة الضمير الأوربي، ترجمة جودت عثمان، مطبعة الكاتب المصري، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1945، ص 3.

13- جيلالي بوبكر: التراث والتجديد بين قيّم الماضي ورهانات الحاضر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2011. ص 80.

14- جيلالي بوبكر:بين الحضارة وفكرنا العربي المعاصر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2012، ص 243.

الأمن الغذائي.. أمانـة الأجيال

Food safety .. Safety Generations

د. تقية محمد المهدي خسان
جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف

يشكل الأمن الغـذائي أحد أهم القضايا الشائكة في الوطن العربي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، فالاستقلال الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي، فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. كما يجب الإشارة أن الدول المتقدمة في ميدان الأمن الغذائي، اعتمدت على مبدأ « أمانـة الأجيال» و هي التنمية المستدامة .»وسلوك أمانـة الأجيال»»، حيث نجد هذا المبدأ مسيطرا على مستوى جميع النشطات التي تضمن الأمن الغذائي لمواطنها ولبلادهم، بينما سياسة الأمن الغذائي للبلاد، لا بد له أن يستثمر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه، تلك هي الرسالة التي يجب تحقيقها لإنشاء حركة اجتماعية، واقتصادية في إطار الاستدامة، حتى يستفيد منها أيضا الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

مقدمة

يشكل الأمن الغـذائي أحد أهم القضايا الشائكة في الوطن العربي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وإن قضية الأمن الغذائي لأي أمة من الأمم قضية في غاية الخطورة، بل هي سلاح فتاك تستخدمه الدول ضد بعضها للحصول على تنازلات في مجالات السياسة الداخلية والخارجية أو لأهداف معينة أخرى.

بعد سنوات من استقلال الجزائر، ظهرت إشكالية الأمن الغذائي، والمؤسف أننا لم نسمع عن اهتمام جدي للحكومات المتعاقبة بهذا المشكل الخطير، ولم تخطط إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، خير دليل تصريحات بعض المسؤولين الجزائريين أشاروا بأن مازالت إحصائيات الاستيراد مرتـفعة في المواد الغذائية كالسكر، والبقول الجافة، والحبوب، واللحوم البيضاء والحمراء، والأسماك.. وهي بذلك تفـتـقد للأمن

الغذائي، فالاستقلال الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي، فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

كما يجب الإشارة أن الدول المتقدمة في ميدان الأمن الغذائي، اعتمدت على مبدأ « أمانة الأجيال» و هي التنمية المستدامة .»وسلوك أمانة الأجيال»»، حيث نجد هذا المبدأ مسيطرا على مستوى جميع النشطات التي تضمن الأمن الغذائي لمواطنها ولبلادهم .فنجد أمانة الأجيال في رسالة التعليم والبحث العلمي والتكوين، في الاقتصاد ، في السياسة،والدين ، في الضمانات الاجتماعية، في الثقافة ، في المياه ، في الزراعة والصيد البحري، وتربية الحيوانات ، حماية البيئة ، حتى القطاع العسكري والفضائي جميع القطاعات بدون استثناء.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، الذي يتطلب منا التدخل الإجباري، للمساهمة في التعاون حول الوصول إلى بر الأمان للأجيال المستقبلية سواء للجزائر أو العالم العربي والإسلامي، وحتى الإنسانية ، يؤدي بنا إلى طرح التساؤل التالي: من المسئول عن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر؟ موسوعة من الأسئلة تبقى معلقة، لا داعية لذكرها،عدة ملتقيات وجلسات علمية وغيرها طرحتها، دائما كانت نسبية في حلولها، وهذا راجع الى غياب إعداد سياسة إستراتيجية للأمن الغذائي بين الوزارة المعنية ومديرية البحث العلمي في الجزائر .

ارتأينا أن نساهم في إيجاد السبل والخروج من المأزق والحالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري عامة قيادة وشعبا ، من خلال الاعتماد على الاستثمار البشري الذي يحرك النشاط بالقوة الإيجابية والاستمرارية ، ولن يتحقق هذا إلا بتغيير جذري للنفس البشرية . فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد ، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها، فإن سياسة الأمن الغذائي للبلاد، لا بد له أن يستثمر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه، تلك هي الرسالة التي يجب تحقيقها لإنشاء حركة اجتماعية، واقتصادية في إطار الاستدامة، حتى يستفيد منها أيضا الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

من خلال الوضع الذي نحن فيه، فإن العنصر الأساسي الذي يضمن فيه الغذاء، يتطلب شروط لتحقيقه، لذا يتبادر إلى ذهننا البحث عن إشكالية شروط لتحقيق الأمن الغذائي، إذن فما هي الشروط؟

ولتبسيط عملية التحليل و من اجل المساعدة لحل الإشكالية، حيث تكون هذه الورقة تحمل النقاط التالية:

المطلب الأول ـ تحديد المفاهيم :

أ/ ما مفهوم الأمن الغـذائي؟

ب/ ما هي الأمانة في الأمن الغذائي؟

المطلب الثاني ـ ما هي مساحة قارة الجزائر؟

المطلب الثالث ـ ما هي معوقات الأمن الغذائي؟

المطلب الرابع : ما هي شروط الأمن الغذائي؟

المطلب الخامس: ماذا توصي ثقافة تواصل الأمن الغذائي؟

الخاتمة.

المطلب الأول ـ تحديد المفاهيم:

أولا- مفهوم الأمن الغذائي:

يعرف الأمن الغذائي: ـ بأنه هو الإشباع بالإنتاج المحلي ، وأن يكون متطورا كماً وكيفـاً لسد الحاجات ، أو هو قـدرة الدولة على إنتاج غـذائها بصورة دائمة

* أن المقصود بالأمن الغذائي قد يكون توفير الغذاء اللازم للمجتمع من مصادره المحلية والخارجية، وضمان توزيع الغذاء وجعله في متناول أعضاء المجتمع
* أما مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.
* اما التعريف الإجرائي **مفهوم الأمن الغـذائي**:هو استغلال الأرض بكاملها مع الإمكانيات المادية والبشرية بالروح الوطنية والأخلاقية والخبرة العلمية لتحقيق الغذاء الملائم للاستهلاك البشري.
* **أما الأمانة في الأمن الغذائي**: هي المحافظة على الأرض وما فوقها وما في جوفها،

وما يخرج منها. أي الأرض الصالحة للزراعة لا يسمح في إفسادها من خلال الخرسانة سواء بناءات عمرانية او مؤسسات على أشكالها المختلفة،وما يخرج من جوف الأرض من مياه او بترول او معادن مختلفة، وما ينتج من الأرض على حساب الغذاء الأساسي ..وهذا ما يطلب من رسالة الأجيال الحاضرة والمستقبلة. **ويقول -جلّ وعلا-: (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) [النساء: 58]،**

المطلب الثاني ـ ما هي مساحة قارة الجزائر؟

إذا كان يطرح هذا السؤال في المرحلة الابتدائية لمعرفة الحدود الجغرافيا للبلاد، ففي المستوى الفكر الجامعي أصبح يحمل أبعاد إستراتيجية، لكن للأسف لم تؤخذ هذه الإستراتيجية بالحسبان على مستوى قيادة البلاد والعباد.

1 ـ إذن، ما هي مساحة الجزائر؟

لنقوم بعملية من العمليات الحسابية البسيطة، وهي عملية الجمع لمساحات الدول التالية :

	الدول الأوروبية	المساحة كلم2	عدد النسمة
01	فرنسا	544 . 000	75 .63 مليون
02	ألمانيا	357 .026	82 .22. مليون
03	إيطاليا	301 .336	59 .58 مليون
04	أسبانيا	505 .997	45 .28 مليون
05	البرتغال	91 .946	10 .63 مليون
06	هولندا	41 .528	16 .40 مليون
07	لوكسمبورغ	2 .586	500.000
08	الدانمرك	43 .098	500.000
09	سويسرا	41.285	7.700.000
10	النمسا	83.871	8.400.000
11	بلجيكا	30.528	10.700.000
12	ايرلندا	70.280	4.722.000
13	مالطا	316	409.000
14	لوتوانيا	65.000	3.287.000
15	مونتنيقروا	18.812	624.000
16	ماصيدوان	25.700	2.042.000
17	كصوفو	10908	2.126.708
18	سلوفينيا	20.273	1.996.617

19	سلوفاكيا	49.035	5.483.000
20	قبرص	9.250	1.138.071
21	ايستوانيا	45.226	1.274.709
المجموع	2.358.001	330.103.105	
	الجزائر	2.381.741	36.000.000

الجزائر = 21 دولة أوروبية + باقي من مساحة الجزائر : 23740 كلم^2

الدولة	المساحة	ولاية الجزائر	المساحة
فرنسا	544 . 000	تمنراست	557 906
ألمانيا	357 .026	أدرار	427.368
هولندا	41 528	الوادي	573 54
لوكسمبورغ	2 586	عين الدفلى	4.897
البرتغال	91 946	تندوف	159.000
الدانمرك + سويسرا +النمسا+ بلجيكا =		بشار	225.546

انظر إلى خريطة الدول الأوروبية وتأمل مساحاتها مع مساحة الجزائر.

2 ـ ما هي المساحة المستغلة زراعيا في الجزائر؟

وبفضل هذا الامتداد الواسع للوطن تتنوع المظاهر التضاريسية وتتباين الأنماط المناخية وتتعدد الموارد الطبيعية، مما يشجع على قيام أنشطة بشرية متنوعة ومتكاملة .. ولكن على

الرغم من هذه الإمكانات – التي تتمتع بها الجزائر. اعترف الخبير الزراعي «مسعود شباح»، ممثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في مداخلة له خلال المؤتمر قائلا: «أن المساحة المستغلة زراعيا في الجزائر لا تتعدى 8.5 ملايين هكتار من طرف 1.14 مليون مزارع ، في حين تتجاوز المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال الزراعي 230 مليون هكتار تحتاج الى استثمارات مادية وتكنولوجية هائلة.

3 ـ تستورد الجزائر 80،4 ٪ في مجال الغذاء :

كما اشار « موسوني» أن الجزائر أسوأ حالا من المغرب وتونس في المجال الزراعي بسبب إهمالها لهذا القطاع على مدار الأعوام الـ 50 منذ الاستقلال.. وأن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الغذائي للجزائر بتمثل في التبعية المطلقة للخارج في مجال الغذاء وخاصة في المنتجات الإستراتيجية ، حيث تستورد الجزائر 100 ٪ من السكر، و 85 ٪ من البقول الجافة، و 70 ٪ من الحبوب، و90 ٪ من اللحوم البيضاء،و ٪57 من الحليب، و ٪18 من اللحوم الحمراء، و٪11 من الأسماك . وتكشف الأرقام السابقة عن وضعية كرثة في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد الجزائر 80،4 ٪ من مجموعة الوارد الإستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي وشراء السلم الاجتماعي».

إذا لم يكن للجزائر مشروع اجتماعي ، على الأقل يكون الاهتمام بسياسة الأمن الغذائي ، فمن خلال هذه السياسة يمكن للمجتمع أن يتماسك ويحقق لنفسه وأجياله السّعادة،على الأقل التخلص من التبعية الأجنبية تدريجيا.أي يجب أن تكون فكرة الأمن الغذائي هي « الفكرة العامة التي تؤلف بين أفراد المجتمع، فإذا فقدت هذه الفكرة فقدت الصلات بين الأفراد، وتفكك المجتمع وضاعت المصلحة التي كانت تتمثل فيه»، ويزداد الارتباط بالتبعية الأجنبية.

المطلب الثالث ـ ما هي معوقات الأمن الغذائي؟:

ترجع أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى :

1 ـ الاختلال في التوازن بين السكان والإنتاج.

2 ـ تصحر وجفاف الطبيعة ، وكثرة البشر وانعدام المادة.

3 ـ تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.

4 ـ سيطرة الدول المتطورة على الغذاء واحتكارها الأسعار والسيطرة على الكم الغذائي حيث تحتكر ½ من فائض الغذاء العالمي، فمثلا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والأرجنتين فرنسا تحتكر 70 ٪ من القمح.

5 ـ الاهتمام بالزراعة قولا وليس فعلا، وهذا ما يوضحه فشل الخطط والتنظيم.

6 ـ إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة منها قطاع التجارة والخدمات والإدارة.
7ـ الاعتماد على أموال البترول التي استعملت في الاستيراد وعدم العمل الإنتاجي كسلا.
8 ـ ثقافة تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
9ـ الاعتماد على ثقافة الزراعة التقليدية بدلا من استعمال ثقافة البحث العلمي.
10 ـ توسيع ثقافة الاستهلاك على الإنتاج الأجنبي بدلا من تشجيع الإنتاج الوطني.
11ـ مشكل غياب إستراتيجية وتكنولوجية إنتاج البذور.
12ـ غياب بنك للبذور في الجزائر.
13ـ عزوف مهندسي الفلاحة من الميدان الزراعة
14ـ كل مشاريع الوكالة الوطنية (ansej) موجهة الى الخدمات بينما نسبة ضئيلة موجهة الى المجال الزراعي.
15ـ غياب العلاقة بين مخابر البحث ومديرية الفلاحة

المطلب الرابع : ما هي شروط الأمن الغذائي؟

نظرا للوضعية المزرية التي تعاني منها الجزائر والعالم العربي والإسلامي في ميدان الأمن الغذائي، يمكن توفير بعض الشروط لتساهم في تحقيق التخلص التدريجي من التبعية الغذائية، تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أولا ـ الشروط الموضوعية:

أ/ ـ على مستوي سياسة الدولة:

1ـ الوحدة الوطنية (الاندماجية) بين الشعب (الإحساس بالانتماء) : استغلال المقومات الشخصية الجزائرية الأمازيغية، والعربية والإسلام، من عادات وتقاليد وأعراف ، تقوي الشبكة الاجتماعية للروح الوطنية . أي ، يجب الحرص على إذابة الفوارق بين أفراد الشعب والتأكيد على أن يكون الهمّ واحداً عند الأفراد(آه لو كان استمرار حماس وموقف الجزائريين في مجال العمل والدراسة ، مثل الموقف الذي نراه أثناء المنافسات الدولية في مجال الرياضة لكنا سادة العالم). فحب الوطن هو الشعور بالتضامن الذي يجمع بين أبناء المجتمع الواحد يشكل قوة اجتماعية فعّالة، حيث يدافع الشخص على وطنه داخل وخارج المؤسسة، أي تصبح المصلحة العامة فوق الجميع ، كذلك حب الوطن والشعور المتبادل بين كل أبنائه، نابع أيضا من الدين ومن تربيته التي ترفض كل تعصب وتدعو الى الألفة والمحبة.وهكذا يبعث على إيجاد الحسّ المشترك وصدق

الانتماء الموحّد، الأمر الذي ينعكس على عمليّة الإتقان في الإنجاز وتوفير الإنتاج، ويكون السعي نحو تحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

2 - ـ الاستقرار الأمني: **يعتبر الأمن نعمة من نعم الله عز وجل التي منَّ بها على عباده المؤمنين، فقد قال تعالى: {فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وءامنهم من خوف}** (سورة قريش :3، 4).

وقال عليه الصلاة والسلام (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا) رواه الترمذي.

الانفلات الأمني وعدم الاستقرار يقضي على أي نهضة حضارية بأسرع وقت وبخسائر فادحة ـ خير دليل العشرية السوداء (1990 ـ 2001) التي عاشتها الجزائر ـ «**تدل أحداث تاريخ البشرية بأن العمل لا يثمر والحضارة لا تزدهر ولا ترتقي والرخاء لا يعم ولا يسود والتقدم لا يطور إلا في ظلال الاستقرار، ولا استقرار بغير أمن وأمان. ذلك أن الأمن هو الإحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان، وهو مقياس تقدم الأمم والشعوب، وبدون الأمن لا تستقيم الحياة ولا تقر العيون ولا تهدأ القلوب**».

والأمن تكليف من الله .. قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون} (سورة المائدة :8)

3 ـ **الاستقرار السياسي : من المقومات الأساسية أيضاً لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل رادع يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة.**

4 ـ **توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي : لا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وأن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن، بل لابد من توفر أمن اجتماعي واقتصادي، يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزي، ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب، يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض.**

5 ـ ربط مخابر البحث العلمي بالتنمية. توجه برامج البحث العلمي نحو أولويات التنمية الفلاحة ، وكذا الصيد البحري والصحة الحيوانية.

6 ـ تسطير برنامج وطني لمحو الأمية على المدى المتوسط وبعيد المدى.

7 ـ تطوير دور الإشهار وحملة تحسس وتعبئة المجتمع الجزائري حول تدعيم الإنتاج

الوطني على مستوى جميع وسائل الإعلام والاتصال المرئية والسمعية والمقرئة...

8 ـ تشديد الرقابة على مستوى الحدود ومنع التهريب.

9 ـ الاهتمام بالتعليم والمعرفة .إن بداية كل حضارة .. بل أصل كل ريادة وأساسها هو العلم والمعرفة ، وتحويل هذا العلم والمعرفة إلى (مهارات وسلوكيات) إيجابيّة .. بمعنى تفعيل هذه المعرفة تفعيل من جهتين : ـ الأخلاقي . – السلوكي التطبيقي.

ب/ على مستوى المؤسسة الاقتصادية :

1 ـ تنمية روح التعاون والتكامل بين المؤسسات الوطنية و تطبيق نظام الجودة الشاملة لتحسين ووفرة الإنتاج الوطني

2 ـ على كل عامل أن يحمي مؤسسته من كل العيوب والإشاعات، وأن يتحلى بالانضباط الذاتي في مؤسسته والحفاظ على ممتلكاتها.

3 ـ تنمية روح الفريق والتحلي بالانضباط الذاتي للجماعة وللمؤسسة وتحقيق إستراتيجية أهداف المؤسسة وربطها بالتنمية المحلية والوطنية المستدامة.

4 ـ فرض التعاون بين مختلف أنواع المؤسسات مع الجامعة ومخابر البحث العلمي.

ج/ على مستوى الأسرة والمدرسة :

1ـ تربية الأجيال على التفاني في العمل والقيام بالواجب قبل المطالبة بالحقوق.

2ـ تشجيع الأفراد على حب الوطن والأسرة والمؤسسة التي ينتمي إليها.

3ـ تربية الأطفال داخل الأسرة على حب العمل وحب الوطن وتنمية روح التعاون مع الجماعة .

ـ تربية الأطفال في الأسرة والمدرسة بجميع مراحلها على مكافحة أنواع التبذير

4ـ عدم الاستهانة بالفكر والعمل، والإنتاج الوطني.

من خلال هذه المعطيات تكون بمثابة حوافز لتشجيع المواطن على الأمن الغذائي من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع الجزائري، والإقبال على حماية الاقتصاد الوطني و المؤسسات الوطنية ،والإنتاج الوطني.

ثانيا ـ الشروط الذاتية : الاعتزاز بالقيَم الإسلامية من اجل تحقيق الأمن الغذائي:

يذهب «مالك بن نبي» قائلا « إنه ليس من الضروري ولا من الممكن أن يكون

لمجتمع فـقـير ، المليارات من الذهب كي ينهض، وإنما ينهض بالرصيد الذي لا يستطيع الدهر أن ينهض من قيمته شيئا، الرصيد الذي وضعته العناية الإلهية بين يديه: الإنسان ،والتراب،والوقت» .

إذا كان الاهتمام الخروج من المأزق الاقتصادي والاجتماعي،لاسيما ضمان الأمن الغذائي للجيل الحاضر والمستقبل، فإن الاعتـماد على الاستثمار البشري هو المحرك النـشاط بالقـوة الإيجابية والاستمرارية، ولـن يتحقق هـذا إلا بتغييـر جذري للنفس البشرية، لاسيما في القيم الأخلاقية. كما يجب الإشارة أن هذه القـيم التي لا تتطلب شيئا من التكنولوجية المتطورة ماديا، نستردهـا، بل تعتمد على روح التعاون والتضامـن الفعال المشترك في الشدة والرخاء لتحقيق فعالية النجاح للأمن الغذائي للوطن.

نحـاول أن نبـرز بعـض القيـم الأخلاقيـة التي تشكل الأسمـنت فيمـا بيـن أفـراد المجتمع لتعزز التضامن من اجل تحقيق رسالة الأمن الغذائي، فما هي هـذه القيـم الأخلاقية؟

1 ـ الانضباط- والالتزام بأنظمة العمل:

الانضباط سمة من سمات الشعوب الراقية والمتقدمة، ووجود الانضباط في مجتمع هو دليلا على تقدمه وازدهاره. وانعدام الانضباط وإشاعة الفوضى في مجتمع، مؤشر على انحدار مستواه وتأخره.. والتحلي بالانضباط أصبح ضرورة من ضروريات حياة أية المؤسسة، ومن دون الانضباط، لن تستطيع المؤسسة ضمان إنجاز خططها وأهدافها وحتى أهداف المجتمع.

ومن الأخلاق الإسلاميَّة الفاضلة التي يجب على العامل الحرصُ عليها والتحلِّي بها الالتزامُ بأنظمة العمل ولوائحه وقوانينه المحدَّدة، فذلك مقوم من مقومات العمل، وعاملٌ رئيسٌ من عوامل النجاح فيه؛ لذا'فإن الانضباط يتخذ مظاهر سلوكية من الإتقان إلى الصدق والأمانة، والنظافة، واحترام قيمة الوقت .و كلَّما تَمَّ الالتِزام بهذه الأنظمة والقوانين انعَكَس أثرُ ذلك على الإنتاج في العمل وزيادته واستمرار يته لصالح الفرد والجماعة، ويكون من العوامل الأساسية لتحقيق سياسة البلاد حول إستراتيجية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويدخُل ضمن الالتِزام بأنظِمة العمل أمورٌ كثيرة، منها:

أ -الالتِزام بأَوقات العمل والمحافظة عليها، لقد أصبح الوقت ي عصرنا الحاضر عنصرا هاما في العملية الإستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، لابد من الاهتمام بالوقت واستثماره بشكل جيد في أداء جميع الأعمال ، فذلك من أهمِّ واجبات العمل التي تنصص

عليها الأنظِمة والقوانين؛ فيجب احترام مواعيد العمل الرسميَّة والتقيُّد بها في الحضور والانصِراف، وعدم التغيُّب عن العمل إلا لضرورة أو لظرف قاهر، وعدم الانشغال في أثناء وقت العمل بأمورٍ ومصالِحَ شخصيَّةٍ لا علاقة لها بالعمل .

إنَّ عدم الالتِزام بأوقات العمل والمحافظة عليها يُعَدُّ إخلالاً بأنظمة العمل ولوائحه، ونقضًا لمقتضيات عقد العمل الذي تَمَّ الاتِّفاق عليه بين أطراف العمل، والله – تعالى – يدعو عباده المؤمنين إلى الوفاء بعقودهم وشروطهم، حيث يقول – سبحانه :- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾]المائدة: .[1

الاهتمام باحترام الوقت، لاسيما عند وضع خطط إستراتيجية حول ضمان الأمن الغذائي، لابد من الالتزام في الأقوال والأفعال بصورة استمرارية لتحقيق الأهداف المسطرة المرتبطة بالأجيال الحالية والمستقبلية.

ب– طاعة المسؤولين، فطاعة العامل التامَّة لرئيسِه المباشِر في أيِّ مجالٍ من مجالات العمل فيما يخدم العمل ويطوِّره ويَزِيد الإنتاج ويحسنه خلقٌ كريم ينبغي التحلِّي به؛ أي ان تكون الطاعة في تأدية الواجب بإتقان ، لاسيما في تنفيذ كل الخطط الإستراتيجية ،لاسيما حول ضمان الأمن الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي. يقول – عزَّ وجلَّ –: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: 59]، إلا أنَّه يُشتَرط في هذه الطاعة أنْ تكون بالمعروف، بحيث لا يَتجاوَب العامل أو الموظَّف مع رئيسه في حالة القيام بفساد لتخريب الاقتصاد الوطني، إلا بما يُرضِي الله – سبحانه وتعالى – ولا يُسخِطه؛ لأنَّه كما قال الرسول – صلَّى الله عليه وسلَّم –: ((لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الله – عزَّ وجل)).

ج– التعاون في الأداء، فالتعاون بين عموم المسلمين على البر والتقوى خلقٌ رفيع دعا إليه الإسلام ورَغَّب فيه؛لاسيما أن الجزائر تعاني من عجز كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية للمواطنين. فالتعاون بين الوزارات والقطاعات والمؤسسات المختلفة، أمر إجباري لضمان الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والمستقبلة، فهي أمانة على عاتقنا أجمعين. حيث يقول – عزَّ وجلَّ –: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: 2]، ويقول النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم –: ((الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)).

2 – ـ – **إتقان العمل**:هو التحكم في الأداء بإحسان، مهما كان نوع العمل يقوم به الإنسان، سواء كان فكريا أو عضليا أو تصرف يقوم به. الإتقـان يعطي له ميزة عن غيره، وهو سمة أساسية في المجتمعات المتحضرة. أصبح الإتقان من سمات العصر الحديث، ولاسيما

في اقتصاد المنافسة سواء داخليا أو دوليا.إذا كانت المؤسسة لا تستخدم الإتقان، فهي مؤسسة مفلسة.إذ يرتبط الإتقان في العمل بالإخلاص وبالنداء الداخلي المتمثل في الأخلاق للإنسان، أي يتجرد العمل من مظاهر النفاق والرياء.

والإتقان ليس هدفاً سلوكياً فحسب، بل هو ظاهرة حضارية تؤدي إلى رقي الجنس البشري، وعليه تقوم الحضارات، ويعمر الكون، وتثرى الحياة، وتنعش ولذلك جاء في الحديث الشريف: ((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)) رواه ابو يعلى.

إنَّ إتقان العمل وأداءَه بصدقٍ وإخلاص إنما يَزِيد من الإنتاج وينمي الاقتصاد، وهذا يَعُود بالنَّفع والفائدة على العامل نفسه، وعلى ربِّ العمل، وعلى المجتمع كذلك. الاهتمام بعنصر الإتقان يستلزم أن يكون من أولويات في الأداء لكل عامل جزائري، واقتصاد السوق يفرض ذلك ، فهو يشكل من العناصر الأساسية لحماية المؤسسة من الإفلاس،ويساهم في جذب المواطن في اختيار الإنتاج الوطني، مما يدفع بنا إلى إستراتيجية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للإنتاج الوطني.

3 ـ الصدق . من المعلوم أن الصدق من أكرم الصفات وأعظم الأخلاق، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بأمن الغذائي للبلاد والأبناء وأجيال المستقبل.

فكل إنسان عليه أن يتحمل المسؤولية عن عمله،مهما كانت درجته، سواء في المجال الإداري أو الزراعي أو الإنتاجي أو التسويق الداخلي والخارجي، وفي جميع القطاعات، فهي أمانة للأجيال الحاضرة والمستقبلة.قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ}[التوبة: .[119. الصدق يورث محبة الله عز وجل، وقد أخبر الله تعالى أنه لا ينفع العبد يوم القيامة وينجيه من العذاب إلا صدقه، ومن كان الصدق وسيلته كان الرضا من الله جائزته، قال الله سبحانه وتعالى: { قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } سورة المائدة: 119.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :((عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا)). متفق عليه

إن الصدق يكون في الأقوال والأفعال والأحوال، فالصدق في الأقوال يكون باستقامة اللسان، فلا يحدث بغير الصدق حتى ولو كان مازحا.

وأما الصدق في الأعمال فيكون باستواء الأفعال على الأمر والمتابعة، وموافقة الحق في السر والعلانية، فلا يخالف باطنه ظاهره، فمخالفة السر للعلانية تمحق ثواب العمل وتفوت بركته على صاحبه.

وأما الصدق في الأحوال فيكون باستواء القلب والجوارح على الإخلاص، بحيث لا يكون له باعثا في الحركات والسكنات إلا الله تعالى.

تتجلى مكانة الصدق في المجتمع من خلال إخلاص المواطن في عمله وأداء مهامه على أكمل وجه حتى ينفع نفسه وأهله، فكلما زاد صدقك زاد حبك وعطاؤك لأهلك ومجتمعك، و الحفاظ على مكتسباته وخيـراته حتى يعم الازدهار والاستقرار ، هكذا يكون الصدق من القيّم النبيلة في تحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للوطن وللمجتمع وحتى أجيال المستقبل ترحم على من كان معها صداقا.

4 ـ **الإخـلاص** : الإخلاص هو صدق النية مع الله تعالى وصدق التوجه إليه وحده بالطاعات ، قاصدا التقرب إليه دون سواه ،وهو الشعور بالمسؤولية و الالتزام بالاستقامة، والنية الصالحة في أداء الواجب بإتقان. وقد جاء في الحديث الشريف أن سفيان بن عبد الله الثقفى قال قلت : يا رسول الله قل لي في الإسلام قولا لا أسأل عنه أحدا غيرك . قال « قل آمنت بالله ثم استقم »(مسلم). أي إذا كان العمل هو العبادة ، والإخلاص هو روح العبادة، فان الإخلاص هو روح العمل. والعمل بالإخلاص سواء في السر أو العلانيـة، بانفراد أو مع الجماعة، يزكو ويطيب، وتظهر ثمرته على صاحبه بأنه يلتزم بسلوك الانضباط الذاتي في أداء الواجب. وقد جاء في الحديث الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله (ص) قال :« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى »(متفق عليه).

يشكل الإخلاص في العمل عنصرا أساسيا في أخلاقية المهنـة. وهذا العمل مهما كان نوعه، ومهما كانت سياسة المؤسسة، ومهما كان الفريق الذي يشتغل معه. لأن الإخلاص في العمل معناه الاستقامـة في الأداء وإتقان العمل، ولاسيما في غياب المشرف عليه أو المراقب، وهذا السلوك يؤدي به إلى الإخلاص لوطنه،وهذا الأخير يحتاج إلى مخلصين لتنمية الإنتاج الوطني من اجل تحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للبلاد مع الحفاظ على رسالة الأمن الغذائي للأجيال المقبلة.

المطلب الخامس: ماذا توصي ثقافة تواصل الأمن الغذائي؟

من أجل تحقيق ثقافة التواصل في الأمن الغذائي، يمكن الاعتماد على الرسالة التالية:

1ـ الحفاظ على الأمانة:

يقول الله –عز وجلّ–:)يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللهَّ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ([الأنفال: 27]، ويقول – عز وجل:) إِنَّ اللهَّ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا([النساء: 58]،

وذكر «عليه الصلاة والسلام»: أن الأمانة من الإيمان؛ وكذا «:»لا إيمان لمن لا أمانة له»، وهذا يدلُّنا على عِظَم شأن الأمانة، وأن الأمانة من الإيمان، فكلَّما زادَ العبدُ أمانة ومحافظةً على الأمانة زادَ إيمانُه، وكلما نقص من الأمانة نقص إيمانه بحسب ذلك.

قال عليه الصلاة والسلام :» ليس مؤمناً مَنْ بات شبعان وجاره جائع الى جنبه وهو يعلم»، فهذه أمانة على الجار، والجار على أربعين دار !! فما بالك الأجيال المستقبلة التي ستكون محرومة من النعم التي وهبها الله إلى عباده، والذين خانوا الأمانة من الحفاظ على امن الغذاء ، كيف يكون موقفهم أمام الله يوم الحساب؟

ـ يقول عليه الصلاة والسلام:» لا يؤمن أحدُكم حتى يُحِبَّ لأخيه ما يُـحِـبُّ لنفسهِ» البخاري ، المحبة في الإسلام ليست محصورة في مكان أو زمان ، بل تمتد إلى أجيال يوم الدين. إذا تمّ ضياع رسالة الأمن الغذائي ، فأنتظر هلاك الأجيال ، معناه أن نقدم رقابهم كعبيد للاستعمار الذي يسيطر على الغذاء، ولذا يقول عليه الصلاة والسلام:» إذا ضيعت الأمانة فأنتظرِ الساعة. البخاري.

أن الأمانة لا تختصُّ بمجال واحدٍ كما يظنُّه بعض عوامِّ المسلمين، أن الأمانة إنما تختص بأداء الودائع إلى أهلها، فليس الأمرُ كذلك، وإنما الأمانة مسؤولية عظيمة وواجب كبير، أمانة تتعلق بحقوق الله، وأمانة تتعلق بحقوق رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وأمانة تتعلق بحقوق عباد الله ، لاسيما أمانة الأجيال الحاضرة والمستقبلة حول الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لنتخلص من التبعية الاجنبية.

2 ـ المحافظة على البيئة و حمايتها:

أصبح موضوع «حماية المحيط والبـيئة» من مواضيع الساعة ،على مستوى الأمم المتحدة ، ومختلف المنظمات العالمية لحماة البيئة من الأخطار التي تتعرض لها البشرية والكرة الأرضية ، بما فيها البحار والمحيطات والأودية والغابات والحيوانات ، كما أن هذا الأمر ينعكس بدوره على الأمن الغذائي للجيل الحاضر والمستقبل.

ونظـرا لتطور الميدان الصناعي والبحث العلمي، مع ارتفاع عدد السكان، وتزايد الإنتاج مع ارتفاع الطلب، وكثرة المصانع، والنفايات ، من جراء كل هذا ، ظهرت «ظاهـرة التلوث البيئـة» دق نقـوس الخطر، ظهرت أمراض لم نسمع بها من قبل، « أمراض السرطان على أشكاله، ضغط الدم ، مرض السكر ، الأمراض المهنيـة المختلفة ، هذا على البشر، فما بالك الحيوانات البريـة والبحريـة التي أصيبت هي الأخرى بالأمراض والانقراض، وكذا على الطبيعـة ،والمحاصيل الزراعية، والخضروات والفاكهة، وظهور ثغرة الأوزون، وحرق الغابات ..الخ، أي أثر هذا التلوث على جمال الإنسان والحيوان والطبيعة. كل هذا

له صلة بالـنظافة ـ إذا كانت الدول المتقدمة صناعيا تدعى بالنظافة وتدافع عن حمياه البيئة من جهة، إلا أنها لم تلتزم في الجانب الأخر بالنظافة ـ وجاء الحديث الشريف في هذا الصدد قائلا: «أن النظافة مـن الإيمان ، والوسخ من الشيطان « . إذا وجد هذا الحديث ، صداه مع نظـام الإيزو(14000) الذي أصبح الغرب يعتمد عليه في حماية البيئة ، فإن الحديث الشريف له نظرة أوسع من الإيزو(14000)، حيث يذهب ويركز على نظافة القلب، والعقل وجميع الحواس، ونظافة البدن، وإماطة الأذى عن الطريق،.الخ فالإنسان إذا لم يلتزم بالإيمان والإحسان،أي بسلوك الأخلاقي، فإنه يلحق الضرر لنفسه و وللعباد ولكون بأكمله حتى الأجيال المستقبلية.

من خلال هذا الموجز السريع حول المعايير العالمية وما جاء في الحديث الشريف ، نستخلص من هذا، بأن أصبحت المنظمات العالمية الغربية لكي نتعامل معها في ميدان اقتصاد السوق تدفع بنا إلى الالتزام بالقيم والتوجهات الإسلامية لكي نرتقي إلى مستوى الحضارة العالمية . فالمحافظة على البيئة وحمايتها لها ارتباط وثيق بضمان الأمن الغذائي للجيل الحاضر والمستقبل.

3ـ الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استغلالها:

الحياة على وجه الأرض، حياة الإنسان، وحياة الحيوان، وحياة النبات، قوامها الماء، فالماء هو الوسيط الوحيد الذي يحمل الأملاحَ والمواد الغذائية منحلةً فيه إلى الكائن الحي، ولولا الماء لما كان على وجه الأرض حياة.

تتعرض الموارد الطبيعية لاستغلال مفرط، مما يتطلب ترشيد استعمالها للمحافظة على حقـوق الأجيال المقبلة من خلال ما يلي :

*ـ ضمان الحق في تأمين المياه والعمل على المحافظة عليها وتنميها للأجيال الحالية والقادمة،
*ـ حماية مصادر المياه الجوفية والسطحية واستغلالها بصورة سليمة وترشيد استهلاكها،
*ـ اعتماد استراتيجيات لتنمية الموارد المائية وترشيد استعمالها من خلال تقنيات تحلية ماء البحر وحصاد مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه المستعملة وتشجيع تقنيات الري الأكثر فعالية ترشيد للماء
*ـ تطوير التشريعات البيئية عموما، وتلك الرامية لحماية مصادر المياه السطحية والجوفية من كل أشكال التلوث والإهدار بصفة خاصة.

وإذا قال الله تعالى :{ وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ أفلا يؤمنون»} (الأنبياء: 30.)، أي من خلال المحافظة على حسن استغلال الثروة المائية سواء السطحية ام الجوفية ام النازلة من السماء، فهي بمثابة العنصر الأساسي والاستراتيجي لضمان الأمن الغذائي للجيل الحاضر والمستقبل.

4 ـ إعداد إستراتيجية طويلة الأمد للأمن الغذائي:

تكون هذه الإستراتيجية تمتد إلى ما يـزيد عشرين عاما مستقبلية ، يتم إعدادها من طرف مخابر بحث جامعية وطنية. وعلى جميع الحكومات التي تداول على السلطة بجب أن تتبناها. إعداد الإستراتيجية للمستقبل معناه ضمان التواصل بين الأجيال لحماية الأمن الغذائي ،حتى لا تلعـن امة أختها قبلها، إذا حفظت على أمانة الأجيال.

الخاتمة

إذا كانت مساحة قارة الجزائر = 21 دولة أوروبية و يتبقى من مساحة الجزائر: 23740 كلم2 ، فإن المساحة المستغلة زراعيا في الجزائر لا تتعدى 8.5 ملايين هكتار ، في حين تتجاوز المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال الزراعي 230 مليون هكتار ، حيث تستورد الجزائر 80،4 ٪ من مجموعة الوارد الإستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي وشراء السلم الاجتماعي.

كما أشير أن الجزائر أسوأ حالا من المغرب وتونس في المجال الزراعي بسبب إهمالها لهذا القطاع على مدار الأعوام الـ 50 منذ الاستقلال.. وأن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الغذائي للجزائر بتمثل في التبعية المطلقة للخارج في مجال الغذاء وخاصة في المنتجات الإستراتيجية.

يؤدي بنا إلى طرح التساؤل التالي: من المسئول عن عدم تحقيق الاكـتـفاء الذاتي في الجزائر؟ موسوعة من الأسئلة تبقى معلقة، لا داعية لذكرها.

ارتأينا أن نساهم في إيجاد السبل والخروج من المأزق والحالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري عامة قيادة وشعبا ، من خلال الاعتـماد على الاستثمار البشري الذي يحرك النـشاط بالقـوة الإيجابية والاستمرارية ، ولـن يتحقق هـذا إلا بتغييـر جذري للنفس البشرية . فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد ، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يـلدها، فإن سياسة الأمن الغذائي للبلاد، لا بد له أن يستثمر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه، تلك هي الرسالة التي يجب تحقيقها لإنشاء حركة اجتماعية، واقتصادية في إطار الاستدامة، حتى يستفيد منها أيضا الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

من خلال الوضع الذي نحن فيه، فإن العنصر الأساسي الذي يضمن فيه الغذاء، يتطلب شروط لـتحـقيقه، لذا يتبادر إلى ذهننا البحث عن إشكالية شروط لتحقيق الأمن الغذائي، إذن فما هي الشروط؟

ما هي شروط الأمن الغذائي؟

ـ الشروط الموضوعية:

أ/ ـ على مستوي سياسة الدولة:

* الوحدة الوطنية (الاندماجية) بين الشعب (الإحساس بالانتماء، (
* الاستقرار الأمني ـ **الاستقرار السياسي ،ـ توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي،** ـ ربط مخابر البحث العلمي بالتنمية، ـ تسطير برنامج وطني لمحو الأمية على المدى المتوسط وبعيد المدى. ....

ب/ على مستوى المؤسسة الاقتصادية ،

ج/ على مستوى الأسـرة والمدرسة ،

***ـ الشروط الذاتية** : الاعتزاز بالقيَم الإسلامية من اجل تحقيق الأمن الغذائي، فما هي هـذه القيـم الأخلاقية؟

* الانضباط- والالتزام بأنظمة العمل، منها - طاعة المسؤولين و التعاون في الأداء، ـ إتقان العمل، ـ الصدق ، ـ الإخـلاص
* ماذا توصي ثقافة تواصل الأمن الغذائي؟

من أجل تحقيق ثقافة التواصل في الأمن الغذائي، يمكن الاعتماد على الرسالة التالية:ـ الحفاظ على الأمانة، ـ المحافظة على البيئة و حمايتها ـ الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استغلالها ـ إعداد إستراتيجية طويلة الأمد للأمن الغذائي.

المراجع:

1) http: / /www.tomohna.com /vb /showthread.php?t=11728

2) حسان الشوبكي : حول الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة، السنة السابعة – العدد 84، ـ سبتمبر 1991، ص 56 وما بعدها.

3) محمد ولد عبد الدايم

http: / /www.aljazeera.net /specialfiles /pages /3f0408906-e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434

4) http: / /ar.wikipedia.org /wiki

5) انظر الى : المقالة: الجزائر تستورد 80،4 ٪ من احتياجاتها الغذائية الأساسية. المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

http: / /neareast.fao.org

6) المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .http: / /neareast.fao.org /Pages /NewsDetails

7) مالك بن نبي ، تـأملات، الجزائر ،دار الفكر ،1991،ص 157.

8) http: / /www.tomohna.com /vb /showthread.php?t=11728

9) العقيد الدكتور / هاشم بن محمد الزهراني، **الأمن مسئولية الجميع، رؤية مستقبلية**، ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 21/ 2 حتى 24/ 2 من عام 1425هـ

10) مالك بن، نبي بين الرشاد والتيه،بـيروت، دار الفكر المعاصر،1978، ص 69.

11) محسن احمد الخضيري، الإدارة في دول النمور الأسيوية، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع 1999. ص 115.

12) http: / /www.awqaf.ae /Jumaa.aspx?SectionID=5&RefID=1223

13) http: / /www.startimes.com /?t=6809140

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما».

التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري

-قراءة في نتائج المسح العالمي للقيم 2010 -2014

The Contradiction Between The Political Perception And Practice Of The Algerian Citizen

reading in world values survey 2010-2014--

د. زدام يوسف

أستاذ محاضر ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1.

الملخص

الثقافة السياسية باعتبارها جزء من منظومة قيم أي مجتمع تكون صادقة في سلوك الفرد وليس في القناعات التي يعبر عنها بالضرورة. وقد أبرزت دراسة الثقافة السياسية للمواطن الجزائري التناقض العميق بين سلوكه وما يجهر به من قناعات. وإن كان ذلك نتيجة لأوضاع عرفتها الجزائر في قرون ماضية وعاصرها المواطن في سنوات سابقة، فهي في كل الأحوال مؤثر حاسم على سلوكه السياسي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، السلوك السياسي، الديمقراطية.

Abstract

The political culture which is believed to be a part of any society's set of principles is shown in one's behaviour and not necessarily true in his convictions. The political culture studies proved a deep contradiction between the Algerian citizen's behaviour and his convictions. Yet, that was a result of the situation Algeria knew for centuries and what the citizen encountered for years ago. Still, it is has strong effect on his political beha-.viour

.**Key words** : Political culture, political behavior, democracy

مقدمة

تتجه أدبيات الحياة السياسية عموما وأدبيات الديمقراطية المشاركاتية إلى اعتبار المشاركة الفعلية للمواطن عاملا حاسما في الحركية السياسة من خلال التأثير في بنية القيم، طبيعة المؤسسات وفعاليتها وبالتالي مخرجات العملية السياسة بمفهومها الشامل. يأتي هذا التحول في نقطة الارتكاز من القوانين والمؤسسات إلى المواطن استجابة لتطور الممارسات السياسية عموما ومحاولة لتنميط السلوك السياسي.

ربما استطاعت الموجات الثلاث للديمقراطية في إحداث قاعدة متفق عليها في شكل المؤسسات وأشكال الأنظمة الانتخابية والحزبية وبالتالي السياسية المستجيبة للفلسفة الديمقراطية، لكن اختلاف المخرجات واختلاف ترتيب الدول في مؤشر الديمقراطية يحيلنا للتساؤل عن مساهمة المواطن الفعلية باعتبارها متغيرا تابعا (نتيجة لبنية القيم السياسية وتأثير تفاعل القوى ومخرجات العملية السياسية)، أو عاملا مستقلا مؤثرا في الحياة السياسية ذاتها. لذلك ففهم العملية السياسية لا يمكن أن يكون متكاملا إذا لم يتطرق للعلاقة الجدلية بين المواطن والمؤسسات المسيرة للشأن العام والمؤثرة فيه.

في الجزائر، لا يمكن الجزم بفعالية العملية السياسية من حيث المؤسسات ونشاطها ولا من حيث تفاعل المواطن، لكن ولضرورات البحث سأحاول التركيز على التناقض بين فكر وممارسات المواطن وذلك وفق الصيغة التالية:

هل لدى المواطن الجزائري استعداد فعلي للمساهمة في الحياة السياسية؟

المداخلة هي استقصاء للتناقض بين الفكر والممارسة السياسية، بين مناداة للديمقراطية كنمط تسييري من جهة وإحجام عن المشاركة في النشاطات المجتمعية المفضية للمشاركة، من خلال المحاور التالية:

* إطار نظري للثقافة السياسية باعتبارها موجها للسلوك.
* اللافعالية السياسية للمواطن الجزائري.
* اللاثقة السياسية في إدراك المواطن الجزائري.
* التوجهات في تسيير الشأن العام ومكانة العرف.
* الآليات التفسيرية للسلوك السياسي للمواطن في الجزائر

نرتكز في المداخلة على بنك المعلومات الذي تتيحه مسح القيم العالمي «world value survey» في دراسة مسحية في الجزائر سنوات 2010-2014، وتضمنت العينة 1200 مفردة من كلا الجنسين الذين يبلغون أكثر من 18 سنة.تتكون العينة من 50.6 ٪ من

الذكور و 49.4 ٪ من الإناث ومن مختلف الفئات التعليمية والوظيفية والعمرية() .

أولا: مفهوم الثقافة السياسية

يمكن اعتبار الثقافة بأنها منطق تفكير الجماعة لدى الفرد لنتماشى مع إدوارد تايلور «Tylor Edward»(أنثربولوجي بريطاني) الذي يعرفها بأنها :» ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في مجتمع»( )، وهذا ما ينفي في كل الأحوال ارتباطها بالفرد، وهو ما ذهب إليه Clifford Greetz الذي يرى وفق المقاربة الانثربولوجية أن الثقافة تتضمن التوجهات والسلوكيات الروتينية المسلمة، المتوحدة والمتجانسة بالنظر لمنطقها الداخلي، لذا يتطلب فهم سلوكيات الأفراد الفهم العميق للمفردات والأفعال التي يقوم بها الفاعلون أنفسهم.

بتطبيق الدلالات الواردة عن مفهوم الثقافة على الثقافة السياسية، يمكن اعتبارها مجموع المواقف والتوجهات والأفكار والقيم التي تحدد شكل النشاط السياسي أو لها أثر في الحياة السياسية، وترتبط دراستها في كثير من الحالات بمتوسط التوجهات السياسية على المستوى الوطني وتأثيرها على إمكانيات التحول أو استمرارية واستقرار الأنظمة السياسية.

إن ارتباط مفهوم الثقافة السياسية بـ«توزيع معين من المواقف السياسية، القيم، المشاعر والمعلومات، المهارات التي تؤثر على سلوك المواطنين والقادة في النظام السياسي»، يمكن إيجاد أصل لها في التفكير السياسي منذ العصور الكلاسيكية، خاصة بعد الثورة الفرنسية، عندما أجبرت حادثة خروج مواطني المقاطعة الثالثة في فرنسا منادين «نحن الشعب» ردا على مقولة «الدولة هي أنا « للملك لويس الرابع عشر، إذا أدى ذلك إلى دراسة مصدر السلطة ومستقبل المخرجات، لفهم طبيعة سير النظام السياسي وهو ما قام به ماكس فيبر بعد قرن من ذلك، بدراسة لمفهوم الشرعية.

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر استعمل كل من Margret Mead وRuth Benedict مقاربة سموها «مقاربة الثقافة الشخصية «، توصلا إلى أن أعضاء مختلف المجتمعات يطورون نماذج مختلفة للشخصيات، التي يمكن من خلالها تفسير دعم أو لا دعم مختلف أنواع البرامج السياسية و المؤسسات. يظهر في ذلك اعتبار الثقافة السياسية كعامل مفسر للأداء الديمقراطي أو استمرارية الأنظمة، من أمثلة ذلك ما قدمه فيربا وألموند، وكذا Rostow عام 1970 ، إذ أكد بأن المواقف العامة الداعمة للديمقراطية قد تكون نتيجة للتجارب المبنية للنظام التسلطي .

وفي دراسة لكروزر، هانتينغتون واطانوكي»Michel Crozier، S.Huntington

J.Watanuki» بعنوان «The Crisis Of Democracy» توصلوا إلى أن أهم تمثلات الثقافة السياسة المشاركة و المتمثلة في الثقة في القادة والمؤسسات الديمقراطية في حد ذاتها، مرتبط بقدرة استجابة النظام لمتطلبات المواطنين المتزايدة، وأن هذه الاستجابة تضعف في فترات النمو الاقتصادي البطئ ومستويات التضخم المرتفعة. استخدم بعده انجلهرت وويلزل تأثير مستويات التنمية البشرية بأبعادها المختلفة في تحديد نوع الثقافة السياسية وربط ذلك بما يسميه بقيم التعبير على الذات.

إن التصورات النظرية لمفهوم الثقافة السياسية؛ السيكولوجي (اتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم) بتركيزها على إطار المعتقدات كالرموز والقيم والتصور الاجتماعي الذي يربط الثقافة السياسية بالأصل العام (الثقافة)، تجعل من غير الممكن دراستها بمعزل عن العناصر الأخرى المكونة للكل الاجتماعي، والتصور السياسي باعتبارها حقلا في العلوم السياسية يمتد من مصدر وتطبيق السلطة في المجتمع، والتصور الثقافي الهادف لمعرفة تأثير العوامل الثقافية على نوعية السلوك، كلها تصورات حاولت تقديم الثقافة السياسية كنتيجة أو كسبب لطبيعة سير الأنظمة السياسية. لكن كتعريف محدد فإن هذا المصطلح كغيره من مصطلحات العلوم الإجتماعية يلقي اختلافات حول عناصره وطرق قياس مستوياته وتموقعه في السلسلة السببية.

أحاول فيما يلي التأكيد على تشابك المتغيرات المستقلة المؤثرة في السلوك السياسي، التي لا يمكن حصرها في كل الأحوال بالعوامل السيكولوجية فقط، ولا المؤسسية فقط. لكن من جهة أخرى سيكون التوجه واضحا في التأكيد على تأثير العامل النفسي بمختلف تجلياته (التناقض، الخوف، اللاثقة) كمؤثر في طريقة التفكير وبالتالي في السلوك السياسي المواطني، واعتباره متغيرا مستقلا مؤثرا ثم تابعا متأثرا في آخر قسم من المداخلة.

ثانيا: اللافعالية السياسية للمواطن الجزائري

تمثل الفعالية الداخلية قدرة الفرد/ المواطن على فهم العملية السياسية والسياسات الحكومية معا، ومدى اهتمامه بالسياسة أما الفعالية الخارجية فمرتبطة بالتأثير في السياسات الحكومية.

يمثل السؤال ما مدى اهتمامك بالسياسة، استقصاء لمدى اعتبار التفاعل السياسي شأنا مهما في حياة المواطن وقد كانت الإجابات كالتالي: يوضح الجدول رقم 01 بأن أكثر من 60 ٪ من المواطنين يعتبرون بأن السياسة ليست شأنا مهما في حياتهم.

السؤال: ما مدى أهمية السياسة في حياتك؟	النسب
مهتم جدا	10.2
مهتم بعض الشيء	25.9
ست مهما جدا	30.7
لست مهتما تماما	30.4
لا جواب	2.8
السؤال: ما مدى أهمية السياسة في حياتك؟	النسب
مهتم جدا	10.2
مهتم بعض الشيء	25.9
ست مهما جدا	30.7
لست مهتما تماما	30.4
لا جواب	2.8

الجدول رقم 01: الفعالية الداخلية للمواطن الجزائري 2010-2014

يوضح الجدول رقم 01 بأن أكثر من 60 ٪ من المواطنين يعتبرون بأن السياسة ليست شأنا مهما في حياتهم. لكن إذا ما اعتبرنا أن نسبة المهتمين بالسياسة هي نسبة مقبولة إلى حد ما (حوالي ٪36.1) ، فهذا يفترض أن يكون لهم دور في الحياة السياسية، مثل العضوية في الأحزاب السياسية، المشاركة في المسيرات، أو أي نوع من أنواع الاجتماعات.

عضو نشيط/ غير نشيط في الأحزاب السياسية	ما مدى اهتمامك بالسياسة؟	
مهتم جدا	مهتم بعض الشيء	
لست عضوا	95.1	94.9
عضو غير نشيط	3.3	3.5
عضو نشيط	1.6	20.0
عضو نشيط/ غير نشيط في الأحزاب السياسية	ما مدى اهتمامك بالسياسة؟	
مهتم جدا	مهتم بعض الشيء	
لست عضوا	95.1	94.9
عضو غير نشيط	3.3	3.5
عضو نشيط	1.6	20.0

الجدول رقم 02: نسبة الأعضاء النشطين/ غير النشطين إلى نسبة المهتمين والمهتمين جدا بالسياسة.

يوضح الجدول رقم 02 نسبة المواطنين المنضوين تحت رايات حزبية سواء بنشاط أو دون نشاط من المهتمين وغير المهتمين السياسة. يسمح التحليل باستنتاج أن ٪95.1 من المهتمين جدا بالسياسة و ٪94.9 من المهتمين بعض الشيء ليسوا أعضاء في أي حزب من الأحزاب.

في ذات السياق يفترض الاهتمام بالحياة السياسية المشاركة في المسيرات السلمية مثلا، أو أي نوع من الاحتجاجات. يمثل الجدول رقم 03 نسب المشاركين في أي نوع من الاحتجاج إلى نسبة المهتمين جدا والمهتمين بعض الشيء بالحياة السياسية.

المشاركة في أي نوع من الاحتجاج		ما مدى اهتمامك بالسياسة؟	
		مهتم بعض الشيء	مهتم جدا
مرة		44.4	13.1
مرتين		–	8.2
ثلاث مرات		–	–
أكثر من ثلاث مرات		22.2	–

الجدول رقم 03: نسب المشاركين في أي نوع من الاحتجاج إلى نسبة المهتمين جدا والمهتمين بعض الشيء بالحياة السياسية

من خلال الجدول 03 يتضح أن ٪44.4 من المهتمين جدا شاركوا مرة واحدة في نوع من أنواع الاحتجاج وأن 22.2 ٪ شاركوا في أكثر من ثلاث مرات، ما يعني أن ما نسبته حوالي ٪33.4 لم يشاركوا في أي حركة احتجاجية، في حين أن ما مجموعه ٪78.7 من المهتمين بعض الشيء لم يشاركوا تماما.

لضرورة التأكد من تأثير عامل التخوف من ردود الفعل من المشاركة في السلوكيات المواطنية نستعين بدراسة مسحية سابقة قام بها مشروع البارومتر العربي عام 2005([1])، التي توضح الفرق بين من شاركوا وبين من لم يشاركو على الإطلاق في أي مظاهرة أو مسيرة، سواء تعلق الأمر بمن يرون بامتلاك المواطنين حرية انتقاد الحكومة دون خوف، أو من يرون عكس ذلك. ما يهمنا في هذا الصدد هو نسبة الأفراد الذين يرون توفر شرط السلامة الشخصية ومستوى مشاركتهم/ عدم مشاركتهم في أي نشاط مثل المسيرات أو المظاهرات، إذ تظهر النسب عالية تصل حد ٪71.5.

	المواطنون يمتلكون حرية انتقاد الحكومة بدون خوف ٪			
	أوافق بشدة/ أوافق		لا أوافق/ لا أوافق على الإطلاق	
المشاركة في مظاهرة أو مسيرة	مرة/ أكثر من مرة	لم أشارك على الإطلاق	مرة/ أكثر من مرة	لم أشارك على الإطلاق
الجزائر	24.06	71.50	19.47	76.47

الجدول رقم 04: الارتباط بين مستويات المشاركة المدنية ومحدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة

إن اهتمام المواطن الجزائري بالحياة السياسية لا يعني المشاركة في قنوات التأثير على السياسات الحكومية ، سواء مؤسسيا عن طريق الأحزاب، أو عن طريق العمل المنظم (الاحتجاجات)، فالاهتمام لا يتعدى متابعة الأخبار واعتبار أن السياسة فضاء غير نظيف يسوده الأقوياء من الساسة وأصحاب المال. يؤكد هذ التوجه نسب المشاركة الانتخابية أو أي سلوك تشاركي . مثلا بالرغم من إقرار 78.9 ٪ بأن أفضل نظام حكم هو النظام الديمقراطي (أنظر الجدول رقم05)، وأن من بين أهم التغييرات التي يجب القيام بها مستقبلا هو الفصل بين السلطات بنسبة ٪82.3 (أنظر الجدول رقم 06)، إلا نه بالمقابل أنه بالمقابل أنه يحجم عن القيام بأي دور يوظف من خلاله آليات التعبير عن الرأي. يبين الجدول رقم 07 نسب المواطنين المستجوبين الذين قاموا بالمشاركة في مسيرة، توقيع عريضة، حملات المقاطعة والإضراب.

أن يكون نظام سياسي ديمقراطي في الجزائر، فذلك	النسب
جيد جدا	51.7
جيد	27.2
سيء	4.9
سيء جدا	3.8
لا جواب	12.4

الجدول رقم 05: التطلع لنظام ديمقراطي .

مزيد من احترام السلطات في الجزائر، فذلك	النسب
جيد جدا	43.7
جيد	38.6
سيء	7.4
سيء جدا	10.3

الجدول رقم 06: التطلع لاحترام اكثر للفصل بين السلطات.

يوحي تحليل هذه الجداول بأن المواطن في الجزائر يعاني من اللافعالية السياسية سواء من حيث الاهتمام (الفعالية الداخلية) أو من حيث المشاركة (الفعالية الخارجية)؛ فـ٪6.2 فقط من العينة قامت بتوقيع عريضة، كما شارك ٪4.2 فقط في حملات مقاطعة، و ٪15 في مسيرة سلمية و 16.2 ٪ في إضراب. تجدر الإشارة إلى ملاحظة هي أن 30.2 ٪ و ٪27.1 و ٪21.8، و ٪22.1 على التوالي لم يقدموا إجابات.

تصرفات سياسية يمكن ان يفعلها مواطنوان، هل ...	التوقيع على عريضة	المقاطعة	مسيرة سلمية	إضراب
هل قمت بها	6.2	4.2	15.7	16.2
ممكن أن تقوم بها	20.2	23.0	23.5	22.4
لن تقوم بها	43.4	45.8	.39.0	39.3
لا جواب	30.2	27.1	21.8	22.1

الجدول رقم 07: المشاركة أو الاستعداد/ اللا ستعداد للقيام ببعض السلوكات المواطنية

ثالثا: اللاثقة السياسية في إدراك المواطن الجزائري

ركز Putnam على الثقة وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني، إذ يرى أن الثقة تسمح بتفعيل مبدأ المعاملة بالمثل، وأصلها التفاعل العائلي؛ فالتفاعل العائلي القائم على الثقة المتبادلة يسمح من جهة أخرى بتوسيع التفاعل وفق هذا المبدأ. يوحي هذا المنطق بتنشئة اجتماعية ثقافية تتجاوز إلى حد ما الأداء المتوقع والمفترض من المؤسسات؛ فالنظرية الثقافية تؤكد أن الثقافة والمفاهيم المرتبطة بالنطاق السياسي لا تنشأ بالضرورة من خلال التفاعل السياسي، بل قد تخضع للمعايير الثقافية للسياق الاجتماعي للفرد، فالثقة في المؤسسات حسب هذه النظرية هو امتداد للثقة بين الأفراد. بناءا على ذلك سيتم دراسة الارتباط بين

الثقة بين الأفراد والانتماء للمنظمات الطوعية ممثلة في الجمعيات والنوادي والمنظمات. ()

هل ترى أن أغلب الناس يمكن الثقة بهم، أم أنك تحتاج للحذر الشديد في التعامل معهم	النسب
معظم الناس يمكن الثقة بهم	17.2
تحتاج لتكون حذرا جدا	78.6
لا اجابات	4.2

الجدول رقم 08: نسب الثقة البينية

يمثل الجدول رقم 08 ثقة الأفراد البينية بسؤال مضمونه: هل ترى أن أغلب الناس يمكن الثقة بهم، أم أنك تحتاج للحذر الشديد في التعامل معهم، فكانت الإجابات أن 78.6٪ يرون بضرورة الحذر الشديد في التعامل مع الغير.

تسمح دراسة تأثير الثقة على العضوية في مختلف منظمات المجتمع المدني، التأكد أكثر من القوة التفسيرية لنظرية رأس المال الاجتماعي ، إذ توحي الثقافة السياسية الديمقراطية بوجود ثقة بين الأفراد تسمح بطرح الآراء بجدية وكذا بإمكانية التجمع بين الأفراد المنتمين إلى جمعيات مجتمعية تسعى لهدف مشترك.

هل انت ...في	مؤسسة دينية	منظمة رياضية	فن/ تعلم / موسيقى	اتحاد العمال	منظمة بيئية	نقابة مهنية	جمعية خيرية	جمعيات حماية المستهلك	مجموعات المساعدة المتبادلة
لست عضوا	91.7	88.7	93.6	96.1	97.7	97.2	94.3	98.1	97.3
عضو غير نشيط	5.2	5.9	3.5	2.4	1.4	2.0	3.4	1.2	1.7
عضو نشيط	3.1	5.4	2.9	1.5	0.9	0.8	2.2	0.7	1.0

نحاول استظهار نسب العضوية في مختلف منظمات المجتمع المدني للمقارنة بين اللاثقة والعضوية فيها. وهذا ما يظهر في الجدول رقم 09، إذ يتضح بجلاء النسب العالية جدا للأفراد غير الأعضاء ، وإذا ما أضفنا نسب الأعضاء غير النشطة ستصبح نسب الأعضاء النشيطين مهملة.

الجدول رقم 09: العضوية واللاعضوية في مختلف تجليات المجتمع المدني

ينسحب الوضع على الثقة في المؤسسات المختلفة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 10. فنسب الثقة الفائقة متدنية جدا، ونسب الثقة لا تتجاوز في كل الأحول 20 ٪، في حين تعبر نسب اللاثقة واللاثقة مطلقة نسبا تتجاوز في مجموعها الـ 50٪. لا يمكن الجزم هنا بأن

اللاثقة يعود سببه إلى انعدام الثقة البينية كشعور عام، لكن لا يمكن فصله كذلك عن تأثير هذا السياق.

إلى أي مدى تثق بـ	الصحافة	النقابة	الأحزاب	المجلس التشريعي
أثق جدا	10.8	8.7	7.5	7.9
أثق	18.6	15.4	11.3	14.1
أثق قليلا	39.1	30.4	26.2	26.2
لا أثق تماما	23.2	23.8	31.6	31.6
لا اعرف	8.3	21.8	17.9	20.2

الجدول رقم 10: الثقة في المؤسسات

بالرغم من أن للقوانين والدستور والتنظيمات المسيرة للجمعيات تأثير كبير على الانتماء، إضافة إلى الهاجس الأمني الذي عرفته الجزائر، وطغيان البنى التقليدية في بعض الأحيان، إلا أنه لا يمكن إغفال تأثير الجانب النفسي على مستويات الانتماء، لذلك نستعين بدراسة البارومتر العربي المشار إليها سابقا بغرض استبعاد عامل التخوف من التبعات القانونية والأمنية من المشاركة في النشاط المجتمعي. يظهر ذاك في الجدول رقم 11 .

يستطيع المواطنون الانضمام للمنضمات غير الحكومية دون خوف				
أوافق بشدة/ أوافق		لا أوافق / لا أوفق على الإطلاق		
هل انت عضو في أي منظمة أو جمعية أو نادي؟	نعم	لا	نعم	لا
	24.56	74.85	16.37	81.89

الجدول رقم 11: الارتباط بين السلامة الشخصية والانضمام لمنظمات المجتمع المدني.

منطقي أن تظهر نسب الأفراد غير المنتمين للمنظمات غير الحكومية كبيرة ممن يرون أن هناك خوف في ذلك، وهذا ما يظهر على يسار الجدول رقم 11، إذ بلغت 81.89٪ . ما يثير الانتباه أن تكون مرتفعة كذلك عند من يرون أن لا خوف من الانضمام للمنظمات غير الحكومية. إذ عبر 47.85٪ من الجزائريين الذين يرون أن لا خوف من الانضمام عن عدم انضمامهم لأي جمعية أو نادي أو منظمة.

مما سبق ، يعاني المواطن في الجزائر من اللاثقة البينية، والتي تعتبر حاسمة في تشكيل منظمات المجتمع المدني والنضال المستمر لترقية حقوق الإنسان وحمايتها. يظهر الأثر المباشر للاثقة البينية في نسبة المنتسبين إلى الجمعيات بمختلف تمثلاتها، وكذا نسبة الفاعلين فيها.

شائع في الجزائر اعتبار هذه الجمعيات وسائل للاسترزاق من السلطة وخدمة المصالح الشخصية، ويستند هذا التوجه غلى عدة أمثلة في المجتمع على المستوى المحلي أو حتى الجمعيات الوطنية.

رابعا: التوجهات في تسيير الشأن العام ومكانة العرف

بالإضافة إلى التناقض الذي يبديه المواطن في سلوكه مقارنة بتوجهاته المثالية المرتبطة بالمشاركة في تسيير الشأن العام، نوضح فيما يلي التوجهات الفعلية فيما تعلق بذات الأمر (تسيير الشأن العام).

نظام الحكم في الجزائر يكون بشكل وجود قائد قوي لا يكترث بالمجلس التشريعي والانتخابات	النسب
جيد جدا	8.1
جيد	10.2
سيء	22.4
سيء جدا	38.9
لا جواب	20.4

الجدول رقم 12: توجهات في طريقة تسيير الشأن العام (قائد قوي)

إجابة على السؤال التالي: نظام الحكم في الجزائر يكون بشكل وجود قائد قوي لا يكترث بالمجلس التشريعي والانتخابات، قدم المستجوبون النسب الظاهرة في الجدول رقم 12. ما يثير للانتباه أن ٪38.7 لم يقدموا توجهات واضحة حول الحكم غير الديمقراطي منهم ٪18.3 اعتبروا حكم القائد جيد جدا/ جيد.

نظام الحكم في الجزائر يكون بشكل وجود خبراء يتخذون القرار الذي يرونه مناسبا	النسب
جيد جدا	9.2
جيد	22.6
سيء	20.0
سيء جدا	26.7
لا جواب	21.5

الجدول رقم 13: توجهات في طريقة تسيير الشأن العام (حكومة خبراء)

في ذات السياق يرى 46.7 ٪ فقط أن الخبراء أفضل تسييرا للشأن العام من السياسيين،

وينسحب الحكم بالطبع على البرامج الانتخابية والاقتراع والمشاركة. إن نسبة تفوق 30 ٪ من العينة ترى أن حكومة الخبراء جيد/ جيد جدا للبلاد.

حكم العسكر في الجزائر يكون	النسب
جيد جدا	4.9
جيد	12.5
سيء	21.5
سيء جدا	34.3
لا جواب	26.5

الجدول رقم 14: توجهات في طريقة تسيير الشأن العام (حكم العسكر)

كما عبر في موضع آخر ٪56.1 من المستجوبين بأن حكم العسكر سيء جدا/ سيء ، ما يعني أن أقل من النصف بقليل قدم توجها واضحا أو لم يجب.

إلى أي مدى توافق أو تعارض أن التعليم الجامعي مهم للولد أكثر من البنت	النسب
موافق جدا	21.5
موافق	15.7
غير موافق	34.3
غير موافق تماما	25.0
لا جواب	3.5

الجدول رقم 15: العدالة في التمكين الحقوقي (التعليم الجامعي)

عندما تكون فرص العمل نادرة، للرجال حق أكثر من النساء في الحصول على عمل	النسب
موافق	58.0
لا هذا ولا ذلك	19.3
غير موافق	19.4
لا جواب	3.2

الجدول رقم 16:العدالة في التمكين الحقوقي (التوظيف)

من بين تجليات التناقض مكانة المرأة إذ يظهر التوجه نحو بناء القدرات دون فتح المجال لتوسيع الخيارات؛ فبالرغم من أن مكانة المرأة قد تطورت في المنطقة العربية بشكل واضح

مقارنة بالماضي، وهذا ما تؤكده المسوح العلمية، والإحصاءات والتقارير، إلا أن هذا التطور يمكن أن يكون قد اقتصر على شق من التنمية وحقوق دون حقوق، إذ يعارض 59.30 ٪ من الجزائريين فكرة اعتبار التعليم الجامعي للذكور أهم منه للإناث (أنظر الجدول رقم 15). لكن في نفس الوقت يرى أن التوظيف أهم للرجل من المرأة في حال الندرة في الوظائف (أنظر الجدول رقم 16). فقد عبر ٪58 عن موافقتهم، وعبر 19.4 ٪ عن رفضهم.

عندما تكون فرص العمل نادرة، للرجال حق أكثر من النساء في الحصول على عمل	النسب
موافق	58.0
لا هذا ولا ذلك	19.3
غير موافق	19.4
لا جواب	3.2

الجدول رقم 16:العدالة في التمكين الحقوقي (التوظيف)

يتوافق ذات التوجه مع التوجه فيما يخص مكانة المرأة السياسية ودورها الريادي في إدارة الأعمال.

الرجل أفضل كقائد سياسي من المرأة	النسب
موافق جدا	47.8
موافق	23.8
غير موافق	16.3
غير موافق تماما	8.0
لا جواب	4.1

الجدول رقم 17: العدالة في التمكين الحقوقي (التعليم الجامعي)

الرجل أفضل من المرأة في إدارة الأعمال	النسب
موافق جدا	31.5
موافق	27.7
غير موافق	23.0
غير موافق تماما	12.2
لا جواب	5.6

إذا، الاقتناع الظاهري بقيم معينة لا يعني بالضرورة ممارستها فعليا، هذا هو حال التوجه العام نحو الديمقراطية كنظام سياسي تشاركي من جهة، وحكومة الخبراء، العسكر والقائد الكاريزمي من جهة أخرى. ربما يعود ذلك إلى الأداء الهزيل للطبقة السياسية و/ أو المجالس المنتخبة لكن هذا لا يبرر في كل الأحوال نكران أن العملية السياسية تتطلب ممارسة وخبرة وتضحيات. كما يمكن ملاحظة مكانة المرأة الفعلية في سلوك الناس وتفكيرهم من خلال محددات القيادة وأولوية التوظيف وريادة الأعمال.

الجدول رقم 18: العدالة في التمكين الحقوقي (التعليم الجامعي)

خامسا: الآليات التفسيرية للسلوك السياسي للمواطن في الجزائر

تتعقد الظاهرة الاجتماعية والثقافية باختلاف المتغيرات وتشابكها، بحيث لا يمكن تقديم فصل واضح للبدايات الفعلية لتشكل القناعات والسلوكات الموافقة لها، لذا أحاول اعتبارها في هذا الجزء متغيرا تابعا متأثرا بظروف نشوء الدولة وممارسة السلطة وظروف تكون التفكير الجمعي.

لقد كانت للفترة الاستعمارية الفرنسية على مدى المائة والثلاثين عاما وقبلها الخلافة العثمانية أثرها في تكوين صورة لدى الفرد الجزائري على سطوة السلطان والسلطات المركزية ومستويات النفوذ الذي تتمتع به الهيئات التنفيذية لدى باقي الهيئات، لدرجة لا يمكن خلالها استصدار حق أو رد مظلمة.

كما عرفت الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة إلى غاية تبني التعددية الحزبية في دستور23 فيفري 1989 اندماجا بين الدولة والحزب جسدت فعلا ما يقال عنه أنه ثقب أسود، إلى درجة تكرست فيها في الذهنية الجزائرية أن الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب، والدولة هي السلطة، والسلطة كل متكامل لا تنقسم إلى ممثلين للشعب ومنفذين لسياساتهم، هي إذا علبة سوداء كما صورها دافيد ايستون David Easton في نسقه لاتخاذ القرار. عكس ذلك الإحداث التي عرفتها الجزائر في ثمانينات القرن الماضي أثناء الأزمة الاقتصادية ونتيجة لوضوح الفشل للسياسة الاقتصادية المطبقة آنذاك؛ إذ شملت أعمال التخريب على كل ما يرمز إلى الثنائية الدولة-الحزب.

بالرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المادتين 39 و 40 من دستور 23 فيفري 1989 ، وبروز ذلك أكثر تنظيما في دستور 28 نوفمبر 1996 والتعديلات التي مست قانون الأحزاب في 2012 وإلغاء حالة الطوارئ إلا أن سمة الاغتراب أصبحت لصيقة بالمواطن الجزائري في الحياة السياسية.

لا يمكن في كل حال أن نهمل تأثير الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر بداية تسعينيات القرن العشرين -إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية من خلال الاعتقالات العشوائية والاختطافات القصرية للأفراد دون محاكمات والجو العام السائد آنذاك، في تعمق التخوف من كل ما يتعلق بالدولة،وتعمق شعور اللاثقة بين الأفراد والجماعات. كما تكرست فكرة اعتبار الدولة المحور الثابت والوحيد في العملية التنموية وأنها الوصي على المجتمع مهما كانت وضعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية . كانت مهابة الجانب فعلا.

إضافة إلى ما سبق سبب الفساد السياسي خلق نمط من الثقافة السياسية ترى أن لا فائدة من المشاركة لأن القضية في يد الأقوياء. كما قالت مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان ماري روبنسون Mary Robinson : «إن الفساد السياسي يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية واليأس من الحصول على العدالة لأن الأمر يتعلق بتشكل ذهنيات ترى أن لا فائدة من المشاركة ولا الرقابة وأن الأمر يتعلق بالأقوياء».

من الأسباب التي يجب ذكرها كذلك أن المجتمع المدني يتسم بعدم الثبات والتقلب السريع وغياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي... هذه السمات أدت إلى تدخل الدولة بأجهزتها البيروقراطية والإجهاز على المنظمات باحتوائها أو خلق عراقيل تعطل عملها الفعال، فاقتصر دور منظمات المجتمع المدني على مساندة القوانين والمواقف الرسمية، وفي أسوأ الحالات الرفض دون خلق آليات تمكنها من العمل الفعال لتغيير مواقف رسمية ما.

الخاتمة

الثقافة السياسية باعتبارها جزء من منظومة قيم أي مجتمع تكون صادقة في سلوك الفرد وليس في القناعات التي يعبر عنها بالضرورة. وقد أبرزت دراسة الثقافة السياسية للمواطن الجزائري التناقض العميق بين سلوكه وما يجهر به من قناعات. وإن كان ذلك نتيجة لأوضاع عرفتها الجزائر في قرون ماضية وعاصرها المواطن في سنوات سابقة، فهي في كل الأحوال مؤثر حاسم على سلوكه السياسي.

إن الذهنية الحالية للمواطن الجزائري لا يمكن أن تسمح بتعميق وترسيخ شعور الرغبة الفعلية للمشاركة في تسيير الشأن العام في مختلف مستوياته (المحلية والمركزية) وتجلياته (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)؛ فلا فعالية داخلية ولا خارجية ولا ثقة بينية كافية لتكوين رأي جامع والدفاع عنه، كما أنه يناقض مبادئ راسخة في السلوك العالمي والعام وحتى الديني. لا يمكن إخلاء مسؤولية الطبقة السياسية في وضع الاغتراب السياسي، فالفساد السياسي قوي بما يجعله قادرا على دفع المواطن على التخلي على كل المبادئ.

إن التحول الديمقراطي أو الترسيخ الديمقراطي يتطلب جهودا متناسقة وقناعات راسخة واندفاعا مدروسا، وهذا ما لا يتوافر في الذهنيات الحالية ولا في أفقها. وإن اعتبرنا أن الشكليات الديمقراطية (تعددية شكلية، برلمان يخضع للسلطة التنفيذية، ...) لكنها في نهاية المطاف هي مرحلة في مسار الديمقراطية والحكم الرشيد، لذا لا بد من توظيفها واعتبارها رصيدا مجتمعيا، بدل لعنها واعتبارها شكلية لا تنفع.

المراجع

1. لمعلومات أكثر، إطلع على الموقع الرسمي للمسح العالمي للقيم.
http: / /www.worldvaluessurvey.org /WVSDocumentationWV6.jsp
2. دوني كروش، مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية. ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص 22.
3. William Gumede «Building a Democracy Political Culture».]http: / / pambazuka.org /en /category /features /61256[(07.01.2010) p02.
4. يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعيل الموطانة بالدول العربية. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2013، ص 39.
5. لمعلومات أكثر أنظر:
Ronald Inglehart christian welzel Modernization cultural change and democracy.Cambridge university press 2005.
6. لمعلومات أكثر إطلع على الموقع الرسمي للبارومتر العربي
www.arabbarometer.org
7. يوسف زدام، مرجع سبق ذكره، ص211.

التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر

The trend towards small and medium enterprises as a strategic choice To the development in Algeria

زبير محمدأستاذ محاضر .
جامعة خميس مليانة

ملخص

ساهمت التجارب غير الناجحة في مجال تسيير وتطوير المؤسسات الوطنية خاصة الكبيرة منها، إلى التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية الوطنية، الأمر الذي دفع بالدولة إلى دعم وتشجيع وتطوير هذا القطاع إيمانا منها بالدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة أكثر شمولية حول موضوع استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وبيان واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهمته في التنمية من خلال التشغيل، وتنمية الصادرات، وخلق القيمة المضافة.

Abstract

To avoid the numerous failures that have been noticed in the management of big enterprises, the choice has been done on smaller and medium ones as a strategic decision. The Algerian authorities have .encouraged these enterprises to reach the economic development

This study aimed at giving a broad view about the topic “economic development strategies in Algeria” and its close relationship with small and medium enterprises and its impact on the different economic levels such as: employment, development of exports, and creation of wealth.

مقدمة

من ابرز المواضيع التي حظيت بالدراسة والتحليل من طرف جميع المدارس الاقتصادية عبر العصور، موضوع التنمية، والذي أصبح يعبر عن الرغبة الملحة والجدية والنظرة العلمية والإرادة السياسية الصادقة لمواجهة التخلف بجميع صوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، أي تحديث المجتمع في جميع المجالات والجوانب.

ونتيجة للأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سعت كل دولة إلى تبني إستراتيجية معينة تتوافق وإمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية والمالية، إلا أن هذه الاستراتيجيات تباينت من دولة لأخرى، كما اختلفت بين الدول المتقدمة ونظيراتها الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى.

كما أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وذلك نتيجة للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا وخيارا استراتيجيا للتنمية المستديمة، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل. فهي بذلك تعتبر وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية وبيئية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد، بالإضافة إلى إدراكها بدورها الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، وكذا دورها في حماية والحفاظ على البيئة.

والجزائر كباقي الدول انتهجت نفس الاتجاه، حيث أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع الاستراتيجي، وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات والبرامج التي تدعم وتشجع نموها وتطورها.

1- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

*محاولة استقراء بعمق علمي ومنهجي لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية.

*تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني.

*معرفة مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الوطنية.

*الخروج بمجموعة من الاقتراحات وتوصيات استنادا إلى نتائج الدراسة، يمكن أن يسترشد بها المخططين وواضعي السياسات العامة في هذا القطاع عند اتخاذ القرارات في هذا المجال.

2-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها:

*من أهمية التنمية في حد ذاتها، كون التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، كما تسمح بالتقليل من التبعية الاقتصادية للخارج، والحد من البطالة، ورفع المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي، وتحسين التعليم والصحة و التغذية والمحافظة على البيئة.

*من أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره قطاع استراتيجي اثبت فعاليته في العديد من اقتصاديات الدول، من خلال مساهمته الكبيرة في عمليات التنمية بجوانبها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية.

3-منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي المناسب لدراسة هذا الموضوع، حيث تم عرض مفاهيم حول التنمية واستراتيجياتها، اعتمادا على الأدبيات المكتبية والمصادر المتوفرة، علاوة على عرض البيانات والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطني، وتحليل مجموعة من المؤشرات للكشف عن مدى مساهمة هذا القطاع في عملية التنمية.

ثانيا: التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانة مرموقة بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات والكيانات التي احتضنت موضوع التنمية الاقتصادية من جوانبها المختلفة.

1 – مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين، وفيما

يلي عرض لأهمها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها «الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها».[1]

كما عرفت على أنها «العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي».[2]

وتعرف أيضا على أنها « سياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد».[3]

أما مفهوم التنمية الاقتصادية في الجانب الإسلامي فهو يقوم على « الأسس والفلسفة والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد في الإسلام والتي تتمثل في أن النشاط الاقتصادي نشاط تعبدي، وأن الاقتصاد غير محايد، فضلا عن الرقابة الذاتية، وأن الإسلام يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية مما يجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه، الأمر الذي يساعد على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية».[4]

وبصفة عامة يمكن القول بان التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه للأنظمة الاقتصادية على نحو شامل، فضلا عن إدخال التحسينات في طرق الإنتاج والدخل، وحتى على توجهات وانطباعات أفراد المجتمع.

2- أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى، و يعود ذلك إلى الظروف السائدة في كل دولة، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، لكن هناك أهداف أساسية تسعى الدول النامية إلى تحقيقها في ظل خططها الإنمائية، وهذه الأهداف تتمثل في:

2-1 زيادة الدخل القومي

إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي، فنجدها تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى معيشة سكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة. وتجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغييرات هيكلية عميقة.[5]

2-2 رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، لان هذه التنمية إذا توقفت عند هذا الحد فان الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي مما يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.[6]

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

تعاني معظم الدول النامية من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد، بالإضافة إلى الاختلال في توزيع الدخول والثروات، وتستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة وعلى نصيب عال من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، عكس الطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه، وقلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع نسبة البطالة.[7]

2-4 التوسع في الهيكل الإنتاجي

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة. فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلا أنها تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لان نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتمكين الاقتصاد القومي من دخول مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتي.

3- ستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تباينت الاستراتيجيات التي تبنتها مختلف الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي، وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا. وفيما يلي عرض لمختلف استراتيجيات

التنمية الاقتصادية:

3-1 الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية[8]

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية الخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:

*توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.

*زيادة الطلب على السلع الزراعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.

*توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

*إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

3-2 الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة بأن التصنيع شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، فليس هناك تنمية دون تصنيع. كما يتميز التصنيع بالديناميكية من خلال تأثيره على عدة قطاعات أخرى. ومن بين الآثار الايجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى ما يلي:

* تصنيع المواد الأولية الزراعية؛
* توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي؛
* تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات؛
* توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات؛
* يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها؛
* يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات؛
* تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3-3 إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

هناك علاقة تكامل بين كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالقطاع الصناعي

يوفر مختلف مستلزمات الإنتاج اللازمة للزراعة، كما يمثل سوقا لاستيعاب المنتوجات الزراعية. كما أن القطاع الزراعي يوفر المادة الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية.

لذلك فان أي تطور في القطاع الصناعي يجب أن يصاحبه تطور مماثل للقطاع الزراعي، فتطور أي قطاع دون الأخر سينجر عنه بعض المشكلات الاقتصادية، لان كل قطاع يعتمد على القطاع الآخر.

-3-3إستراتيجية الحاجات الأساسية

تقوم إستراتيجية الحاجات الأساسية على فكرة توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء ولباس وسكن وامن وتعليم وخدمات صحية ...الخ. وقد ظهرت هذه الإستراتيجية في السبعينات وأيدها كل من البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ويرى أصحاب هذه الإستراتيجية بان تبنيها يسمح بتوفير السلع والخدمات وبالتالي التخفيض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى.

وتهدف إستراتيجية الحاجات الأساسية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل فيما يلي:

* رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛
* التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية؛
* تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

4-3 إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيين اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بـ «ريو دي جانيرو» بالبرازيل عام 1992.[9]

فالتنمية البشرية المستدامة تعبر عن «توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة.»[10]

فإستراتيجية التنمية البشرية تقوم على أساس بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، وهذا في ظل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.

5-3 إستراتيجية التنمية المستقلة

برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية. ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير «الاقتصاد السياسي للتنمية»، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن. ثم اخذ الفكرة عن (Baran) اقتصاديون من القارات الثلاث، وحتى في أوربا، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، واجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.[11]

وفي الأخير يمكن القول بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تتبناها كل دولة يجب أن تبنى على أساس المقومات الطبيعية والبشرية والتكنولوجية التي تملكها، كما يمكن أن تتبنى أي دولة أكثر من إستراتيجية كون هذه الاستراتيجيات مكملة لبعضها البعض.

ثالثا: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل ترقيته وتطويره، إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام.

فقد ساهمت عديد الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهياكلها في تسهيل عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات من خلال منح جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، الأمر الذي أدى إلى تطور ملحوظ في عددها. والجدول التالي يبين تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية خلال الفترة 2003-2013

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ع م ص م[1] الوطنية	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964
الزيادة	-	17500	20393	23964	24140	27441	24515	23417	22442	28356	21847
معدل النمو	-	8.4٪	9٪	9.7٪	8.9٪	9.3٪	7.6٪	6.8٪	6٪	7.2٪	5.2٪

المصدر: مصلحة المؤسسات الصغيرة بمديرية الصناعة والمناجم لولاية عين الدفلى

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر خلال الفترة 2003-2013، حيث تم إحصاء 207949 مؤسسة سنة 2003م، لينتقل عددها سنة 2013 إلى 441964 مؤسسة، بزيادة قدرها 234015 مؤسسة، أي بمعدل نمو يقدر بـ 112.53٪ خلال نفس الفترة.

إن الزيادة المعتبرة في ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفعنا للبحث عن كيفية توزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومختلف المناطق الجغرافية الوطنية، بالإضافة إلى التركيبة النوعية لها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاطات الاقتصادية:

فروع النشاطات الاقتصادية	عدد م ص م 2005	عدد م ص م 2006	عدد م ص م 2007	عدد م ص م 2008	عدد م ص م 2009
الخدمات	112644	123782	147582	159444	167764
البناء والأشغال العمومية	80716	90702	111978	122238	127513
الصناعة	48785	51343	57652	59670	61382
الفلاحة والصيد البحري	2947	3186	3599	3642	3774
خدمات ذات صلة بالصناعة	750	793	876	908	935
المجموع	245842	269806	321687	345902	361368

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10، 16، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ص 7-8، ص 13-14.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الخدمية تمثل اكبر نسبة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني بنسبة تمثيل تفوق ٪45 خلال الفترة 2005-2009، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من ٪30، وفي الأخير قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة بما يقارب ٪0.3، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها مؤسسات ذات طابع خدمي أكثر منه إنتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها.

أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات، فهو يعرف اختلالا واضحا في تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق الوطن، خاصة بين الشمال والجنوب، حيث تتركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد محدد من الولايات الشمالية، والمتمثلة في: الجزائر، وهران، تيزي وزو، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، الشلف. والجدول التالي يبين توزيع م ص م على المناطق الجغرافية الوطنية:

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

الجهات	م ص م 2005	م ص م 2006	م ص م 2007	م ص م 2008	م ص م 2009	م ص م 2010
الشمال	149964	163492	177730	193483	205857	214728
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96354	105085	109981
الجنوب	18957	20803	22576	25033	27902	29279
الجنوب الكبير	4845	5439	5974	6517	7058	7380
المجموع	245842	269806	293946	321387	345902	361368

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 16، رقم 17، مرجع سابق، ص 21، ص 23.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن هناك اختلال واضح في توزيع م ص م على مستوى التراب الوطني، حيث تتركز معظم المؤسسات في الشمال، ثم في الهضاب العليا، ثم في الجنوب، وأخيرا في الجنوب الكبير. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى وجود اختلال في التوزيع السكاني على الخارطة الجغرافية للوطن، حيث يتركز معظم السكان في

المناطق الشمالية مقارنة بالمناطق الداخلية أو الصحراوية، أين توجد أغلبية المناطق الصناعية بالوطن.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

لقد أكدت الدراسات والأبحاث التي أجريت حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم، الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات هذه الدول، فبالنظر إلى للأرقام والمعطيات الخاصة بهذه المؤسسات، يتضح لنا الدور البارز الذي تلعبه من خلال مساهمتها في الحد من البطالة، ومساهمتها في تنمية الصادرات، وخلق القيمة المضافة، وتحقيق التكامل الصناعي.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.[12]

فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 2/ 3 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.[13]

أما بالنسبة للجزائر فقد ساهم هذا القطاع بشكل كبير في التقليص من معدل البطالة، من خلال مساهمته الواضحة في عمليات التشغيل، التي عرفت تطور ملحوظ في عدد العمالة التي جلبتها هذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

الجدول رقم (04): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2008

نوع م ص م		2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	الأجراء	592758	642987	708136	771037	841060
	أرباب المؤسسات	-	245842	269806	293946	392013
المؤسسات العامة		71826	76283	61661	57146	52786
الصناعات التقليدية		173920	192744	213044	233270	254350
المجموع		838504	1157856	1252647	1355399	1540209

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10 و رقم 11 ورقم 12 ورقم 14 ورقم 15، مرجع سابق، ص 5، ص 7، ص 8، ص 9، ص 10.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أن عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفت تطورا ملحوظا، حيث قفزت من 838504 عامل سنة 2004 إلى 1540209 عامل سنة 2008، أي بمعدل نمو يقدر بـ ٪83.68 خلال نفس الفترة. في حين قدر معدل نمو العمالة لسنة 2005 بـ ٪38.08، و٪13.63 لسنة 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن واقع عدد العمالة المشتغلة بهذا القطاع أكثر بكثير من العدد المصرح به من قبل الوزارة، وذلك راجع إلى أن عددا كبيرا من العمالة التي تشتغل بهذا القطاع غير مصرح بها، لاعتماد عديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العمالة غير الأجرية، خاصة في تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، وعلى العمالة الموسمية والمؤقتة للضرورة، وحتى على صغار السن.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير وفعال في تنمية صادرات اقتصاد أي بلد، ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل جعلت منتجاتها وخدماتها تكتسب ميزة تنافسية، نذكر منها:[14]

* منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
* اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، مما يجعلها تنافس منتجات المؤسسات الكبيرة.
* تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر، ومن سوق لأخر لانخفاض إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وبالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية نجد أن قطاع المحروقات يهيمن على أكثر من ٪95، وبذلك تعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 800 مليون دولار أمريكي، ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000 إلى 02 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة.[15] والجدول التالي يبين تطور حصيلة التصدير خارج المحروقات:

الجدول رقم (05): حصيلة التصدير خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2009
الوحدة: مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008 (S1)
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	781	907	1184	1312	1090

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 12 ورقم 15، **مرجع سابق**، ص 35.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن صادرات الجزائر خارج المحروقات في تطور مستمر، رغم أن هذا التطور لا يرتقي إلى المستوى المرغوب، حيث وصلت سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار، والسداسي الأول من سنة 2008 إلى 1090 مليون دولار، مع الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بصفة أساسية في عملية التصدير.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملموس في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول، فقد أوضحت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٪6.2 سنة 1980 إلى ٪10.6 سنة 1993، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة من حوالي 262 مليار دولار سنة 1980 إلى 537 مليار دولار سنة 1993[16]. ورغم هذا التطور إلا انه لا يرتقى إلى المستوى المطلوب أو المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة.

أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فان القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في خلق القيمة المضافة، مع العلم أن أغلبية مؤسسات هذا القطاع هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والجدول التالي يمثل مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة ومدى تطورها:

الجدول رقم (06): تطور القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2003-2007):
الوحدة: مليار دج

	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
القطاع الخاص	1783.7	85	2038.8	85	2239.6	86	2605.7	86.6	2605.7	86.6
القطاع العام	312.5	15	335.9	15	367.5	14	401.9	13.4	401.7	13.4
المجموع	2096.2	100	2374.7	100	2607.1	100	3007.6	100	3406.4	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 12 ورقم 14، مرجع سابق، ص 49، ص 52.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بنسبة فاقت ٪85 خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007م، كما يتضح أن قيمة المساهمة قد ارتفعت من 1783.7 مليار دج سنة 2003 إلى 2605.7 مليار دج سنة 2007م، بمعدل نمو قدر بـ ٪46.08 خلال نفس الفترة.

خامسا: خاتمة

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث ساهم هذا القطاع في عملية التنمية عن طريق التشغيل، من خلال توظيف أكثر من مليون ونصف المليون عامل بهذا القطاع سنة 2008، مما ساهم في امتصاص اليد العاملة العاطلة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل البطالة من ٪11.3 سنة 2008 إلى ٪9.8 سنة 2014م.

وعلى الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة وسلطاته المحلية، نتيجة مساهمته الفعالة في عملية التنمية، إلا أن هذا القطاع لم يحقق الأهداف المرجوة منه. فنجد أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال الخدمات والتجارة، ومجال البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاط هذه المؤسسات في المجال الزراعي أو الصناعي.

وعليه فانه ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها المؤهلات والثروات والإمكانيات التي تتميز بها كل منطقة في الوطن، والعمل على إيجاد حلول لمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق التي تعاني منها هذه المؤسسات، وكذا التركيز على النشاطات الاقتصادية لما لها من دور في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، وبالتالي تحقيق تنمية محلية ووطنية حقيقية.

بالإضافة إلى بناء إستراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية، فنجاح الصناعات التقليدية مرهون بترقية قطاع السياحة، ونجاح نشاط المناولة مرتبط بقطاع الصناعات الثقيلة، والصناعات الغذائية بقطاع الزراعة.

المراجع

1 بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 115.

2 محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 12.

3 Hedrick van, Economic growth and development, Mc Grow-hilluk, 1998, p 53.

4 جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشور للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 169.

5 إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 270-272.

6 كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 71.

7 نفس المرجع، ص 73.

8 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 166.

9 -لجنة الاسكو- التنمية البشرية المستدامة و منهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الاستراتيجية وارتباطاتها، ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك 1995، ص 03.

10 اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي ديسمبر 1993، المجلد 30، العدد 4، ص 06.

11 مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 181.

12 A.Tolentino; Gide Lines for the analysis of policies and programmes for SMS development; enterprise development technical programme; ILO, Italy; 2003. p 26.

13 Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS, 2000, p 23.

14 هالة محمد لبيب عتبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 27-28.

15 كتوش عاشور وطرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، يومي 17 18 افريل 2006، ص 1043.

16 عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية الدولية حول تطوير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25-28 ماي، 2003، ص 4.

نحو إستراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلـية في الجزائر (الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية نموذجا)

About alternative funding strategy for local Development in Algeria

(Waqf and Zakat and Islamic instruments model)

د. أمحمدي بوزينة أمنة

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

ملخص: إن البحث في مجال التنمية يرتبط بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، ونظرا لاتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة للدولة الجزائرية وفي ظل قصور مؤسساتها المالية والمصرفية على سد احتياجاتها التمويلية، وباعتبار أن الجانب التمويلي عامل مهم في نجاح أو فشل برامج ومشاريع التنمية، فإنه من الضروري البحث عن مصادر جديدة خاصة في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي، وفي هذا السياق يأتي التمويل بالاستعانة بالقطاع التكافلي كمصدر تمويلي مهم يمكن أن يسهم في تمويل التنمية، كما تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم البدائل لتمويل التنمية باعتبارها تلبي حاجة تمويل المشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

Abstract:

The research in the field of development associated with studying the funding needed to make it a success, due to the wide range of needs and public services of the Algerian state, and in the palaces of the financial and banking institutions to bridge the financing needs and, as the financial aspect is an important factor in the success or development programs and projects fail, it is necessary to look for especially in light of the weakness of mobilizing domestic savings and rising external financing risks of new sources, and in this context, the funding comes with the help of sector Takaful important funding source that can contribute to the financing of development, as is the Islamic instruments of the most important alternatives for financing development as meet the needs of finance vital projects instead of reliance on treasury and public debt bonds.

مقدمة

إن البحث في مجال التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها وذلك أن القيام بعملية تنموية ناجحة تتطلب توفير الموارد المادية والبشرية الكافية، وبهذا فإن إتباع سياسة مالية توفر تلك الموارد- تدريجيا- يكون لها مزاياها المعنوية، فضلا عن المادية منها، وهو ما تحققه فريضة الزكاة وأموال الوقف حيث نجد أنه إلى جانب اقتناع الفرد بضرورة تحقيق التنمية والإسهام الفعال في تمويلها، يتحمل طواعية عبء المشاركة الايجابية في إنجاح العملية الإنمائية ذلك أن العملية الإنمائية ليست إلا هجوما إراديا ومنظما على أسباب التخلف في المجتمع.

ويعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية التنمية المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المنشودة، وهذا في الواقع ما يحققه العمل الخيري والقطاع التكافلي بصفة عامة والوقف والزكاة بوجه خاص، إذ يتيح القطاع التكافلي الإستفادة من الموارد البشرية وإتاحة الفرص لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في البناء الإجتماعي والإقتصادي الشامل من أجل تحقيق الإستقرار والتقدم بعيدا عن النظريات الإقتصادية الخاطئة، فالوقف والزكاة يعدان تطبيقان واضحان لمنهج التكافل الإجتماعي في الإسلام(2)، وهو بهذا المفهوم يحقق مقصد الشريعة الغرّاء من التبرعات الخيرية أي إقامة مصالح ضّعفاء المسلمين وقضاء حوائجهم التي لا تستقيم حياتهم العادية إلا بتمامها، ولا يبلغ هذا المقصد تمامه إلا إذا كان الإنفاق بمقادير كافية وبصورة دائمة وعامّة.

من هذا المنطلق تحتل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي وهذا نتيجة للتغيرات الجذرية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وتكمن أهمية الدراسة في إيجاد آلية جديدة للتمويل كانت لا تخضع للصفة التنظيمية للحكومات الجزائرية، وتتزايد أهمية هذه الدراسة أكثر في كون أن الاقتصاد الجزائري سيتحصل على مورد مالي جديد لتمويل التنمية المحلية والنهوض بها في مما يعود بالنفع على مختلف شرائح المجتمع، وبهذا فإن حاجة التنمية للتمويل بصورة مستمرة، تجعلنا نبحث عن بدائل أخرى للتمويل غير تلك التي توفرها الدولة أي بالجهود الذاتية المحلية المتوفرة بالوحدات المحلية، ولذلك ارتأينا تسليط الضوء على كل من أموال الوقف والزكاة في رفع معدلات التنمية المحلية وكذا جهود جمعيات الأحياء المحلية في تشجيع العمل التطوعي لترقية المستوى المعيشي للمواطن.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: في إطار البحث عن موارد تمويلية ذاتية بديلة،

هل يمكن الاستفادة من خدمات المؤسسة الوقفية والزكاة والصكوك الإسلامية، لإعادة بعث التنمية المحلية؟ وما هو الدور الذي تلعبه البدائل الجديدة في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر؟، وكيف يمكن أن تكون أداة لتمويل التنمية الاقتصادية؟

إن طبيعة الموضوع تستوجب الاعتماد على المنهج الاستنباطي والوصفي، وذلك من خلال تقديم كل ما يخص التنمية المحلية عن طريق أموال الوقف وصندوق الزكاة والصكوك الإسلامية من مفهوم وهيكلة والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في التمويل، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي ولكن بمقاربة قانونية وإقتصادية في نفس الوقت، من هنا تم تحليل المادة العلمية المتحصل عليها محاولين إثراءها ونقدها بغية الوصول إلى نتائج موضوعية.

للإجابة على التساؤلات السابقة وحل الإشكال المطروح، نقدم تحليلا يقوم على ثلاثة محاور هي:

أولا: تمويل مشاريع التنمية المحلية عن طريق الوقف.

ثانيا: دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية.

ثالثا: تمويل المشاريع التنموية عن طريق الصكوك الإسلامية في الجزائر.

أولا: تمويل مشاريع التنمية المحلية عن طريق الوقف

يعد مفهوم التنمية من أهمّ المفاهيم وأكثرها تداولا وشيوعا في الفكر السياسي والإقتصادي والإسلامي منذ العقد السادس من القرن الماضي، حيث أدت التغيرات في الأوضاع الدولية طوال تلك الفترة إلى حدوث تغيّرات في مفهوم التنمية باستمرار لاسيما بعد ظهور ما يسمى بالعالم الثالث (البلدان النامية) في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما ارتبط به من أفكار ونظريات كالنّمو والتّبعية ومشكلات التّخلف الإقتصادي حتّى أنه لا يكاد يذكر إلا مضافا إلى التنمية الإقتصادية، رغم قصور هذا المفهوم وإهماله للعامل البشري الذي يعد أداة التنمية وموضوعها وغايتها، وفيما يأتي تفصيل لمختلف مفاهيم التنمية في الفكر المعاصر وتمييزها عن بعض المفاهيم التي قد تكون متداخلة ومتشابهة معها لغة واصطلاحا.

وإن الهدف المباشر لاستثمار أموال الوقف(3)، هو توليد دخل نقدي مرتفع بقدر الإمكان يسمح بتقديم خدماته للمجتمع في أفضل صورة ممكنة، لكن الأوقاف بشكلها التقليدي في الجزائر وفي سائر الدول الإسلامية لا تتوفر فيها شروط التنمية بسبب أنها لا تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يعتبر بدوره مصدرا تمويليا مناسبا للأنشطة الاقتصادية، ذلك أن ربط العمل الوقفي بالتنمية يستلزم نقلة نوعية لمفهوم الوقف لكي يصبح أداة

استثمارية عصرية تمول نفسها بنفسها وتؤدي إلى تراكم رأسمالي في المنبع وإلى نقدية مستمرة للأصول القائمة بغرض استغلالها في أوجه الاستثمار المختلفة في حدود إدارة الواقفين والمسوغات الفقهية.

إن الاهتمام أكثر بالجانب الإنمائي للاستثمار الوقفي يجعل منه مصدرا تمويليا فعالا في إحقاق برامج التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، وهو ما سنقف عليه بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1. العلاقة بين قطاع الوقف والتنمية

إن قطاع الوقف بما يملكه من إمكانات تنموية صار بوسعه أن يقوم بدور حيوي وبارز في عملية التنمية في مواجهة التّحدّيات الاقتصادية التي تواجه أي بلد إسلامي، وذلك بالمشاركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص لاسيما إذا ما عملت الدولة على تحديث وتطوير هذا القطاع، فالأوقاف إحدى أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق التنمية المتوازية وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمجتمع إذا أحسن تنظيمها، فالواقع يؤكد بأن قطاع الأوقاف في كثير من البلدان متخلف وغير مواكب لعصر العولمة واقتصاد السوق، وهذا ما يجعلنا نحاول في هذا الشق من الدراسة استجلاء سمات العلاقة بين التنمية بأبعادها وصورها ونظام الوقف في أهدافه المتجددة خاصة في ظل تغيّر ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة، وظهور أغراض جديدة للوقف وأهداف وغايات مستجدة للتنمية لاسيما بعد تدخل ومشاركة القطاع الأهلي أو ما يسمى المجتمع المدني كطرف ثالث في ربط وتوطيد العلاقة بين الوقف والتنمية.

أ- ملامح الإرتباط بين الأوقاف والتنمية: بنظرة فاحصة في المضامين التي ينطوي عليها النظام الوقفي سواء من حيث مصدر العملية الوقفية ومنشئها والأوعية المالية التي تتكوّن منها المحفظة الوقفية والجهات المستهدفة من وراء ذلك وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة تطال مختلف أطراف العملية الوقفية وأهدافها يجعل من العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية أمرا لازما؛ إذ تتجلّى لنا ملامح العلاقة بين الوقف والتنمية في إمكانية الإستفادة من الوقف في تحويل الأموال من الإستهلاك وتوجيهها نحو الإستثمار، فالوقف في مضمونه وحقيقته الإقتصادية هو عملية تنموية سواء لتنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه، وبالتالي لابد من الإهتمام بصيانته للإبقاء على قدرته في إنتاج السلع والخدمات حتى يؤدي دوره في تراكم رأس المال الإنتاجي المخصص لأعمال البر والخير في المجتمع(4)، ذلك أن المؤسسة الوقفية يمكن أن تقوم بنفس الأدوار التي تقوم بها مؤسسات

القطاع الثالث على المستوى العالمي، بل وبأكثر كفاءة، فعملية التنمية المتوخاة من الأوقاف تتسم في أغلب حالاتها بالديمومة والإستمرار، حيث تتفوق مؤسسات الأوقاف على موارد التمويل الأخرى بأنها تمثل مورداً منتظما يفي باحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة بدرجة كبيرة، وذلك عن طريق استحداث صيغ عصرية للمال الوقفي تستهدف استعادة الوقف لدوره الفاعل في تقديم الخدمات التنموية للمجتمع مع تنظيم مشاركة شعبية في الإشراف على شؤونه وتوزيع عوائده على المستحقين بما يحقق النفع العام ويخدم أغراض التنمية(5).

وهكذا يتضح من مضمون الوقف وحقيقته الإقتصادية أنه عملية تنموية متكاملة وذات تأثير اقتصادي بعيد المدى، وله مجالاته المختلفة ويستطيع أن يساهم في عملية التنمية إذا أتيحت له الفرصة وتوفرت له المرونة الكافية إداريا وتنظيميا وتشريعيا، وذلك بربط الإتجاهات الإستثمارية في الوقف بخطط التنمية التي تعتمدها الدولة من دون أن يؤثر ذلك على استمرارية أعيان الوقف أو يؤدي إلى انخفاض عوائده(6)، فالوقف في الأصل ثروة استثمارية متزايدة ومتجددة يتزايد يوما بعد يوم، وهو في شكله العام ثروة إنتاجية تمثّل تراكما استثماريا ويمنع تعطيله عن الإستغلال، حيث تضاف دائما أوقاف جديدة إلى ما هو موجود وقائم من أوقاف قديمة دون أن ينقص من القديمة شيء(7)، وهذا ما يؤكّد عليه جانب كبير من علماء التنمية اللذين أجمعوا على وجوب تكوين تراكم رأس مالي لدفع عملية التنمية على الأقل في الشق الإقتصادي منها(8)، وهذا هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف بكل فاعلية من خلال الإسهام في تمويل التنمية ومحاربة الإكتناز الذي يشكل أحد عناصر الثّروة والإنتاج للمشاركة في النشاط الإقتصادي بدلا من بقائه في صورة عاطلة، فالوقف كصدقة تطوعية يسهم في تحرير رؤوس الأموال العينية والنقدية من سيطرة أصحابها(9)، ويجعلهم يدفعون بها للمشاركة في تنمية المجتمع طلبا للبركة وابتغاء الثواب من الله.

ب- السعي نحو الربط بين الوقف والتنمية المستدامة: تعد التنمية بأنواعها عملية مستمرة تشمل جميع الإتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الإجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغير في المعطيات الفكرية، وبناء دعائم الدولة العصرية من خلال تكافل القوة البشرية لترجمة الخطط العملية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة(10)، غير أن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 27 أفريل 1987 والذي جاء بعنوان «مستقبلنا

المشترك» والمعروف أيضا «بتقرير بروتيتلاند»، جاء بمفهوم جديد للتنمية تبنته فيما بعد أكثر من 170 دولة في مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992 وأحدث نقلة نوعية في وضع مفهوم للتنمية يأخذ في الحسبان حق الأجيال القادمة في العيش الكريم على غرار الأجيال الحاضرة، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تطور مفهومها أيضا إلى التنمية البشرية المستدامة، وكان الهدف من هذا التوجه العالمي إعادة توجيه النشاط الإقتصادي بما يكفل تلبية الحاجيات التنموية من جهة ومنع حدوث أضرار تنعكس على البيئة العالمية عن طريق توجيه الإهتمام إلى أبعاد أخرى للتنمية تتعدى التنمية الإقتصادية إلى الإهتمام بالمسائل الإجتماعية والبيئية وصولا إلى تحقيق تفاعل ثلاثة عوامل أساسية في عملية التنمية هي الإقتصاد والمجتمع والبيئة.

ركزت الأمم المتحدة على تسويق مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد يعطي الأولوية إلى وجوب الوفاء بالإحتياجات الأساسية للفقراء ومراعاة حقوق الأجيال القادمة وإختيار أنماط تنموية تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي والتطلّع إلى صياغة نظم دولية بغرض التحكم في المخاطر والأعباء على مستوى العالم(11)، وهو مفهوم يوافق مفهوم الوقف كفكرة تنموية وثروة مستدامة، ففي عصرنا الحالي ومع ظهور ثروات ضخمة في العديد من الدول الإسلامية تصبح فكرة تحقيق الإستدامة في التنمية سواء داخل الدول أو عبر الدول ضرورة وغاية ملحة لأن تلك الثروات لن تستمر بهذه القوة والحضور، بل سوف ينطبق عليها قانون التاريخ وحركته، لذلك فإنه من الضروري اقتناص الفرصة وتحويل بعض من هذه الثروات إلى أوقاف تخدم أغراض التنمية، كما أن الوقف يحمل معاني الإستدامة والتنمية بوضوح، إذ أنه لا يقتصر على الإهتمام بالجيل الحاضر بل حتى بالأجيال المستقبلية(2).

وفي هذا الشأن يقول الدكتور نصر محمد عارف: «أن فهم دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة يرتب ضرورة العمل على ذلك، وإلا تكون الأمة قد ضيعت فرص عديدة قد لا تتكرر إلا بعد أجيال عديدة؛ فالثروات التي تراكمت في العديد من الدول العربية والإسلامية، إنما جاءت من التصرف في مصادر طبيعية هي ملك للأجيال القادمة؛ وإن لم يتم تحويل تلك الثروات إلى مصادر وجود وحياة وازدهار للأجيال القادمة سوف يحمل هذا الجيل وزرا تاريخيا يتمثل في أنه قد أضاع الفرصة مرتين الأولى عندما تصرف في الموارد الطبيعية بصورة تتجاوز حاجته، والثانية أنه لم يحفظ العائد منها لأبنائه»(3)، لذلك فإن الإتجاه إلى الوقف في مجالات التنمية المختلفة سيكون الوسيلة الأضمن لتحقيق ازدهار حقيقي؛ وبناء حضارة قابلة للإستمرار يتمتع بها الجميع وتستفيد منها الأجيال(4).

2- بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية بالوقف

درجت الأوقاف عبر تاريخها الطويل في تمويل مشاريعها ومرافقها من خلال صيغ تمويلية صاغها الفقهاء والمختصون لتلبية حاجات مؤسسة الأوقاف التمويلية، هذه الصيغ عرفت عدة تطورات عكست تطور نظام الوقف عبر تاريخ الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف، ولهذا يوفر قطاع الوقف بدائل جديدة لتمويل التنمية المحلية، هي على النحو التالي:

أ- التمويل المؤسسي للأوقاف(5)

يمكن النظر إلى صيغ التمويل التي تناسب تنمية أملاك الأوقاف من زاوية مصادر الحصول على التمويل، وعادة ما تقوم بهذه الوظيفة التمويلية البنوك أساساً وبعض المؤسسات المالية التي تسمح لها قواعد العمل بذلك، ويمكن توضيح التمويل بواسطة المؤسسات والبنوك من خلال الحالات التالية:

الحالة الأولى: صيغ التمويل والإستثمار الخارجي لأموال الأوقاف بطريق المرابحة والإستصناع والسلم

من الصور الحديثة لتمويل المشروعات الوقفية واستثمار ممتلكاتها المرابحة وعقد الإستصناع والسلم، وهي صيغ إستثمارية تعتمدها المصارف الإسلامية في الغالب، وهنا يكون المشروع بكامله ملكا للأوقاف تديره المؤسسة الوقفية حسب شروط الوقف، ومن هذه الصيغ نذكر باختصار، ما يلي(6):

* المرابحـــــة: يمكن تمويل المشاريع الوقفية بواسطة عقد المرابحة عن طريق الصور التي تسمح فيها إدارة الوقف لجهة ممولة وتتعهد بشرائه بعد إكماله بثمن محدد ومؤجل على أقساط شهرية أو سنوية(7)، وذلك بأن تتفق الإدارة المكلفة بالأوقاف مع جهة ممولة على إقامة مباني ومنشآت على قطعة أرض وقفية، ويتم الإتفاق مبدئياً على كلفة البناء ونسبة الربح للممول، ثم تقوم الإدارة بتسديد هذه القيمة للممول على أقساط بواسطة دخل هذا المشروع مع تقديم الضمانات اللازمة لتسديد القيمة، ويكون البناء للأوقاف تستفيد مبدئياً بجزء من أجرته وريعه(8).

والملاحظ أن هذه الأقساط قد تكون أقل من الأجرة المتوقعة، وبذلك يصير البناء للوقف حيث يمكن لإدارة الوقف أن تستخدم طريقة المرابحة المصرفية إذا تدخلت المصارف كوسيط في هذه العملية من أجل تمويل شراء المواد الخام التي تحتاجها المشاريع التي تريد إدارة الوقف تنفيذها(9)، ومن ثم تحقيق الأرباح عن طريق العملية التجارية

المدروسة، والتي يمكن لمديرية الأوقاف أن تستعملها كصيغة تمويلية قصيرة المدى للحصول على بعض المال لتغطية بعض نفقاتها الإستثمارية، خاصة أن القانون رقم 07/ 01 المعدل والمتمم للقانون رقم 91/ 10 دعا إلى استثمار الممتلكات الوقفية بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة المتاحة، وفي هذا الإطار يمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموالها عن طريق المرابحة لشراء ما تحتاج إليه عن طريق المرابحة العادية والمرابحة للأمر بالشراء كما تجريها البنوك الإسلامية.

ويمكن لإدارة الوقف أن تقوم هي بالمرابحة بالطريقة السابقة، فتكون هي التي تستثمر أموالها بهذه الطريقة بنسب مضمونة، وهناك طريقة أخرى غير مضمونة مع أنها جائزة شرعا، وهي أن تتفق إدارة الوقف مع بنك أو مستثمر أو شركة على أن تدير لها أموالها عن طريق المرابحة بنسبة 10٪ مثلا، وحينئذ إذا خالف هذا الشرط فهو ضامن لمخالفته للشرط وليس لأجل ضمان رأس المال(20)، كما يمكن أيضا استثمار أموال الأوقاف في المرابحة للأمر بالشراء، حيث تقوم المؤسسة الوقفية بإرادتها بعملية شراء السلع ثم بيعها وفقا لعقد المرابحة لتستفيد من هذه الزيادة المتفق عليها، فتكون الممول سواء لجهات حكومية أم خيرية أم تجارية(21).

* تمويل مشروعات الأوقاف بواسطة صيغة الإستصناع أو المقاولة: يمكن تمويل استثمار الأموال الوقفية عن طريق عقد الإستصناع أو المقاولة (22)، وقد تبنى المشرع الجزائري هذه الصيغة الإستثمارية في تمويل الأوقاف بمقتضى القانون رقم 07/ 01 المعدل والمتمم لقانون الأوقاف، غير أنه أحال إلى أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما تعلق بتطبيق هذه الصيغة في مجال الوقف بموجب المادة (2) من القانون رقم 10/ 91، وبموجب هذه الصيغة التمويلية يسمح لإدارة الوقف أن تأمر بالتوسع في أملاك الوقف عن طريق عقد الإستصناع، وبموجبه يمكن تأخير الدفع بالإتفاق بين الجهتين وحسب طريقة تمويل الاستصناع يرتب دين على الإدارة الوقف يجب تسويته من موارد الوقف الموسع وللممول أن يتدخل في إدارته(23)، وغالبا ما يتم عقد الإستصناع في البنوك الإسلامية عن طريق الإستصناع الموازي، حيث لا تبني هي ولا تستطيع، وإنما تتفق مع المقاول لتنفيذ المشروع بنفس المواصفات التي تم الإتفاق عليها بينها وبين إدارة الوقف(24).

* تمويل مشروعات الأوقاف بواسطة عقد السلم(25): يمكن استثمار أموال الوقف عن طريق السلم باعتبار الوقف مسلماً، وهذا ما استقر عليه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره بتاريخ 9 فيفري 1989، حيث اعتبر السلم إحدى الأدوات ذات الكفاءة العالية في التمويل وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، فإذا كان لدى إدارة الأوقاف أرض زراعية ولها خبرة ودراية بالزراعة

وينقصها التمويل لشراء الآلات والمستلزمات الأخرى، فلها أن تلجأ إلى جهة تمويلية تعقد معها عقد السلم تتسلم في الحال رأس المال المتفق عليه لتوفي لها بالمسلم في الأجل المتفق عليه، وهكذا تستفيد إدارة الأوقاف من سيولة عاجلة تمكنها من قضاء مصالحها، ثم ما يفيض من المنتوج يمكن أن تبيعه أو يوزع على المستفيدين من الوقف، كما يمكن للأوقاف استعمال السلم في إدارة استثمار السيولة الوقفية في سوق السلع، غير أن القانون رقم 07/ 01 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالأوقاف لم يرد فيه ذكر هذه الصيغة الإستثمارية رغم ما فيها من مرونة وتيسير على الطرفين (26).

* صيغة المشاركة والمضاربة: وهي المشاركة بين صاحب المال والخبرة والعمل، حيث يقدم صاحب المال إلى طرف آخر المال ليستثمره استثمارا مطلقا أو مقيدا على أن يكون الربح بينهما حسب المتفق عليه(27)، وباعتماد صيغة المضاربة يمكن أن ينشأ وقف يمول من أموال نقدية يوقفها أفراد أو هيئات، بحيث تستغل هذه الأرصدة النقدية في عمليات مضاربات وفق قواعد وأسس محددة، حيث يتم صرف الأرباح الخاصة برب المال (الواقف) في نواحي متعددة منها زيادة رأسمال المضاربة أو شراء آلات ومعدات وتأجيرها للقادرين على العمل، ويمكن استغلال وقف المضاربة في عدة نواحي منها تمويل قطاع الصناعات والمشاريع الصغيرة والحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي.

وهناك صورة أخرى لا تخرج عن مضمون الشركة أو المشاركة يصطلح عليها بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وهي صيغة مطبقة في العديد من المؤسسات الوقفية، وتعنى أنها شركة تعطي للمؤسسة الوقفية الحق في الحلول محل شريكها الاستثماري في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وتعد هذه الصيغة من الأساليب العملية التي تستعملها المؤسسة الوقفية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الإستمرارية، فإذا وقعت خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك، وفي حالة تحقق الأرباح فإنها توزع بين الطرفين (المؤسسة الوقفية وشريكها) حسب الاتفاق(28)، على أن يتضمن عقد الشركة وعدا ملزما من جانب الممول ببيع حصته للأوقاف الأمر الذي يستدعي أن تقسم الأرباح إلى جزئين: الجزء الأول تخصصه للإنفاق على مصارفها الذاتية، والجزء الآخر فتخصصه لتسديد أصل ما قدمه الممول من تمويل(29).

الحالة الثانية: تحديد الإدارة بالاتفاق بين المؤسسة الوقفية والممول (صيغة شركة الملك) (30)

لما كانت أرض الوقف مما لا يصح بيعها أو إدخالها كرأس مال في شركة ما، فإن شركة الملك تقدم لنا صيغة لتمويل التنمية تتناسب مع طبيعة الوقف، حيث أنها تحافظ على استقلال الوقف في ملكه متميزا عما يملكه الممول، وفي صيغة شركة الملك يمكن أن تكون

الإدارة فيها بيد المؤسسة الوقفية أو بيد الممول حسب ما يتفقان عليه فيما بينهما مقابل أجر يدفعه مقابل التفويض بالإدارة للطرف الآخر.

وتتلخص الصيغة التمويلية القائمة على شركة الملك بأن يقوم الممول بالبناء على الأرض بإذن من مؤسسة الوقف، ويشترط أن يكون البناء ملكا للممول ويتفقا على اقتسام الإنتاج، أي الإيراد الإجمالي أو الصافي حسب نسبة يراعى عند تحديدها أن تعكس نسبة قيمة مال كل منهما إلى قيمة كامل المشروع مع تخصيص حصة معينة للإدارة، وبما أن الممول المؤسسي يرغب –عادة– ببيع هذا الملك وعدم الاحتفاظ به بخلاف ناظر الوقف، فيمكن الاتفاق على بيعه للوقف دفعة واحدة في موعد مستقبلي أو على أقساط، فيذكر العقد عندئذ تناقص حصة الممول من الإنتاج، ويمكن الاتفاق على السعر مع من يقبل الوعد الملزم أو أن يتواعد على البيع بسعر يحددانه عند عقد البيع حسب عوامل سوقية يتفقان عليها.

الحالة الثالثة: ترك الإدارة للمؤسسة الممولة: وهناك صيغتان أساسيتان:

* صيغة المشاركة بالإنتاج: وهي شكل من أشكال المضاربة، وفي هذه الصيغة يتم تنظيم الاستثمار والتمويل، يقدم فيها أحد الطرفين –على الأقل– أصولا ثابتة ويقدم الأخر العمل، وقد يقدم مع العمل أصولا ثانية أو متداولة أو نقودا أو كل ذلك معا، وفي هذه الصيغة يقدم الوقف الأرض ويقدم الممول البناء والإدارة ويقسم الوقف الإنتاج الإجمالي أو الإيراد الإجمالي، ويتفقان على انتقال البناء إلى الوقف بيعا، كما في انتهاء شركة الملك لأن الوقف لا يملك منه شيئا.
* صيغة الحكر أو الإجارة الطويلة: يستأجر الممول أرض الوقف، ويقيم البناء ويستثمره، ويدفع للمؤسسة الوقفية الأجرة المتفق عليها، ويستعمل الناظر جزءا من الأجرة في شراء البناء (3).

ب– التمويل بالإصدار (الاكتتاب العام)

نقصد بذلك اللجوء إلى الجمهور للاكتتاب في تمويل تنمية الأوقاف والاستمرار في إدارة الوقف والمشروع التنموي المتعلق به، وفي الحقيقة إن التمويل بالإصدار أو الاكتتاب لا يختلف عن صيغ التمويل الإسلامية المعروفة من مرابحة أو إجارة أو مشاركة أو غيرها من الصيغ، إلا في كونه يعبر عنه بأوراق مالية مقبولة شرعا ويمكن تداولها في السوق المالي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

* الأساليب الإجرائية للإصدار: إن بقاء إدارة المشروع بكاملها في يد المؤسسة الوقفية، يجعلها هي الجهة التي تصدر هذه الأوراق المالية، وينبغي أن يتضمن عرض الإصدار ثم عقد الاكتتاب بعده، وكالتين هما: وكالة من مشتري الورقة المالية للمؤسسة الوقفية

باستعمال نقوده في عملية البناء، ووكالة أخرى من المشتري تقر وتقبل إدارة الناظر للمشروع الوقفي الذي يتم تمويل بنائه بأموال أصحاب الحصص، والأسهم، والسندات.

فالعلاقة بين حامل الورقة المالية وناظر الوقف هي من جهة علاقة موكل بوكيله في مرحلة البناء، ثم إما أن تتحول بعد إتمام البناء وبدء الاستثمار إلى علاقة مضارب برب المال (والمضارب وكيل)، أو أن تستمر علاقة وكالة لأن ذلك يختلف حسب نوع الورقة المالية، بالإضافة إلى ذلك أن تداول هذه الورقة المالية يبدأ بعد أن يتحول ما يقابلها إلى مجموعة من الموجودات يغلب عليها الأعيان والحقوق في مقابل الديون والنقود، وكذلك فإن نشرة الإصدار ينبغي أن تعين المشروع الوقفي الذي يتم تمويله بحصيلة الإصدار وأوصافه وحجمه وغير ذلك من خصائصه.

* الأوراق المالية المقترحة لتمويل تنمية مشاريع الأوقاف: هناك أنواع من الأوراق المالية التي تصلح للطرح للاكتتاب العام من قبل الجمهور، لتمويل تنمية أملاك الأوقاف، وهي:

*حصص الإنتاج: وهي أوراق مالية متساوية القيمة، يصدرها للممولين، وهي تمثل ملكية حصة في المنشآت الاستثمارية التي تقيمها مؤسسة الوقف على ارض الوقف بالأموال التي يحصل عليها من حملة حصص الإنتاج ووكالة عنهم، وهي قابلة للتداول، بعد أن يبدأ المشروع بالعمل، أو يتحول أكثر ما يقابلها (أو ما تمثله) من ديون إلى أعيان وحقوق ومنافع، وفي أي وقت يرغب فيه الواقف يمتلك البناء المقام على أرضه، فإنه يستطيع أن يشتري حصص الإنتاج من السوق المالي، كما يمكن أن تبقى هذه الحصص بأيدي المستثمرين دون أن تنتقل إلى الوقف.

ويمكن تلخيص العلاقة بين المؤسسة الوقفية وحامل حصة الإنتاج كما يلي:

- إذن من المؤسسة الوقفية لحملة الحصص بالبناء على الأرض.

- دعوة من مؤسسة الوقف - بصفتها مضاربا- إلى الجمهور لشراء حصص الإنتاج بمبلغ محدد وبشروط معينة.

- قيام المؤسسة الوقفية بأعمال البناء وكالة عن أصحاب حصص الإنتاج وبعد إتمام البناء، تتسلمه المؤسسة الوقفية، وتدير إدارة استثماره بصفتها مضاربا.

- توزيع العائد الإجمالي، كأن يكون أجرة محصلة من مستأجري البناء مثلا- بين المضارب وأصحاب الحصص حسب الاتفاق.

*الشركات الوقفية القابضة وأسهم المشاركة الوقفية: في إطار توسيع مفهوم تنمية الموارد الوقفية ليشمل، إضافة إلى استثمار المـوارد الوقفية القائمة، جذب واقفين جدد،

استحدثت وزارة الأوقاف في السودان ما عرف بالسندات الوقفية، إذ تقوم الهيأة الوقفية الوصية بتحديد مشروع معين، ثم تطلب من الأفراد المساهمة في تمويله بشراء سندات وقفية تمكنهم من إمتلاك حصة من أصول المشروع ليقوم بوقفها على وجه بر محدد حيث تنشئ الهيئة الوصية شركة وقفية قابضة، حيث تشكل بنية تحتية للمشروعات الاستثمارية للأوقاف بالمساهمة في تحقيق عدد من المشروعات التنموية الصناعية والتجارية.

كما يمكن أن تصدر أسهم مشاركة عادية بقيم متساوية، وهي تشبه الأسهم في شركات المساهمة، يصدرها الوقف أو ناظره، وتتضمن نشرة إصدارها وكالة للوقف باستعمال قيمة الإصدار للبناء على أرض الوقف، فهي تصبح بعد قيام البناء ممثلة للبناء، فيشارك أصحاب الأسهم في ملكية البناء بنسبة ما يملكون من أسهم، ويكون ناظر الوقف أو الوقف نفسه بوصفه شخصية معنوية مدير البناء بأجر معلوم، وكما هو الحال في السهم في شركات المساهمة العادية، فإن الأرباح الصافية للمشروع توزع على المساهمين، بعد تنزيل المصاريف المختلفة، ويمكن في الأخير للوقف القيام بالتملك التدريجي للبناء بشراء السهم من السوق، أو بالانتقال الملكية هبة أو وقفا إلى الوقف نفسه بعد أن يستفيد المساهمون المنافع المرجوة من استثمارهم باسترداد أصل المال والعائد المتوقع منه.

*أسهم التحكير: أسهم التحكير هي درجة بين سندات الأعيان المؤجرة وأسهم المشاركة، فهي شبيهة بسندات الأعيان المؤجرة في أنها تمثل حصصا متساوية من ملكية بناء ملتزم بعقد إجارة لمدة الاستثمار وهذا البناء يقام – بطريقة التوكيل- على أرض الوقف، وهي نسبة أسهم المشاركة في أن عوائد تمثل الربح الصافي، فأسهم التحكير هي إذن أسهم تمثل حصصا متساوية في بناء يقوم على أرض وقفية مستأجرة من الوقف بعقد إجارة طويل الأجل هو عقد التحكير، وبأجرة محددة لكامل فترة العقد(32).

ثانيا: دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية

تلعب الزكاة دورا حيويا في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية وذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ومترابطة وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق، فمن أهم الأهداف التي تسعى إليها الزكاة هي منع اكتناز الأموال وبقائها كموارد ساكنة لا تقدم منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع، ويتضح هذا المبدأ عند معرفة أن الإسلام لا يشجع إبقاء قطعة أرض لمدة أكثر من ثلاثة سنين دون إعمارها، وهذا المبدأ يعد أكثر أهمية بالنسبة للأموال السائلة والتي لا يجب أن تبقى مكتنزة وغير مستخدمة، وهذا المفهوم يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي الحالي، والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة لأن هذه الموارد الراكدة لا تدخل في عجلة الاقتصاد، وبالتالي تقلل من حجم الموارد المحلية، ومن ثم، فإن ذلك يؤدي إلى مستوى تنموي أقل بكثير مما

يمكن أن يتحقق لو أن كل الموارد موظفة ومستخدمة في إنعاش الاقتصاد.

إن القيام بالعملية التنموية والنجاح في عمارة الأرض يتطلب تضافر كل من الإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية، وللزكاة دورها التنموي من خلال مواردها ومن خلال مصارفها ذات الأثر التنموي المباشر وغير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي(33).

1 ـ الآثار التنموية المباشرة للزكاة: يتوقف توفير الكميات اللازمة من رؤوس الأموال المحلية على الحد من ظاهرة الاكتناز في المجتمع أو الإقلال من إدخار الأموال في صورة لا تسهم في دعم النشاط الإنتاجي بشكل مباشر ومؤثر، وضرورة اتجاه هذه الأموال إلى مجالات الاستثمار ذات الأولوية لتنمية المجتمع، وتباشر الزكاة آثارها التنموية المباشرة من خلال محاربة الاكتناز والعمل على دفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار اللازمة للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي وإتساع السوق من خلال الحث على الإنفاق الاستهلاكي.

ومن خلال فريضة الزكاة جعل الله سبيلا يضمن مشاركة المال في حركية التنمية، فهي تقف دون تهديد المال المكتنز بالفناء إن لم يشارك في النشاط الاقتصادي، فالزكاة أداة لدفع الأموال المعطلة حتى تستثمر لتمويل التنمية(34)، من خلال دفع الأموال السائلة إلى المشروعات الاقتصادية لتنمو وتزدهر(35)، وتعمل الزكاة على محاربة الاكتناز بهدف تنمية الأموال واستثمارها لأن تثمير المال يجعل صاحبه يدفع الزكاة من العائد، فالزكاة تشجع على استثمار الأموال بهدف إخراجها من العائد مع المحافظة على أصول رؤوس الأموال(36)، والعمل على إنماء رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الإنمائية دون الوقوع في مصيدة الاكتناز، فيشعر المكلفين بالزكاة بمضاعفة الاستثمارات المنتجة وبالتالي مضاعفة استقطاب اليد العاملة واندماجها في المجتمع لتحقيق المنفعة العامة للتنمية المحلية(37).

وفي أسعار الزكاة المتناسبة عكسيا مع الجهد المبذول بالغ الأثر على تشجيع الاستثمار وتوسيعه ودافعا للإقبال على المجالات التي تقابل حاجة عامة، حيث لا تؤخذ الزكاة عن الحيوانات العاملة في الإنتاج، وتفرض على الثمار المزروعة بالآلة بنسبة النصف عن نسبة الزكاة في الثمار المزروعة بالري الطبيعي، وتكون أعلى نسبة في المعادن التي لا يتطلب إنتاجها جهدا.

وتسهم مصارف الزكاة في الحث على الاستثمار، فلا تعطى للقادر على العمل دفعا لاشتراكه في العملية الإنتاجية، وتمنح أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين رؤوس أموال تمكنهم من القيام بأعمال تجارية أو صناعية والنهوض بها، الأمر الذي يجعلهم من خلال عملهم الاستثماري في غنى عن الزكاة، كما تضمن الزكاة رأس مال للغارمين مما يشيع بين المستثمرين نوع من الاطمئنان فيندفعون في الاستثمار والإنتاج بكل طاقتهم بدون

تصفية استثماراتهم لسداد ديونهم(38).

1. الآثار التنموية غير المباشرة للزكاة : البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة يترتب عليها من الناحية الاقتصادية انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والاقتراب من حالة الركود، وأما من الناحية الاجتماعية فإنها تعمل على توسيع دائرة الفقر وما يصحبه من تفكك اجتماعي(39)، إذ تعمل الزكاة على معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها، كما تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالزكاة أداة تساعد على رفع مستوى التشغيل عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوث البطالة(40).

وأما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية، فيتوقف على مستوى التعليم والتدريب لذلك يكون الإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العمل النافع للمجتمع، إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب لأن فائدة علمه ليست مقصورة على طالب العلم فحسب، بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم والتدريب والتكوين بأنواعه المختلفة سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية، وبذلك يتضح أن الزكاة تساهم مساهمة ايجابية في زيادة عنصر العمل من الناحية الكمية والنوعية في المجتمع ويترتب على ذلك زيادة الإمكانيات الإنتاجية في المجتمع.

كما تؤدي الزكاة دورا بالغ الأهمية في علاج التقلبات الاقتصادية، فالزكاة تمثل تيارا نقديا أو سلعيا يتدفق من الفئات الغنية إلى مستحقيها ويمكن أن تعجل وتصرف على مستحقيها في فترات الانكماش حيث ينخفض الطلب بهدف إنعاش الطلب الاستهلاكي(41)، وتسهم الزكاة في التخفيف من حدة المديونية، كونها تحرر جزءا مهما من موارد الميزانية العامة للدولة التي كانت تستخدم في نفس مصارف الزكاة(42)، كما تعتبر الزكاة أهم أداة تؤدي إلى اختفاء مشكلة التضخم التي استفحلت في اقتصاديات الدول الإسلامية بسبب بعدها عن تطبيق الزكاة تطبيقا صحيحا وفقا لأحكام الشريعة فالتضخم كما هو معروف من مظاهره، تزايد النقود بشكل سريع ودائم في أيدي بعض الفئات في المجتمع وتتجمد في أيدي غالبية أفراد المجتمع مع التزايد المستمر على أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي يحدث خللا عند أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ويفيد رجال الأعمال لأن تغيرات الأثمان تجعلهم أكثر ثراء.

كما أن للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد من التقلبات من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية وزيادة الإنتاج

وتكرار إخراج الزكاة في موعدها السنوي أو الموسمي، وكل ذلك يحمي الاقتصاد من مخاطر التردي في أزمات الكساد والإفادة من الأثر الإنعاشي للزكاة بصفة منتظمة، كما أن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر إلا من خلال قناة الإنفاق وقناة الاستثمار، فيتحول كل إدخار إلى استثمار، وينخفض تفضيل السيولة إلى أدنى حد له، فالزكاة تضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين منها، ويكون ذلك خاصة في أوقات التضخم أو ارتفاع الأسعار وتخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة والتقليل من فرص حدوث كساد اقتصادي(43).

ثالثا: تمويل المشاريع التنموية عن طريق الصكوك الإسلامية في الجزائر

الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلا أو يتم إنشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والإطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في أن تكون أعياناً أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو معنوية أو خليط من بعضها أو كلها حسب قواعد مالية إسلامية معينة.

وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم صكوك الاستثمار تمييزًا لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله(44).

1- دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لقدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية كالنفط والغاز والطرق والموانى والمطارات وغيرها، كذلك لتمويل التوسعات الرأسمالية للشركات وتمويل المشاريع التنموية الخيرية، وعليه سنحاول توضيح ذلك فيما يلي(45):

أ- دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل الأجل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد ومن حيث سيولتها

المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة خاصة في حالة عدم ربط عوائدها بمعدل الفائدة لأنها لا تتعامل به أصلا، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر بالتضخم إيجابياً لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد الصكوك الممثلة لتلك الأصول أعيان وخدمات.

ب- دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر الخيار الأمثل خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد.

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الإستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته(46).

ج - دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنموية: الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل تلك المشاريع بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات

إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة ثم تقوم الحكومة – بصفتها مستأجرا – بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية، فالصيرفة الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة وبآجال مختلفة(47).

د – دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية: مما لا شك فيه أن الدور الاجتماعي للصكوك الوقفية يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، ونلمس ذلك من خلال النقاط التالية(48):

*إن توفير الحاجات الأساسية للفقراء من مأوى وتعليم وصحة يسهم في تطوير قدراتها وزيادة إنتاجيتها، مما يحقق زيادة في نوعية وكمية العامل البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية.

* إن مساعدة الدولة في توفير الحاجات الأساسية يؤدي بها إلى توجيه الفوائض المالية التي كان مقررا إنفاقها في الجانب الاجتماعي غير الإنتاجي إلى مشاريع استثمارية إنتاجية مدرة للربح، كما نلمس الدور الاقتصادي لصكوك الوقف فيما يلي:

* تسهم صكوك الوقف في تنمية الادخار ومحاربة الاكتناز من خلال توظيف الأموال في مشاريع استثمارية خيرية.

* تساعد الصكوك الوقفية في إنشاء مشاريع استثمارية يتم من خلالها توظيف عدد كبير من العمال.

* تسهم الصكوك الوقفية في تمويل المشاريع الصغيرة واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج والدخل ومنه زيادة الادخار والاستثمار، كما تساهم في إنشاء بعض المشاريع التي عجزت الدولة عن إنشائها.

* المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام من خلال القيم المضافة التي تحققها المشاريع التي تم إنشاؤها وتمويلها بصكوك الوقف.

2. الصكوك الإسلامية المستخدمة في تمويل المشاريع التنموية والتي يمكن الاستفادة منها في الجزائر

تحتاج الجزائر اليوم أكثر من ذي قبل إلى صيغ وآليات لتمويل مشاريعها التنموية بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة، أي أنه لا يأخذ إلا حصة من عائد وربح المشروع، ويتحمل مخاطر هذه المشاريع وخسارتها، خاصة في مرحلة ما بعد النفط والبحبوحة المالية التي تعيشها، والواقع أن حملة الصكوك أو المؤسسات المالية الإسلامية لا تمول إلا المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي يستطيع مدير المشروع شراء المشروع في نهاية مدة التمويل من أرباح المشروع أو من موارده الأخرى، وانطلاقاً من ذلك سنحاول إظهار مدى إمكانية الاستفادة من مختلف أنواع الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية والتي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في هذا المجال، وذلك من خلال ما يلي:

أ – الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع أصل أو عين موجودة عند الإصدار مؤجرة أو قابلة للتأجير: قد تحتاج الحكومة أو الشركة أو فرد إلى تدبير موارد مالية لاستخدامها في تمويل إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تمويل رأس المال العامل لهذا المشروع، أو لتمويل شخصي، وبدلاً من اللجوء إلى تحصيل هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة، فإنه يصدر صكوك أعيان مؤجرة أو قابلة للتأجير وتكون حصيلة إصدار الصكوك هي ثمن هذه العين، وإذا كان المصدر بحاجة إلى استخدام هذه العين فإن له أن يستأجرها من حملة الصكوك إجارة منتهية بالتمليك بقسط أجرة ثابت وذلك بقسمة تكاليف العين على فترات الإجارة، وقسط متغير يتم الاتفاق عليه يمثل العائد أو الربح، وبوفاء المستأجر بالتزاماته بدفع الأجرة طوال مدة الإجارة يتملك العين.

ويمثل الصك في هذه الحالة حصة شائعة في ملكية حقيقية للعين المؤجرة، لذا فإن هذه الصكوك يجوز تداولها من لحظة إصدارها وحتى نهاية مدتها، كما أنه يجوز استردادها من مصدرها بشروط معينة، وقد تكون الإجارة تشغيلية يعود فيها الأصل إلى حملة الصكوك في نهاية مدة الإجارة، وذلك بأن يكون طالب التمويل في حاجة إلى معدات وآلات لعملية واحدة أو عدة عمليات مثل المقاولين، وفي هذه الحالة يصدرون صكوك أعيان قابلة للتأجير تستخدم حصيلتها في شراء هذه المعدات لتؤجر للمصدر مدة محددة تعود العين بعدها إلى حملة الصكوك للتصرف فيها حسبما يرون لأنها مملوكة لهم، فهذه الصكوك إذن تعد أداة مالية متميزة لجلب الموارد المالية لاستخدامها في تمويل المشاريع الاستثمارية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، بجانب تمويل كافة أنشطة المصدر دون قيود على هذا الاستخدام(49).

ب – الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع منفعة أصل موجود عند الإصدار يملكه المصدر بعقد إجارة أو يملك الأصل نفسه (رقبة ومنفعة): قد تحتاج مؤسسات الدولة

أو شركة أو فرد إلى توفير موارد مالية لاستخدامها في تمويل تطوير مشاريع استثمارية قائمة أو في إنشاء مشاريع جديدة، أو توفير رأس المال العامل لهذه المشاريع أو حتى لأغراض شخصية، وبدلاً من أن يلجأ إلى التمويل عن طريق القرض بفائدة فإنه يقوم بإصدار صكوك يبيع بمقتضاها منفعة أصول يملكها لمدة طويلة، كالعقارات والمطارات والسفن والمصانع والسدود والمعدات والآلات لحملة الصكوك، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي أجرة هذه الأصول أي ثمن منفعتها، ثم يقوم حملة الصكوك بإعادة تأجيرها للغير ويكون الفرق بين الأجرتين هو عائد أو ربح هذه الصكوك.

وللمصدر أن يستأجر هذه الأصول من حملة الصكوك لمدة قصيرة إذا احتاج إليها، وتكون الأجرة التي يدفعها هي عائد الصكوك، ويمكن أن تعود باقي مدة المنفعة إلى المصدر إذا تعهد بإعادة شرائها من حملة الصكوك مقابل ثمن أو أجرة محددة.

والصكوك التي تصدر لدفع أجرة الأصل تمثل حصة شائعة في ملكية منفعة الأصل المستأجر، ولذا فإنه يجوز تداولها واستردادها من لحظة إصدارها وقبل بيع هذه المنفعة بعقد إجارة من الباطن، وذلك بما يتفق عليه حامل الصك ومشتريه، وأما بعد بيع هذه المنفعة فإن التداول يكون بالقيمة الإسمية وبثمن الحال لأن الصك يمثل الأجرة وهي دين في ذمة المستأجر من الباطن في هذه الحالة.

ت – الصكوك الصادرة على أساس عقد إجارة أصل موصوف في الذمة: قد لا توجد لدى طالب التمويل حكومة كانت أو شركة، أصول جاهزة يبيعها أو يؤجرها لحملة الصكوك، فيؤجر أصولا بمواصفات محددة ينوي إنشاءها أو تكون تحت الإنشاء كالمباني أو المطارات والمصانع وغيرها، وهنا تجيز له الشريعة الإسلامية إصدار صكوك يؤجر بمقتضاها لحملة الصكوك هذه الأصول إجارة موصوفة في الذمة لمدة طويلة (كأربعين سنة مثلاً) ثم يستأجرها هو أو غيره من حملة الصكوك بأجرة معلومة لمدة أقصر هي مدة الصكوك، ويكون الفرق بين هذه الأجرة والأجرة التي دفعها حملة الصكوك للمؤجر العائد من وراء هذه الصكوك، وللمصدر المؤجر أن يتعهد بشراء باقي المنفعة بسعر السوق أو بالقيمة العادلة أو صافي القيمة أو بما يتم الاتفاق عليه عند تنفيذ البيع(50).

ث – الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع الخدمات: إذا رغبت المؤسسات التي تقدم خدمات للغير مثل المؤسسات الطبية والتعليمية والاستشارية ومؤسسات النقل والاتصالات وغيرها من الخدمات في توفير موارد مالية لتمويل تطوير أنشطتها الاستثمارية القائمة أو إنشاء وحدات أو مشاريع استثمارية جديدة أو لمقابلة نفقاتها

الجارية (رأس المال العامل)، فإنها تستطيع أن تصدر صكوك خدمات تبيع بمقتضاها لحملة الصكوك مجموعة من خدمات النقل أو الاتصالات، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي ثمن أو أجرة هذه الخدمات، وذلك بديلاً عن القرض الربوي، ويستطيع ممثل حملة الصكوك الأمين أن يبيع هذه الخدمات التي اشتريت جملة بالنقد لطالبي هذه الخدمات مقابل أجرة تدفع مؤجلة (SPV) ، ويتمثل عادة في الشركة أو على أقساط، وبهذا تعد صكوك الخدمات أداة مالية متميزة لاستقطاب الموارد المالية لمؤسسات الخدمات إذ تمكنها من توفير التمويل اللازم لتمويل مشاريعها الاستثمارية الجديدة، وتطوير المشاريع القائمة كما أنها توفر رأس المال العامل.

ج- الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع بضاعة سلماً: قد يحتاج المنتج حكومة أو شركة أو فرداً إلى تمويل عمليات الإنتاج زراعياً أو صناعياً أو غيرها، وبدلاً من اللجوء إلى توفير هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة، فإنه يصدر صكوك سلم يبيع المصدر للصكوك بمقتضاها كمية من إنتاجه الزراعي أو الصناعي أو التعديني أو الاستخراجي يسلمها لوكيل حملة الصكوك في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي الثمن الذي يملك المنتج التصرف فيه بكل أنواع التصرف، ففي هذه الصكوك يبيع المنتج إنتاجه في المستقبل بالجملة ونقداً ويقبض الثمن في الحال، وبذلك يظهر أن صكوك السلم تعد أداة متميزة لجذب الموارد المالية لتمويل الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في مجال إنتاج زراعي أو صناعي أو استخراجي أو تعديني، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج ومشاريعه الاستثمارية.

ح - الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع أصل يتولى البائع تصنيعه: تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك، إيجاباً، أي عرضاً من مصدر الصك المستخدم أو المستفيد من حصيلته حكومة أو شركة أو مؤسسة فردية، بصفته مستصنعاً أي مشترياً، موجهاً إلى جمهور المكتتبين أو إلى فئة محددة منهم، كبعض المؤسسات المالية، يعرض عليهم فيه شراء أصل مصنع منهم كطائرة أو سفينة أو آلة أو مشروع إسكان أو طريق أو سد أو مطار وذلك بثمن معين، فإذا تم قبول هذا العرض بالاكتتاب في الصكوك ودفع قيمتها انعقد الاستصناع بين مصدر الصك بصفته مستصنعاً، أي مشترياً استصناعياً، وبين المكتتبين في الصكوك بصفتهم صانعين، ثم يقوم ممثل حملة الصكوك بالتعاقد مع صانع آخر في استصناع موازٍ يصنع العين بثمن يدفع له من حصيلة إصدار الصكوك ويسلم هذا الأصل للمصدر.

ومن هنا يظهر أن صك الاستصناع أداة مالية متميزة لجلب أو توفير الموارد المالية للحكومات والشركات التي تحتاج إلى شراء سلع صناعية كالطائرات والسفن والمصانع والمعدات والآلات، أو إلى تمويل مشاريع البناء مثل المطارات والمجمعات الصناعية والسكنية، فهؤلاء يصدرون صكوكاً تستخدم حصيلتها في تصنيع هذه السلع ثم تسلم بعد تصنيعها إلى مشتريها استصناعاً ليدفع ثمنها على أقساط أو دفعة واحدة في المستقبل، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين تكلفة تصنيع السلعة وثمن بيعها للمصدر، فحملة الصكوك يبيعون السلعة المصنعة إلى المصدر بثمن معين يدفع على أقساط، ثم يتفقون مع من يقوم بالتصنيع بثمن يدفع له في مرحلة التصنيع.

خ – الصكوك الصادرة على أساس عقد البيع المرابحة: إذا احتاجت حكومة أو شركة تمويل شراء سلع أو بضاعة مثل الطائرات والسفن والمصانع، والعقارات والبضائع على أن يدفع الثمن في أجل محدد، دفعة واحدة أو على دفعات فإنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك المرابحة لآمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك، أي الإيجاب الذي تتضمنه، وعداً ملزماً من مصدرها أي الراغب في الاستفادة من حصيلة إصدارها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عنهم، بشراء بضاعة بمواصفات معينة، بثمن محدد، أو بما قامت به البضاعة على المشتري، مع ربح معلوم، مبلغاً مقطوعاً أو نسبة محددة من تكاليف البضاعة، يدفع في مواعيد محددة، وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار نائباً عنهم، لهذه البضاعة وقبضها، فإذا تم الاكتتاب ودفع المكتتبون قيمة الصكوك التي تمول عملية الشراء وما يتبعه من تكاليف التأمين والشحن والتفريغ وغيرها، قام ممثل حملة الصكوك، اعتماداً على هذا الوعد الملزم، باستخدام حصيلة الاكتتاب في تملك البضاعة الموعود بشرائها من المصدر وقبضها القبض الناقل للضمان، ثم يقوم، بتوقيع عقد المرابحة للمصدر الواعد بالشراء، نيابة عن حملة الصكوك، ثم يتولى بعد ذلك تسليم البضاعة لمشتريها وتحصيل الثمن وتوزيعه على حملة صكوك المرابحة للآمر بالشراء، ولممثل حملة الصكوك أن يعين مدير استثمار ويحدد له أجرا للقيام بهذه العمليات حسبما تقرره نشرة الإصدار.

ويتمثل التمويل في هذه الصكوك في حصول مشتري البضاعة على البضاعة التي يحتاجها لتجارة أو استخدام بثمن مؤجل يدفع على أقساط أو دفعة واحدة، وذلك بديلاً عن اقتراضه بفائدة وشراء البضاعة بنفسه بمبلغ القرض، وبذلك تكون صكوك المرابحة أداة لجذب التمويل وتحصيل الموارد المالية.

د – الصكوك الصادرة على أساس عقد المضاربة: إذا كان المقصود من إصدار الصكوك هو توفير رأس مال مضاربة لاستثماره في مشروع استثماري خاص أو نشاط استثماري

معين، فإن هذه الصكوك تسمى صكوك المضاربة المقيدة، وإذا كان النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك عاماً، فتسمى صكوك المضاربة المطلقة، وفي كلا الحالتين فإن هذه الصكوك توفر الموارد المالية التي تحتاج إليها الحكومات والشركات والأفراد الذين لديهم مشاريع إنتاجية يرغبون في تنفيذها وليس لديهم رأس المال أو التمويل اللازم، ولكن مواردهم المالية تسمح لهم برد هذا التمويل وتملك المشروع في المستقبل.

ويظهر من العرض المتقدم، أن صكوك المضاربة تمثل أداة ممتازة لجذب وتدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة الاستثمار وإنشاء المشاريع الاستثمارية بجميع أنواعها وتطوير القائم منها بالإحلال والتجديد وإضافة خطوط إنتاج جديدة، على أن يتحمل المستثمرون حملة الصكوك مخاطر هذا الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة من أرباح المشروع حتى يقوم المضارب بتملكه دفعة واحدة أو على دفعات وذلك من حصته في الربح أو من موارده الخاصة، وبذلك تمول خطط التنمية من خلال هذه الصكوك دون تكلفة على أصحاب هذه المشاريع ذلك أن حملة الصكوك لا يحصلون إلا على حصة من ربح المشاريع التي تمولها حصيلة صكوكهم مع تحملهم لمخاطر الاستثمار التي لا يد للمضارب فيها(51).

ذ – الصكوك الصادرة على أساس عقد الوكالة في الاستثمار: تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك عرضا من مصدر الصك للجمهور أو فئة خاصة من الناس، كالبنوك والمؤسسات المالية، لاستثمار حصيلة الصكوك بصفته وكيلاً بأجرة محددة، في عملية استثمارية محددة أو في مشروع معين أو نشاط خاص أو مجموع الأنشطة التي يختارها الوكيل حسب المصلحة، فإذا قبل من وجه إليهم هذا الإيجاب هذا العرض واكتتبوا في الصكوك الصادرة لتمويل هذه العملية أو ذلك المشروع أو النشاط انعقدت وكالة في الاستثمار بين مصدر الصك، بصفته وكيل استثمار، والمكتتبين فيه، بصفتهم موكلين، وترتبت على هذه

الوكالة آثارها الشرعية حسب شروط الوكالة وأحكامها الشرعية التي يحددها عقد الوكالة في الاستثمار ونشرة الإصدار ودراسة الجدوى المعتمدة عليها، وأهم هذه الأحكام هو تحديد مدة الوكالة وأجر الوكيل بمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال المستثمر أو صافي أصول الوكالة، وتحديد مجال عمله وحدود سلطاته، ويعد الاكتتاب في هذه الصكوك قبولاً للأجر الذي يعرضه الوكيل وسائر شروط عقد الوكالة (52).

3. التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في

الجزائر عائقاً رئيسياً وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال تمويل الخطط التنموية، ويمكن توضيح هذا العائق في عدة جوانب، بحيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري والتنظيمات التي يصدرها مجلس النقد والقرض والتشريعات الجبائية ذات الصلة بالنشاط المصرفي والمالي أحكاما خاصة تهدف إلى مراعاة خصوصيات والضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص، باستثناء بعض المنتجات المالية الجديدة التي تنسجم موضوعياً من حيث المبدأ مع قواعد الشريعة الإسلامية دون أن يكون المقصود من وضع هذه الأحكام الخاصة مراعاة الأحكام الشرعية، بقدر ما كان الهدف إيجاد أساس قانوني لتطوير هذه المنتجات في السوق الجزائري بوصفها منتجات طورتها الصناعة المالية التقليدية، والمقصود هنا منتجي الإجارة التمويلية أو ما أطلق عليه المشروع الجزائري الاعتماد الإيجاري والمشاركة، فيرأس مال الشركات ويسمى في القانون الجزائري برأس المال المخاطر، يضاف إلى هاتين الحالتين نشاط إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية المنصوص عليها في المادة 73 من قانون النقد والقرض(53).

ولعله من الأهمية بمكان التنويه إلى أن غياب الاعتراف القانوني الصريح بالصناعة المالية الإسلامية ككل وبالصكوك الإسلامية بشكل خاص لم يشكل عائقاً يمنع وجودها والتعامل بها بقدر ما هو عامل كابح يحول دون تمكينها من ترجمة مبادئها وقواعدها الشرعية بشكل صحيح وكامل ومنسجم في الممارسة الميدانية للعمل المصرفي والمالي(54).

الخاتمة

يستخلص مما سبق، أن التنمية المحلية بحاجة دائمة للمصادر التمويلية من أجل تحقيق أهدافها بأكبر كفاءة ممكنة مما يزيد في معدلات التنمية المحلية، وأن الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية هي إحدى أفضل البدائل الإستراتيجية لمصادر التمويل لعمليات التنمية المحلية المجهزة بفيض من التمويل المستمر والمتجدد، حيث تمثل تيارا نقديا دائم التدفق، فهي وسائل لصيانة وتنمية الموارد البشرية والمادية والمعنوية للمجتمع المسلم وتؤدي إلى المحافظة على استمرارية العملية التنموية الشاملة والعادلة والمتوازنة وتدعم استقلاليتها، كما أنها لا تحجب مصادر أخرى يمكن أن يكون لها دورها الفعال في مجال التنمية، وعليه نخلص إلى أن نظام التأمين التكافلي والصكوك الإسلامية يمكن أن يسهم بقسط وافر في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال طرحه مجموعة من الأساليب والصيغ التمويلية المبتكرة لتمويل المشاريع التنموية المحلية، والتي تراوحت بين صيغ التمويل المؤسسي والتمويل عن طريق الإصدار إضافة إلى التمويل التبرعي.

على أنَّه قبل أن نختم بحثنا، سنعرض ما توصلنا إليه من نتائج وملاحظات التي حاولنا من خلالها الوقوف على عمق الإشكالية ومختلف الأسباب التي أدت إلى قيامها، وذلك ما يبرز من خلال الوقوف على النتائج التالية:

1. القطاع الوقفي يمكنه أن يكون رقما مهما في المعادلة التنموية وقطاعا إقتصاديا قائما بذاته أو قطاعا ثالثا شريكا في التنمية المستدامة بكل أبعادها يحفظ للأمة كرامتها وأمنها واستقرارها الإقتصادي، ويخفّف عن الدولة قسطا كبيرا من الأعباء العامة، لكن لا يمكن أن تتحقق تنمية الموارد الوقفية، إلا إذا سبقتها أو صاحبتها تنمية العديد من المتطلبات أهمها: استقلالية مؤسسة الأوقاف، تنمية ثقافة المجتمع تجاه الوقف، تنمية قدرات القائمين على الوقف، إتباع الأساليب الحديثة في استثمار أموال الأوقاف.

2. تعتبر الزكاة مصدر متجدد لتمويل التنمية، كما أنها تعتبر من الوسائل الفعالة لتشجيع الاستثمار من خلال أنها تحارب اكتناز الأموال وتعطيلها مما يكسبها قدرة كبيرة على تحفيز الإنتاج والاستثمار، الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة نتيجة لتزايد حصيلة الاستثمار، كما أنها تؤدي دور بارز في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال ما تتمتع به من مرونة في تحصيلها، إضافة إلى دورها الفعال في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال محاربتها للفقر فهي تحقق التكافل الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل والمساهمة الفعالة في رفع مؤشرات التنمية البشرية، ونظرا لهذه الأهمية فينبغي على الدول الإسلامية إعادة إحياء هذه الفريضة من خلال تنظيم إدارة جمعها.

3. إن تنامي موارد الزكاة يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول الاجتماعية بالإضافة إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية الزكاة، وعليه فيزداد الادخار الاجتماعي التضامني ويرتفع الاستثمار الكفائي ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي، كل هاته المساهمات تعمل على دفع نوعي لعجلة نمو الاقتصاد الوطني وهذا ما يحقق الفرضية الرابعة.

4. تعتبر الصكوك الإسلامية أداة تمويلية ناجحة لمشاريع التنمية الاقتصادية، رغم بعض العوائق والإشكالات التي تعترض طريقها، وكذا المخالفات الشرعية التي تشوبها، وبالتالي يتطلب الأمر ترشيداً أكبر لهذه الأداة للاستفادة منها على نطاق أوسع، خاصة في العالم الإسلامي أين تعاني بلدانه من شح الموارد المالية.

5. للصكوك الإسلامية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية خاصة مشاريع البنى التحتية، وتوجد

تجارب تطبيقية رائدة في العالم في استخدام الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل، أهمها التجربة الماليزية والإماراتية والبحرينية.

6. هناك عوائق قانونية وتنظيمية وجبائية تحول دون نشر صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر، وتمثل تحدياً كبيرً أمام إصدارها وتداولها وبالتالي الاستفادة منها كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.

7. تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، وبذلك يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية، وعليه لتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة: تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام، تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية، التخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها، تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة، الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي.

مراجع الدراسة

( ) محمد صالح جواد مهدي، العمل الخيري «دراسة تأصيلية تاريخية»، مجلة جامعة سامراء، العدد (30)، المجلد (8)، السنة الثامنة، جويلية 2013، العراق، ص 217.

(2) عز الدين بن زغيبة، «مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري»، أبحاث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة العمل الخيري والشؤون الإسلامية بدبي، من 20 إلى 22 يناير 2008، دولة الإمارات، ص 08.

(3) يعرف الوقف على أنه: حبس الأصل وتسبيل الثمرة، ويقصد بحبس الأصل بقاؤه قائما وعدم التصرف فيه أو تصفيته أو بيعه أما تسبيل الثمرة فيقصد بها إنفاق الوقف في سبيل الله حسب الأغراض المحددة في وثيقة الوقف.

(4) دلالي الجيلالي، تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014-2015، ص 286.

(5) رابح بوقرة وعامر حبيبة، «دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة -دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية»، أبحاث الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية، جامعة صفاقس، 27-29 جوان 2013، تونس، ص 05.

(6) فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الإجتماعية، سلسلة البحوث الفائزة بجائزة الأمانة العامة للأوقاف لبحوث الوقف، الكويت، 2010، ص 223.

(7) نور الدين بوالكور وعز الدين شرون، «دور المصارف –البنوك الوقفية في التنمية»، أبحاث الملتقى الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، من 20 إلى21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 04.

(8) إبراهيم خليل عليان، «تطوير الأوقاف الإسلامية واستثمارها تجارب الدول الأخرى»، أبحاث مؤتمر القدس الرابع جامعة القدس المفتوحة، 2013، ص 10، البحث موجود على الموقع الآتي. www.qou.edu.arabic

(9) رابح بوقرة وعامر حبيبة، «دور التمويل التبرعي الوقفي في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي»، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي –الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، من 20 إلى 21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 08.

(10) عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، من 15 إلى 16 نوفمبر 2011، ص 13.

(11) عبد الجبار السبهاني، دور الوقف في التنمية المستدامة، مجلة الشريعة والقانون، العدد (44)، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2010، ص 04.

(2) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، «تعزيز استفادة العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة»، أبحاث مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص 05.

(3) نصر محمد عارف، «الوقف واستدامة الفعل الحضاري»، مجلة أوقاف، العدد (15)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2008، ص 23.

(4) إسراء يوسف ذنون وخالد غازي التميمي، أهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجموعة أبحاث النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير، لبنان، 2013، ص 487.

(5) محمود النيجري، «العمل الوقفي ينطلق من خلال المؤسسات»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (228)، ربيع الأول، 1421هـ- يونيو 2000م، ص 38.

(6) منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنمية، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 245.

(7) عبد العزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، أبحاث ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، لبنان، 2003، ص 789.

(8) محمد مصطفى الزحيلي، الإستثمار المعاصر للوقف، ص 14، بحث منشور على الموقع التالي: www.islamsyria.com /download_file.php?system=library&FID=196

(9) ليث عبد الأمير الصباغ، تنمية الوقف بتصرف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص77-78.

(20) دلالي الجيلالي، المرجع السابق، ص 221.

(21) خالد بن علي المشيقع، الصيغ الإستثمارية للأصول الوقفية، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المجلد (2)، 29 30 مارس 2013، ص 152.

(22) أنظر في ذلك: أحمد بلخير، عقد الإصتصناع وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/ 2008، ص 04.

(23) عبد العزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، أبحاث ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، لبنان، 2003، ص 789.

(24) ومثاله أن يكون هناك عقد استصناع بين جهة راعية للوقف كالجامعة مثلا وجهة ممولة تقيم بناء على أرض الوقف ويكون البناء مملوكا لتلك الجهة التي تولت بناءه، وتشتريه الجامعة بناء على اتفاق مسبق بثمن مؤجل على أقساط سنوية أو شهرية، والغالب أن تكون أقل من الأجرة المتوقعة من تأجير المبنى ومع نهاية تسديد الأقساط تؤول ملكية المبنى للأوقاف. أنظر: محمد أحمد سويلم، دور الجامعات في نشر ودعم الأبحاث العلمية من خلال الوقف، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع يومي 29 و30 مارس 2013، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2013، ص 157.

(25) عرف ابن قدامة السلم بقوله: «هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل»، ويسمي سلما وسلفا فيقال أسلم وأسلف وسلف وهو نوع من البيع فينعقد بما ينعقد به البيع، ويعرف أيضا بأنه بيع شئ موصوف في الذمة بثمن معجل. أنظر: إبن قدامى المقدسي، المغني، باب الوقف، إعتنى به وخرج أحاديثه رائد صبري بن أبي علفة، الجزء الأول، بيت الأفكار الدولية، بيروت لبنان، 2004، ص 312.

(26) دلالي الجيلالي، المرجع السابق، ص 225-226.

(27) منذر القحف، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق- سوريا، 2000، ص 259.

(28) سامي صلاحات، إدارة المخاطر للاستثمار وتنمية ممتلكات والأصول والصناديق الوقفية، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة 29 و30 مارس 2013، ص 265.

(29) من أهم صورها أن يشترك الواقف والممول بالكلفة، وتصبح أرض الوقف ملكا للواقف أو المنشآت ملكا للممول ثم يتم تأجير العقار لأخرين ويتم إقتسام العائد من الإيجار بين الواقف والممول بنسبة ما يصيب الأرض والبناء على الترتيب، ويقوم الواقف بشراء البناء من الممول تدريجيا باستقطاع جزء من نصيبه في العائد من إيجار البناء إلى أن تؤول إليه ملكية المشروع كاملة خلال مدة محددة. أنظر: سلطان محمد حسين الملا، تنظيم أعمال الوقف وتنمية موارده، مؤتمر الأوقاف الأول بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2001، ص 55.

(30) محي الدين القره داغي، «تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها»، مجلة أوقاف، العدد (7)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، نوفمبر 2004، ص 49.

(3) منذر قحف، الوقف الإسلامي، المرجع السابق، ص 267.

(32) Monzer Kahf، Gestion des investissements des biens Waqf، Banque Islamique de développement، Institut Islamique de recherche et de formation، Djeddah، 1998، P305.

(33) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الولايات المتحدة الأمريكية: المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ه1413/ 1993 م، ص 197.

(34) علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1405 ه/ 1985 م، ص 150.

(35) حسين حسين شحاته، محاسبة الزكاة، مكتبة الإعلام، القاهرة، دون تاريخ، ص 61.

(36) مدحت حافظ ابراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، 1995، ص 139-143.

(37) محمد رجراج وعلي خالفني، «مكانة التنمية المحلية في الصندوق الوطني للزكاة»، الملتقى الدولي الأول حول: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، يومي 10 و11 جويلية 2004، ص 10.

(38) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص -179 282.

(39) عبد الله الطاهر، «حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع»، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة نظر إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1410ه/ 1989م، ص 265.

(40) لعمارة جمال، «اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة»، مجلة البصيرة، العدد الأول، الجزائر، 1997، ص 100.

(41) موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1988، ص 329.

(42) لعمارة جمال، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2000، ص 84.

(43) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 321 – 324.

(44) حسين حامد حسان، «الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية (حالة الجزائر)»، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول صناعة الخدمات المالية وآفاق إدماجها في السوق المالي والمصرفي الجزائري، المنعقد بالمدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2011.

(45) معطى الله خير الدين وشرياق رفيق: «الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية»، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: «مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي»، جامعة قالمة، يومي 03 و2012/ 12/ 04، ص 253-254.

(46) سليمان ناصر وربيعة بن زيد، «الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر»، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ماي 2014، ص 10.

(47) ربيعة بن زيد وعائشة بخالد، «دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، جانفي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، ص 215.

(48) تعرف الصكوك الوقفية على أنها: وثائق تمثل موجودات الوقف سواء أكانت هذه الموجودات أصولاً ثابتة كالعقارات والمباني وغيرها، أو أصولاً منقولة كالنقود والطائرات والسيارات أو حقوق معنوية (كحقوق التأليف، وبراءة الاختراع).

(49) سليمان ناصر وربيعة بن زيد، المرجع السابق، ص 11-12.

(50) في هذا النوع من الصكوك سيحصل مصدرها على موارد مالية يمول بها مشاريعه الاستثمارية هي حصيلة إصدار الصكوك أي أجرة العين الموصوفة في الذمة أو ثمن منفعتها، وهي عين لا توجد في ملكه عند إصدار الصكوك، بل ستوجد في المستقبل بموصفات معينة، وبهذا تكون هذه الصكوك وسيلة أو أداة لت وفير الموارد المالية المطلوبة لتمويل إنشاء المشاريع الاستثمارية التنموية للدولة أو تطوير مشاريع قائمة، أو تمويل رأس المال العمال لهذه المشاريع، أو حتى لتمويل الحاجات الشخصية.

(51) نفس المرجع، ص 13-14.

(52) نفس المرجع، ص 15-16.

(53) للمزيد من التفاصيل أنظر: المادة (73) من الأمر 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003الصادر بالجريدة الرسمية، العدد (64)، الصادر في 26/ 10/ 2003.

(54) ناصر حيدر: المتطلبات القانونية والتنظيمية والجبائية لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: «صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالي المصرفي الجزائري»، المنعقد بالمدرسة العليا لتجارة، الجزائر، يومي 17و18 أكتوبر 2011 ، وأنظر أيضا: سليمان ناصر وربيعة بن زيد، المرجع السابق، ص 17.

معوقات التنمية السياسية في الجزائر بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

Obstacles to political development in Algeria between the civil society and traditional society

د. منصور مرقومة
أستاذ الأنثروبولوجيا، جامعة مستغانم. الجزائر
أ، سميحة طري
باحثة دكتوراه (سنة ثالثة) علوم سياسية و علاقات دولية
جامعة الجزائر3

ملخص:

تعتبر قضية التنمية السياسية من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة و الاجتماع داخل بلدان العالم الثالث عامة و العالم العربي بصفة خاصة ، و ذلك أن الحديث عن التنمية بمعناها الواسع صار محور الخطابات و الشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول كما يؤكد أساتذة العلوم السياسية على أهمية التنمية السياسية كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتداخل بين عناصرها المختلفة.

و عليه ، سنحاول الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه التنمية السياسية في الجزائر من خلال العلاقة التي ترتبط بين المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي المعتمد على الولاء للقبيلة أو العشيرة، وكذا طبيعة العلاقات التي تجمعهم سواء كانت ناتجة عن تفاهم و تعاون ومؤازرة، أو كانت عبارة عن صراعات حزبية وقبلية و قرابية.

Abstrat :

The problem of political developement is considered as on of the most important subjects that interests the researchers in the political field in the third world countries and mainly in the Arabic ones. This is due that the political leaders and the decision makers use this political developement as their basic slogans and speeches. This is consolidated by the view of the

political sciences experts, who insist on the importance and effects of the political developement in economic and social developement.

Tresearch aims to define and clarify the main obstacles that face the political growth in Algeria through the study of the relation between civil and traditional society which is based upon of the loyalty to the tribe and community, in addition of all kinds of relations caused by undestanding or political and tribal or familial conflicts.

تمهيد

سنحاول من خلال هذه الورقة الوقوف على مفهوم المجتمع المدني كما جاء في النظريات المختلفة خاصة في الفكر الغربي، وإجراء مقارنة لواقع هذا المفهوم في مجتمعنا المحلي مع ما يسمى بالمجتمع الأهلي، لنخلص في نهاية المطاف إلى بعض من معوقات التنمية السياسية التي تتأرجح بين ما هو تقليدي وما هو حديث، وهذا من خلال جملة من النقاط المحددة تتمثل في ما يلي:

1-المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع الأهلي

لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بمفهومه المعروف والمتداول في الغرب، لأن الجزائر، وعلى غرار دول المغرب العربي، تختلف في خصوصياتها عن الغرب، كما يمكن القول أن الجزائر مازالت في طور التأسيس لمجتمع مدني، بحيث لا يمكننا أن نضبط هذا المفهوم، على الأقل في الوقت الحالي والفترة الراهنة، إلا من خلال بعض التجليات لهذا المفهوم في عناصر ملموسة وواقعية، يمكن أن تعبر عن هذا المجتمع.[1] ويقصد بهذا المفهوم حاليا ((مجموع الجمعيات والتنظيمات العاملة في الميدان الاجتماعي، والتي تهدف في آخر المطاف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية)).[2] ويمكن أن نستخلص التعريف العام التالي بحيث يعبر المجتمع المدني في مفهومه الواسع عن العديد من العلاقات التي يقيمها الإنسان مع أقرانه، وهي في غالبية الأحيان علاقات اجتماعية، فهو ينتمي إلى فئات اجتماعية متعددة، ومؤلفة في نفس الوقت، من الأعضاء أنفسهم وكذا التضامن الوظيفي الذي يجمع هؤلاء الأعضاء بنوع من الهدف التكاملي في علاقات إيجابية أو سلبية والتي تؤلف شبكة متمازجة ومعقدة تتطور باستمرار، حيث يصبح المجتمع المدني فيها واقعة اجتماعية تاريخية وليس مفهوم قانوني، إنه حاصل اجتماع عدد كبير من الجماعات التي تختلط دون أن تذوب. إنه «مجتمع كلي»[3]. ويعرفه العربي ولد خليفة في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بأنه ((شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه خاص... وتضم

الأطباء والمحامين والمهندسين والمناضلين والنقابيين أو الصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين والطلاب والمعلمين الخ...))[4].

أما فيما يخص المفاهيم المستقاة من الفكر والفلسفة والممارسة السياسية العالمية الغربية، فيمكننا أن نستعرضها باختصار. فلقد أكد هيغل في تحديده للمجتمع المدني بأنه تلك () التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة))[5] يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية. ويعرفه «غرامشي» بأنه ()مكونا من مكونات دولة الطبقة، بينما يكون المجتمع السياسي المكون الآخر)). فهو إذن ()مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ككل. هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها))[6] ويدخل في إطار هذا المفهوم بالنسبة للجزائر مجموع الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية. غير أنه، وعلى المستوى المحلي، يكاد هذا التنظيم أن يكون منعدما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعاريف و المفاهيم السابقة الذكر، اللهم إلا بعض الجمعيات المحلية، أو التنظيمات النقابية التابعة لمؤسسات وطنية، أو التنظيمات الخيرية ذات الطابع التقليدي، والتي تسعى من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن، أو المساهمة في حل بعض المشاكل المتعلقة بالتعليم والصحة والبطالة. حيث أن هذه التنظيمات لا تلعب بشكل جلي دور الوسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة أو الدولة كما هي الحال بالنسبة للمجتمعات المدنية في الدول الغربية، وهذا على اعتبار أن مجتمعنا المحلي مجتمعا قبليا عشائريا[7]. وعندما تحدث حليم بركات عن الطبقات الأكثر هامشية وعجز واغتراب في الوطن العربي، ذكر أن من بين هذه الطبقات طبقة المثقفين، وأكد على أن تنشيطها وإدماجها، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تنشيط المجتمع المدني من أجل تجاوز اغترابها، ولا يمكن تنشيط المجتمع المدني وتجاوز الاغتراب سوى بالديمقراطية الحقة والفاعلة[8]. ويصبح بذلك دور المجتمع المدني على المستوى المحلي محدودا جدا ويقتصر على بعض المبادرات الفردية التي غالبا ما تخضع للسلطة الحاكمة وتنعدم لديها الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وعدم الشفافية في التسيير، وحب الزعامة والظهور السياسي[9]، ويصبح هذا المجتمع عشائريا قبليا لنظرا للاعتبارات السابقة.

1- السلطة ومقوماتها المحلية

ينتمي أفراد المجتمع إلى فئات اجتماعية مختلفة، إما عن طريق الانتساب(التنظيم المهني، النقابة، رابطة الرفاق القدامى، الحزب السياسي، النادي الفني، الفريق الرياضي، الخ.)، أو عن طريق وضعية الفرد التلقائية داخل الجماعة التي ينتمي إليها(العائلة، [القبيلة]، الوطن،

الطبقة الاجتماعية، الخ.). ويلعب الفرد في هذا الانتماء أو ذاك، دورا اجتماعيا معيّنا، تبعا للمهام الموكلة إليه، كما أنه يتكيف مع أنماط السلوك التي تعتبرها الجماعة ذات قيمة وأهمية، إنها قضية الالتزام بالجماعة[10].

يعتبر الصراع على السلطة على المستوى المحلي في صميم الصراع السياسي القائم بين مختلف التنظيمات السياسية التقليدية أو الحديثة، حيث تتجذر السلطة في الثنائية (التقابلية) بما تستمده من قوة التمثلات الجماعية (représentations collectives) على حسب تعبير دوركهايم ، و من مصالح الجماعات المسيطرة. ربما بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار التقابلية (dichotomie) التي ادخلها «داهرندورف» (R. Dahrendorf) بين المصالح المعلنة (Intérêts manifestes) والمصالح الخفية (Intérêts latents)[11]. كما يقتضي التضامن الآلي عند دوركايم أن يُمتص الفرد كلية داخل الجماعة، و أن الشعور الفردي يكون منعدما لصالح الشعور الجماعي الذي يكون غالبا ومسيطرا كلية[12]. ويؤكد الكثير ممن حاورناهم على أهمية هذا التضامن وعلى الروح القبلية التي هي المحرك الأساسي لكل عمل مهم يستدعي تظافر الجهود والمؤازرات.

ينطلق عدي الهواري من مسلمة سياسية مفادها أن روح السياسي هي الخلاف أو الصراع (Le Conflit)[13]. وأن الإستراتيجية «ما قبل تراثية» (néo-Patrimoniale) تنتشر لتعيد تشكيل مجموع المجتمع، أين تنتهي كل السلطات؛ السلطة الاقتصادية، والسلطة النقابية، والسلطة الدينية ومختلف السلطات المحلية... الخ ، أين يرفض السوق، ويحول الاقتصاد إلى نشاط إداري، وتختزل الحياة الاجتماعية في شكلها الأقلي بعدم تسييسها، فان الإستراتيجية ال«ما قبل تراثية» ترجع المجتمع غير إنساني، و تختزله في هيكله البيولوجي، لا يعني هذا أن السياسي يتلاشى بفعل إنكار السلطة له، السياسي يحتل هامش المجتمع، هامش يصبح حين ذاك، أهم من المجتمع في حد ذاته، حيث لا شيء يمكن أن يحدث سياسيا بشكل رسمي، فالمجتمع «يتهمش» أي انه ينزح نحو الهامش، أين يزدوج (يصبح مزدوجا): واحد رسمي دون مصداقية صحافته ، بخطاباته الرنانة، وشعاراته، وأساطيره، والآخر هامشي بدعايته وشائعاته وتحاليله التي تدق ناقوس الخطر، وانهزاميته[14]. إذن، تصبح القبيلة بذلك، وكل ما له علاقة بها كالقبلية والعصبية في الجزائر، وكأنها سلطة موازية، أو على الأقل سلطة مهمشة -كما رأينا في ما سبق- تظهر بين الحين والحين وفق معادلة المصلحة والمواقف التي يجب أن تتخذ، سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. ()إن القبيلة في الجزائر ليست مرحلة من مراحل تطور المجتمع، وليست أيضا حقيقة نظاما اجتماعيا، لأن الدولة فرضت هيمنتها، بصفة أو بأخرى حسب ما توصل إليه «حبيب تنقور» عندما اقترح تسميتها ب: «النظام القبلي الهامشي» (système tribal marginal)، مقتبسا إياه من

«غيلنر» (Gellner) الذي أورده في كتابه» شرفاء الأطلس» (saint of atlas 1969)، على اعتبار أن حالة التنظيم الأساسية، على الأقل ظاهريا، ليست موسومة بالقبلية[15]. "إن الانتماء القبلي هو بين أكثر الانتماءات التقليدية رسوخا وتأثيرا في مجمل الحياة العربية، وأن القبيلة لا تزال من بين أهم ركائز الحكم في الجزيرة العربية والخليج، حتى ليصبح القول إن هناك عائلات حاكمة بالمعنى الذي يقال إن هناك طبقات حاكمة في المجتمعات المتقدمة. كذلك أشرنا إلى أن إرنست غلنر شبه بنية التنظيم الاجتماعي في المجتمع الريفي المغربي بشجرة جذعها المجتمع نفسه وفروعها الأساسية هي القبائل المهمة، وفروعها الثانوية هي العشائر"[16].

2- الصراعات وأشكالها على المستوى المحلي

يظهر مجتمع منطقة تيارت[17]، في جانبه الاجتماعي، متجانسا على العموم، حيث يسود أفراده وقبائله التفاهم والانسجام، خاصة الجيران الذين يقطنون نفس الحي، أو حتى مختلف العائلات التي تقطن أحياء أخرى من نفس المجمعة الحضرية، والتي تحترم بعضها البعض وتتعاون في السراء والضراء، فلقد لاحظنا في عدة مناسبات كيف أن الجميع يساهم بالمال أو الجهد من أجل مساعدة الأهل والأقارب أو الجيران، نلمس ذلك خاصة في ()المساعدة الجماعية التي تدعى «التويزة»[18]، والتي تمثل تعاون عدة عائلات من اجل عائلة واحدة... إن هذا السياق المعنوي والاقتصادي و الاجتماعي يؤدي إلى تكوين الشخصية لدى الفرد، الذي يمتثل لمتطلبات التعاون الجماعي، الموصوم بخدمة الصالح العام، والحزم، والاحترام الاجتماعي))[19]. غير أنه و في الجانب السياسي السلطوي قد تختلف الأمور عنها في جانبها الاجتماعي، فالسلطة تأتي من كل مكان حسب م. فوكو، من الأسفل خاصة. تأتي من مجتمع يبدو و كأنه كتلة واحدة من خلاله تنتج علاقات قوة تعبر عن صراع ومواجهات متواصلة حول تناقضات تجعل في شكل علاقة العناصر التي يرسم لها الأشخاص خطوط القوة، و تحاول السلطة احتواءها وامتصاصها[20].

في الواقع إن أهم فكرة يمكن الخروج بها في هذا الإطار (السلطة) هي أن المجتمع القبلي – وعلى عكس ما يذهب إليه الانقساميون – هو مجتمع كانت تخترقه التفاوتات والتراتبات الاجتماعية، فخلف تلك «المساواة الانقسامية» المزعومة وفي العمق، يمكننا الوقوف على حقيقة الصراع والتناقض التي شكلت جزءا لا يتجزأ من واقع القبيلة المغاربية الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، فقد كان مجتمع القبيلة يضم شرائح وفئات اجتماعية متفاوتة ومتصارعة اجتماعيا واقتصاديا، ويمكن إدراك ذلك التفاوت على مستوى ملكية وسائل الإنتاج (الأرض، الماشية، الماء وقوة العمل)، وملكية وسائل القوة والضغط أيضا

(السلاح، المنصب، العصبية وكثرة النسل). وهنا يتداخل كل من عنصري الثروة والجاه بعنصر القوة الحربية لرسم وتحديد مكانة شيخ القبيلة، الاجتماعية والسياسية من داخل القبيلة ومجالاتها السياسية[21]. فقد لاحظنا سواء أثناء قيامنا بهذا البحث، أو حتي في حياتنا اليومية العادية، أن زعماء القبائل والأشخاص ذوو النفوذ، والذين يحتلون مكانة هامة في المجتمع، هم من ذوي المال والثروات المختلفة كحيازة الأراضي الفلاحية ورؤوس الماشية والتجارة الرابحة.

وعندما يتحدث (ماكس فيبر) عن السلطة الشخصية فإنه يذكر أنه مهما تكن المزايا في الشخص المعنوي، المسمى بالدولة، و الذي يعد المالك الوحيد للسلطة، فإنه يجب النزول مجددا و القبول بإسناد هذه السلطة إلى أفراد، إن هذا الإجراء ليس مجرد إعادة إقرار بالأمر الواقع السابق. لكن النتائج التي تؤدي إليها لا يجب أن تحجب واقع أنه يضع الأشخاص الحقيقيين ومصالحهم وشهواتهم و أعمالهم الشخصية في وسط إشكالية السلطة».[22]

وعلى صعيد آخر، ففي صراع الطبقات المثقفة وغير المثقفة، وعلى المستوى المحلي، غالبا ما يقوم المشرفون على الأحزاب والقائمون على ضبط القوائم الانتخابية، بإقصاء النخبة المثقفة، وهذا بحجج واهية، لأن السياسة القبلية لا تتماشى مع الأفكار التحررية الحديثة والديمقراطية لهؤلاء المثقفين، فيسعون إلى عدم إشراكهم في تسيير أمور البلاد، أو على الأقل لن يسمحوا لهم باحتلال مراتب متقدمة على قوائم المرشحين للانتخابات[23]. إن هذا التصرف ناتج عن عدم فهم مقصود مفاده سؤال فحواه: بأية حال يمكن لهؤلاء المثقفين أن يملوا أفكارهم على من يحملون جذور القبلية، وبذورها أيضا؟ وبأية حال يمكنهم أن يحكموا محليا؟ فهم لاينتمون إلى «عرش» من «الأعراش» أو قبيلة من القبائل الفاعلة على الساحة المحلية وربما الوطنية[24]. إن كل التبريرات الديمقراطية والثقافية التي يقدمها هؤلاء المثقفون تعتبر غير مقنعة وغير ذات جدوى في مفهوم ومعتقد القبلية. تتدخل هنا الحالة النفسية التي تعتقد في الانتماء القبلي، هذا الشعور الخفي الذي يدفع بالخيالي، الذي بدوره يتم على مستويات متعددة، منها الأخلاق (la morale)، والوعي الذاتي، والشعور الجماعي أو الجمعي (sens de la communauté)، بما يسميه ماركس ب»الوعي التعيس» (conscience malheureuse) في الإيديولوجية الألمانية[25]. إن هذا الشعور له قبول واقعي أكثر من الواقع، لأنه يخص الوحدات العقلية التي تؤطر في الغالب التصرف الإنساني، سواء كان سياسيا أو غيره[26].

3- الجماعات الضاغطة

تعتبر الجماعات الضاغطة «جماعات مصالح» وهي مستقلة عن الأحزاب السياسية

وتؤدي مهام و وظائف في أغلب المجتمعات الحديثة قد تكون مفيدة للمجتمع وقد تكون غير ذات فائدة. تشترك هذه الجماعات في المصلحة التي تسعى إلى تحقيقها، فجماعة المصلحة هي () جماعة من الأفراد مرتبطين بروابط من المصلحة والمعاناة ولديهم بعض الوعي بهذه الروابط...وهي أيضا كل جماعة تتقدم، استنادا إلى المصلحة المشتركة لأعضائها، ببعض المطالب تجاه المجموعات الأخرى في المجتمع وذلك لتحقيق أقصى درجة من المكاسب لنفسها، مع الرغبة في تثبيت وتعزيز كافة الأوضاع التي تراها الجماعة في صالحها))[72]. إذن، الجماعات الضاغطة هي الجماعات التي تمارس ضغطا ما، وهو ضغط سياسي بالدرجة الأولى[82]. كما يجب أن تتوفر بعض السمات في هذه الجماعات حتى نسميها ضاغطة، وتتلخص هذه السمات في التنظيم الذي يعتبر مهما جدا ولابد منه، كما يجب أن تكون لها أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها من خلال استقلالها بالقرار الذي هو خاصية أخرى، أي أنها تصبح سيدة نفسها في اتخاذ كل ما تراه يخدم مصلحتها، بحيث لا تكون خاضعة أو مجرد أداة تدار من قبل منظمة أخرى، بل يجب أن تمارس ضغطا بفعل قوتها وتفردها بإرادتها عندما تسعى إلى الضغط على السلطة الحاكمة[92]. وتختلف هذه الجماعات الضاغطة حسب المصالح والأهداف التي تسعى إليها وأيضا حسب الميادين المتواجدة بها، كمجموعات الضغط في الميدان الصناعي أو الفلاحي أو التجاري أو السياسي، والتي تسعى كلها إلى تحقيق أهداف أساسية وذلك بالكفاح والمطالبة أو المعارضة من ()أجل الحصول على المنافع المادية لأعضائها، أو حماية المكاسب المحصل عليها، وتدعيم رفاهية الفئة التي تمثلها))[03]. وتضم هذه الجماعات الاتحادات العمالية ونقابات أرباب العمل، والنقابات المهنية، وتعاونيات الإنتاج، والجماعات الدينية وغير الدينية، والجماعات الأخلاقية، والجماعات الطائفية والوطنية والقومية والعالمية، والجماعات الطبيعية (حماية البيئة)، والجماعات التبشيرية[13]، والجماعات العسكرية. وتسمى هذه المجموعات ب «جماعات المصلحة» ()بحيث أنها تضم عددا من الأفراد يجمعهم نسب أو دين أو جنس، أو صلة اقتصادية أو سياسية معينة))[23].

تتمثل الجماعات الضاغطة المحلية في بعض وجهاء القبائل والعشائر الذين تلتف حولهم مجموعات من المنتمين، كما تتمثل في أصحاب رؤوس الأموال من تجار وفلاحين ومربي ماشية، وتتمثل أيضا في مشايخ الزوايا أو بعض أئمة المساجد ورجالات الدين، وهي تختلف عن الجماعات الضاغطة والبارزة في المجتمعات الغربية الليبرالية في محدودية ثقافتها السياسية ووسائلها المستخدمة في عملية الضغط، فهذه الجماعات المحلية غالبا ما يحكمها الانتماء القبلي أو العصبية القبلية أو العشائرية، بحيث أنها تسعى إلى تحقيق مصالح أفرادها المنتمين إليها أو التي تربطهم بها علاقات مصلحية، كما أنها تؤثر في المسار السياسي أو في تقدمه، وتعبر بذلك عن رغبتها أو استيائها، وتحاول التقرب إلى من بيدهم المراكز

الإستراتيجية والمؤثرة في المجتمع. ففي غالبة الأحيان لا تستهدف هذه الجماعات السلطة بعينها، أي أنها لا تسعى إلى الاستيلاء على السلطة بشكل مباشر، ولكنها تقوم بالسعي وراء المصلحة الخاصة التي تكون اجتماعية أو اقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك من خلال ربط علاقات من الصداقة أو حتى استخدام التأثير عن طريق المال. وغالبا أيضا ما تشكل خطرا على المصلحة العامة للمجتمع، لأنها تضع في هدفها مصلحتها الخاصة ولو كانت على حساب المصلحة العامة، وهي تفتقر إلى الأسلوب الديمقراطي[33]، ويتجلى ذلك بشكل أوضح في العملية السياسية الانتخابية أين تعمل هذه الجماعات، ولو في الخفاء أو بشكل غير مباشر، على دعم مرشح أو حزب بعينه ليس سعيا وراء السلطة التي لا تهمها بشكل مباشر، وإنما سعيا وراء مآرب خاصة، على حساب ما هو عام، أو أقله على حساب الديمقراطية السياسية، والشفافية والنزاهة الانتخابية. وهذا في رأيننا يخدم مصالح المجتمع الأهلي أكثر من المجتمع المدني.

خلاصة:

لقد حاولنا الوقوف على الواقع المعيش للمجتمع المحلي موضوع الدراسة من خلال استعراض علاقة المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي المحلي المعتمد على الولاء للقبيلة أو العشيرة، وكذا طبيعة العلاقات التي تجمعهم سواء كانت ناتجة عن تفاهم و تعاون ومؤازرة، أو كانت عبارة عن صراعات حزبية وقبلية و قرابية.

إن ثبات النظم التقليدية واستمرارها، ومقاومتها للنظم الحديثة من أجل المحافظة على مكانتها، أو على الأقل التعايش مع هذه النظم، يكرسه تمسك المجتمع المحلي موضوع الدراسة بكل ما يرمز إلى ما هو موروث، وأحيانا التعصب لهذا الموروث في مواطن كثيرة. لقد رأينا كيف أن التقليدي (المجتمع الأهلي) يندمج مع الحديث(المجتمع المدني) ويتبوتق معه، فلا يمكننا بعد ذلك الكلام على ما هو تقليدي في معزل عن الحديث، ولا على ما هو حديث دون ما هو تقليدي، غير أن التقليدي وكنوع من المقارنة يمكن أن يلعب الدور الأكبر في مجتمعنا المحلي على حساب دور المجتمع المدني، وهذا نظرا للأسباب سالفة الذكر وهي: غياب دور المجتمع المدني أو محدوديته، ضعف الجماعات الضاغطة وخدمتها لمصالحها الضيقة، الصراعات المحلية على حساب الديمقراطية والشفافية الانتخابية، السلطة ومقوماتها المحلية والتي تمتثل إلى مؤشرات الهوية التقليدية، وأخيرا تقهقر التنمية السياسية وغيابها أو على الأقل تأخرها ومراوحتها مكانها.

المراجع

1 -أنظر محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.ص113.

2 الزهرة الصروخ، المرجع نفسه ص 96.

3 أنظر بهذا الصدد: جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا، سلسلة زدني علما، ط2. منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1977.، ص 51-52.

4 أنظرمحمد العربي ولد خليفة، الأزمة المفروضة على الجزائر، مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 1998. ص176.

5 الزهرة الصروخ، مرجع سابق، ص 96.

6 المرجع نفسه، ص 96.

7 لا يمكن لأفراد مجتمع كهذا أن تقيم علاقات موسعة. أنظر جان وليام لابيار، السلطة السياسية، مرجع سابق، ص 51.

8 حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 172.

9 لمزيد من المعلومات أنظر الزهرة الصروخ، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 98.

10 جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا، سلسلة زدني علما، ط2. منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1977.ص 7-8. بتصرف.

11 R Dahrendorf ; classes et conflit des classes. Mouton, 1972

ADDI Lahouari état et pouvoir dans les sociétés du Tiers Monde, le cas de l'Algérie. Approche méthodologique et sociologique du pouvoir politique et de l'état TH doc SD de Lucette Valensi EHESS Paris 1987 pp. 2-3.

12 Addi L. op. cit. p. 56.

13 المرجع نفسه ص.2

14 المرجع نفسه ص.10

15 Tengour Habib, L'ancêtre fondateur dans la tradition orale maghrébine, in Peuples méditerranéens. La communauté en méditerranée. N° 18, janvier-mars. 1982. P.68 et notes 8. p. 72

16 حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص353.

17 ولاية من ولايات الغرب الجزائري، في السابق عاصمة الدولة الرستمية وكانت تعرف ب "تاهرت".

18 على الرغم من قلته، وعلى الرغم من طغيان الفردانية والمصالح الشخصية إلا أن هذا النوع من التعاون لا يزال موجودا

19 BOUTEFNOUCHET M, Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, sans date. p31.

20 Addi L. op. cit. p. 38

21 محمد جحاح عبد الرزاق، الزوايا والمجتمع والسلطة بالمغرب، دراسة حول الزاوية الخمليشية بالريف الأوسط، أطروحة جامعية لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس. السنة الجامعية: 2001/ 2002. غير منشورة. ص 79.

22 جان ماري دانكان علم السياسة» ترجمة د.محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت. 1992. ص.131.

23 وإلا كيف نفسر احتلال أستاذ جامعي للمرتبة ما قبل الأخيرة على قائمة انتخابية لحزب معين، بينما يحتل من لا مستوى له رأس القائمة، لا لشيء سوى لأنه ينتمي لأكبر 'الأعراش» على المستوى المحلي.

24 أكد الكثير من المبحوثين في جل المقابلات على أهمية القبيلة ودورها في حياة الأفراد والجماعات، فهي مرجعية هامة في اتخاذ القرارات والتفاخر بالأنساب.

25 Haddad Lahcen Le résiduel et l'émergent, le devenir des structures sociales traditionnelles (le cas de la tribu hors et dans la ville), publications de la faculté des lettres et de sciences humaines, série : Essais et études. Rabat. 2001 p. 77.

26 المرجع نفسه ص 77-78.

27 محمد توهيل فايز أبو هنطش، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1998. ص. 154.

28 أنظر جان ماري دانكان، علم السياسة، مرجع سابق، ص 316.

29 أنظر كل من جان ماري دانكان، علم السياسة، مرجع سابق، ص 316. و محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990. ص 114.

30 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 114-115.

31 المرجع نفسه، ص 116.

32 المرجع نفسه، ص 170.

33 أنظر محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.ص113.

التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر

Development of the concept of development of the economy to the concept of human development

أ- رحـالي حجيـلة
أ- بوخـــالفة رفيقة
المركز الجامعي تيبازة

ملخص:

سعى الإنسان خلال القرون الماضية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الرفاهية المادية لتلبية حاجاته، فحقق مستويات عليا من التطور التكنلوجي والمادي، إلا أنه وجد أن التنمية التي سعا إلى تحقيقها بكل الوسائل لن تتحقق إلا به، ولهذا فإنه بعدما كان الاقتصاد وقيمه المادية على رأس الاهتمامات لوقت طويل، أصبح الإنسان هو مركز الاهتمام مع صدور أول تقرير للأمم المتحدة عن التنمية البشرية سنة 1990، وبهذا أدركت الكثير من الدول ومن بينهم الجزائر أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية.

Abstract:

Since the old centuries. The human being attempt to saving the material comfort and the development technology. But he found that all these don't realize without, And by thesending of the report of united nation in 1990, the man became the centr of interest in many countries, as an example Aleria. It became more interested with the human devlopment and the human promotion.

مقدمة:

إن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تمحورت إشكاليتها في سؤال إنساني بسيط هو: لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لتزال فقيرة؟، ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرته المنضمات العالمية وعلى رأسها منضمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة.

ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفاً تسعى إليه من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف و الفقر، إلا أن هذا المفهوم للتنمية تغير بمرور الوقت، فبعدما كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح اليوم الحديث عن التنمية البشرية المستدامة ومقاييسها، وأصبح معها الاستثمار في المورد البشري هو غاية كل المجتمعات التواقة إلى الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة، ولهذا فإننا نتناول في ورقتنا هذه مفهوم التنمية، ومفهوم التنمية الاقتصادية، ومفهوم التنمية البشرية، كما نتناول العلاقة الجدلية بين المفهومين، وكيف تطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني، مع التفاتة قصيرة لمؤشرات التنمية البشرية في الجزائر، ومكانة الإنسان في تنمية الاقتصاد الجزائري.

1- مفهوم التنمية:

التنمية هي: «عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى».

وهي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة". وحسب الأمم المتحدة هي: «تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،

ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع» . أي هي «توفير عمل منتج و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية، و حسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم و هكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضا على العلم و الثقافة و حق التعبير و الحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة و حق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة»

2_ مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: «تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل» ، «وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة»وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية .

3_ تطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني:

كان أول من استعمل مصطلح التنمية هو بوجين ستيلي (Boujin Stelli) عندما اقترح خطة تنمية العالم عام 1989، أما أبرز دعاة التنمية الاقتصادية فهو البريطاني آدم سميث (Adem Smith) الذي أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية تسمى في مجملها عملية التنمية، فلقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، ولتأكيد علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني إستراتيجية

التنمية الاقتصادية "والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان" ، وبهذا فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع واستغلال هذه الموارد بأفضل الطرق، مركزة على الجانب المادي فقط.

غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، لتأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية لتعكس مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية جزء من الكل فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، بل تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى أخر مع تطور الأصل، وكان مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عهد الثمانينات مقتصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات المادية، لكن مع بداية التسعينات برز مصطلح التنمية البشرية والذي جاء بديلا وموسعا لمصطلحات متعددة أطلقت على عملية جعل البشر هدفا للتنمية مثل: (تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري...الخ)، أما الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري فقد تم الإعلان عنها في بداية الستينات (1961) من قبل تيودور شولتز «Theodore W. SCHULTZ»، الذي أوضح بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الإنتاجية المرتفعة للأقطار التكنولوجية المتقدمة، وتطورت الدراسات بعد ذلك إلا أنها بقيت تعالج نفس الأبعاد تحت عناوين مختلفة، ومع بداية السبعينات حدث تحول حاد في تحديد أهداف التنمية، فبعد أن كان جل التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كهدف للنمو الاقتصادي، تزايدت الدعوات لتبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وذلك بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، زيادة التوظيف، إشباع الحاجات الأساسية وغيرها، أما الثمانينات فقد كانت سنوات الأزمات الاقتصادية، حيث كان الاهتمام بالإصلاحات والنمو الاقتصادي من أولى الأولويات، ولم يعط واضعو السياسات الإصلاحية المختلفة اهتماما كبيرا للآثار السلبية المحتملة التي تتركها هذه الإصلاحات والسياسات على الناس، مما حذا بالأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي إلى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية ينظر من خلاله إلى الناس كغايات أكثر من النظر إليهم كوسائل للتنمية فقط، وكان أول تقرير لها سنة 1990 بعنوان التنمية البشرية، وهذا يعني أن موضوع التنمية البشرية لم يكن وليد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر في أول مرة عام 1990، بل العكس هو الصحيح

فتبني منظمة الأمم المتحدة لهذا الموضوع جاء نتيجة لشيوع الاهتمام به عقدي السبعينات والثمانينات، وقد ظهر المفهوم في الغرب أولا عام 1968 أين تمرد الشباب بسبب عجز التنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية عن إسعاد الإنسان، وعدم إرضائه لحاجاتهم غير المادية.

ومن أكثر وأهم الدراسات توضيحا لمفهوم التنمية البشرية دراسة بول ستريتن«PAUL STREETEN» 1994، حيث يقول : "إن تنمية الإمكانيات البشرية واستئصال الفقر، غاية بنفسها ووسيلة لزيادة الإنتاج"، وقد أطلق على الوسائل التي تزيد من الإنتاجية مثل: التعليم، التغذية الصحية، المهارات، تنشيط قوة العمل، تنظيم العائلة، بمنميات الموارد البشرية، وأطلق على الأبعاد الأخرى، والمتمثلة في البيئة وخفض معدلات الفقر، بالمحسنات الإنسانية، وأخيرا أضيف بعد آخر للتنمية البشرية يجمع بين محورين من محاور التنمية وهو تلبية احتياجات الأجيال الحالية بصورة عادلة، دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة، وأطلق عليه اسم ومصطلح: التنمية البشرية المستدامة، وقد تجسد هذا التطور في مفهوم التنمية البشرية في سياق مضمون تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة منذ عام 1990 حتى عام 2011، بداية بتوضيح مفهوم التنمية ومقاييسها سنة 1990، ثم تمويل التنمية البشرية سنة 1991، ووضع أبعاد التنمية سنة 1992، إلى التأكيد على مشاركة الشعب في التنمية سنة 1993، ثم وضع أبعاد الأمن البشري في تقرير 1994، ثم التطرق لقضية الجنس والتنمية البشرية سنة 1995، ثم تبيان العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي سنة 1996، ثم محاربة الفقر الإنساني سنة 1997، وموضوع الاستهلاك في 1998، والتنمية البشرية في ظل العولمة 1999، حقوق الإنسان 2000، وربط التكنولوجيا الحديثة بخدمة التنمية في 2001، وتعميق الديمقراطية في عالم مجزأ سنة 2002، ووضع أهداف التنمية للألفية سنة 2003، الحرية الثقافية في عالم متغير سنة 2004، والتعاون الدولي على مفترق الطرق 2005، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية 2006، أما في سنتي 2007 ،2008 كان مضمون التقرير عن مكافحة تغير المناخ والتغلب على الحواجز وقابلية تنقل الأفراد، وفي 2009 كان المضمون حول الثروة الحقيقية للأمم، في حين سنتي 2010، 2011 فكان المضمون عن عدالة واستدامة التنمية، وبهذا تكون التنمية بمفهومها الحديث تجاوزت مفهوم النمو الاقتصادي لتأخذ منحى آخر هو التنمية البشرية، ليس باعتبار البشر عنصر من عناصر التنمية فقط بل هو غاية التنمية وهدفها.

4 مفهوم التنمية البشرية:

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما

أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، و طبقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعرف بأنها: «عملية توسيع خيارات الناس« ، «والخيارات يمكن أن تكون مطلقة، و يمكن أن تتغير بمرور الوقت و لكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي:أن يعيش الناس حياة مادية صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق» .وورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 التعريف التالي: «يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان».

5 أبعاد التنمية البشرية :

تتمثل أبعاد التنمية البشرية في بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة (الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية)، وتوظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية" ، **أي** البعد الأول يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان طاقاته (البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحانية)، وهذا بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات المعيشية، والجانب الثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في مختلف مجالات حياتهم حتى يستطيعون العيش برفاهية.

6 أهداف التنمية البشرية:

الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو تحسين وتطوير رفاهية الإنسان وفتح مجالات أرحب وأوسع لحيات مطمئنة سعيدة، فالإنسان في التنمية البشرية هو الهدف والجوهر والوسيلة ويمكن تلخيص غايات التنمية البشرية في مايلي:

1- بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل إيجابي وفعال.

2- مساعدة الفرد على التفكير بشكل إيجابي وخلاق، وتغيير نظرته من نظره سطحيه إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حوله.

3- تعليم الفرد على إتقان مهارات الاتصال الفعال وذلك من اجل إثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقي ومؤثر يعبر فيه الفرد عن نفسه مع الجميع.

4- مساعدة الفرد على تطوير أدائه وقدراته وذلك من أجل إيجاد الوظيفة المناسبة.

5- تعليم الإنسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، وتعليمة كيفيه استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل إيجابي وفعال.

القياس الدولي للتنمية البشرية:

يستخدم لقياس التنمية البشرية دوليا متوسط يعرف بـ: «دليل التنمية البشرية» وهو متوسط يبنى على ثلاث مؤشرات قابلة للمقارنة بين الدول المختلفة وهي:

1- العمر المتوقع عند الميلاد أي المتوسط الافتراضي لعمر الفرد في الدولة وهو مؤشر يعكس مستوى أوضاع الصحة والتغذية.

2- معدل القراءة والكتابة والتعليم والثقافة بين البالغين وهو يعبر عن مستوى المعرفة في الدولة.

3- متوسط نصيب الفرد المالي (الحقيقي) من الدخل المحلي وهو مؤشر لمستوى معيشة ورفاهية الفرد في المجتمع وحصوله على الموارد اللازمة لحياته.

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر (0) الحد الأدنى وواحد صحيح (1) الحد الأقصى بحيث يكون:

* قيمة دليل التنمية أقل من 0٫5 يعني أن التنمية البشرية في الدولة ضعيفا.
* قيمة دليل التنمية من 0٫5 إلى 0٫8 يعني أن التنمية البشرية في الدولة متوسطا.
* قيمة دليل التنمية أكبر من 0٫8 يعني أن التنمية البشرية في الدولة عاليا.

8 العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية:

إن العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية وبين التنمية الاقتصادية تنبع من واقع أن أحدهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشك، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان بأن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة، فالفرد في المجتمع هو لأحوج أولا للتنمية وذلك من واقع التخطيط له بأن يكون المهيأ لإدارة وقيادة عمليات التنمية في بلده، هذه من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف و مؤهل بكل ما تحتاجه مراحل التنمية الاقتصادية في كل النواحي، فلقد أثبتت التجارب لبعض الدول النامية ومنها الجزائر، كيف أن اعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلفها أولاً خسارة من مواردها، وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم استغلال وتأهيل المورد البشري الوطني، وهذه

العلاقة أدركها المخططون في الدول المتقدمة فهيئوا لها قواعد نظرية وتطبيقية ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النجاح وحسن التطبيق، وأسسوا على إثرها قاعدة اقتصادية متينة، كونها اعتمدت على تنمية الإنسان، ومنه لتحقيق التنمية الاجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فعمدوا منذ البداية إلى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية وكان منها مثلاً :

*أن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع والإنسان.

*الاهتمام بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا قادرين على مسايرة التنمية.

* التنمية الاقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري تنموي يتناسب وحاجة البلد.

*التنمية للطاقات البشرية أولا قبل إنشاء المصانع والمؤسسات .

وليس ببعيد عنا تجربة الصين وماليزيا مثلاً عندما وصلا للنجاح والتقدم في المسيرة التنموية الاقتصادية من خلال اعتمادهما على بدأ الاستثمار الاجتماعي الذاتي والذي قادهما نحو نجاح التنمية الشاملة، على عكس النظرة الضيقة للتنمية الاقتصادية التي تجلت في تاريخ بعض الدول العربية المالكة للثروات النفطية ومنها الجزائر التي تصورت أن التنمية هي امتلاك الثروة فحسب، فعمدت إلى استثمار الموارد الاقتصادية من خلال جلب الشركات الأجنبية وأسست واقع صناعي أجنبي داخلها، فأضحت التنمية تعني لها تطوير البنا التحتية دون التخطيط لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الاستثمار الاقتصادي القائم، وبذلك أصبح الاستثمار الأجنبي هو المستفيد الأكبر من هذه التنمية وأفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين فقط ليومنا هذا، رغم التنبه المتأخر لهذه الدول وإدراكها أن التنمية والتطور لن يصنعهما إلا الفرد العربي المتعلم والمثقف والمتمكن.

فالموارد الطبيعية والأموال المتوافرة لهذه الدول (رغم أهميتها وضرورتها الكبرى) لا يغنيان أبداً عن العنصر البشري الكفء، والماهر، والفعال، والمدرب، والمعد إعدادا جيدا مبنيا على أسس علمية دقيقة، وهذه حقيقة لا مجال للطعن فيها، فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجات بذاتها، بل الإنسان وحده وبخصائصهم التي خلقهم الله سبحانه عليها، وبالمهارات والكفاءات التي تنميها هذه الدول لديه، هو القادر على استخدام هذه الموارد في العمليات الإنتاجية، للحصول السلع والخدمات التي تعمل على تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الفسيولوجية والسيكولوجية للفرد، بهدف الوصول إلى تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع، ومن ثم التقدم الاقتصادي للدولة.

9 واقع الإنسان في ظل التنمية الاقتصادية بالجزائر:

يعد الإنسان الثروة الاقتصادية الأولى لأي مجتمع من المجتمعات وأساس تقدمه الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، لأنه محور كل نشاط اقتصادي والإنسان هو المنتج عندما يبذل الجهد ويقوم بالعمل ويستخدم طاقاته الذهنية والجسدية، وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته، وهو المستثمر عندما ينتج وسائل الإنتاج الجديدة، ولذلك يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية في أي مجتمع، خاصة وأنه مهما كانت مقومات الثروات الأخرى متوافرة فإن تعظيمها أو هدرها يتوقف على طبيعة العنصر البشري.

وما يلاحظ بالنسبة لوضعية الجزائر في محاولاتها التنموية، أنها في البداية وبعد الاستقلال حاولت تقليد الوسائل فسارعت إلى شراء المصانع وجلب التكنولوجيا من الخارج، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية، فلو أنها تأملت وخططت لوجدت أنه ليس بناء مصانع وإنشاء بنوك وتوزيع حصص في السوق فحسب يحقق التنمية الاقتصادية، بل أن الاقتصاد قبل ذلك هو تشييد الإنسان وبناء سلوكه الجديد وإنتاج للأفكار، لأن علاقة الفرد الجزائري بالاقتصاد قبل الاستقلال كان الإنسان فيها مسخرا بخدمة اقتصاد المستعمر، ولم يكن يعتبر منتجا يراعى حقه، ولا مستهلكا تراعى حاجته، ولم يتكون لديه وعي اقتصادي، ولا تجربة أو خبرة في ميدان الاقتصاد، وكان في نشاطه الاقتصادي مقلدا وحتى في تقليده كان أميل إلى تقليد الحاجات منه إلى تقليد الوسائل، وبعد الاستقلال السياسي لجأت الدولة إلى معالجة القضية على أسس علم الاقتصاد الذي أنجبه آدم سميث و كارل ماركس، لذا وجدت نفسها تقف موقف اختيار وتفضيل بين ليبرالية الأول ومادية الثاني، وبهذا غابت مساهمة الإنسان في تنمية الاقتصاد الجزائري مدة طويلة من الزمن، فرغم كل البرامج التنموية انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي ووصولا إلى مرحلة الخوصصة والانفتاح على السوق إلا أنها لم تتمكن من النهوض بالاقتصاد الجزائري إلى المستوى المطلوب، وهذا كله لعدم مراعاة إحداث التكامل بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، كما أن القضية ليست قضية اختيار بين الليبرالية والمادية، وإنما كانت القضية ولا زالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع، فجل المشاكل التي يعاني منها الإنسان الجزائري هي في الأساس نابعة من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها فالإنسان الجزائري قد استسلم للتقاليد والعادات وظل في المجال النظري مقلدا للأفكار، وبالتالي ضيق على نفسه مجال اجتهاده، وكأن المناهج الموجودة هي ما يمكن إيجاده، وفي كل منها حاول تركيب روح على جسم أجنبي أو غريب يرفضها وترفضه، ومن هذا التصور يبدأ التعثر في الفكر وفي التفسير الاقتصادي، ومنه تنشأ المشاكل الاقتصادية،

وبالتالي عوائق تنموية نابعة من طبيعة الأشياء ذاتها، فبالرغم من التقدم الذي حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية حسب تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا التقدم يبقى غير كافي، لأنه وبالرغم من السياسات التنموية الرامية إلى تكوين رأس مال بشري من خلال إجبارية التعليم ومجانيته، وتخصيص ٪40 من الأموال المخصصة للبرنامج الخماسي 2010 -2014 (لإحداث التنمية في الجزائر) لتحسين التنمية البشرية وتكوين المورد البشري من خلال إنجاز (3000 مدرسة ابتدائية، 6000 متوسطة، 850 ثانوية، 600الف مقعد بداغوجي جامعي، 400 ألف مقعد للإيواء، أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين)، ونجاحها في تكوين يد عاملة معتبرة ذات شهادات علمية عالية إلا أن هذا النجاح يبقى على مستوى العدد أكثر منه على مستوى الجودة، ولهذا فإنه بالرغم من التوظيف الكبير للمتخرجين من خلال استحداث برامج التوظيف إلا أن النمو الاقتصادي لا يزال يعرف تأخر ملحوظ، ولا يزال دخل البلاد يعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات الغاز والبترول، مما يعني أن دور العنصر البشري في التنمية الشاملة للجزائر لا يزال دون المستوى الممكن تحقيقه في خطط التنمية إلى الآن، بل إنه يشكل في بعض الأحيان عبئاً على عملية التنمية، وبخاصة في حالة ارتفاع نسبة الإعالة، واتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات البشرية للتنمية الاقتصادية إضافة إلى ضعف أجهزة تخطيط وتنفيذ التنمية، وإلى غياب إنتاج الأفكار البناءة.

ولذلك يجب قبل كل شيء أن تتجسد التنمية الاقتصادية في الجزائر بتغيير الإنسان نفسه، وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون، على اعتبار أن الإنسان محور الحضارة، ومن هذا يمكن القول أن أي تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة وأي تفكير في مشكلة الثقافة هو في الأساس تفكير في مشكلة التربية وأي تفكير في مشكلة التربية هو في الأساس تفكير في مشكلة المنهج وأي فراغ لا تملؤه أفكارنا ينتظر أفكارا معادية لنا، تعمل على تدميرنا مهما حاولنا وبذلنا من مجهدات في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات.

10 مؤشر التنمية البشرية بالجزائر:

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر «ارتفاعا معتبرا» ما بين 1990 و2012، مما جعلها تصنف ضمن الدول «التي لها تنمية بشرية عالية» حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2013، وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية، أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في (0.713) سنة 2012 مقابل (0.625) سنة 2000 و (0.562) سنة 1990 (0.461) سنة 1980 مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر

ب(1)، وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الأولى للنرويج بمؤشر (0.955) والمرتبة الأخيرة للنيجر بمؤشر(0.304)، وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب «التراجع المعتبر» في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمته القصوى صنف البرنامج الجزائري في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة من خلال تمكنها من تخفيض هذا الفارق بـ(ـ٪34,4) منذ 1990، وفي منطقة المغرب العربي تأتي الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة 64 بمؤشر يقدر (0,796) متبوعة بتونس في المرتبة 94 بمؤشر يقدر بـ(ـ0.712) والمغرب في المرتبة 126 بمؤشر يقدر بـ(ـ0.591)، ولدى تطرقه إلى معيار التمدرس في الجزائر أشار التقرير إلى أن نسبة محو الأمية لدى الفئة البالغ سنها 15 سنة وما فوق تقدر بـ72.6 ٪ مع تسجيل نسبة تسرب مدرسي يقدر بـ ٪5 في التعليم الابتدائي، إلا أن هذه المرتبة لم تتغير بدولة الجزائر، حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة، فقد حافظت على المرتبة 93 عالميا التي حصلت عليها في 2013، والمرتبة 11 عربيا من بين 187 دولة شملها المسح في التقرير، ويقاس مؤشر التنمية البشرية على مجموعة العوامل من أهمها الدخل، والتعليم، والعمر، والصحة، والفوارق بين الجنسين والتمكين، وسوق العمل، والإنفاق العام، والابتكار والتكنولوجيا، والاستدامة البيئية، والتكامل الاجتماعي.

11 من أجل رفعه مستوى التنمية البشرية في الجزائر:

لابد من:

* رفع المستوى الصحي للفرد أي رفع معدل العمل المتوقع للفرد من خلال (خدمات صحية أفضل، تقليل معدل وفيات الأطفال، زيادة الوعي الصحي، تطوير الخدمات الصحية، تحسين وسائل التغذية، تقليل الحوادث والكوارث).
* رفع مستوى التعليم وخفض نسبة الأمية (زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والتوسع في إنشاء المدارس والجامعات، تطوير التعليم والاهتمام بالثقافة ...الخ) فالعملية التعليمية «هي مجموع النشاطات التعليمية التي تؤدي إلى زيادة المردودية الحالية والمستقبلية للأفراد برفع قدراتهم الخاصة بإنجاز المهام الموكلة إليهم، وذلك عن طريق تحسين معارفهم، مهاراتهم، استعداداتهم واتجاهاتهم" ، فقد برهنت التجارب الدولية المعاصرة، بما لا يدع مجال للشك، أن بداية التقدم الحقيقية هي التربية والتعليم، وأن كل الدول التي تقدمت فقد فعلت ذلك من بوابة التربية والتعليم، ومن إنتاجها لأفراد قادرين على إنتاج أفكارهم بأنفسهم .
* زيادة فرص التدريب للمرشحين للعمل أو للقائمين على العمل الفعلي على جميع

المستويات في جميع المجالات، لأن عدم وجود التدريب يعتبر حلقة مفرغة أو مفقودة يمكن أن تحد من انجاز الأجيال المتلاحقة، كما أن التدريب يمكن العامل من تجسيد ما تعلمه من نظريات على أرض الواقع.

* خفض نسبة البطالة بزيادة فرص العمل وتوسيع المشروعات الإنتاجية، وتشجيع الشباب على فتح مشاريعهم الخاصة.

* زيادة نصيب الفرد الحقيقي من الدخل المحلي القومي من خلال الاستثمار في السياحة والفلاحة والصناعة لتدعيم إرادات الغاز والبترول.

خـاتمــة:

تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ منحى آخر يعرف باسم التنمية البشرية، أي ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية ويكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان توزيع أفضل للدخل، مع رفع مستواه العلمي والصحي، وهو ما يهدف إليه تقرير التنمية البشرية حيث يؤكد التقرير على الربط الجدلي بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يكون النمو وسيلة والتنمية غاية، أي أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية وعلى ذلك تكون التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس وللناس، وهذا ما سعت لتحقيقه الكثير من الدول في العالم للوصول إلى التنمية.

ولأن الجزائر هي واحدة من هذه الدول تسعى إلى تحقيق التنمية، فإنها سعت مثل غيرها إلى انتهاج مفهوم التنمية البشرية، ولقد حققت في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في مستوى هذه التنمية حسب تقارير التنمية البشرية للأمم المتحد، وإن عكس هذا الارتفاع في مستوى التنمية تحسنا في مستويات المعيشة، ونسبة التمدرس، ومستوى الصحة، إلا أنها تبقى لا ترقى إلى مستويات التقدم التي يتطلع إليها الفرد الجزائري، وعلى هذا الأساس نقدم التوصيات التالية:

1. العمل على تصميم خطط تنموية هدفها الربط بين تنمية الموارد البشرية و التنمية الاقتصادية.
2. الخبرة والمهارة من خلال التدريب والتهيئة.
3. الاستفادة من استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرة والطاقات الإبداعية.
4. إعادة النظر في المناهج الدراسية والتخصصات بما يتناسب مع الحاجة العملية في سوق العمل.

5. تدريب الشباب و الخريجين الجدد و وضع خطط للارتقاء بهم.
6. تشجيع الشباب ودعمهم على إنشاء المؤسسات و المشاريع الصغيرة.
7. على الدولة الربط بين سياسة التخطيط الإنمائي وبين سياسة التخطيط للمورد البشري.
8. وضع الاستراتيجيات المتطورة لتلبية متطلبات سوق العمل وفق منظور علمي.
9. إتاحة الفرص العديدة للموارد البشرية للتعرف على طاقاتها الكامنة وتنميتها وتوظيفها.
10. تشجيع الأفكار المحلية للشباب الجزائري والتخلي عن استراد الأفكار البالية من الدول الأجنبية لأنها لن تعطينا إلى البقايا.
11. العمل على إيجاد قيم ومبادئ وأفكار تنموية من مصادرنا القرآنية والتمسك بها قدر المستطاع، وتعليمها للأجيال اللاحقة.
12. قيام الجامعات الجزائرية وحتى العربية بإدراج التنمية البشرية كمقياس يدرس في كل التخصصات دون استثناء كونها ترتبط بمجال الصحة، والتربية والتعليم، وبالدخل.

مراجع:

- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص189.

_ عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص37.

_ محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص13.

_ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص19 .

_ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، (2005)، ط1، ص.11.

_ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،ص،499.

_ جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، 2009، ط1، ص 65.

_ عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص19.

_ عدلي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، ص23.

_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، إيقون للخدمات المطبعية، الأردن، 2002، ص13.

_ بشير مصطفى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 203 ، 2004، ص134

_ Shimon L.Dolan et autres, La gestion des ressources humaines (tendance, enjeux et pratiques actuelles), édition village mondiale, Canada, 2002, 3ème édition, P307.

التوجه الايديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر

THE IDEOLOGICAL ORIENTATION TOWARDS SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN ALGERIA

د/ حربي سميرة : أستاذة محاضرة قسم علم الاجتماع ، جامعة الطارف
د/ مهدية هامل : أستاذة محاضرة قسم علم الاجتماع ، جامعة الطارف

الملخص:

لقد عرفت الجزائر مسار طويل من التنمية كان هدفها الأول هو مشروع بناء مجتمع لكن هذا المسار التنموي عرف تعرجات كثيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لهذا سنطرح في هذا العمل التجربة التنموية للجزائر والتوجه الأيديولوجي لكل فترة وكيف أثر هذا التوجه على المسار التنموي مع تناول الآفاق المأمولة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ولتحقيق ذلك فأننا سنحال تغطية المحاور التالية :

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة: التنمية والتنمية الشامل والتنمية المستدامة:

ثانيا: التوجه الاشتراكي والمسار التنموي في الجزائر.

ثالثا: التوجه الليبرالي وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

رابعا: التنمية المستدامة كمطلب حديث في المسار التنموي الدولي والمحلي.

Abstract

Algeria has been a long road of development that the first objective was to build a community project, but this path of development has had many ups and downs since independence to the present. What we will bring to this business development experience in Algeria and the ideological orientation of each period and how the impact of this trend on the development path with food horizons hoped to achieve sustainable development in Algeria.

To achieve this goal, we cover the following topics:

First: First determine the concepts of the study

Development and inclusive development and sustainable development

Second: the socialist orientation and path of development in Algeria

Third: the liberal trend and its effects on the economic and social development in Algeria

Fourth: as a sustainable development requirement in the processes of modern local and international development

تمهيد:

يؤكد التطور العالمي والتكنولوجي على ضرورة توجه الدول النامية الى عملية التنمية المستدامة لبناء قواعد مشروع اجتماعي وثقافي تنموي نابع من أصالتها وفي نفس الوقت متطلعا ومتماشيا مع كل التغيرات العلمية و التكنولوجية الحاصلة في المجتمعات المتقدمة، ويشترط ان لا يقتصر على تغيرات اقتصادية ومادية محضة وإنما يقتضي تغيرات حضارية وتحولات اجتماعية وثقافية واقعية تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والاطار الثقافي والاجتماعي للنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك الانساني في هذه المجتمعات.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية الى تحقيق هذا التوجه من خلال مخططاتها التنموية خاصة في الآونة الأخيرة متطلعة بذلك للاستجابة إلى مفاهيم وسياسات تكون في مقدمتها مفهوم الاستدامة –الذي جاء خلال مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والبيئة (المعروف بقمة الأرض) وانعقد سنة1992 بالبرازيل وحدد المسائل البيئية والتنموية التي تهدد بأحداث وكوراث اقتصادية وبيئية وقد تطورت مبادئها أكثر سنة 2002 وطرح ضرورة التحول الى ممارسات تنموية أكثر استدامة –، مع الأخذ بأهمية أبعاد التنمية المستدامة بعين الاعتبار في أي استراتيجية وطنية للتنمية شاملة ولابد من اتباع سياسة تخطيطية فعالة من شأنها المحافظة على البنية الحضارية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وعلى الموارد الطبيعة والبيئية على أن تبقي صالحة للأجيال القادمة، والعمل على احداث توازن بين أهداف واستراتيجيات التنمية بحيث لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي والتجاري الخاص وتعظيم المكاسب المالية بل يجب الاهتمام أيضا بالبعد الاجتماعي والثقافي الذي يستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة و يبحث في انعكاسات التنمية وتأثيراتها على البيئة الطبيعية والبشرية والاجتماعية.

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة:

التنمية والتنمية الشاملة والتنمية المستدامة: إن التنمية لغويا مشتقة من الفعل نمي الشيء أي جعله ناميا[1]،أما في اللغة الإنجليزية فمعناها حسب قاموس أوكسفورد النمو والازدياد والتقويم ومرحلة من التقدم التطوير[2] و تعني التنمية لغويا التطوير والتقدم

والإصلاح. أما اصطلاحا فإن معظم علماء الاجتماع يعتبرون التنمية مجموعة من العمليات المنظمة والهادفة لإحداث التغير الاجتماعي المقصود.[3] ولقد اتخذت معاني عدة فهي لا تشير إلى النمو التلقائي بل إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق تكثيف جهود المنظمة لتحقيق أهداف محددة مسبقا[4] فيقصد بها منهجا ديناميكيا مستمرا يحدث من خلال عمليات مختلفة من التعليم والتفكير والتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة[5] إذن هي عملية تنطوي على تغير حاسم في كل المجالات والنشاط الإنساني منها المجالات الفكرية والروحية، والتكنولوجية والاقتصادية، التي تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل الصالح العام[6]. في الحقيقة لم يبقى المفهوم محصور في مجال حياتي واحد بل توسع حديثا ليصبح أكثر شمولا فظهر مفهوم التنمية الشاملة ليشمل كافة مجالات الحياة وجميع القطاعات، ثم استخدم مفهوم التنمية المستدامة مع تداعيات الحفاظ على البيئة بدأ توظيف مفهوم آخر وهو «التنمية المستدامة الشاملة «والتي تعتبر عملية مركبة تشمل أبعاد متعددة، وقد أصدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن عشرون تعريفا للتنمية المستدامة و قسمت هذه التعاريف الى أربعة مجموعات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، ففي الجانب الاقتصادي تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي توظيف الموارد لرفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، أما في الجانب الاجتماعي والانساني فتهدف الى استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية، و فيما يخص الجانب البيئي فتسعي لحماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية واخيرا تركز في الجانب التكنولوجي على نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة باستخدام مختلف التكنولوجيات المنظفة للبيئة كالحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون والبحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية واستبدال الوقود بالكهرباء عام[7] ، فالتنمية المستدامة تلك التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو وحسب بل بتوزيع عائداته بشكل عادل ايضا وهي تجدد البيئة بدل تغييرها وتمكين المواطنين بدل تهمشيهم وتوسع خياراتهم وفرصهم ، وتؤهلهم للمشاركة في حياتهم ، فهذا المفهوم الجديد يهدف الى تحسين نوعية الحياة في اطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطية وان اساءة استخدام البيئة والموارد الطبيعية وتجاهل حقوق الأجيال المقبلة يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل ويؤدي الى نتائج سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواء فقضايا البيئة يجب ألا تعالج بأسلوب جزئي وانما يجب ان تواجه بأسلوب متكامل يحرص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة تمنع استمرارية عطائها، فهي تهدف الى التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق اقصى قدر من النمو في هذه الانظمة دون ان يؤثر التطور في أي نظام من هذه الانظمة تأثيرا سلبيا [8].

فاستراتيجية التنمية البشرية المستدامة تهدف من خلال ابعادها الاقتصادية والسيوسوثقافية والسياسية والبيئية الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي بتشجيع الإدارة المثلى للموارد المادية والموارد البشرية وتدعيم الاعتماد على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المحلية إزاء السلع والخدمات التي تقدمها للبيئة الخارجية وتهتم بالعدالة الاجتماعية بتحسين جودة الحياة وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية كتوفير فرص العمل للجميع والخدمات الاجتماعية واحترام حقوق الأفراد بمشاركتهم في اتخاذ القرار واخيرا السلامة البيئية مدى الالتزام بإجراءات حماية البيئة .

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة منذ الاستقلال الى يومنا هذا حيث عرفت العديد من التوجهات التنموية سوف نتعرض اليها باختصار قصد تقييمها للخروج بأهم المعوقات الثقافية التي عرقلت مسيرتها التنموية .

ثانيا: التوجه الاشتراكي والمسار التنموي في الجزائر:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوه، مفكك و متناقص داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، قد انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف متمثل في الثالوث الجهنمي: الجهل، الفقر و المرض و أمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين و مراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته، و قد كان ذلك من خلال البرامج و المواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية و التي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على التوجه الاشتراكي كخيار سياسي و اقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة[9] وبالتالي التركيز على «التخطيط» المركزي كوسيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني في مجالات الانتاج والتنمية الاجتماعية وللتغلب على مشاكل التخلف الموروثة عن الاستعمار من خلال المخططات المتبعة المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الاول (1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1977)[10] وعلى الرغم من المؤشرات الايجابية التي تم تحقيقها في هذه المرحلة الا أن المؤسسة الاقتصادية الاشتراكية كانت تعاني العديد من المشاكل الداخلية نتيجة ضعف تنظيم التسيير الاشتراكي فلم توضح طبيعة العلاقات بين مجلس العمال ومجلس الادارة من جهة مما ادى الى شلل شبه تام في أجهزة الاتصال بين مجلس العمال والادارة وبرز على السطح نزاعات عمالية متنوعة وتعميق هوة الخلاف بين جماعات العمل ومركزية الدولة التي حاولت السيطرة على عمليات اتخاذ القرارات، مما ادى الى الابتعاد عن الترشيد والفعالية على جميع المستويات ـ الأداء الفردي والجماعي

وحتى المردود الاقتصادي ـ ومنه تبنت الدولة مجموعة من الاجراءات انداك ضمن المخطط الخماسي (1980-1984) ضمن «مشروع اعادة الهيكلة» للتخلص من المركزية والبيروقراطية التي قضت على روح المبادرة والابداع وقد سطر هذا المشروع مجموعة من الأهداف منها تدعيم اللامركزية لتشمل مختلف المستويات بين الأنشطة الادارية والأنشطة الانتاجية وتشجيع المبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها الانتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا، فالهدف الأساسي لإعادة الهيكلة هو تعميق التطبيق الفعلي للتسيير الاشتراكي على أساس حجم المؤسسات ومستوى المركزية المطبق فيها الذي أصبح في حاجة الى توزيع الصلاحيات بين الوحدة الانتاجية والمؤسسة والجهة الوصية.[11]

وجاء المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تكميلي لما جاء في المخطط الخماسي الأول من حيث التسيير ولقد حددت البرامج الاستثمارية على محورين هما استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة لتحسين مستوى استغلال الطاقات الانتاجية الوطنية الزراعية والصناعي ولقد مكن مشروع اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية من تحقيق نتائج مهمة فمن الناحية الاجتماعية ثم تجسيد فكرة التوازن الجهوي وفك العزلة عن العديد من المناطق وتوفير فرص عمل مميزة لسكان تلك المناطق والقضاء على التمركز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى المركزة في منطقة معينة الى وحدات وفروع في مناطق أخرى[12]. وبالرغم من توفير فرص العمل في بعض المناطق إلا أن نسب التشغيل قد ظلت في تباطؤ داخل القطاع الصناعي مقارنة بارتفاعها في قطاع الادارة حيث أدى نقص الاطارات التقنية المتخصصة بدوره الى ضعف المردودية الانتاجية في مقابل ضخامة الجهاز الاداري الذي أصبح غير قادر على التسيير واتخاذ القرارات، فلقد تم تنفيذ مشروع اعادة الهيكلة في ظرف زمني قصير نسبيا دون أن يتم تهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة على أسس صلبة كتوفير الاطارات والمقرات والتجهيزات اللازمة ومشاريع الاستثمار والبحث العلمي مما ضاعف من أعباء تلك المؤسسات المهيكلة وجعلها تغرق في الديون التي تجاوزت 425مليار دينار جزائري بحلول سنة 1992[13] التي تبدأ بصدور مبدأ استقلالية المؤسسات الاقتصادية التي لم تتجسد واقعيا بسبب الارتباط المركزي وهو ما أدى الى ظهور وانتشار المركزية البيروقراطية التي تعرقل نشاطات المؤسسات وتقتل روح الابداع والافراط في الاتكالية.

ثالثا: التوجه الليبرالي وآثاره على التنمية لاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

أصبحت الجزائر تعاني من أزمة خانقة خلال سنة 1995 (غلق المصانع، حل الشركات والمؤسسات الوطنية والمحلية وتسريح العمال والدخول المحتشم لرأس المال الأجنبي في

بعض القطاعات) و يقول «محمد الصغير بعلي» : «أن الجزائر صادقت على قانون الخوصصة دون أن توفر الشروط اللازمة للشروع في مساره خاصة انه لم تكن هناك قراءة مستقبلية واعية وعلمية قادرة على ضبط اليات التحكم في الاثار التي تحدثها مسار الخوصصة على البناء الاجتماعية»[14]. فاذا كان السبب يرتبط بالظروف الاقتصادية العالمية فإن هناك أسباب أخرى داخلية متعلقة بالأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ويمكن تقسيم الأسباب الداخلية التي عجلت إلى اللجوء بتطبيق هذا الاتجاه الى سببين رئيسين تمثل السبب الأول في «فشل التجربة التنموية» فلقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نمط الاقتصاد المخطط ومن ثم اتجهت عملية التنمية نحو التركيز على ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي من جهة، بالإضافة الى سعيها نحو الاستجابة للحاجات الاجتماعية الملحة (الصحة، التعليم، الفلاحة) واذا كان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي خلال النصف الثاني من الستينيات وبداية السبعينات قد ساهم في تحقيق نقلة نوعية بفضل استعادة الثروات الوطنية وانشاء مؤسسات عمومية في مختلف فروع النشاطات الاقتصادية فإن الفترة التي اعقبتها شهدت ظهور العديد من التناقضات بسبب نقص الدعم المادي لمختلف المشاريع الانتاجية فرغم انتهاج الدولة مشروع الصناعات المصنعة أو التصنيع الثقيل فقد لوحظ ميل متزايد إلى الاستيراد من الخارج وزيادة الطلب على السلع والخدمات مما أدى الى ارتفاع الأسعار وتقلص فرص العمل، وأما السبب الثاني تمثل في «ضعف أداء القطاع العام» لقد تأثر بالسياسات الاقتصادية المتبعة حيث ظل مهمشا منذ مرحلة اعادة الهيكلة الاقتصادية وبقيت معظم النشاطات التابعة له دون صيانة أو تجديد مما ساهم في عجزه وتفاقم مديونيته.[15]

إن التحديات والرهانات الحالية كالتغيرات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفتاح على الأسواق العالمية أصبحت تفرض نفسها على المجتمع الجزائري كغيرها من المجتمعات النامية لذا كان من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات التنمية التي أتبعت والمتبعة في الوقت الحاضر لتستجيب لهذه التغيرات برؤية واضحة المعالم والخطى تمكنها من تحديد واكتشاف الفرص المتاحة لتحقيق النمو والاستمرارية في الأسواق المحلية والعالمية، مما يحتم عليها الاهتمام جديا بعملية التنمية باتباع طرق البحث العلمي والتحليل المعمق والتقييم النقدي والموضوعي المستمر لكافة العناصر المادية والاجتماعية الموظفة فيها وطبيعة الأهداف الواجب إنجازها وفق رؤية اقتصادية واجتماعيه شاملة مع مراعاة مبدأ الاستمرارية واحترام حقوق الأجيال المستقبلية وهذا ما استطاعت تجسيده فعلا العديد من المجتمعات العالمية.

رابعا :التنمية المستدامة كمطلب حديث في المسار التنموي الدولي والمحلي:

ان نشوء مفهوم التنمية الانسانية منذ طرحه برنامج الامم المتحدة الانمائي(1990) منح مكانة محورية للإنسان فلقد تحول مفهوم التنمية من مجرد النمو الاقتصادي الى تنمية بشرية قائمة على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل الأجل في حقول التعليم والتربية والثقافة، الاسكان و الصحة والبيئة وغيرها [16]. وبالتالي أصبحت التنمية تركز على مفهوم القدرات البشرية ومرتبطة أيضا بالبعد البيئي بالحفاظ على حيوية والتنوع البيئي بمعنى آخر جعلت من الانسان وسيلة التنمية وهدفها في ذات الوقت.

فهناك العديد من القضايا تواجهها التنمية المحلية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي في ظل التنمية المستدامة كضغوط المؤسسات العالمية والمحلية (جمعيات حماية البيئة والمستهلك...) مما يفرض عليها تحسين اهتمامها بالجوانب الاجتماعية والإنسانية وتتبني بذلك قضايا اجتماعية-ثقافية واقتصادية وقضايا بيئية حيث تهتم بالدرجة الأولى بتوفير احتياجات الموارد البشرية كالحرية وحق المشاركة و توفير فرص العمل و الرعاية الاجتماعية والصحية...إضافة إلى حرصها الشديد على التصرف بوعي اجتماعي-ثقافي و عدم احتواء منتجات مؤسساتها أو برامجها التسويقية من أي رسائل خاطئة تسئ إلى الفرد والمجتمع أو تصطدم بقيمه ومعتقداته وبالتالي احترام الثقافة المحلية، وحماية البيئة على أن تعمل على تحسين أدائها البيئي وتستخدم تقنيات وأساليب الحد من التلوث للتقليل من مخاطر التلوث البيئي وحماية وتحقيق الجودة البيئية.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا والايجابيات التي حققتها رغم ما ورثته من عراقيل من عهد الاستعمار لكن مزال يوجهها أكبر التحديات فمع التطورات العالمية أصبح ينتظر منها تحقيق أهدافا أكثر توسعا وشمولا تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة للمجتمعات المتقدمة. إلا انها مازالت لم تحقق أهدافها المرجوة ويرجع ذلك الى أحداث العشرية السوداء (منذ سنة 1992) وعدم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتنمية بشكل اللائق بها خلال المسيرة التنموية خاصة أثناء المخطط الثلاثي (بعد الاستقلال) الذي أعطي الأولوية للقطاعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات مما أعاق بلوغ إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية.

«وقوع الجزائر في فخ المديونية ووصول التنمية فيها الى أفقها المسدود وتردي أوضاعها

الأمنية والاجتماعية والثقافية جعلها تفقد مكانتها الاقليمية والعالمية وتتقوقع في دائرة جهنمية من العنف و الخلافات والفساد الذي عطل امكانيات وقدرات البلد وافقد المواطن ثقته في غدا أفضل وان تعميق واقع احتواء الجزائر في النظام العالمي الجديد وما يترتب عنه من المزيد من التشويه لاقتصادها وخلق الأزمات الدائمة التي يتحكم فيها الأقوياء الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي»[17] ، فالمجتمع الجزائري يعرف انتشارا العديد من السلوكيات السلبية كاللامبالاة والاتكالية وغياب الرقابة الذاتية والادارية والفساد بكل أشكاله ورغم ما كرس لمكافحته من قوانين وأجهزة تبقي هذه المجهودات غير ذات فعالية في غياب إدارة سياسية قوية وإرادة شعبية نابعة من الحس الوطني لكل فرد مواطن، فمازالت الخطط التنمية بعيدة عن الرشادة والعقلانية في التسيير، فالمجتمع المدني لا سلطة له وتابع للحكومة والقطاع الخاص لا يملك الضمير الاجتماعي وبعيد عن ثقافة اقتصاد السوق ويسعي دائما الى تحقيق الربحية على حساب أهداف التنمية المستدامة.

فمشكل التنمية في المجتمع الجزائري هو «مشكل ثقافي» بالدرجة الأولى لأنها اهتمت بتوفير الوسائل المادية دون التركيز على بناء الانسان، فان الأفكار والقيم الثقافية هي التي تلعب الدور الهام في التنمية. فالعناصر المادية – على الرغم من أهميتها الفعالة في التنمية – عاجزة وحدها عن لعب هذا الدور الفعال. وهذا ما أكد عليه مالك بن نبي على ان « مشكلة التجهيز مرتبطة بقضية الانسان والأفكار، وان المحصول الاجتماعي للآلات مرتبط بفعالية وسلوك الفرد الذي يستخدمها... و الصلة القائمة بين ارادة وقدرة مجتمع يبني ذاته على قاعدة حضارية وليس على قاعدة منتجاتها . وهذا يفسر لنا كيف ان اليابان قد نجحت حيث لم يحقق العالم الاسلامي حتى هذا الحين نصرا حاسما على التخلف لأن نشاطه قد طبق في عالم الأشياء والمنتجات بدل أن يطبق ضمن النسق البشري ونسق الأفكار...إن التخلف هو حاصل ضروب اللافعالية الفردية ، فهو فقدان للفعالية على مستوى معين ...أن مشكلة السلوك ترجع الى الثقافة...فنحن لا نتلقى الثقافة وانما نتنفسها ...وان الثقافة لا تستورد بنقلها من مكان لآخر بل يجب خلقها في المكان نفسه.»[18] وفي هذا الصدد يؤكد أفريت هيجن، ودانيال ليونر-D.Linor) (A.Hygne على أهمية دراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتغير الاجتماعي والثقافي في ضوء الخصائص النفسية السيكولوجية لأفراد المجتمع بمعنى أن التنمية هي عملية ترتبط بتغيير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم أو السلوك أو الحوافز هذا من ناحية، ودرجة الدافعية للأفراد أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية.[19]

الخاتمة:

ان المشروع التنموي المسيس المتبع في المجتمع الجزائري يعتبر من أهم الأسباب المعرقلة لمسار التنمية لذلك فهو بحاجة ماسة الى إعادة بناء مشروع تنموي طويل المدى لا تتغير أهدافه بتغير التوجهات السياسية و نابع من ثقافة وبيئة المجتمع وليس مستوحى من نماذج الدول المتقدمة وفي نفس الوقت متطلعا ومتماشيا مع كل التغيرات العلمية و التكنولوجية الحاصلة في هذه المجتمعات، ولن يكون هذا إلا بواسطة تظافر كل الجهود وكل القطاعات فمن ضروري اشراك كل من القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني لسير جنبا إلى جنب بشكل تضامني في مسار التنمية وكل هذا لا يمكن أن يكون بمعزل عن فرد اجتماعي واعي كل الوعي بمسؤوليته الاجتماعية اتجاه وطنه وبيئته . فالكل متفق على أن مفهوم التنمية قد تعدى مفهوم بناء مشروع التنمية الشاملة المستقبلي معيار البعد الاقتصادي لقياس فعاليته لتحقيق انطلاقة فعلية وجوهرية باعتماده على أبعاد التنمية المستدامة الذي تمكنه من أن مواجهة المنافسة في السوق الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى مواجهة المشاكل البيئية والتكنولوجية انطلاقا من رؤية استراتيجية فعالة للمواجهة هذه المشاكل وايجاد الحلول الآنية والمستقبلية لها ويكون ذلك بفكر وساعد جزائري لا غير.

وفي ضوء ما عرضناه يمكن عرض بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بالقطاع التنموي في المجتمع الجزائري على النحو التالي:

1- ضرورة اعتماد التخطيط الاستراتيجي للتنمية كجزء من استراتيجية التنمية الشاملة، وتطبيق سياسات صارمة بتطبيق معايير الاستدامة في مختلف المؤسسات الخاصة والعامة.

2- الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة (خاصة تلك التي تتشابه طبيعة مجتمعها وثقافتها -نوعا ما- مع خصائص المجتمع الجزائري كالتجربة الماليزية مثلا) ومحاولة تطبيقها حسب طبيعة المجتمع الاجتماعية والثقافية.

3- يجب أن تكون السياحة مستمرة وليست موسمية بحيث تستفيد من كل المواقع السياحية التاريخية الأثرية، وتفعيل دور السياحة الصحية وسياحة المناسبات والمؤتمرات والألعاب الرياضية، والسياحة الصحراوية والبيئية والثقافية .

4- محاولة تدعيم مشاريع تنموية خارجة عن اطار الصناعات الثقيلة أو الاعتماد على المحروقات وذلك بإنعاش خاصة القطاع الفلاحي والاستثمار في الصحراء وكذلك الأمر بالنسبة للسياحة.

5- الاستغلال الأمثل للموارد السياحية الطبيعية والبشرية، وتعظيم العوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للسياحة وتطوير مستوي جودة الخدمات السياحية.

-6 ضرورة نشر الوعي السياحي والثقافي المجتمعي بأهمية السياحة وقيمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز الاندماج الوطني والتعريف بالمجتمع داخليا وخارجيا.
-7تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية السياحية، والارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي و المنتجات السياحية وتنويعها.
-8إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاعات.
-9تسهيل مهام الباحثين الاجتماعيين بتوفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصائيات للوصول الى نتائج علمية وموضوعية تساهم فعلا في تشخيص الواقع التنموي وحل المشكلات المختلفة.

مراجع الدراسة:

- جبران مسعود الرائد: معجم لغوي -عصري. المجلد 02، دار العلم للملايين، 1986، (ص 152).
- إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي. ط1، دار الجيل ومكتبة الرائد العلمية، عمان، (ص 148).
- فريدريك معتوق، مراجعة وإشراف: محمد الدبس: معجم العلوم الاجتماعية. دار الكتاب العربي، لبنان، 1998، (ص 199).
- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية. ط 2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977، (ص 91).
- محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع التطبيقي. ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، (ص 172).
- محمد الجوهري: قضايا التنمية في العالم الثالث. ط1،دار المعارف، القاهرة، 1978، (ص 145).
- محمد صالح الشيخ: الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ط1،مكتبة ومطبعة الشعاع ، الاسكندرية 2002،ص94.
- بن عبد العزيز خيرة: الحكم الراشد بين الفكر الغربي والاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تنظيمات سياسية وادارية ، جامعة لخضر -باتنة ،كلية العلو م السياسية ،2013/ 2014 ، ص ص 127-128. نسخة الكترونية PDF.
- زرنوح ياسمينة: اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية- رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005-2006،ص146 نسخة الكترونية PDF.

- للمزيد من المعلومات د. عبد اللطيف بن اشنهو :التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ،(1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1982، ص 83 .
-د.يوسف سعدون : علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005،ص ص 25 26-.
- د. يوسف سعدون : علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية ، مرجع سبق ذكره ،ص ص :29-30
- للمزيد من المعلومات انظر لبنى الكنز : دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي - دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، شعبة تنمية العلاقات العامة ، قسم علم الاجتماع ،جامعة باجي مختار عنابة، 2008-2009،ص ص115--126.
- نوال رويمل: القيادة وتسيير الموارد البشرية -رؤية نقدية ودراسة نقدية ،ط1،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع -عين مليلة الجزائر ،2009،ص ص34-35.
- انظر لبنى الكنز :دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي -دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك، مرجع سبق ذكره ،ص ص130-133.
- للمزيد من المعلومات بورغدة وحيدة :حقوق الانسان واشكالية العلاقة الجلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (فرع التنظيم السياسي والاداري)،جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2008 2009- ص 74، نسخة الكترونية PDF.
- على غربي و اسماعيل قيرة : العرب وامريكا بين التطوير والتطويع ، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 111.
- أ. د رشيد زرواتي: اشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة.ط1،دار زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2011 ص ص 79-80.
- اسماعيل قيرة وعلي غربي: في سوسيولوجية التنمية. ط 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية الحديث، الجزائر، 2001. ص 17.

الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق المناطق الاقتصادية الخاصة

« دراسة مطبقة على منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة »[1]

أ.د/ عبدالوهاب جودة الحايس[2]

أ. بسمة النصيبية[3]

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على احتياجات السكان المحليين القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة، باعتبارها منطقة اقتصادية خاصة، تؤدي مهام اقتصادية على المستوى القومي، مهام أخرى اجتماعية وثقافية على المستوى المحلي في إطار التنمية المحلية. ويتطلب ذلك معرفة مدى احتياجات السكان المحليين القاطنين في نطاق مشروع منطقة الخدمات اللوجستية، والوقوف على مدى احتياجاتهم من تأسيسها بمنطقتهم المحلية، وعلية فإن الأسلوب الملائم لتحقيق أهداف البحث هو الأسلوب الوصفي بهدف الوقوف على أهم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لديهم، واعتمدت الدراسة على عدة طرق منهجية لاستيفاء بياناتها، وتحقيق أهدافها، وهذه الطرق هي: طريقة المسح الاجتماعي، طريقة الملاحظة المباشرة. يشمل مجتمع الدراسة جميع السكان المحليين القاطنين في نطاق تأثير مشروع المنطقة اللوجستية وضم سكان الولايات الثلاث المحيطة بالمشروع وهي: بركاء، نخل، وادي المعاول، باعتبار المشروع ملتقي الولايات الثلاث، أما بالنسبة لعينة الدراسة فهي عينة عشوائية، وتم سحبها وفقا لقواعد الاحتمالات؛ ضمانا لتمثيل العينة لمجتمعها الأصلي، ويتم رفع العينة بالطريقة العنقودية . كما تم تحديد حجم العينة بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشئات لعام 2010 في السلطنة، و أتضح أن إجمالي عدد السكان بالولايات الثلاثة موضع الدراسة 93903 نسبة إجمالاً. لذا فإن نسبة عينة الدراسة 0.1٪ من إجمالي عدد سكان في الولايات الثلاث، بواقع 1000 مفردة.

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية هي: زيادة المنح الدراسية لإكمال الدراسات

---

1 البحث ممول من مجلس البحث العلمي- سلطنة عمان

2 أستاذ علم الاجتماع – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية

3 باحثة في علم الاجتماع – كلية الأداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس – سلطنة عمان

العليا، وتوفير فرص عمل، وإنشاء مستشفى عام مجهز، وتشجيع إقامة شركات إتصالات وتنافسها، وتوفير خدمات إطفاء الحرائق، إنشاء حدائق عامة ومنتزهات وتطوير المنتجعات السياحية، وإنشاء نوادي ثقافية واجتماعية، بالإضافة إلى إنشاء مدارس تحفيظ القرآن، ومكافحة التلوث بكافة أنواعه.

The aim of this study is to estimate the needs of the local residents in the surrounding parts of the logistic area south Al-Bettina governorate. This area is important as a special economic one that provides economic services on a national level in addition to other social and cultural services on a local level as a part of local development. This means that the needs of local people must be detected. Therefore, a descriptive analysis is the right option to meet the study's aims in detecting the social and economic needs of the local people. The study used several methodologies to collect data which are social survey and Observation. The targeted data sample is the local residents of the surrounding areas of the project covering the wilayat of Barka, Nakhal and Wadi Al-Maawil. The sample will be chosen randomly and the results will be generalized to represent the targeted data. The size of the sample was determined according to the 2010 census in the Sultanate as the population was estimated to be about 939.3 people in the three wilayas. Therefore, the sample will consist of 0.1% of the total population of the three wilayas.

A study revealed that most necessary and important needs for the locals in the logistic area were increasing the number of scholarship for higher education, providing jobs, and establishing a hospital. They also demanded establishing telecommunication companies and encouraging competitiveness between them. Moreover, they demanded fire extinguishing services, public parks and tourism resorts, cultural and social associations, Quran schools and reducing pollution.

أولاً: موضوع البحث

اتجهت سلطنة عمان إلى السعي نحو تكثيف ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي في إطار برامج التخطيط والتنمية المتتابعة منذ بداية عصر النهضة المباركة في عام 1970م، حتى الآن ، وفق اتفاقيات التجارة العالمية الحرة والتعاون المتبادل في مجال الاستثمار، بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية في عام 2000م، وتوقيع اتفاقية الجات، والانفتاح على السوق العالمي بهدف إجراء تطوير جذري في تركيبه الاقتصاد القومي من خلال التطوير المتواصل لبرامجها وأهدافها الاقتصادية، بما يتلاءم والقدرة على الاندماج مع السوق العالمية

من جهة، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطن العماني من جهة أخرى. وفي إطار هذا التوجه حرصت السلطنة على إقامة مناطق اقتصادية خاصة، ذلك أنها تتيح فرص أكثر تنوع للارتباط بالأسواق الخارجية، وتوسيع الخيارات أمام المستثمرين لاختيار مجال الاستثمار، ومن ثم تفعيل قدرة المناطق الاقتصادية على استخدام الموارد المحلية (البشرية والمادية)، وتنشيط أساليب الإنتاج لدى السكان المحليين وتطويرها، الأمر الذي يؤدي الي تنمية المجتمعات المحلية على كافة المستويات، ومن بين المناطق الاقتصادية التي بدأت السلطنة الاهتمام بتأسيسها: منطقة الخدمات اللوجستية بمحافظة جنوب الباطنة، المنوط بها القيام بمهام خدمية، تخدم حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا مما سبق، تأتي أهمية رصد احتياجات السكان المحليين في المناطق المحيطة بمنطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة، والوقوف على الجوانب المرتبطة بها، على اعتبار أن إشباع وتلبية الاحتياجات المجتمعية يعد مدخل للتنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث الراهن في التساؤل الرئيسي الآتي:

« ما الاحتياجات التنموية لدى سكان المناطق المجاورة لمنطقة الخدمات اللوجستية الجاري تنفيذها في جنوب الباطنة بسلطنة عُمان؟ «

ثانياً : أهمية البحث: تعود أهمية البحث الراهن إلى:

على المستوى النظري: التوصل إلى نتائج معرفية ومؤشرات تسهم في تطوير مفهوم: الاحتياجات التنموية، ومن ثم الإضافة النظرية. وعلى المستوى التطبيقي: تقدم الدراسة قاعدة بيانات هادفة حول الاحتياجات الأساسية لدى للسكان المحليين القاطنين في نطاق المناطق الاقتصادية الخاصة في السلطنة عُمان. بالإضافة إلى تقديم مؤشرات علمية معتمدة على دراسة ميدانية التي يمكن أن تفيد في الوقوف على أهم أولويات السكان المحليين من التنمية، الأمر الذي يساعد المخططين في وضع البرامج التنموية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الراهن إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:-

*تحديد الاحتياجات التنموية للسكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة.

*ترتيب أولويات احتياجات السكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة.

*الخروج بمقترحات من شأنها الارتقاء بمستوى جودة الحياة، وتجويد عملية تلبية

احتياجات السكان، ورفع مستوى إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في التنمية المحلية.

رابعاً: تساؤلات البحث:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث، وتحقيق أهدافه، حاول الباحثان الإجابة عن التساؤلات الفرعية الأتية:

1. ما أولويات الاحتياجات التنموية لدى السكان المحليين؟
2. ما أهم الاحتياجات التعليمية لدى السكان المحليين؟
3. ما واقع الخدمات الصحية والبيئية لدى السكان المحليين وأهم احتياجاتهم منها؟
4. ما واقع الخدمات الترفيهية في المجتمع المحلي واحتياجات السكان المحليين منها؟

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

1. منهج البحث وطرق جمع البيانات:

نظرا لطبيعة الهدف العام من البحث، فإن الأسلوب الملائم لتحقيق الهدف هو ~~الأسلوب الوصفي~~. حيث اعتمد البحث على عدة طرق منهجية لاستيفاء بياناته، وتحقيق أهدافه، وهذه الطرق: طريقة المسح الاجتماعي باستخدام صحيفة الاستبيان، طريقة الملاحظة المباشرة. علوة على المقابلات الشخصية المباشرة والحرة مع بعض سكان تلك الولايات.

2. مجتمع الدراسة وتصميم عينة البحث:

شمل مجتمع الدراسة جميع السكان المحليين القاطنين بالولايات الثلاث المحيطة بالمشروع وهي: بركاء، نخل، وادي المعاول، الواقعة في نطاق تأثير مشروع منطقة الخدمات اللوجستية. أما بالنسبة لعينة الدراسة: فقد اعتمد البحث على المعاينة العشوائية، وتم سحبها وفقا لقواعد الاحتمالات؛ ضمانا لتمثيل العينة لمجتمعها الأصلي، ورفعت العينة بالطريقة العنقودية. وتم تحديد حجم العينة بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشئات لعام 2010في السلطنة؛ و أتضح أن إجمالي عدد السكان بالولايات الثلاثة موضع الدراسة 93903 نسبة إجمالاً. وقد بلغ عدد مفردات عينة الدراسة1001 مفردة، وهو ما يمثل نسبة ٪1.0 من إجمالي عدد سكان في الولايات الثلاث. كما اعتبرت الأسرة هي وحدة البحث الأساسية .

3. طرق وأدوات البحث:

اعتمد فريق البحث على طريقة المسح الاجتماعي في تقدير الاحتياجات التنموية،

مستخدمين ، أداة الاستبيان المقنن كأداة رئيسية لجمع البينات الميدانية من مفردات البحث، بعد أن تم تصميمه وفقا لمهوم الاحتياجات التنموية، وبعد أن تم تحكيمه من قبل خبراء في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، والتربية، والعلوم الصحية.

سادساً: التأصيل النظري لمفهوم الاحتياجات التنموية

1.مفهوم الحاجات التنموية:

تعريف الحاجة في اللغة: جاءت كلمة (حَاجَ واحْتاجَ) في المعجم الوجيز بمعنى افْتَقَر، والحائِجَةُ هي ما يفتقر الإنسان ويطلبه[1]. وفي معجم لغة العرب: حاجَ بمعنى افتقر، واحْتاجَ: افتقر إليه، تَحَوَّجَ: أي طلب الحاجة، أما الحائِجُ فهو المُفتقِر[2]. وفي الاصطلاح: عرّفها الإمام الشّاطبيّ رحمه الله بقوله: « معنى الحاجيّات أنّها مفتقر إليها من حيث التّوسعة ورفع الضّيق المؤدّي في الغالب إلى الحرج والمشقّة اللاّحقة بفوت المطلوب، فإذا لمتراع دخل على المكلّفين على الجملة الحرج والمشقّة ولكنّهلا يبلغ مبلغ الفساد العاديّ المتوقّع في المصالح العامّة»[(3)].

والتعريف القاموسي للحاجة هو: « حالة أو أمر يضع الفرد في موقف صعب أومحنة بما يشعره بالعوز والرغبة إلى شيء ضروري»، ويستخدم هذا المصطلح في السياسة الاجتماعية[4]. وجاء في قاموس الخدمة الاجتماعية « للسكري» تعريف الحاجة من منظور التخطيط الاجتماعي على أنها: «حالة عدم توازن يشعر بها الفرد أو الجماعة أو المجتمع، نتيجة للإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين، يحتاج تحقيقه إلى زيادة كفاءة التنظيم الاجتماعي في المجتمع بجانب توافر إمكانيات وموارد معينة[5]. ويرى «روبرت باركر» في قاموس الخدمة الاجتماعية على أن الحاجة هي : المطالب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية والمادية من أجل البقاء والرفاهية والإنجاز. فهي كل ما يتطلبه الإنسان لسد ماهو ضروري من رغبات لتوفير ماهو مفيد لتطوره ونموه»[6].

التعريف العلمي للحاجة: اختلف تعريف الاحتياجات وفق كل تخصص ومجال، إلا أن هذه التعريفات تدور حول معنى عام مؤداه: أن الحاجة هي كل ما يحتاجه الفرد من أجل الحفاظ على حياته، وضمان نموه وتطوره[7]. وعرف (kaufman 2006: 109) الحاجة على أنها: الفرق الحاصل بين ما تم تحقيقه في الوقت الحالي وما هو مطلوب تحقيقه، أي الفجوة بين النتائج الحالية والنتائج المرغوب الوصول إليها[8]. ويستخدم مفهوم الحاجة استخداما واسعاً في السياسة الاجتماعية والإدارة الاجتماعية لتحديد متطلبات الخدمات.

تعرف الحاجة من منظور نفسي بأنها «حالة من التوتر الناشئ من خلال عملية التوظيف الفسيولوجي، والنفسي، والاجتماعي، فالحاجة تؤدي إلى حالة من عدم التوازن، وعليه فإن

المهمة الأساسية للمجتمع هي مقابلة الحاجات»[9]. وقد عرف الدسوقي الحاجة بأنها: كل ما يفتقر إليه الكائن كحالة من النقص أو الافقار الجسمي والنفسي والاجتماعي، وإن لم تلقى إشباعاً أثارت نوعاً من التوتر والضيق يستلزم وجود قوة دافعة تحفز على الإشباع[01].

ويختلف مفهوم الحاجات الأساسية التنموية عن مفهوم حاجات الكفاف، فهذا الأخير يكاد يكون مفهوما بيولوجيا لا يتجاوز المحافظة على حياة الإنسان بتوفير الحد الأدنى من السلع والخدمات اللازمة للبقاء. أما مفهوم الحاجات الأساسية، فالمفروض فيه أن يكون مفهوما ديناميكيا يتطور مع تطور المجتمع، بحيث يزيد مع الزمن القدر اللازم للإنسان من السلع والخدمات، سواء من حيث الكم أو الكيف[11].

2.تصنيف الحاجات الإنسانية:

طرح العلماء في مختلف المصادر تصنيفات مختلفة للاحتياجات، حيث صنفها كل باحث وفقا لتخصصه العلمي ورؤيته النظرية. فمن منظور علم النفس يعتبر تصنيف ماسلو من أقدم التصنيفات، حيث صنفها وفق مستويات نظرية، وافترض سلسلة من الاحتياجات، يصبح الإنسان من خلالها متطلع لاحتياجاته في نظام تصاعدي، بحيث أن اشباع أي مستوى يأتي دائما بعد اشباع الحاجة الأساسية في المستوى الأدنى ، وقد حدد ماسلو الاحتياجات في:

* الحاجات الحيوية: وهي أدنى وأهم الاحتياجات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، مثل الطعام والشراب.
* الحاجة للشعور بالأمن والطمأنينة: وتتضمن الأمان والحماية من الأذى الجسدي أو العاطفي في المجتمع.
* الإنتماء: الحاجة الاجتماعية للانتماء تتضمن الحاجة لهوية ثقافية مثلها مثل الإنتساب لأسرة أو جماعة،و الحاجة إلى الحب مثل حاجة للتعاطف من جانب الآخرين، والحاجة إلى تأثيرهم ومعونتهم.
* تقدير الذات: المكانة الاجتماعية للشخص يمكن أن تكون لاحقة بعد انتماء الشخص لجماعة أولية، حب الظهور مثال على هذه الحاجة.
* تحقيق الذات: وهو المستوى الأعلى من الحاجة، ويتضمن التحقيق الكامل للذات لمساهمة الشخص في تقدم المجتمع[12]. (ماسلو)

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذه النظرية، باعتبار أنه ليس من الضروري أن يكون إدراك الأفراد لهذه الاحتياجات وأهميتها بالنسبه له تسير وفقا لهذا الترتيب، ولتفادي أوجه النقد السابقة ظهرت نظريات وتصنيفات أخرى يعتمد تكوين هيكلها على النظرية

السابقة[31]. وقسمت الاحتياجات إلى أنواع من حيث نطاقها (فردية أو جماعية أو مجتمعية)، ومن حيث طبيعتها (مشبعةأو غير مشبعة)، ومن حيث نوع النشاط (نفسية أو جسمية أو عقلية)، ومن حيث مؤسسات المجتمع (تعليمية أو صحية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حاجة إلى المسكن أو حاجة إلى توافر الأمن وغيرها)[41].

وقد ظهر مفهوم الحاجات الأساسية (Basic Needs) في مجال السياسة الاجتماعية، وتم تقسيمها إلى نوعين، الأول: الحاجات المادية: وهي ضرورية لبقاء الإنساء على قيد الحياة، والثانية: هي الحاجات غير المادية مثل التعليم والحقوق الإنسانية الأساسية[15]. واتفق تصنيف كل من «ماكهيل وماكهيل» للحاجات مع التصنيف السابق، حيث وضع «ماكهيل وماكهيل» تمييزاً شرطياً بين الحاجات البيولوجية الجسمية والحاجات النفسية الاجتماعية. فالحاجات البيولوجية الجسمية (الأولية) هي حاجات الغذاء، المياه، المأوى، الصحة، التدفئة، التبريد، الإنارة، والملبس، وغيرها. أما الحاجات النفسية الاجتماعية(الثانوية) فهي الاحتياج للحب، والتقدير، وإثبات الذات، وهي تشمل أيضاً الأمن بمختلف أشكاله، النقل والمواصلات، التعليم. وأن الاهتمام بإشباع الحاجات الثانوية لن ينطوي على معنى ما لم يخدم عملية الإشباع الدائم للحاجات الأولية، أو إذا لم يتم أولاً إشباع الحاجات الأولية إشباعاً كاملا. إن الغذاء والمأوى حاجتين ماديتين، بينما يمثل كل من التعليم والعمل حاجة غير مادية، أما المسائل الجمالية والإبداعية فهي حاجات « ما بعد» المادية. وعلينا أن نؤكد هنا أن التعبيرين «أولي» و «ثانوي»، لا يصنفان ترتيب الأهمية بل يصنفان الترتيب الكرونولوجي (الزمني)[16].

وقدم (نصر& فؤاد:2002) تصنيفا الاحتياجات الأساسية إلى حاجات تعليمية: وهي حاجة المعرفة، واكتساب المهارات الخبرات. وحاجات اجتماعية تتمثل في حاجاته إلى تحقيق ذاته وقدراته على الإنجاز وانتمائه إلى جماعات و توافقه مع المجتمع الذي يعيش فيه، ومواجهة مشكلاته. وحاجات اقتصادية: تتمثل في توفير السكن الملائم، الملبس، ووسائل النقل، الامكانيات المادية التي يتطلبها الفرد. وحاجات بدنية: بحيث تتوفر له الصحة البدنية، وسلامة الجسم والغذاء الصحي والراحة. وحاجات نفسية: تتمثل في ضرورة الشعور بالأمن والطمأنينة والتقدير والحرية والاستطلاع والرغبة في الإنتماء. بالإضافة إلى حاجات ترويحية. وقسم الناصر (1986) الحاجات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تمثل المجموعة الأولى: الحاجات الفردية (الشخصية) الخاصة بكل فرد من أفراد المجتمع. وتمثل المجموعة الثانية: الحاجات الجماعية للمجتمع وبشكل خاص الحاجة الأساسية للأمن الداخلي والخارجي. بينما تمثل المجموعة الثالثة: حاجات التنمية والتطوير والصيانة للجهاز الإنتاجي في المجتمع. وتعتبر هذه الحاجات بأنواعها الثلاثة تكون عادة متكاملة خلال

الأجل الطويل، ولكنها قد تتعارض مع بعضها البعض خلال الأجل القصير وذلك بسبب عدم كفاية الثروات المتاحة[71]. ومن خلال المقارنة بين التصنيفات المختلفة للحاجات اتضح أن ما يتم تصنيفه على أنه حاجة ودرجة الأولوية التي تكتسبها هما أمر يعتمد على الثقافة المجتمع.

3.خصائص الحاجات الإنسانية:

طرح John Burton عدة خصائص للاحتياجات هي:

* الحاجات ليست متساوية في القوة، وإنما تعمل وفقا لأولويات معينة.
* الاحتياجات ديناميكية، تتغير طبقا للمكان والزمان والعمر والموقف والبيئة وغيرها.
* الاحتياجات متكاملة مع بعضها البعض، و متلازمة من الصعب فصلهاعن بعضها.
* الاحتياجات نسبية أي عدم وجود وسيلة للإشباع المطلق للاحتياجات[18].

كما تتميز الحاجات الانسانية:

* إن الحاجات في تطورمستمر، بمعنى أنها غير قابلة للوقوف عند حد معين.
* الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع.
* الحاجات الإنسانية يتم إشباعها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
* الحاجات وثيقة الصلة بالقيم.
* الحاجات ترتبط بالدافع الإنساني لتحقيق غاية ما.
* يتباين تصنيف الحاجات وترتيب أولوياتها من مجتمع لآخر أو من فئة عمرية لأخرى[19].

ثامناً : نتائج البحث:

توصلت الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج المتعلقة بالاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة، ويمكن عرض وتحليل نتائج البحث في ضوء أهدافه وتساؤلاته على النحو التالي:

1)خصائص عينة البحث:

أ- التوزيع النوعي للعينة :

أوضحت النتائج تقارب نسب تمثيل كل من الذكور والإناث، فقد تبين تمثيل الذكور بنسبة (53.2٪)، مقابل (43.85) للإناث من عينة الدراسة. ويمثل تقارب التوزيع النسبي للنوع في عينة البحث عامل مهم في تفسير النتائج؛ نظرا لاختلاف تصورات كلا النوعين.

ب- التوزيع العمري:

توزعت عينة الدراسة على مختلف الفئات العمرية، وقد مثلت الفئة العمرية في سن (18 – 20 سنة) (٪29.7) من اجمالي عينة الدراسة، وذلك للوقوف على تصورات فئة الشباب المراهق لاحتياجات أسرهم في الوقت الراهن، وما يجب تحقيقه من متطلبات في السنوات المقبلة، باعتبارهم الفئة التي تقود المرحلة الشبابية في السنوات القليلة المقبلة؛ لذلك رأى فريق البحث أن توضع هذه الفئة في الاعتبار والبحث. أما كتلة الشباب الحقيقية الآن والتي تمثل الفئة العمرية (21–35 سنة) فقد بلغ حجمها النسبي (٪37.4) وهي تفوق ثلث حجم العينة، وعلى ذلك فإن رؤيتها ووعيها للاحتياجات يفيد في تفسير نتائج البحث. كما بلغ حجم الفئة العمرية (36 – 49) ما نسبته (٪26.2)، وهي الكتلة التي تمثل معدل النشاط الاقتصادي في المجتمع باعتبارها تضم القوى العاملة الفعلية، في حين جاء تمثيل فئة كبار السن (من 50– فأكثر) ما نسبته (٪4.4) من اجمالي عينة الدراسة. وعلى ذلك فإن جميع الفئات العمرية قد تم تمثيلها في عينة الدراسة وبنسب متناسبة، الأمر الذي يجعل نتائج البحث معبرة عن كافة الشرائح العمرية.

ت- من حيث التوزيع على الولايات:

تبين تقارب التوزيع النسبي للسكان على الولايات الثلاث تقريبا، حيث تبين أن ٪36 من عينة الدراسة يسكنون في ولاية بركاء، وأن ٪34 من عينة الدراسة هم من سكان ولاية وادي المعاول، و٪28.6 من عينة الدراسة هم من سكان ولاية نخل. كما اتضح تناسب عينة الدراسة مع حجم المجتمع الأصلي لكل ولاية، حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2010، بحيث أن الولاية ذات الكثافة السكانية الأعلى حظيت بنسبة أكبر من عينة الدراسة.

ث- وفيما يتعلق بالمنطقة السكنية:

كشفت الدراسة عن وجود ٪65.2 من عينة الدراسة يعيشون في مناطق قروية، مقابل ما نسبته ٪28.2 من عينة الدراسة يعيشون في مناطق حضرية، في حين لم يوجد سوى ٪1 منهم يعيشون في مناطق البادية. وتعكس هذه النتيجة التحول الواضح نحو التحضر والتنمية الإسكانية في ظل التطورات التنموية الجارية في السلطنة استنادا إلى التخطيط الاستراتيجي طويل المدى.

ج- فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لعينة الدراسة:

جاء توزيع العينة متوافق مع الوضع الزواجي للمجتمع الأصلي للعينة، حيث مثلت عينة البحث ما يقارب ثلثي العينة من المتزوجين المسؤولين عن أسر معيشية بنسبة (

٪60.6)، وهي نسبة مهمة؛ ذلك أن المتزوجين من السكان المحليين هم أقدر من غيرهم على تلمس المشكلات الاجتماعية والتحديات المعيشية؛ نظرا لمسؤوليتهم المباشرة عن توفير متطلبات الأسرة واحتياجاتها المتتالية. كما تضمنت العينة (٪31.9) غير المتزوجين، وهم يمثلون الفئة العمرية تحت العشرين في الغالب، وهي نسبة متوافقة وملائمة. في حين لم تتعدى نسبة فئتي الأرامل والمطلقين (٪2.6). وإذا كانت هذه النسبة صغيرة جدا، إلا أن فريق البحث حاول الوصول إلى مفردات من تلك الفئات التي تعد أكثر الفئات احتياجا للمساندة والدمج.

ح- المستوى التعليمي للعينة:

أوضحت النتائج أن الحاصلون على الشهادة العامة/ الثانوية مثلوا النسبة الأكبر (٪39.1) مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، وهي معبرة عن الخصائص التعليمية للمجتمع الأصلي، يضاف إليه (٪8.9) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط، وبذلك تصبح الفئة التعليمية المتوسطة (٪48) من اجمالي عينة البحث، وتأتي فئة الحاصلون على الشهادة الجامعية في الترتيب الثاني بنسبة (٪18.4)، في حين كانت الفئات العليا والدنيا في التصنيف متقاربة، حيث جاءت نسبة الحاصلون على شهادات علمية أعلى من الجامعي (٪18.4)، وجاء مجموع كل من غير المتعلمين ومن يجيدون القراءة والكتابة والحاصلون على الشهادة الابتدائية (٪16.2) فقط.

2) الاحتياجات التنموية للسكان:

أ-الاحتياجات التعليمية:

يعد التعليم وتحسين مستواه أحد أولويات السياسات التنموية في السلطنة، ونظراً لأهمية التعليم في إحداث نقلة نوعية في التنمية الشاملة، سعت الحكومة إلى تلبية احتياجات الفرد من التعليم على كافة الأصعدة. وفي هذا الصدد حاول البحث الراهن تحديد الاحتياجات التعليمية للسكان وترتيب أولوياتها، وهو ما يوفر مؤشرات تخدم صناع القرار في مجال التعليم. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن أولويات السكان المحليين من الاحتياجات التعليمية، يوضحها الجدول الآتي:

جدول (2) يوضح الاحتياجات التعليمية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية.

الاحتياجات التعليمية ك		موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		ك	٪	ك	٪		٪			
8	زيادة المنح لإكمال الدراسات العليا.	818	82.4	110	11.1	39	3.9	2.73	0.65	1
10	توفير مراكز تعليم الكمبيوتر، وتعليم اللغات	810	81.6	127	12.8	34	3.4	2.73	0.623	2
4	رفع كفاءة المدارس	777	78.2	135	13.6	50	5	2.69	0.93	3
7	فتح فصول محو أمية.	753	75.8	170	17.1	43	4.3	2.69	1.18	4
5	توفير عدد كافي من وسائل النقل إلى المدارس	761	76.6	149	15.0	53	5.3	2.66	0.71	5
9	توفير مراكز تدريب مهني وحرفي.	736	74.1	193	19.4	41	4.1	2.65	0.66	6
6	توفير مدارس رياض أطفال.	710	71.5	189	19.0	62	6.2	2.62	1.19	7
1	زيادة عدد مدارس الحلقة أولى	607	6101	250	25.2	101	10.2	2.48	1.25	8
2	زيادة عدد مدارس الحلقة ثانية	568	57.2	296	29.8	90	9.1	2.45	1.25	9
3	زيادة عدد مدارس ما بعد الأساسي	607	61.1	247	24.9	100	10.1	2.44	0.81	10

يبين الجدول (2) أن أهم الاحتياجات التعليمية للسكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية، هي زيادة المنح لإكمال الدراسات العليا، يليها الحاجة إلى توفير مراكز تعليم الكمبيوتر ، وتعليم اللغات، بنسب عالية،وجاءت الحاجة إلى تطوير كفاءة المدارس في المرتبة الثالثة. في حين تبين أن أقل الاحتياجات التعليمية لديهم هي الحاجة إلى زيادة عدد مدارس ما بعد الأساسي، يليها الحاجة إلى زيادة عدد المدارس بالحلقات التعليمية المختلفة. ويمكن تفسير ذلك أن المدارس بكافة مستوياتها متوفرة بشكل كافي، وذلك في إطار الإهتمام السلطنة بالقطاع التعليمي منذ بداية النهضة، وتوفير حق التعليم لكل فرد في المجتمع.

ويعد احتلال مؤشر الحاجة إلى زيادة المنح لإكمال الدراسات العليا الرتبة الأولى في قائمة الأولويات التعليمية دليل على ارتفاع مستوى وعي السكان بضرورة إكمال الدراسات العليا، وقد اتخذت السلطنة خطوات جادة في هذا المجال، حيث جاءت التوجيهات السامية بزيادة الاستيعاب في التعليم العالي. أما بالنسبة للحاجة إلى توفير مراكز تعليم الكمبيوتر وتعليم اللغات والتي جاءت في المرتبة الثانية من حيث أهم الاحتياجات التعليمية، دليل على الاهتمام بالتنمية البشرة، والوعي بمتطلبات العصر وما يشهده من تطورات تكنولوجية تجاوبا مع سوق العمل، والقدرة على التواصل مع مجتمعات العالم.

ب- الاحتياجات الصحية:

تعد الرعاية الصحية و توفير سبل العلاج و الوقاية ومكافحة الأمراض أحد المتطلبات المهمة لأولويات السكان المحليين ، إنطلاقاً من ذلك برزت أهمية تقدير احتياجات السكان الصحية، وترتيب أولوياتهم بشأنها، وقد كشف البحث الميداني عن مجموعة من الإحتياجات يوضحها الجدول الآتي.

جدول (3) يوضح الاحتياجات الصحية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية

	الاحتياجات الصحية	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	الترتيب
	ك	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
1	إنشاء مستشفى عام مجهز.	873	87.9	74	7.5	27	2.7	2.84	1.10	1
5	تزويد المستشفيات الأجهزة الطبية الحديثة	845	85.1	89	9.0	38	3.8	2.77	0.61	2
2	توفير عدد كافي من الكادر الطبي المؤهل.	826	83.2	110	11.1	32	3.2	2.74	0.63	3
9	رفع كفاءة مستوى خدمات الولادة	818	82.4	113	11.4	41	4.1	2.74	0.634	4
11	توفير الأدوية والمستحضرات الطبية بمختلف	812	81.8	125	12.6	25	2.5	2.74	0.637	5
4	توفير سيارات إسعاف كافية، وتطوير كفائتها.	783	78.9	144	14.5	34	3.4	2.72	1.17	6
7	توفير مركز للعلاج الطبيعي في الولاية.	799	80.5	132	13.3	39	3.9	2.72	0.642	7

8	رفع جودة برامج التحصين.	780	78.5	144	14.5	45	4.5	2.69	0.659	8
10	توفير الصيدليات.	771	77.6	160	16.1	31	3.1	2.69	0.668	9
12	إنشاء مركز الأمومة والطفولة.	773	77.8	158	15.9	33	3.3	2.69	0.660	10
6	تشجيع إنشاء العيادات والمستشفيات الخاصة.	680	68.5	223	22.5	64	6.4	2.63	1.54	11
13	إنشاء مركز رعاية المسنين. ومركز رعاية المعوقين	740	74.5	158	15.9	62	6.2	2.62	0.731	12
3	زيادة المراكز الصحية في الولاية	686	69.1	210	21.1	67	6.7	2.60	1.21	13

أوضحت التحليلات الإحصائية بالجدول (3) أن أهم الاحتياجات الصحية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية تمثلت في: إنشاء مستشفى عام مجهز، يليها الحاجة إلى تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالمعدات والأجهزة الطبية الحديثة بمختلف أنواعها، و الحاجة إلى توفير عدد كافي من الكادر الطبي المؤهل. ويفسر تصدر الحاجة إلى إنشاء مستشفى عام مجهز قائمة الاحتياجات الصحية؛ لعدم وجود مستشفى مرجعي في نطاق الولايات الثلاث (بركاء، نخل، وادي المعاول)، ومعاناة السكان المحليين من مشكلة الازدحام وطول فترة الإنتظار في المستشفيات. كما أظهرت النتائج كفاية المراكز الصحية ومركز رعاية المسنين، ومركز رعاية المعوقين في المحليات إلى حد ما، بدليل أن هذا المطلب جاء في نهاية قائمة الأولويات التنموية لدى عينة البحث. كما يفسر ضعف احتياج السكان لمركز رعاية المسنين بأن طبيعة المجتمع العماني وعاداته وتقاليده تفرض على الشخص رعاية أفراد عائلته المسنين، بالإضافة إلى توفر رعاية الدولة لهم من خلال برامج الضمان الاجتماعي في ظل دولة الرفاة الاجتماعي. علاوة على وجود برامج خاصة برعاية المسنين في المستشفيات.

ت- الاحتياجات البيئية:

يتطلب إقامة مناطق إقتصادية خاصة وضع معايير بيئية تلتزم بها أنشطتها المختلفة تجاه البيئة العامة، وحمايتها من الأضرار التي يمكن أن تنتج عن أنشطة الشركات العاملة بهذه المناطق الاقتصادية، من هنا جاءت أهمية تقدير الاحتياجات البيئية للمنطقة المحيطة بمشروع منطقة الخدمات **اللوجستية**، باعتبارها منطقة اقتصادية خاصة، يمكن أن تلحق الضرر بالبيئة المحيطة بها.

جدول (4) يوضح الاحتياجات التعليمية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية

ك	الاحتياجات البيئية	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
3	مكافحة التلوث بكافة أنواعه.	825	83.1	86	8.7	56	5.6	2.75	1.155	1
2	اهتمام البلدية بتجميل المنطقة وتشجيرها.	814	82	100	10.1	50	5.0	2.74	1.18	2
4	تطوير خدمات نقل القمامة. وإدارة المخلفات	818	82.4	100	10.1	48	4.8	2.72	0.674	3
5	تفعيل دور أجهزة النظافة	80.7	801	125	12.6	40	4.0	2.71	0.665	4
6	دعم أنشطة الزراعة المحلية.	756	76.1	165	16.6	42	4.2	2.69	1.156	5
11	تفعيل دور المجتمع المدني في حماية البيئة.	778	78.3	142	14.3	42	4.2	2.68	0.680	6
7	توفير البذور والحبوب الزراعية اللازمة للزارعين.	754	75.9	156	15.7	54	5.4	2.65	0.702	7
8	توفير خدمات البيطرة في الولاية.	718	72.3	194	19.5	53	5.3	2.61	0.716	8
9	توفير مسالخ لذبح المواشي.	721	72.6	187	18.8	58	5.8	2.61	0.719	9
10	توفير مكاتب البيئة.	713	71.8	204	20.5	48	4.8	2.61	0.709	10
11	إنشاء محميات.	577	58.1	264	26.6	122		2.40	0.813	11

أوضحت التحليلات الإحصائية بالجدول (4) أن أهم الاحتياجات البيئية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي مكافحة التلوث بكافة أنواعه، يليها الحاجة إلى اهتمام البلدية بتجميل المنطقة وتشجيرها، وفي المرتبة الثالثة جاءت الحاجة إلى تطوير خدمات نقل القمامة، وإدارة المخلفات الصلبة. ويعد ذلك مؤشر جيد على وعي السكان بأهمية مكافحة التلوث بكافة أنواعه، لاسيما أن إقامة منطقة اقتصادية خاصة ومنطقة الخدمات اللوجستية في الولاية، سوف يجعلها مكان عرضة للمخلفات والنفايات المصاحبة لأنشطة المحلية والدولية التي تتعامل مع المنطقة اللوجستية. كما جاءت في قائمة الأولويات: الحاجة إلى اهتمام البلدية بتجميل المنطقة وتشجيرها، و الحاجة إلى تطوير خدمات نقل القمامة. وإدارة المخلفات الصلبة، وهذا دليل على وعي السكان بأهمية الحاجة إلى تفعيل دور البلدية في هذا المجال. كما تبين من التحليلات الإحصائية تقهقر احتياجات السكان المحليين إلى إنشاء

محميات، وتوفير مكاتب البيئة. ويمكن تفسير ذلك بعدم وعي السكان بأهمية مثل هذه الاحتياجات (محميات، مكاتب البيئة)، وعدم إدراك السكان بدور المحميات وأهميتها في حماية التنوع البيولوجي الذي تتمتع به الولايات المجاورة للمشروع.

ث- الاحتياجات الخاصة بالمرافق والإسكان:

تمثل الاحتياجات الخاصة بالمرافق والإسكان والبنية الأساسية من أهم الاحتياجات الخدمية ذات الطبيعة التنموية، كما أن توافر الخدمات الخاصة بالمرافق والبنية التحتية شرط أساسي لنجاح المشاريع الاقتصادية التي تقام في المنطقة، و.

جدول (5) يوضح الاحتياجات الخاصة بالإسكان والمرافق لدى السكان

ك	الاحتياجات الخاصة بالمرافق والإسكان	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
20	تشجيع إقامة شركات إتصالات وتنافسها.	784	79.0	137	13.8	36	3.6	2.75	1.52	1
3	إنارة الطرق الداخلية ليلا .	843	84.9	78	7.9	39	3.9	2.74	0.674	2
18	تحسين خدمات الاتصالات الهاتفية والشبكية	835	84.1	89	9.0	36	3.6	2.74	0.671	3
16	الإهتمام بتنقية مياه الشرب	841	84.7	77	7.8	41	4.1	2.73	0.694	4
1	تنظيم وتوسيع الطرق العامة والداخلية.	822	82.8	98	9.9	44	4.4	2.72	0.688	5
2	إنشاء الجسور في مناطق الوديان.	819	82.5	108	10.9	35	3.5	2.72	0.675	6
4	رصف الطرق والشوارع المؤدية إلى المنازل	821	82.7	98	9.9	43	4.3	2.72	0.684	7
14	ترميم الأفلاج.	792	79.8	117	11.8	49	4.9	2.72	1.22	8
17	رفع كفاءة محطة تحلية المياه.	811	81.7	107	10.8	42	4.2	2.71	0.695	9
19	إنشاء فروع للشركات الإتصالات في الولاية.	810	81.6	113	11.4	37	3.7	2.71	0.687	10
15	صيانة أنابيب نقل المياه إلى المنازل.	805	81.1	117	11.8	39	3.9	2.70	0.692	11
5	تشجيع إنشاء محلات تجارية والأسواق .	767	77.2	152	15.3	42	4.2	2.69	1.19	12
13	إنشاء السدود لحفظ مياه الأمطار.	750	75.5	158	15.9	49	4.9	2.69	1.485	13
21	تحسين خدمات الصرف الصحي بالمنطقة.	797	80.3	123	12.4	43	4.3	2.69	0.691	14

6	تطوير الأسواق الشعبية بالولاية.	757	76.2	149	15.0	55	5.5	2.65	0.773	15
10	تحسين خدمات البنوك بمركز الولاية	715	72.0	194	19.5	53	5.3	2.64	1.13	16
22	تحسين خدمات محطات بترول	767	77.2	137	13.8	55	5.5	2.64	0.738	17
8	توفير المخابز و المطاعم بالمنطقة.	732	73.7	166	16.7	62	6.2	2.61	0.741	18
9	توفير جمعيات إستهلاكية وإمدادها بالسلع	724	72.9	174	17.5	62	6.2	2.60	0.747	19
11	توفير أجهزة صرف العملة في القرى	70.7	71.2	204	20.5	50	5.0	2.59	0.727	20
12	دعم مشاريع حفر الآبار وصيانتها.	71.1	71.6	180	18.1	69	6.9	2.58	0.755	21
7	توفير محلات خياطة الملابس.	67.8	68.3	206	20.7	74	7.5	2.54	0.769	22

أفصحت التحليلات الإحصائية بالجدول (5) أن أهم الاحتياجات الخاصة بالمرافق والإسكان للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية تمثلت في: تشجيع إقامة شركات إتصالات وتنافسها، يليها الحاجة إلى إنارة الطرق الداخلية ليلا، وفي المرتبة الثالثة جاءت الحاجة إلى تحسين خدمات الاتصالات الهاتفية والشبكية. وهذا مؤشر قوي بأن هناك حاجة حقيقية لتحسين قطاع خدمات الاتصالات الهاتفية والشبكية، ويعود سبب تصدر هذه الاحتياجات قائمة الاحتياجات الخاصة بالمرافق والإسكان وهو أن سمة هذا العصر المتمثلة في استخدام الإنترنت في مختلف مجالات الحياة اليومية، إبتداء من التعليم وإنتهاءً بتخليص المعاملات الحكومية.

وأشارت النتائج أن أقل الاحتياجات الخاصة بالمرافق هي توفير محلات خياطة الملابس، يليها الحاجة إلى دعم مشاريع حفر الآبار وصيانتها، ثم الحاجة إلى توفير أجهزة صرف العملة في القرى. ويفسر ذلك، النقص الشديد لهذه الخدمات في مختلف مناطق الولايات الثلاثة محل البحث.

ج- الاحتياجات الأمنية:

يشكل الأمن والاستقرار أحد مؤشرات نوعية الحياة وجودتها لدى السكان، ولذلك فهو من أهم الاحتياجات الانسانية. وقد كشفت الدراسة عن مستوى احتياجاتهم من الأمن والاستقرار الاجتماعي، يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي.

جدول (6) يوضح الاحتياجات الأمنية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية

ك	الاحتياجات الأمنية	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
3	توفير خدمات إطفاء الحرائق	802	80.8	115	11.6	40	4.0	2.69	0.714	1
6	تفعيل اللجان في مجال الأمن والسلامة المرورية	772	77.7	136	13.7	47	4.7	2.69	1.20	2
4	تدعيم خدمات الأمن والسلامة المرورية	790	79.6	126	12.7	41	4.1	2.68	0.709	3
5	رفع كفاءة برامج الإرشاد في مجال المرور	776	78.1	136	13.7	46	4.6	2.67	0.717	4
1	تدعيم جهود الشرطة وزيادة عدد أفرادها.	720	72.5	162	16.3	76	7.7	2.64	1.57	5
2	تكثيف جهود الحراسة والرقابة.	728	73.3	168	16.9	62	6.2	2.63	1.22	6

يوضح جدول (6) أن أهم الاحتياجات الأمنية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي توفير خدمات إطفاء الحرائق، يليها الحاجة إلى تفعيل اللجان في مجال الأمن والسلامة المرورية. كما أوضحت النتائج أن أقل الاحتياجات الأمنية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي تكثيف جهود الحراسة والرقابة، تليها الحاجة إلى تدعيم جهود الشرطة وزيادة عدد أفرادها، ويعود ذلك إلى وجود الأمن والاستقرار في هذه المناطق، ومن جهة أخرى يمكن تفسير ذلك في توفر خدمات الحراسة والرقابة وأجزة الشرطة بشكل كافي بالنسبة للسكان.

ح- الاحتياجات الثقافية

إن للإنسان احتياجات غير مادية،تتمثل في الحاجة إلى الثقافة والمعرفة وغيرها، وتبرز أهمية مثل هذه الاحتياجات في أنها تنمي ثقافة الفرد، وتشغل أوقات فراغ. وفي إطار دراسة الاحتياجات المجتمعية للسكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية، جاءت محاولة تقدير الاحتياجات الثقافية للسكان كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (7) يوضح الاحتياجات الثقافية للسكان القاطنين في زمام منطقة الخدمات اللوجستية

ك	الاحتياجات الثقافية	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
1	إنشاء نوادي ثقافية واجتماعية.	778	78.3	141	14.2	40	4.0	2.70	1.19	1
5	تفعيل دور الجمعيات الأهلية في الأنشطة الثقافية.	769	77.4	143	14.4	45	4.5	2.66	0.721	2
3	توفير المكتبات بالولاية.	761	76.6	143	14.4	52	5.2	2.64	0.743	3
2	تفعيل الأنشطة الفنية والمسرحية بالولاية	713	71.8	198	19.9	44	4.4	2.60	0.735	4
4	تحسين خدمات البريد.	692	69.7	217	21.9	46	4.6	2.58	0.740	5

تبين من الدراسة الميدانية كما هو موضح بالجدول (7) أن أهم الاحتياجات الثقافية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي إنشاء نوادي ثقافية واجتماعية، يليها الحاجة إلى تفعيل دور الجمعيات الأهلية في الأنشطة الثقافية. كما تبين أن أقل الاحتياجات الثقافية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي تحسين خدمات البريد، وتفعيل الأنشطة الفنية والمسرحية. ويفسر ذلك بطبيعة البناء الثقافي للمجتمع العماني، حيث ترفض العادات والتقاليد ممارسة بعض الأعمال الفنية والمسرحية باعتبارها مخالفة لثقافة المجتمع المنبثقة من الدين الاسلامي، ومازال البعض ينظرون إلى ذلك بأنه خروج على المحرمات.

خ- الاحتياجات المرتبطة بالعمل:

الاحتياجات المرتبة بالعمل هي كافة احتياجات الفرد في مجال العمل بما فيها توفير فرص عمل، والتدريب والتأهيل، تحسن خدمات مكاتب العمل، وتوافر المنظمات المهنية وغيرها.

جدول (8) يوضح الاحتياجات المرتبطة بالعمل للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية

ك	الاحتياجات المرتبطة بالعمل	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
1	توفير فرص عمل.	870	87.6	61	6.1	29	2.9	2.87	1.78	1
5	إنشاء مكاتب إرشاد مهني للباحثين عن عمل.	803	80.9	118	11.9	34	3.4	2.70	0.699	2

2	إنشاء مراكز التدريب المهني والحرفي.	761	76.6	163	16.4	37	3.7	2.69	1.19	3
4	تطوير مكتب سجل القوى العاملة	791	79.7	131	13.2	36	3.6	2.69	0.696	4
3	تفعيل دور مكاتب العمل.	759	76.4	161	16.2	33	3.3	2.68	0.941	5

يوضح جدول (8) ارتفاع مستوى احتياجات السكان من الخدمات المرتعلقة بتوفير العمل في المنطقة المحلية، حيث سجلت معدلات عالية جدا تراوحت متوسطاتها من (2.7 – 2.9). كما تبين أن أهم الاحتياجات المرتبطة بالعمل للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي توفير فرص عمل، ثم الحاجة إلى إنشاء مكاتب إرشاد مهني للباحثين عن عمل، وتفعيل دور مكاتب العمل و تطوير خدمات مكتب سجل القوى العاملة، ويمكن تفسير ذلك في أن هذه الخدمات تؤدي دورها بشكل فعال في الولاية.

د- الاحتياجات الدينية

جدول (9) يوضح الاحتياجات الدينية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية

الاحتياجات الدينية ك		موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
4	إنشاء مدارس تحفيظ القرآن	832	83.8	95	9.6	33	3.3	2.73	0.677	1
5	تعيين مرشد ديني أو إمام مسجد لكل قرية	791	79.7	132	13.3	36	3.6	2.72	1.18	2
2	إنشاء مكتبة دينية وإمدادها بالكتب	794	80.0	130	13.1	33	3.3	2.71	0.933	3
3	التوعية الدينية.	810	81.6	116	11.7	34	3.4	2.71	0.687	4
1	بناء المساجد	786	79.2	125	12.6	49	4.9	2.70	1.20	5
6	تطوير مراكز الإرشاد والتوعية الدينية.	801	80.7	121	12.2	37	3.7	2.70	0.695	6

كشف جدول (9) ارتفاع مستوى الاحتياجات الدينية والثقافية لدى السكان المحليين، حيث تراوحت معدلاتها من (2.7). وقد اتضح أن أهم الاحتياجات الدينية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية، هي إنشاء مدارس تحفيظ القرآن، يليها الحاجة إلى تعيين مرشد ديني أو إمام مسجد لكل قرية. كما أوضحت النتائج أن أقل الاحتياجات الدينية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية هي تطوير مراكز الإرشاد والتوعية الدينية، ويعود ذلك إلى احتلال البعد الديني مكانة عالية عند السكان العمانيين بشكل عام، ويحرصون على تطوير الخدمات الدينية والثقافية المرتبطة بها، علاوة على أن المسجد لدى العمانيين بمثابة مؤسسة تربوية يقوم بأدوار عدة: دينية وثقافية واجتماعية.

ذ- الاحتياجات الترفيهية:

أصبح الترفيه في ظل التغيرات العالمية، وانفتاح المجتمعات المحلية على العالم الخارجي؛ نتيجة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، مطلبا مهما في الآونة الأخيرة، وكشفت الدراسة الميدانية عن ارتفاع مستوى احتياجات السكان المحليين من الخدمات الترفيهية، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (10) يوضح الاحتياجات الترفيهية للسكان القاطنين في منطقة الخدمات اللوجستية

الاحتياجات الترفيهية ك		موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
		٪	ك	٪	ك	٪				
4	إنشاء حدائق عامة ومنتزهات.	810	81.6	108	10.9	39	3.9	2.70	0.705	1
2	إنشاء مجمعات الشباب و النوادي رياضية.	773	77.8	145	14.6	37	3.7	2.67	0.717	2
1	إنشاء مراكز رعاية الشباب بالمنطقة.	768	77.3	143	14.4	44	4.4	2.66	0.725	3
3	تخصيص أراضي ومساحات لإنشاء الملاعب.	748	75.3	162	16.3	45	4.5	2.63	0.730	4
5	تشجيع إقامة المهرجانات والفعاليات المحلية.	711	71.6	152	15.3	89	9.0	2.55	0.811	5

توصلت الدراسة التحليلية للبيانات الميدانية ارتفاع مستوى الاحتياجات الترفيهية، حيث سجلت معدلات عالية جدا تراوحت من (2.5 – 2. 7) من إجمالي (3.0)، وكما هو واضح في الجدول (10) سجلت الاحتياج إلى إنشاء حدائق عامة ومنتزهات الرتبة الأولى، يليها الحاجة إلى إنشاء مجمعات الشباب و نوادي رياضية، ومراكز لرعاية الشباب. وتخصيص أراضي ومساحات لإنشاء الملاعب، وتشجيع إقامة المهرجانات والفعاليات المحلية، رغم احتلالها الرتبة الأخيرة إلا أنها جاءت عالية ضمن أولويات السكان المحليين حيال الخدمات الترفيهية.

ر- الاحتياجات السياحية

استكمالا لخدمات الترفيه، واحتياجات السكان المحليين للترفيه وما يتطلبه من امكانات، فقد طالب السكان بمجموعة من الخدمات الترفيهية المتعلقة بالسياحة، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول رقم (11) يوضح الاحتياجات االسياحية للسكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية

	الاحتياجات السياحية	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		م	ع	ترتيب
ك		ك	٪	ك	٪		٪			
2	تطوير الحدائق والمنتجعات السياحية.	827	83.3	102	10.3	30	3.0	2.80	1.51	1
1	تطوير المناطق السياحية.	861	86.7	63	6.3	34	3.4	2.76	0.668	2
4	تأهيل المنطقة المحيطة بالعيون المائية	820	82.6	99	10.0	39	3.9	2.71	0.697	3
3	تشجيع تاسيس الفنادق والشقق الفندقية	706	71.1	180	18.1	72	7.2	2.57	0.768	4

أفصحت النتائج المتعلقة بالاحتياجات السياحية عن اتساق هذه الاحتياجات مع ما طالبوا به من خدمات ترفيهية بالمنطقة، حيث سجلت معدلات عالية جدا تراوحت ما بين (2.5 – 2.8) من إجمالي (3.0). وقد تبين كما هو واضح بالجدول (11) أن أهم الاحتياجات السياحية للسكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية، هي تطوير الحدائق والمنتجعات السياحية، وتطوير المناطق السياحية الموجودة، وتأهيل المنطقة المحيطة بالعيون المائيةالطبيعية (بمدينة نخل)، وتشجيع تأسيس الفنادق والشقق الفندقية.

تاسعاً: التوصيات

انطلاقا من النتائج النهائية التي توصل إليها البحث حول احتياجات السكان المحليين القاطنين في زمام المنطقة الاقتصادية الخاصة (منطقة الخدمات اللوجستية)، يمكن للباحثان طرح التوصيات الآتية:

1. ضرورة الاهتمام بإجراء دراسات ميدانية حول تقدير احتياجات السكان وترتيب أولوياتهم التنموية من وجهة نظرهم.
2. العمل على تلبية وإشباع كافة الاحتياجات التي كشف عنها البحث الراهن. وتدعيم التعاون بين الجهات المختلفة بما فيها الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتلبية احتياجات السكان المختلفة.
3. إلزام الشركات العاملة ضمن أعمال منطقة الخدمات اللوجستية بتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه كل من : العاملين بالشركات، والمجتمع المحلي، والبيئة الداخلية والخارجية للشركا).

4. العمل على إزالة المعوقات والتحديات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون استفادة السكان من الخدمات المتوفرة.

المراجع:

1 مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، مصر، 1994، ص 176.

2 عبدالمسيح، جورج متري، لغة العرب: معجم مطول للغة العربية ومصطلحاتها الحديثة، الجزء الأول، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص339.

3 منتدى الجمعية التونسية للعلوم الشرعية/ http: / /atscmsaken.forumactif .com t106-topic

4 مان، ميشيل، موسوعة العلوم الاجتماعية، مكتبة الفلاح للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص483.

5 السكري، أحمد شفيق، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص514.

6 الكعبي، إبراهيم محمد عبدالله، تقدير احتياجات الطلاب المتفوقين ودور الخدمة الاجتماعية في إشباعها: دراسة ميدانية مطبقة على مجمع عمر بن الخطاب التربوي للمرحلة الإعدادية، مجلة البحوث النفسية والتربوية، مجلد20، عدد2، مصر، 2005، ص100.

7 أبو زيد، صافيناز محمد محمد، تقدير حاجات المعاقين المودعين بمؤسسات رعاية الأيتام: دراسة مطبقة بمحافظة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بمحافظة حلوان، مصر، ج3، 2012، ص1152.

8 أمبوسعيدي، زيانة بنت عبدالله بن علي، تقدير احتياجات المرأة المعيلة دراسة وصفية مطبقة على المرأة المعيلة ضمن فئات الضمان الاجتماعي بولايتي السيب وقريات، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، سلطنة عمان، 2014، ص15.

9 أبو زيد، صافيناز محمد محمد، تقدير حاجات المعاقين المودعين بمؤسسات رعاية الأيتام: دراسة مطبقة بمحافظة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بمحافظة حلوان، ج3، مصر، 2012، ص 1152.

10 الدسوقي، ماهر أبو المعاطى، الإتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي: مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الساملة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.، 2010، ص 2030.

11 مرسي، د.فؤاد، التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة، لبنان، الطبعة الأولى، 1982، 176،

12 علي،منال فاروق سيد، (2006)، "تقدير احتياجات طلاب قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد21، المجلد1، مصر، 2006، ص49.
13 فتحي، مديحة مصطفى، تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري غير مخطط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد9.، مصر، 2000، ص 157-158.
14 بدوي، هناء حافظ، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص78-79
15 الكعبي، إبراهيم محمد عبدالله، تقدير احتياجات الطلاب المتفوقين ودور الخدمة الاجتماعية في إشباعها:دراسة ميدانية مطبقة على مجمع عمر بن الخطاب التربوي للمرحلة الإعدادية، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، مجلد20، عدد2، مصر، 2005،ص 99.
16 برنامج الأمم المتحدة (ترجمة عبدسلام رضوان)، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1990، ص54.
17 الناصر، بكري جميل، التخطيط الاقتصادي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 1986،ص 51.
8 فتحي، مديحة مصطفى، تقدير الاحتياجات المجتمعية لسكان مجتمع حضري غير مخطط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد9، مصر، 2000، ص159.
19 عبدالوهاب، ماجدة أحمد، (ب)، تقدير الاحتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصرع21، ج4، 2006، ص1714.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية.

Social and Cultural Dimensions of the Participation of Algerian Women .in the Development Process

د- تريكي حسان- جامعة الطارف

أ- حجام العربي – جامعة لمين دباغين سطيف2

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية؛ فإنطلاقا من دور المرأة الهام في بناء المجتمع، فإن الاهتمام بها وبدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يعتبر جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة وفقاً للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، لهذا كان من الضروري أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل. فضلا عن ذلك فقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها. و عليه سنحاول في هذه المداخلة، إبراز أهمية مشاركة المرأة في العملية التنموية ؛ لاسيما في المجالات الثقافية، والاجتماعية، السياسية ، التعليمية وحتى الصحية. مع التطرق لأهم العقبات التي تقف أمام مشاركتها في التنمية.

الكلمات المفتاحية : المرأة ، التنمية، البعد الاجتماعي والثقافي.

Abstract:

This paper aims to highlight the social and cultural dimensions of the participation of Algerian women in the development process , proceeding from the important role of women in building society , the interest in them and their role in achieving comprehensive and sustainable development is an essential part of the development process itself, so that women, according to the traditional celebrated dictum constitute half of society, and therefore half of its production capacity , for this it was necessary to contribute to the development process on an equal footing with men. Moreover progress of any society it has become closely linked to the extent of the the progress of women in it, and their ability to participate in development in all its aspects. Therefore we will try in this communication, highlighting the importance

of the participation of women in the development process; in particular in the areas of cultural, social, political, educational and even health,with mentioning the most important obstacles to their effective participation in development.

Key words: women, development, social and cultural dimension

مقدمـــة:

عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني وحتى الثقافي، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع، فقد شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وتعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار. فضلا عن ذلك سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تفريق أو تمييز من حيث الجنس، وهو مبدأ يكفله الدستور الجزائري باعتباره أسمى القوانين، وبهذا تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، وتعززت الحقوق التي تتمتع بها، إضافة إلى المكاسب السابقة، هناك عدد كبير من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع وتحريرها من هيمنة الرجل بإسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول أن المرأة الجزائرية قد ولجت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فإتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة وفي مراكز السلطة واتخاذ القرار. ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ما تم التطرق إليه في محورين؛

الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث؛

من خلال تناول مفهوم المرأة والتنمية وأهم المقاربات التي تناولت مشاركة المرأة في التنمية.

والمحور الثاني: سنتطرق فيه إلى واقع مشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية من خلال القراءة التحليلية للجداول الإحصائية ، وكذا تناول العقبات التي تحول دون تحقيق انخراطها القوي في عمليات التنمية، وفي الأخير نسعى لتقديم رؤية استشرافية حول المشاركة المجتمعية للمرأة الجزائرية في العملية التنموية .

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث

مفهوم المرأة :

لغة : جمع مفردها نساء من غير لفظها ، مؤنث الرجل[1] ، هذا عن المعنى اللغوي للمرأة .

و المرأة اصطلاحا : هي المرأة التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل أجر مادي» [2]. أي التي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها.

غير أن هذا التعريف لم يحدد مكان عمل المرأة سواء أكان خارج البيت أو داخله.

و تعرفها كاميليا عبد الفتاح على أنها : « المرأة التي تعمل خارج المنزل و تحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسين في الحياة : دور ربة المنزل ودور الموظفة.[3]

و قد ألم هذا التعريف بأغلب جوانب المصطلح إلا انه أهمل أن لا تكون المرأة ربة منزل وتكون أحيانا عزباء وعاملة.

و يعرفها إبراهيم جوير على أنها : المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة ، أي أنها امرأة متعددة الأدوار ، يتعدى نشاطها المنزل «[4]

أما في اللغة العربية فتشير كلمة المرأة إلى الإنسان الأنثى البالغة، بل أن البعض يفهمها على أنها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج. إلا أننا في هذه الورقة نستخدم مفهوم المرأة مفهوماً إجرائياً للإشارة إلى الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنه وحالته الزواجية Maigeal states . وبالتالي فإننا سوف نناقش أشكال مشاركتها في العملية التنموية.

مفهوم التنمية:

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) التنمية بأنها :» عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا ، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة .» [5]

ولقد عرفت كذلك الأمم المتحدة التنمية بأنها: «مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد.»[6]

يمكن القول من خلال هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

كما عرف محمد منير حجاب التنمية بأنها: «محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع.» ([7])

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية هي التعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية من أجل تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية وذلك بإتباع خطة منهجية أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع.

ويمكن القول من خلال هذا، أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

وبالنسبة لمستويات التنمية تميز عادة بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

أ-المستوى الوطني: تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

ب-المستوى المحلي: هي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.([8])

تعريف التنمية والعوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة فيها:

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع. ولما كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع، وتعتبر المرأة جزءاً من هذا الكل، ويتركز على مساهمتها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه المساهمة وحجمها، لذلك فإن دور المرأة في التنمية ينبغي أن لا ينحصر في مجال واحد من مجالات التنمية بل يتعداها إلى جميع المجالات ومنها دورها في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي([9]).

وتلعب العديد من العوامل في حجم مشاركة المرأة في جوانب التنمية المختلفة، وترتبط هذه العوامل بعدة أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد.

المقاربة السوسيولوجية لمشاركة المرأة في العملية التنموية :

غالبا ما تمت مقاربة أسباب تحقيق التنمية على عملية النمو الاقتصادي ، ومشاركة المرأة في العملية التنموية، ولهذا يرى معظم الخبراء وعلماء الاجتماع؛ بأنه لا بد أن تشمل ضرورة إحداث تغير ثقافي عام وتغيرات في البناء الاجتماعي القائم ،

ومنه فالمقاربات التي تخص المرأة في علاقتها بالتنمية هي: مقاربة «المرأة في التنمية»ومقاربة «المرأة والتنمية» ثم «الجندر و التنمية» . فمنذ سنة 1975 بدأ الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور النساء ومشاركتهن في التنمية. جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية، ولقد تطور فهم هذه المشاركة منذ ذلك الوقت، وتطورت معه المقاربات. لكن سنركز على مدخلين فقط؛ المرأة في التنمية والمرأة والتنمية. لأهميتهما مع مداخلتنا هذه.

فمدخل «المرأة في التنمية» (WID « Women in Development) الذي ينطلق من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المتخصصين في مجال التنمية، وأنها مبعدة عن عمليات التنمية وأن هذا الإبعاد يؤثر سلباً على التنمية نفسها([10]).

إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية. ويركز منهج «المرأة في التنمية» على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك.

لقد تغيرت مواضيع «المرأة في التنمية» مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحلّلون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية.

فمقاربة «المرأة في التنمية» ركزت على النساء دون النظر إلى سياق محيطهن. ومن هنا فإن محاولة تغيير وضع مجموعة من النساء دون النظر إلى تأثير هذا التغيير على الرجال في حياتهن يجعل من الإستراتيجية غير فاعلة. إضافة إلى ذلك، يخفي التركيز على النساء إشكالاً آخر من الأبعاد والاختلافات ضمن فئة «المرأة» ، كما تنشط النساء أيضاً في علاقات قائمة على الهيمنة والحرمان ولسن بالضرورة مستعدات لمشاطرة السلطة أو النفوذ أكثر من الرجال.

أما المدخل الآخر فهو المرأة والتنمية (Women and Development WAD ») فقد أتى نتيجة للتعديلات التي طرأت على الأدوار أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أولية تتمثل في أن المرأة مدمجة سابقاً في عملية التنمية لكن إدماجها ليس متساوياً. إنّ هذا المنهج (WAD) يقوم أساساً على أن عمليات التنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، ويعتمد أيضا على جعل خطط التنمية أكثر عدالة([11]).

المحور الثاني : واقع مشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية

أولا – مظاهر تطور المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري:

عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع التي سنتناولها فيما يلي:

1 – تطور الوضع التعليمي للمرأة: أولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال عناية كبيرة للتعليم، منتهجة بذلك سياسة مجانية وديمقراطية التعليم وإلزاميته في المراحل الدراسية الأولى. وقد أثمرت هذه السياسة بارتفاع قياسي في معدل التمدرس، وانخفاض معدل الأمية وانتشار واسع للتعليم في جميع مناطق الوطن. وقد أعطت سياسة الدولة في مجال التربية والتعليم فرصا متكافئة لكلا الجنسين، وأزالت الفوارق الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية المدرسية كالمراقد، المطاعم، النقل المدرسي والمنح المدرسية. كما سمحت الاستثمارات الضخمة في هياكل التعليم بتقريب المدرسة من التلاميذ، خاصة في الأرياف والمناطق النائية، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التمدرس بشكل ملحوظ مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01): تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة (6 -14 سنة) خلال الفترة (1966-2008):

السنوات	ذكـــــــور (٪)	إنـــــــاث (٪)	النسبة الإجمالية (٪)
1966	56.80	39.60	47.20
1977	80.80	59.60	70.40
1987	87.75	71.56	79.86
1998	85.28	80.73	83.05
2002 (*)	92.02	88.40	90.25
2006(*)	96.10	94.06	95.10
2008(**)	96,43	94,31	95,39

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مختلف التعددات ،

(*)- ONS 2006 /3 Enquête MICS: ONS(**)

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (01) إلى تطور ملحوظ في تعليم

البنات، حيثانتقلت نسبة التمدرس من ٪39.60 سنة 1966 لتصل إلى ٪94.06 سنة 2006. ويشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر، وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر في الحياة الاجتماعية، ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة وخارجها. حيث يؤكد مصطفى زايد في هذا الإطار "أن مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزاميته في التعليم الابتدائي كفل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية"([12]).من جهة أخرى تشهد ظاهرة تفوق الإناث على الذكور في التعليم تصاعدا مستمرا عام بعد عام، حيث شملت الظاهرة الآن كل الأطوار الدراسية، بما فيها الابتدائي والجامعي، وهو ما تؤكده الإحصائيات الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): نسبة البنات في التعليم الثانوي والجامعي

السنـــــــــــــوات		2000	2003	2005	2015([1])
تعليم ثانوي	التلاميذ المسجلون	975862	1095730	1123123	853780
	نسبة البنات (٪)	56.15	56.73	57.72	5848
تعليم جامعي	الطلبة المسجلون في التدرج	466084	589993	721833	/
	نسبة البنات (٪)	52.6	55.0	57.5	/

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

2 – تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة: سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تفريق أو تمييز من حيث الجنس، وهو مبدأ يكفله الدستور الجزائري بإعتباره أسمى القوانين، وقد تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، وتعززت الحقوق التي تتمتع بها، وهو ما يتجلى فيما يلي:

*الدستور: لقد كرس الدستور الجزائري المساواة بين الرجل والمرأة في العديد من مواده، وذلك في الحقوق والواجبات، في التعليم والعمل، وفي تقلد المهام والوظائف، كما تضمن التعديل الدستوري الأخيرإضافة مادة تؤكد على سعي الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وإنبثق عنه إعتماد نظام الحصص (الكوطا) بالنسبة للمرأة في جميع الاستحقاقات الوطنية على جميع المستويات. ويشكل ذلك تطورا ملحوظا ومكسبا كبيرا بالنسبة للمرأة الجزائرية، خاصة وأن الدستور هو أعلى مرتبة من جميع القوانين، حيث يفرض مبدأ دستورية القوانين، مطابقة وعدم تعارض جميع التشريعات الوطنية مع أحكامه.

*قانون الأسرة: لقد حققت المرأة الجزائرية مكاسبا كبيرة وتدعم مركزها وتعززت مكانتها داخل الأسرة، على إثر تعديل قانون الأسرة الجزائري، من خلال الأمر رقم 05 02-

المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984، وذلك 27 فيفري 2005. و تتمثل أهم التعديلات التي جاء بها لصالح المرأة في([13]):

*توحيد سن الزواج لكل من الرجل والمرأة بتسعة عشرة (19) سنة (المادة 7)

*إخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط، منها الرضا المسبق للزوجة السابقة، وكذا ترخيص رئيس المحكمة الذي يتولى التأكد من حصول التراضي، وكذا أهلية الزوج وقدرته على ضمان العدل وإستفاء الشروط الضرورية للحياة الزوجية (المادة 08).

*استعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين (المادة 36).

*حق الزوجين أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يرى أنها ضرورية (المادة 19).

*إلزام الزوج في حالة الطلاق على ضمان السكن لأبنائه القصر الذين تسند حضانتهم لأمهم أو تقديم بدل الإيجار (المادة 72).

*وتجدر الإشارة إلى أن قانون الأسرة عموما يحتوي على الكثير من الأحكام والتدابير، التي تعزز وضعية المرأة؛ كحق إختيار الزوج، التمتع بالذمة المالية المستقلة، طلب التطليق والخلع، حقها في الميراث وفي التصرف في ممتلكاتها([14]).

*قانون الجنسية: لقد جاء قانون الجنسية المعدل سنة 2005، ليضيف مكاسبا أخرى للمرأة الجزائرية ويكرس مساواتها مع الرجال ويدعم مكانتها الاجتماعية، وتتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية لصالح المرأة في([15]):

* الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم، حيث تنص المادة 6 من القانون على: "يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري وأم جزائرية ".

* منح إمتياز الحصول على الجنسية الجزائرية عن طريق الزواج من جزائري أو جزائرية (المادة 9 مكرر).

فضلا عن ذلك، تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة إستراتيجية وطنية للإدماج وترقية المرأة، صادقت عليها الحكومة سنة 2008، وتم التركيز في هذه الإستراتيجية على تشجيع تكافؤ الفرص في التشغيل والترقية مع خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والعائلية. وتتكفل مختلف القطاعات الوزارية حاليا بتطبيق المخطط التنفيذي للإستراتيجية تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وإضافة إلى المكاسب السابقة، فهناك عدد كبير من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الأسرة وتحريرها من هيمنة الرجل بإسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

ثانيا – تطور عمل المرأة وتوسع مشاركتها في الحياة الاجتماعية العامة في الجزائر:

إنتهج النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على هذه الإستراتيجية أكثر رشادة عقلانية([16]). وعلى اثر ذلك سعت الدولة لترقية المرأة وتحسين وضعها وإزالة كل العقبات التي حالت دون وصولها إلى المراتب التي تستحقها في مختلف المجالات، وهذا انطلاقا من أن الاهتمام بوضعية المرأة يشكل إحدى مؤشرات الحداثة في أي مجتمع، فلا يمكن الحديث عن مجتمع حديث أو عصري، ما لم تتمتع فيه المرأة بمكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وتتحقق فيه مكانتها الإنسانية. فمجتمع في اتجاه التحديث هو مجتمع يولي أهمية كبرى لوضعية المرأة من أجل إدماجها في عملية التنمية، من حيث التعليم وتوفير سبل الرعاية الاجتماعية ودعم مشاركتها في المجتمع على كافة المستويات([17]).

وكنتيجة لذلك، شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وهذا يشكل انعكاسا طبيعيا لتطور وضعها التعليمي، فقد تعزز وجود المرأة في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار، وهو ما تعكسه المعطيات الإحصائية والمؤشرات التالية:

- الوظيف العمومي: بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 160 607 امرأة أي بنسبة ٪31,8 من العدد الإجمالي.
- التربية والتعليم: يعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي إستقطبت المرأة الجزائرية، حيث بلغت نسبة المعلمات والأستاذات ٪53 من مجموع هيئة التدريس . إضافة إلى ذلك تمدرس الفتيات نسبة ٪49,27 (في الابتدائي والمتوسط والثانوي). ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62 ٪ من النساء.
- قطاع الصحة:يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة٪65.حيث بلغت نسبة النساء (٪54) من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و٪73 في الصيدلة.
- قطاع القضاء:بلغ عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897 قاضيا سنة 2004، أما حاليا فقد عدد النساء القضاة 2064 قاضية بنسبة ٪41,41 من العدد الإجمالي . أما مناصب المسؤولية فقد تقلدت المرأة منصب رئيس مجلس الدولة (01)، ورئاسة مجلس قضائي (02) إضافة إلى 29 منصب رئيسة محكمة. كما دخلت المرأة مجالات كانت حكرا على الرجال دون غيرهم، فحسب إحصائيات 1999 بلغ عدد النساء في منصب محضر

قضائي 84 إمرأة بنسبة 9 ٪، في منصب محافظ بيع بالمزاد العلني 11 إمرأة وفي منصب ترجمان رسمي 82 إمرأة بنسبة 54 ٪[18].

*المجال العسكري: إنخرط في المجال العسكري عدد كبير من النساء، خاصة في المجال الصحة العسكرية، الإدارة والدرك الوطني. وتقلدت رتبا عليا في المؤسسة العسكرية كان أعلاها رتبة جنرال وهي سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة.

*مجال الأمن الوطني: لقد تعزز عدد النساء في مجال الأمن الوطني، فبعد توقف توظيف النساء لفترة طويلة بعدما إنطلق في بداية السبعينات، تم من جديد فتح المجال لهن، من خلال توظيف سنوي في مختلف الرتب، وقد بلغ عدد الشرطيات 9700 شرطية سنة 2011 من بينهن 7300 عونات للأمن العمومي و369 حافظة للأمن العمومي، فيما بلغ عدد مفتشات الشرطة 1086 مفتشة وعدد الضابطات 634، و129 محافظة شرطة و 22 عميدة شرطة، كما توجد 5 نساء في رتبة عميد أول للشرطة[19].

*المجال السياسي: لقد حققت المرأة الجزائرية عددا من المكتسبات على الصعيد السياسي، حيث تكرست مشاركتها في المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، ومنذ مجيء الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم أحدث تعديلات جوهرية في القوانين المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفولة، ففي عام 2008 أقر في التعديل الدستوري مبدأ ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وتم بموجب هذا المبدأ تعديل قانون الانتخابات، الذي أقر تمثيلا نسبيا للمرأة في المجالس المنتخبة بـ ٪30. وسمح ذلك ببلوغ عدد كبير من النساء مقاعد البرلمان، حيث تشغل النساء145 مقعدا في البرلمان من أصل 462 مقعدا، بنسبة ٪31.6، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة ٪7 في البرلمان السابق. وبذلك أصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان، قبل تونس التي تحتل المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7 بالمائة، ثم العراق في المرتبة 38 بنسبة 25.2 بالمائة والسودان في المرتبة 41 بنسبة 24.6 بالمائة، ثم موريتانيا في المرتبة 55 بنسبة 22.1 بالمائة. كما سمح التصنيف الجديد باحتلال الجزائر مراتب متقدمة مقارنة بعدد من الدول الغربية، مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69.[20] والجدول التالي يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني:

جدول رقم (03) يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني([21])

Législatures التشريع	2002-1997	2011-2007	2017-2012
عدد الرجال النواب	376	359	243
عدد النساء النواب	13	30	145
عدد المقاعد الإجمالي	389	389	462
نسبة النساء (٪)	3٫34	7٫71	31٫6

كما ترشحت المرأة لأول مرة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 ممثلة في رئيسة حزب العمال «لويزة حنون".

أما فيما يتعلق بالمسؤوليات السياسية: يوجد حاليا نساء في منصب وزير في الحكومة، في منصب والي، أمينات عامات للولايات، مفتشات عامات للولايات، رئيسة دائرة ...

*المجال الاقتصادي:حسب مؤشرات إحصائية :(.وبلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904.000 بـ ٪ 17٫6 من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ10.788.000 . (وكانت تقدر هذه النسبة بـ ٪ 5 سنة 1977 و٪ 1٫8 سنة 1987)([22]).

من خلال ما تقدم، يتضح لنا جليا أن المرأة الجزائرية إقتحمت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فإتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة وفي مراكز السلطة وإتخاذ القرار، وهو ما يعكس تطور مكانتها الإجتماعية وتحسن ملحوظ في وضعها الإجتماعي. ونستنتج من خلال التغيرات التي تم رصدها في عالم المرأة في مجال التعليم والعمل وكذا المنظومة القانونية، أن الفعل التحديثي للدولة استطاع أن يحقق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري خارج المنزل بفعل ديمقراطية التعليم وإلزاميته، قوانين العمل، الانتخابات، الجنسية... وكذا داخل المنزل بفعل قوانين الأحوال الشخصية، وكل ذلك له انعكاسات على التغير القيمي لجهة المساواة.

ثالثا – عقبات المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التنمية:

هناك مجموعة من المشاكل والعقبات التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية وفعالة للمرأة الجزائرية في التنمية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إن مشاركة المرأة الجزائرية في عملية التنمية، بقيت ضعيفة، نتيجة تجذر بعض التقاليد والأفكار داخل المجتمع الجزائري، والتي تحصر عمل المرأة داخل البيت، وكذا سيادة نظرة الشك والريبة والحرمان تجاه المرأة، بإعتبارها حاملة للشرف ومسؤولة على

المحافظة عليه. فمن جهة التقاليد والأعراف الاجتماعية واستجابة لنظرة محافظة، يتم التحكم في حريتها وكيانها والتضييق عليها، حفاظا على شرف العائلة. إضافة إلى ذلك تشكل قيم الذكورة موروثا ثقافيا كامنا داخل نسيج البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، «حيث ظلت الأنوثة في البيئة الجزائرية عنوانا على الضعف، إذ أضحى مفهوم «الولية» يوحي إلى تلك الأنثى التي لها على الرجال حق الرعاية والأخذ باليد. كما بقيت كلمة الرجل في البيئة الجزائرية إلى الآن كلمة فوقية، ومازال الجزائري يجد في مفهوم الرجلة دغدغة مثيرة في نفسيته»([23]). وفي هذا الإطار تحاول الأفكار الذكورية التقليدية إبعاد المرأة وتقزيم دورها في المجتمع.

2. إن سعي السلطة لترقية المرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، ليس الهدف منه تحقيق مشاركة فعالة قي التنمية، بقدر ما هو تنفيذا لإلتزاماتها الدولية – التي تقتضي تطبيق الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – وإرضاءًا للحركة الجمعوية النسائية والمجتمع الدولي، فبالرغم من انضمام الجزائر للعديد من الاتفاقيات الدولية ومصادقتها على العديد من التوصيات والاتفاقيات العالمية المتعلقة بتمكين المرأة، إلا انه لم يتم تفعيل كل البنود على ارض الواقع،فالبرامج الرامية لإدماج المرأة في عملية التنمية لم تؤدي إلى إشراكها فعليا وعلى نطاق واسع في جميع مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبذلك أصبح حضور المرأة أقرب منه للزينة والديكور.

وبالتالي تم إفراغ حرية المرأة من مضمونها التحرري التقدمي، وتحويلها إلى مجرد شعارات توظف لتجميل السلطة، وإضفاء ملامح حداثية- شكلية- فالدعوات لتمكين النساء من ممارسة "حقوقهن" في المشاركة السياسية، ليست إلا مجرد دعوات شكلية، فالنساء اللاتي يتم إيصالهن إلى المؤسسات سياسية أو تشريعية لا يتعدى الجانب الصوري، فلا يساهمن بشكل فعلي في عمليات صناعة القرار وتوجيهه، وعليه فإن دور المرأة "كفاعل" للتحديث وكقوة مشاركة في التغيير هو شبه منعدم، بالرغم من أن التنمية الحقيقية وعملية تحديث للبنى الاجتماعية والسياسية لا تتحقق إلا بمشاركة المرأة، التي تشكل ٪50 من المجتمع([24]).

3. أصبحت قضايا المرأة في الجزائر من المسائل التي تطرح نفسها بقوة، لتتحول مع الوقت إلى مسألة حساسة وشائكة نتيجة بروز صراع سياسي قوي بين الاتجاه المحافظ والتقليدي والاتجاه العلماني التحرري حول إشكالية تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل، حيث احتل هذا الموضوع حيزا هاما من النقاش والجدال، وأدى إلى ظهور استقطاب سياسي حاد متمركز حول قضايا المرأة – التي تدخل في صلب المشروع

الحضاري المجتمع- فالتوظيف السياسي للمسائل المتعلقة بالمرأة حال دون وجود طرح سليم ومعالجة رصينة لها بعيدا عن روح التعصب والتحزب والاختلافات الإيديولوجية.

رابعا – التحديات القائمة أمام المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التنمية:

لقد أصبحت المرأة الجزائرية شريكا للرجل في دفع عجلة التنميــة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفضل تواجدها في شتى مواقع العمل والإنتاج والإبداع والخدمة وفي دوائر اتخاذ القرار. إلا أنها تواجه تحديات صعبة، لا بد من تجاوزها حتى تكون في مستوى الدور المنتظر منها في عملية التنمية، هذه التحديات تتمثل في:

-1 إذا ما تأملنا أوضاع المرأة العاملة في الجزائر، نلاحظ وجود العديد من الشواهد الواقعية،التي تؤكد على وجود توجه نحو تغليب البعد الحقوقي على البعد الإلتزامي، ففي حالات عديدة نجد المرأة تطالب بمزيد من الحقوق، وفي نفس الوقت تحاول التهرب من أداء الواجبات والالتزامات بحجة نوعها الاجتماعي، وهو ما يتنافى والمناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومن أبرز هذه الشواهد:

- رفض العديد من الصيادلة الالتزام بالمناوبة الليلية، بحجة أن أكثر من 80 ٪ من مستخدمي القطاع، هم من النساء، وهو المشكل الذي طرحته النقابة الوطنية للصيادلة الخواص على الوزارة الوصية من أجل تأجيل العمل الليلي واقتصار المناوبة على أيام العطل والأعياد، مستندة في ذلك إلى قانون العمل الذي لا يجبر المرأة على العمل خلال الفترات الليلية، ويترتب على هذا الإخلال بالواجب، المساس بمصالح المرضى، ومن ثمّة بروز مشاكل صحية كبيرة في حالات الضرورة القصوى.
- اختلال التغطية الصحية بالعديد من ولايات الجنوب، وحدوث عجز كبير في تخصّصات عديدة، نتيجة بروز إشكالية الخدمة المدنية والعمل بولايات الجنوب بسبب رفض عدد كبير من الإطارات الطبية النسوية التنقل إلى الولايات الداخلية والجنوبية للعمل هناك، في إطار الخدمة المدنية. وقد أصبح هذا الأمر مطروح بحدة في السنوات الأخير خاصة، إذا علمنا بأن أكثر من 80 ٪ من ممارسي الصحة من النساء.
- تشير العديد من الدراسات، إلى أن فئة العاملات في العديد من المؤسسات لا يرغبن في متابعة تربصات والمشاركة في الندوات والملتقيات التي تنظم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهن، وذلك لإلتزامات أسرية وأسباب عائلية. مما يؤثر سلبا على مستوى تأهيل وكفاءة العديد من هن، انطلاقا من كون الهدف النهائي للتكوين هو الوصول لتحسين

قدرات الفرد ومهاراته، وبالتالي رفع قدرته على التحكم أكثر في العمل.

*وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002، والذي اعتبر نقص تمكين المرأة من أحد أهم أسباب المشاكل التي تواجه التنمية في البلدان العربية، والتي هي بحاجة لكل طاقاتها البشرية. ويعكس الواقع أن وضع المرأة العربية العاملة ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة ([25]).

*هناك توجه لدى النساء العاملات في العديد من القطاعات، لاسيما الأجهزة النظامية، للاستفادة أكثر من الامتيازات المهنية، وتجنب قدر الإمكان الاكراهات والالتزامات المهنية التي تفرضها المهنة، كالتحويلات خارج ولاية الإقامة، العمل الليلي، والمشاركة في المهام الخطيرة،الأمر الذي يخل بالموازنة بين الحقوق والواجبات، ويكرس المساواة مع الرجل إلا في جهة الحقوق.

2 – إن المبالغة والارتجالية في التوجه نحو تمكين المرأة استجابة للضغوط الممارسة من طرف الحركة النسائية المطالبة بتحسين وضعية المرأة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة ويولد انزعاج وعدوانية لدى الرجال، ففي حالات عديدة نجد فئات من النساء يرتفعن في السلم والمكانة الاجتماعية إلى القمة وبسرعة فائقة دون وجود قاعدة موضوعية تبرر ذلك، مما قد يؤدي إلى تراجع قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة والامتياز....إلخ، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية. ومثال على ذلك، نظام الكوطا الذي يهدف لرفع تمثيلية المرأة في المجال السياسي، حيث ترتب عن تطبيقه،إلتحاق عدد كبير من النساء اللواتي يفتقدن للكفاءة والخبرة السياسية بالبرلمان الجزائري إلى درجة أنه أصبح يلقب من طرف الصحافة الوطنية بـبرلمان ((الحفافات)).

3 – إن الإفراط في المساواة بين الرجال والنساء والاندفاع نحو تعزيز حقوق المرأة تحت ضغط الحركات النسوية، قد تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات تهدم قيما وتركيبات اجتماعية مهمة جدا كالأسرة على غرار قانون تجريم العنف ضد المرأة الذي يراه البعض مخالفا للشريعة الإسلامية ومنافيا لقيم المجتمع الجزائري.

4 –تواجه العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي في الجزائر وضعا حرجا، حيث أصبحت عرضة أكثر للاستغلال، عمالة بلا حقوق، تشتغل بأبسط الأجور، ويجري تجميعها في الأعمال المتدنية المهارات (عاملات نظافة، نادلات..)، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر تسيطر عليه ذهنية متخلفة، حيث لا تتمتع العاملات بأدنى الحقوق من تأمين وضمان إجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين

رب العمل والعاملة، إذ تنتشر على نطاق واسع في هذا القطاع مظاهر الاستغلال والتحرش في أبشع صوره.

خامسا – الرؤية الاستشرافية لمشاركة المرأة الجزائرية في التنمية: قراءة في الأبعاد

إن ما حققته المرأة من انجازات ونجاحات في مجال التعليم تحديدا، وإكتساحها مختلف أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية العامة وتقلدها مناصب حساسة،وتمركزها العالي في قطاعات معينة أدى إلى تحول كبير في مكانتها الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل. وخلال السنوات الأخيرة تشهد الجزائر تفوق كبير للإناث على الذكور في جميع الميادين الأكاديمية تقريباً، فعدد الطالبات في الجامعات الجزائرية يعرف تزايدا مطردا، وهو نتيجة منطقية لتفوق البنات بصفة مستمرة على الذكور في شهادة البكالوريا، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(04): نسبة النجاح في شهادة البكالوريا حسب الجنس خلال الفترة من 2006 إلى 2014

السنة	نسبة الذكـــــور (٪)	نسبة البنـــــات (٪)
2006	37.14	62.86
2007	36.01	63.99
2008	33	67
2009	42.18	57.82
2010	35.27	64.73
2011	34.65	65.35
2012	34.62	65.38
2013	36.01	63.99
2014	38.33	61.67

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

توضح المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق،أن تفوق الإناث على الذكور في التعليم في تصاعد مستمر عام بعد عام، وهو ما يعكسه حجم التفوق النسائي الكبير في البكالوريا، وكذا حجم العزوف الذكوري عن الدراسة. وقد توصل الباحث عبد القادر لقجع في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري،

إلى أن البنات أصبحوا أكثر حرصا على دراستهن من الذكور. وذلك من أجل تحقيق غاية مزدوجة؛ التحرر من الرقابة العائلية، وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرس السيطرة الذكورية([26]).

وكشفت بعض إحصائيات عن ارتفاع كبير لنسبة تواجد الجنس اللطيف في قطاعات الخدمات العمومية، وبتفوق واضح على نظرائهن الرجال، حيث أن عدد النساء يفوق بكثير عدد الرجال في قطاعات هامة أبرزها قطاعي الصحة والتعليم. وكشفت الدراسات أن الكوادر النسائية في قطاع الصحة بلغت 65 ٪، مقابل نسبة لا تتعدى 35 للرجال، أما في قطاع التربية فإن الأمور لا تختلف كثيرا بنسبة بلغت 62 ٪. وهو ما يعني أن عددهن هو ضعف عدد الرجال في القطاعين، وكل رجل يقابله امرأتان، كما أن القطاعات الأخرى تعرف تواجدا قويا للنساء، على غرار قطاع القضاء بنسبة بلغت 42 ٪ من مجموع القضاة([27]).

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الواقع أبعاد ودلالات ومؤشرات هامة في المستقبل، فهذا التفوق سيكون له تداعيات على ميدان الشغل الذي سيشهد تزايدا مطردا للعمالة النسوية، وهو ما يؤكده تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات حول المرأة العاملة في الجزائر، والذي يشير إلى أن الفئة النشطة النسوية مافتئت تزداد، حيث انتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 بالمائة خلال عشرية.

وأمام هذا المسار التصاعدي لتولي المرأة للمناصب، واحتلالها مكانة معتبرة جدا في مختلف مجالات الحياة، بل وتتفوق في بعض المجالات على الرجل،يمكن القول أن الواقع يتغير بسرعة لمصلحة تمكين المرأة في العديد من القطاعات وهو الاتجاه الأغلب الآخذ في التطور والانتشار، وتؤكد التوقعات لآفاق 2020 بأن نسبة النساء العاملات ستتضاعف مرتين بالنسبة للرجال ([28])، مما يوحي أن عصر السيطرة النسائية بدأت بوادره تلوح في الأفق، وهذا مؤشر خطير عن انسحاب نصف المجتمع الآخر من الحياة العامة وتحوّله إلى طاقة معطلة.

- خلاصـة:

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، فلا يمكن أن نحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كيف لا والمرأة تشكل نصف سكان الجزائر، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا ملحا، على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية ونصفه مشلول.

كما يمكن القول أن إدماج المرأة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية السياسية للدولة وترقية دورها، لا يجب أن يكون تنفيذا لإلتزامات دولية واستجابة لضغوط المنظمات النسوية المتطرفة(1*)، بقدر ما يرتبط بتمكينها الفعلي في التنمية، بشكل لا يتعارض وخصوصية المجتمع ونسقه القيمي، وهذا انطلاقا من أن أدوار الرجال والنساء تختلف من ثقافة إلى أخرى.

المراجع الدراسة :

1 – المصدر وزارة التربية : وهي إحصائيات خاصة بنسبة عدد البنات المسجلة لاجتياز شهادة البكالوريا (النظاميين والأحرار) لسنة 2015

2 – قاموس البدر : قاموس عربي عربي ، دار البدر الساطع للنشر و التوزيع ، ط2 ،الجزائر ، 2005 . ص 208

3 – شلوفي فريدة : المرأة المقاولة في الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008--2009 ص 38.

4 – كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة ، دار نهضة مصر للطباعة ، مصر 1988 ، ص60

5 – جوير إبراهيم بن مبارك : عمل المرآة في المنزل و خارجه ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 1995 ، ص17

6 - PNUD(1992),»defining and measuring of development»,new York,p11.

7 – سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص22.

8 – محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص32.

9 – وسيلة السبتي، المرجع السابق، ص5.

10 – علي عبد الله العرادي: دور المرأة في التنمية « تجربة مملكة البحرين» ، ورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD

1* – تتبنى بعض المنظمات النسويّة المتطرفة فلسفة النوع الاجتماعي (الجندر)، وتسعى الفلسفة الجندريّة إلى تماثل كامل بين الذكر والأنثى، وترفض الاعتراف بوجود الفروقات والتقسيمات، حتى تلك التي يمكن أن تستند إلى أصل الخلق والفطرة. و لا تقبل هذه الفلسفة بالمساواة التي تراعي الفروقات بين الجنسين، بل تدعو إلى التماثل بينهما في كل شيء. وتنظر هذه المنظمات إلى اهتمام المرأة بشؤون المنزل على أنه نوع من أنواع التهميش لها، وترى في الأسرة إطارا تقليديا، يجب الانفكاك منه، وتؤمن بأن من حق الإنسان أن يغيّر هويته الجنسيّة وأدواره المترتبة عليها.

XIII» تحت عنوان «العوملة المتمركزة على التنمية: نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة» الدوحة – قطر 21– 26أبريل 2012، ص 3

11 – بشرى العامري: مفاهيم ومقاربات حول النساء، انظر على الموقع : http:// mouminate.net/ar/document/3413.shtml تاريخ 09-10-2015

21 – بشرى العامري: نفس المرجع.

13 – مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1982)، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1986، ص 258.

14 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الأسرة: أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27/ 02/ 2005، يعدل ويتمم القانون رقم 84-11،الصادر في 9 يونيو1984.

15 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: المرأة الجزائرية ... واقع ومعطيات، ص 10.

16 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجنسية: المعدل بالأمر رقم 01-05 المؤرخ في27 2005/ 02/ 2 المعدل والمتمم للأمر رقم 86-70 المؤرخ في 1970/ 12/ 15 المتضمن قانون الجنسية.

17 - Pierre Colin: Sous-développement, identité et réalité, édition Gallimard, Paris,1998,P228.

18– فتحي بالحاج: المرأة رهان للحداثة العربية،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الموقع:http://www.mokarabat.com/s6656.htm بتاريخ: 29-09-2015

19– السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية إلى أين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة باتنة، العدد 12، جوان2005، ص28.

20– الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، مرجع سابق، ص 41.

21– الجزائر تحتل المرتبة 25 عالميا والأولى عربيا في مجال التمثيل النسوي بالبرلمان، على الموقع:http://www.elmaouid.com/index.php/national بتاريخ: 29-09-2015

22– مرغاد لخضر وحاجي فطيمة : إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة العدد 13 جوان 2013، ص 178.

23– الديوان الوطني للإحصاء،نشرية الثلاثي الرابع 2013.

24– عشراتي سليمان: الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007،ص ص-250 248.

25 – فتحي بالحاج، مرجع سابق.

26– تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2005 بعنوان: "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي» .

26 - Abdel Kader Lakjaa: La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspérations sociétaires, centre de documentation économique et sociale, Alger 2007 , P 09.

27- جريدة الفجر ، انظر : http://www.al-fadjr.com/ar/rtila/299520.html ، تاريخ الاطلاع 09 أكتوبر 2015

28 – منير مباركية: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، كركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص 189.

استراتيجيات التنمية في الجزائر

Development strategy in Algeria

أكلي نعيمة

باحثة دكتوراه جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص:

تعتبر قضية التنمية من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين فقط، بل يشاركهم فيها رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكافة فئاته، ويرجع ذلك إلى أهمية الموضوع فضلا عن الدور الذي يلعبه في رفع اقتصاديات البلاد والحفاظ على سيادة الدول والدفع بالتقدم والتطور.

Summary:

The issue of development of the most important issues of concern to the thought of scientists, not just the attention of academics only, but shared by the men of governance and decision-makers and executives and the community in all its categories, due to the importance of the topic as well as the role it plays in lifting the country's economics and maintain the rule State and payment of the progress and evolution.

الكلمات الدالة: استراتيجية، التنمية، البيئة، استراتيجية التنمية، التنمية الصناعية.

مقدمة:

تعبر إستراتيجية التنمية[1] عن فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة المسطرة لها، والرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية.

يعتبر الفقر والبطالة من أهم معوقات التنمية، فضلا عن ارتفاع نسبة الأمية، بالإضافة إلى الفساد الذي عمّ مختلف مناطق الدولة، خاصة وأن هذا الأخير يعد من أهم عناصر الإعاقة التي تحول دون تحقيق التنمية في مختلف الميادين.

فعملية التنمية لا تقتصر على الإمداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني، إنما الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات، ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة، ما فرض على الدولة التدخل في كافة المجالات ووضع استراتيجيات من شأنها النهوض بالتنمية، **وهو ما يستدعي البحث فيها، ومدى إمكانية تحقيقها للتنمية على مستوى مختلف المجالات.**

وهو ما نتوصل إليه من خلال معالجة الموضع في النقاط التالية:

أولا: سياسة إنعاش الصناعة

أ) آفاق التنمية في ظل تحقيق إستراتيجية صناعية

ب) أساليب إنعاش الصناعة

1/ سياسة ترقية الاستثمار

2/ سياسة التأهيل

3/ التقييس والقياسة

4/ تطوير العنصر البشري

ثانيا: استراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق

أ) الخوصصة

ب) الاستثمار

ج) الضبط

ثالثا: الحكومة وتأثيرها على التنمية

أ) تفعيل التنمية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة

1/ إستراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي

2/ مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحوكمة

ب) الحوكمة والفساد وتأثيرهما على التنمية

رابعا: البيئة وتحقيق الأهداف التنموية

أ) أثر حماية البيئة على التشغيل

ب) أثر حماية البيئة على استقرار الأسعار

ج) أثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي

د) أثر حماية البيئة في تحقيق التنمية.

أولا: سياسة إنعاش الصناعة

يرتبط نشاط المؤسسة الصناعية وبقاءها وقدرتها على المنافسة بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات زبائنها، ومنه تظهر أهمية توجيه المؤسسات تحقيقا لأهدافها الخاصة فضلا عن أهداف التنمية بصفة عامة.

أ/ آفاق التنمية في ظل تحقيق إستراتيجية صناعية[2] اعتمادا على الموارد المتاحة:

يتعين على الدولة الجزائرية لتحقيق السياسة الصناعية الحالية والمستقبلية توحيد آفاق مستقبلية تعتمد على عنصري الموارد الطبيعية والبشرية، من خلال تثمين الموارد الطبيعية، حيث تعتبر وفرة وجودة الموارد الطبيعية نقطة بداية المسار الصناعي، خاصة ما تعلق بالموارد الطاقوية لكون الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا، ما دفع بالحكومة إلى إيجاد وسائل للتكييف مع هذه العراقيل والتحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية، حيث كشفت عن طموح لانتاج 10٪ من الكهرباء من مواد متجددة مثل الماء، الشمس، الرياح، وذلك بحلول 2020.

فالهدف الأساسي لاستراتيجة الصناعة الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الانتاجية وتخفيض الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وهو ما يسفر عنه بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات[3]، فضلا عن ضرورة تأهيل الموارد الطبيعية.

ب)أساليب إنعاش الصناعة:

1/ سياسة ترقية الاستثمار:

تتصدر الاستثمارات (الوطنية والأجنبية) مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما، ونظام تحفيزيا للحماية، وعليه فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار تعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله[4].

وتحفيزا للاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر رقم 06/ 08، المتعلق بتطوير الاستثمار[5]، تحسينا للنظام القائم، من بينها:

* إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقتها والممارسات الدولية في المجال،
* تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار،
* حماية حقوق المستثمرين الذي لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض،
* إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب،
* مراجعة قانون الجمارك،
* تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية،
* إلغاء الضريبة على الفوائد المستحقة من عملية التصدير...

2/ سياسة التأهيل:

يعرف التأهيل أنه مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة لتحسين وترقية فعالية المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق، حيث يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني وتسييري بهدف تحقيق التنافسية وجعلها تتمتع بقدرة من خلال منتجات جيدة تستجيب للنوعية وتحقيق الأرباح[6].

تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل نظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية، فضلا عما يبادر به من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمحور في ما يلي:

* توحيد البرامج الحالية في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع،
* تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل

العصرنة،

* التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم،

* استهداف أحسن الأولويات القطاعية ونظام المساعدات والتحفيز.

3/ التقييس:

يساهم تطوير نشاطات التقييس، الاعتماد، التصديق والملكية الصناعية في عملية عصرنة الاقتصاد الوطني، إذ يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مساعي الجودة المتبعة في مجال التقييس، وهذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها التي هي عاملا للاندماج الاقتصادي.

4/ تطوير العنصر البشري:

يعتمد نجاح كل مؤسسة على تطوير العامل البشري باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، ما يستدعي تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل من خلال استحداث مدارس تكوين المهنيين والتقنيين الساميين في القطاعات الصناعية الكبرى، فضلا عن تنويع قنوات التكوين لمطابقة التأهيلات لحاجة السوق وتثمين رأس المال البشري[7].

أصبح الاستثمار في الموارد البشرية ضرورة ملحة لكافة الهيآت والمنظمات العالمية، حيث أصبح ينظر إليه كقيمة لتحقيق ناتج وطني، وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على عاتق المنظمة الإدارية[8].

ثانيا: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق

من أهم مظاهر انكماش أدوار الدولة في الميدان الاقتصادي هو تطبيق ما يعرف بسياسة الخوصصة، فضلا عن سياسة الاستثمار إلى جانب سياسة الضبط.

أ)سياسة الخوصصة:

يقصد بالخوصصة في القانون الاقتصادي الجزائري، التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحول يعني الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسة شروطه[9].

تهدف الخوصصة[01] في الجزائر إلى تحقيق فعالية اقتصادية كبرى أساسها النمو المتزايد وتوفير مناصب الشغل، وتعويض نمط التسيير الليبرالي بنمط تسيير اقتصادي عقلاني، فضلا عن القضاء على الجمود البيروقراطي، والتقليل من عبء الميزانية على المدى المتوسط، واستعمال عائداتها في تسيير الديون وتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى المساهمة في عصرنة وتقوية تنافسية المؤسسات المالية، وتشجيع شفافية المعاملات والقضاء على الممارسات غير الأخلاقية[11] وهو ما يعزز ويخدم التنمية بكافة أبعادها.

ب)سياسة الاستثمار:

يقصد بالاستثمار اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة التأهيل أو الهيكلة والمساهمة في رأس مال مؤسسة نقدية أو عينية، فضلا عن استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية[21]. (سبق وأن تطرقنا له في أساليب وطرق إنعاش الصناعة لذلك لا داعي للتكرار).

د) سياسة الضبط:

تحقيق التوازن في ميزانية الدولة مرهون على تحسين تسيير الموارد المالية من خلال التحكم في المصاريف، وعليه يتعين على الدولة محاربة التهرب الضريبي، فضلا عن اعتباره جريمة اقتصادية فإنه يحرم ميزانية الدولة من عائدات كثيرة، من خلال تجنيد جميع الوسائل المادية والبشرية تحقيقا للمصلحة العامة، فضلا عن الأخذ يعين الاعتبار أن القطاع العام قطاع رابح، كما يتعين على الدولة اللجوء إلى إجراءات كالقروض بدلا من عملية إصدار النقود التي تغذي التضخم[31].

فضلا عن محاربة التهرب الضريبي يتعين على الدولة التحكم في سياسة الصرف التي تعتبر وسيلة تأثير على تخصيص الموارد ببين مختلف القطاعات وعلى ربحية الصناعات التصديرية فضلا عن التضخم.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإطار المؤسساتي في الجزائر قابل للاكتمال والإضافة كإعادة صياغة النظام الجمركي، تكييف لكل النصوص الاجتماعية مثل قانون العمل، نظام الضمانات الاجتماعية، وهو ما لا يتحقق إلا في إطار وجود دولة وسلطة قويتين تعمل على احترام هذه الإجراءات[41].

ثالثا: الحوكمة[51] وتأثيرها على التنمية

يرتبط تعزيز الحوكمة الرشيدة ومحاربة الرشوة فضلا عن مكافحة الفساد ارتباطا وثيقا، خاصة وأنها عنصر أساسي لتحقيق النمو والتنمية على مختلف الأصعدة.

أ) تفعيل التنمية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة

1/ استراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

نظرا لانتشار الممارسات التي تتجاوز القانون والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة، وما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساعدين بالإضافة إلى اعتبار الغش والرشوة الدعامة الأساسية للفساد، فإنه يتعين اكتشافه وذلك من خلال وضع إستراتيجية عن طريق الآليات التالية:

* اصلاح الهيآت الحكومية، ومحاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة،
* زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية قدرات الهيآت الحكومية والإدارية والتنفيذية.
* تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانيات من أجل تنفيذ القوانين،
* ممارسة حكومة الشركات في الشركات العامة والخاصة،
* إتباع المعايير المحاسبية الدولية ما يدعم كفاءة الإدارة المالية.

2/ مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحوكمة:

وفقا لمؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة، تحقق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتائج أقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات مداخيلها، حيث تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها والتي تتعلق بالحوكمة، وتعد نقاط الضعف هذه متأصلة في طبيعة المنطقة السياسية والاقتصادية، ذلك أن أغلب الدول استبدادية، فضلا عن اعتمادها اقتصاديا على النفط الذي يرتبط بجوهر أنماط النظم السياسية والاقتصادية، وطريقة عملها التي تضعف بشكل كبير لنظام الضرائب والتمثيل، وهو ما يمّهد الطريق للفساد، لذلك تعد فجوة الحوكمة نتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تقمع الديمقراطية اقتصاد السوق، وعليه بات وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين العام والخاص، يكتسب أهمية قصوى من خلال العمل على تحسين أداء القطاع لخاص، فيما يتعلق بالرشوة وبإشراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في حوار بناء[61].

ب)الحوكمة والفساد وتأثيرهما على التنمية:

التنمية هدف تسعى إليه جميع الدول، وتعمل حوكمة الشركات من خلال استخدام

كافة الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات لجذب المزيد من مصادر الأموال وتعزيز النمو، في حين بينت العديد من الدراسات أن الرشوة تعمل على إبطاء معدل النمو من خلال سوء استعمال المواهب والقدرات والشرائح العامة للمجتمع، أو النمو المشوه للمؤسسات وظهور الاقتصاد غير الرسمي، فضلا عن تحريف النفقات والاستثمارات العامة وتدهور البنية التحتية المادية، بالإضافة إلى السيطرة على الدولة من قبل بعض المؤسسات التي تشتري القوانين والشرطة، بالتالي انخفاض معدل الإنتاج والاستثمارات وتراجع القطاع الخاص[71].

لذا بات تفعيل الحوكمة يتطلب نظاما من الضوابط والتوازنات في المجتمع يحدّ من الإجراءات التعسفية والتواطئات الإدارية للسياسيين والموظفين، يقوم على تشجيع حرية التعبير ومشاركة المواطنين، يعمل على تقوية ضمان أولوية العدالة والحق[81].

رابعا: البيئة وتحقيق الأهداف التنموية

تعد مشكلة تغيير المناخ تحديا كبيرا لمختلف الدول، حيث تتوقع تقارير المنظمات المهتمة بالشؤون الإنسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول 2050، بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى[91].

النظريات التنموية الحديثة ترتكز على مفاهيم متعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكون منسجمة مع متطلبات البيئة[02]، فموضوع التنمية يرتكز على الإيكولوجيا باعتبارها أكثر تأثيرا وتحكما في العملية التنموية، من الإيديولوجية.

1/ أثر حماية البيئة على التشغيل:

تأثر السياسة البيئة تأثيرا سلبيا على التشغيل حيث يمكن منع تنفيذ بعض الاستثمارات في مجالات معينة لأسباب مردها حماية البيئة مثل محطات الطاقة النووية، إلا أن تأثيرها الايجابي على التشغيل له دوره الفعال من خلال خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على أماكن تحمل قائمة من خلال الاستثمارات البيئية ونفقات حماية البيئة حيث أن النفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الأعمال على حماية البيئة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وعليه فإجراءات حماية البيئة وإن تسببت بآثار سلبية على المستوى الجزئي إلا أن تأثيرها إيجابيا بصورة فعالة على المستوى الكلي[12].

2/ تأثير حماية البيئة على استقرار مستوى استقرار الأسعار

تسبب التعليمات والقيود المفروضة على حماية البيئة فضلا عن الرسوم والضرائب البيئية وجلّ أدوات السياسة البيئية في تكاليف إضافية ناتجة عن النقص في قيمة المعدات

والتجهيزات البيئية، بالإضافة إلى ذلك تؤثر السياسة البيئية الحكومية تأثيرا معتبرا على الأسعار في بعض الصناعات والمنتجات التي تكون مثقلة بشكل كبير للبيئة، ما يمكن أن يسفر عنه انخفاض القدرة التنافسية في الفروع المعنية[22]، بالتالي الحد من الإنتاج، وعليه يظهر تأثير إجراءات حماية البيئة في شكل نقص في عرض بعض المنتجات ومنه تتجه أسعاره نحو الارتفاع بالتالي خدمة التنمية.

3/ أثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي:

تأثر سياسة حماية البيئة على النمو الاقتصادي من خلال تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل نموا اقتصاديا، بالإضافة إلى تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل، وإن كان النمو الاقتصادي غير المتحكم فيه يمكن أن يؤدي إلى تلويث البيئة وهو ما يكون له تأثير على شروط إنتاج السلع الملائمة للبيئة[32].

خاتمة:

مما سبق وتم عرضه يمكن التوصل إلى جملة من التوصيات أو الاقتراحات يتعين على الدولة اتخاذها من شأنها تعزيز وضعية التنمية على مختلف الأصعدة، وهي:

* ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية،
* الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي،
* مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشاكل التنموية،
* العمل على التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية والخطوات العملية بمشاركة المجتمع، وجميع المؤسسات الحكومية لإحداث تنمية مستدامة،
* الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية، التركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الاستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي،
* تأمين استدامة النمو غير ممكن دون رؤية بيئية شاملة تضع في مقدمة الأولويات الحفاظ على البيئة من أجل أجيال المستقبل، ما يتعين على الدولة التشريع في المجال بما يعزز الهدف من خلال تلبية الحاجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة،
* التطبيق السليم للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وردع مخالفيها، ما يتعين أن يكون للدولة دور قوي في هذا المجال خاصة عن طريق تشكيل لجنة متخصصة تتكون من خبراء تقوم بالتعمق في تحليل الظاهرة.

المراجع :

1 تعرف التنمية على أنها عملية الموازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باعتمادها أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع الفوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون إلحاق بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.
في حين تعرف التنمية المستدامة أنها التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها.

2 الإستراتيجية الصناعية هي عملية تحديد الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية اللازمة، والتي تسمح بوضع الأهداف المستقبلية مما يساعد المؤسسة والدولة على تحدد الخطط القصيرة والمتوسطة المدى وتطبيق سياساتها الصناعية دون إهمال دور العوامل التكنولوجيا في تحقيق الإستراتيجية الصناعية، عروب رتيبة، بوسعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجائر، حقائق وآفاق، ملتقى وطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية... أو قطعية، ص 03، (11/1).

3 عروب رتيبة، بوسعين تسعديت، المرجع نفسه، ص 09.

4 قورش نصيرة، أبعاد وتوجهات انعاش الصناعة في الجزائر، اقتصاديات مجلة شمال افريقيا، العدد 05، ص99. (87/ 106)..

5 الأمر رقم 06/ 08، مؤرخ في 15 جوان 2006، ج رعدد 47، يعدل ويتمم القانون رقم 01/ 03، المؤرخ في 20 أوت يتعلق بتطوير الاستثمار.

6 عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، 06/ 07 نوفمبر 2012، ص 04، (1-16).

7 قورش نصيرة، مرجع سابق، ص 10.

8 محمد خلييفة، اشكالية التنمية والحكم الراشد، كلية الحقوق، جامعة جيجل، ص 06. (1-9).

9 قريمش مليكة، دور الدولة في التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 261.

10 تعود المحاولات الأولى للخوصصة إلى صدور مجموعة من القوانين منها، القانون رقم 01/ 81، المتعلق بخوصصة الأملاك العمومية، القانون رقم 13/ 83، المتعلق بخوصصة الأملاك العمومية العقارية، القانون رقم 16/ 84المتعلق بخوصصة الأملاك الوطنية، القانون

رقم 87/ 19 المتعلق بخوصصة الأراضي الزراعية، القانون رقم 88/ 01 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، القانون رقم 90/ 30، التعلق بالنقد والقرض، الأمر رقم 95/ 22 المتعلق بالخوصصة....

11 قريمش مليكة، المرجع نفسه ص 263.

12 المادة 02 من الأمر رقم 01/ 03، مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، صادر بتاريخ 22 أوت 2001.

13 قريمش مليكة، المرجع نفسه، ص 279.

14 قريمش مليكة، المرجع نفسه، ص 281.

15 يمكن تعريف الحوكمة على أنها كيفية ممارسة السلطة من جانب الدولة من أجل تسيير جيد للأعمال الحكومية سواء على الصيد السياسي أو الاقتصادي أو الإداري، حيث تهدف الحكومة من هذا الجانب إلى دراسة مؤسسات الدولة وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية.

16 بركات سارة، زايدي حسيبة، الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة كشروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 26/ 27 ماي 2012، بسكرة، ص 11. (1-19).

17 بركات سارة، زايدي حسيبة، المرجع نفسه، ص 13.

18 بركات سارة، زايدي حسيبة، المرجع نفسه، ص 15.

19 كربالي بغدادي، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسة التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم السياسة، السنة الرابعة، العدد 45، 2010، ص 05، عن الموقع: www.ULUM.NL

20 تأسس الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة عام 1948، وأصدر بيانا أولا من نوعه حول المحافظة على الطبيعة سنة 1950، أشار إلى الروابط بين البيئة والتنمية الاقتصاديةّ، لتصبح إمكانية تحقيق نمو اقتصادي في ظل المحافظة على الطبيعة في إطار تنمية مستدامة.

21 عبد القادر عوينان، تحليل الأثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيد دحلب البليدة، 2008، ص 23.

22 عبد القادر عوينان، المرجع نفسه، ص 24.

23 عبد القادر عوينان، المرجع نفسه، ص 24.

أبعاد هوفستد الثقافية في واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف

Hofstede Dimensions Cultural in Algerian economic company

Case study: cement and its derivatives company, Chlef

د محمد فلاق
أ.خرشي إسحاق
أ. حدو سميرة أحلام
جامعة الشلف

ملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الميزات الثقافية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اعتمادا على أبعاد هوفستد الثقافية ، الى جانب دراسة مدى تأثير هذه الأبعاد)تباعد النفوذ الوظيفي، تجنب المجهول، الفردية والجماعية على الأداء، الذكورة والأنوثة في القيادة، النظرة طويلة الأجل نحو المستقبل(على اتجاهات وسلوكيات المستخدمين في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف(E.C.D.E). وقد تم تطوير استبانة أعدت لهذا الغرض، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني تطبيقات وأساليب تميل إلى الاستقلالية واللامركزية والتشاركية، كما أوصت بتبني استراتيجيات تقوم على التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي.

: Abstract

This study aimed to clarify some general aspects of Algerian Arab management depending on the influence of Hofstede's Cultural Dimensions (power distance, uncertainty avoidance, collectivity in conduct, masculinity in conduct, long-term orientation) in management and organization. A questionnaire, which was specially prepared for this purpose. A .group of statistical methods were used

The study found a range of results. Also, it recommended the adoption of applications and

methods, then it recommended the adoption of strategies based on forecasting and planning.

أولا: مقدمة

تعود جذور إدارة الأعمال المقارنة بمفهومها الحديث وخصائصها المميزة إلى الستينات من القرن الماضي، عندما وضع هوفستد (Hofstede) عالم الإدارة في شركة (IBM) حجر الأساس في علم إدارة الأعمال الدولية، وقد بدأ هذا المفهوم في التطور منذ ذلك الحين حتى أصبح موضوع إدارة الأعمال الدولية من المواضيع الهامة والمتجددة في علم الإدارة وتنبع أهمية إدارة الأعمال الدولية كإدارة حديثة تستخدمها منظمات الأعمال في دول العالم المتقدمة تحقيقا للميزة النسبية والتنافسية على غيرها من المنظمات الأخرى جراء التطورات المتسارعة، وسيادة مفهوم العولمة، واستجابة للبيئة الحديثة المعقدة التي تمتاز بالديناميكية والتغيير المستمر.

تعد الأبعاد الثقافية واحدة من أسس وركائز إدارة الأعمال، إذ أن الاختلافات الثقافية بين دول العالم جعلت من فهم و تأثير هذه الاختلافات على سلوكيات الأفراد ضرورة بالنسبة للإدارة الدولية، فإذا لم يكن المدير الدولي على معرفة ودراية بثقافات الدول التي يتعامل معها أو يعمل فيها، فان هذا سيؤثر حتما على مؤسسته، ومن هنا كانت الثقافة تؤثر على النشاطات المرتبطة بانجاز الأعمال في الدولة المضيفة، كما أنها تحدد الإطار العام لحضارة المؤسسات ورسالاتها وتعكس سلوكيات الأفراد في المجتمعات.

وفي هذا الإطار، تم الاعتماد على دراسات هوفستد لأنها الأساس الذي بنيت عليه كل الدراسات لاحقا، وهي مجموعة من الأبعاد الثقافية التي يمكن من خلالها الحكم على اتجاهات الأفراد في مجتمع من المجتمعات وتمييزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، حيث اعتمدت الدراسة على سحب أبعاد هوفستد الخمسة على جانب الدراسة الميدانية في محاولة لتحديد سمات عامة ونظرية عن الإدارة الجزائرية. وفيما يلي شرح لأبعاد هوفستد: [1]

1 –**النفوذ الوظيفي**: البعد الذي يبرز فيه النفوذ الوظيفي مدى وجود تباعد في المراكز الإدارية، ويعبر كذلك عن مدى وجود المركزية والقاعدية والهرمية داخل التنظيم، ومدى وجود تباعد بين الرئيس والمرؤوس، ومدى بروز المنصب والسلطة داخل المنظمة.

2 – **تجنب المجهول**: ويقصد به إلى أي مدى يتعامل الأفراد في مواجهة المستقبل والمجهول؟ بمعنى هل يميل الأفراد نحو المخاطرة والمغامرة واتخاذ القرارات في حالات عدم التأكد؟ أو يميلون إلى تجنب المخاطرة والمغامرة ويجدون صعوبة في التعامل مع حالات عدم التأكد؟ ويرتبط هذا البعد بالقاعدية والهرمية في التنظيم، فكلما ازدادت القواعد والإجراءات داخل التنظيم بشكل كبير، زاد تجنب الأفراد للمجهول، وكلما قلت القواعد والإجراءات في التنظيم قل تجنب الأفراد للمجهول.

3- **الفردية بخلاف الجماعية** : ويقصد بها إلى أي مدى يعمل الأفراد داخل التنظيمات بشكل جماعي أو بشكل فردي؟ وهذا يرجع إلى الثقافة العامة لكل دولة، فمثلا في الوقت الذي يميل فيه اليابانيون إلى الأداء الجماعي، يميل الأمريكيون إلى الأداء الفردي.

4-**الذكورية بخلاف الأنثوية** :إذا كان التنظيم يمنح النساء أدوارا أكبر في مجالات السيطرة والقيادة العليا فذلك يمثل الأنثوية/ الليونة، أما إذا لم يمنح التنظيم النساء الأدوار، اللازمة في مجالات القيادة والسيطرة فذلك يمثل الذكورية/ الصرامة .

5- **النظرة طويلة الأجل للمستقبل**: وتبين وجهة نظر أفراد المجتمع نحو المستقبل من حيث التركيز على الجانب طويل الأجل وتقبلهم للتغيير، أو التركيز على الجانب قصير من خلال تمسكهم الأجل بالجوانب التقليدية واعتزازهم بالماضي والاستقرار، وعدم تقبل التغيير بسهولة[2].

ثانيا: مشكلة الدراسة

يعد موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة التي أصبحت محل اهتمام كثير من الدارسين والباحثين في مجال الإدارة، فعلى الرغم من وجود الكثير من الدراسات التي تطرقت لجزئيات معينة في تحديد سمات عامة للفكر الإداري العربي، إلا أن المشكلة الرئيسية في هذه الدراسة تكمن في عدم وجود دراسات حديثة شخصت السمات العامة للفكر الإداري العربي(الجزائري) اعتمادا على أبعاد هوفستد الثقافية في الإدارة والتنظيم، وبالتالي تنبع أهمية تحقيق أهداف الدراسة من أنها تمكننا من التعرف على الفكر الإداري للإدارة العربية اعتمادا على محاور: إدارة السلطة، إدارة العلاقات، إدارة الذات، إدارة الوقت (المجهول) وبناء على دراسة العالم هوفستد (الدراسة الأساس) في علم الإدارة المقارنة/ إدارة الأعمال الدولية، لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

1- ما درجة إدارة السلطة والتباعد في النفوذ الوظيفي لدى العاملين في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) ؟

2- ما مدى إدارة المجهول وإدارة الوقت لدى في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) ؟

3- ما مدى إدارة العلاقات داخل التنظيم في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) ؟

4- كيف تتم إدارة الذات داخل مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) ؟

5- هل هناك نظرة طويلة الأجل نحو المستقبل من قبل الأفراد العاملين في هذه المؤسسة؟

6- هل تتفق النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة مع ما توصل إليه هوفستد مسبقا عن الإدارة العربية ؟

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحديد سمات الإدارة والتنظيم في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) اعتمادا على أبعاد هوفستد الثقافية، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة تحديدا في النقاط التالية:

1- تحديد مستوى درجة التباعد في النفوذ الوظيفي لدى العاملين في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف.

2- تحديد مستوى إدارة الوقت و المجهول لدى العاملين في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) من حيث تجنب الأفراد للمجهول أو إقبال الأفراد على المجهول) روح المغامرة والمخاطرة(.

3- تحديد مدى إدارة العلاقات لدى العاملين في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) من حيث الجماعية أو الفردية في الأداء

4- معرفة مستوى إدارة الذات لدى العاملين في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) من حيث ميل الأفراد إلى إعطاء المرأة أدوارا اقل أو أدوارا اكبر في مجالات القيادة والسيطرة (الذكورية بخلاف الأنثوية).

5- بيان نظرة الأفراد نحو المستقبل في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر).

رابعا: الإطار النظري للدراسة

تعرف الثقافة بأنها مجموعة من القيم أو تصرفات الأفراد داخل دولة ما أو تنظيم معين، وتتصف بعدة خصائص هي: أنها مجموعة من المعاني المشتركة التي تخص مجموعة من الأفراد وتتصف بالنسبية، كما أنها مكتسبة[3].

وتعتبر القيم الثقافية أحد الأبعاد الرئيسية لثقافة الشعوب، فالقيم هي عبارة عن المعتقدات الأساسية للأفراد وهي التي تحدد ما هو صحيح وما هو خاطئ، وما هو جيد ومقبول وما هو سيء ومرفوض، وما هو هام أو غير هام من التصرفات والأفعال [4]، فالمعتقدات والقيم الثقافية توجه سلوك الأفراد وغالبا ما ينتج عنها تباين في الممارسات الإدارية من دولة لأخرى، وتعتبر المنظومة الثقافية بما تحويه من قيم واتجاهات المؤثر الرئيسي على الممارسات الإدارية المختلفة للأفراد، وهنا يقع على المدير مهمة تشخيص القيم التي تسود في الدولة الأخرى التي ينوي ممارسة النشاط فيها وذلك حتى يتمكن من فتح

قنوات الاتصال وتبادل المعلومات مع الآخرين [5].

إن التباين الثقافي يمكن معرفة أنماطه وتأثيره على إدارة الأعمال الدولية بعدة طرق، أهمها التكنولوجيا والاتجاهات الإدارية وفلسفة الإدارة وعلاقات العمل مع الحكومة، وطرق السلوك والتصرف وغيرها[6].

إن القيم والمعتقدات القومية للعاملين تؤثر بدرجة ذات دلالة على أدائهم التنظيمي في الشركات العالمية الأجنبية، كما إن هذه القيم التي يحملها العاملون في منظمات الأعمال الدولية من الصعب تغييره[7] .

ومن أجل إدراك جوانب التشابه والاختلاف في ثقافات الشعوب عند ممارسة نشاطات الأعمال وإدارتها على الصعيد الكوني وبالتالي استغلال جوانب التشابه بجدية، والتعامل مع الاختلافات الثقافية للشعوب بحصافة شديدة، فقد صنف كل من الدول طبقا لتشابه الاتجاهات والخصائص الثقافية فيها إلى تسع مجموعات أساسية هي [8]:

1- **ثقافة الدول العربية** :وتشمل دول الخليج العربي كافة، ومصر وسوريا والأردن.

2- **الثقافة الشرقية** :وتشمل إيران،تركيا، اليونان، وقبرص.

3- **الثقافة الألمانية**: وتشمل ألمانيا، النمسا، وسويسرا.

4- **الثقافة الانجليزية** :وتشمل بريطانيا،أمريكا،كندا، نيوزيلندة، وايرلندا.

5- **الثقافة الاسكندينافية** :وتشمل السويد، الدنمارك، النرويج، وفنلندا.

6- **ثقافة أوروبا اللاتينية**: وتشمل فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، بلجيكيا، والبرتغال.

7- **ثقافة أمريكيا اللاتينية** :وتشمل الأرجنتين، المكسيك، فنزويلا،تشيلي، كولومبيا، وبيرو.

8- **ثقافة دول الشرق الاقصى**: وتشمل اندونيسيا، ماليزيا، تايوان، تايلاند، هونغ كونغ.

9- **ثقافات مستقلة** عن المجموعات السابقة :البرازيل، الهند، اليابان.

وقد رتب ((Elashmawi & Harris القيم الثقافية تباعا طبقا لأولوياتها في الدول العربية كما يلي: الآمان العائلي، تعليمات ونصائح الآباء، السن، السلطة، الإخلاص والولاء[9].

تعتبر دراسات((Hofestede[10] 1984،1991 أفضل الدراسات التي شخصت ملامح الفكر الإداري في المجتمعات العالمية اعتمادا على المنظور الثقافي، حيث أن النظم والممارسات الإدارية تتباين وتختلف بناء على تباين الثقافات، فكل نموذج إداري سيتأثر بالثقافة الوطنية التي تنتمي إليها كل مؤسسة. هوفستد عالم إداري هولندي أعطى مهمة تطوير الوضع الإداري في شركة) (IBM عن طريق تحسين أداء العاملين في الشركة بين

عامي 1967و1975م، حيث قام بتوزيع حوالي (100000) استبيان على العاملين، وتبين له من خلال هذه الدراسة الضخمة 4 أبعاد ساعدت فيما بعد على تشخيص وتفسير أسباب وجود الاختلافات الظاهرة والمنتشرة في كافة المكاتب العاملة لشركاتIBM ، حيث كانت هذه الشركة العملاقة من أكثر الشركات نجاحا في العالم في ذلك الوقت. وكانت تلك الأبعاد الاكتشاف الأساس الذي استطاع هوفستد من خلاله تصنيفه 53 دولة والتي اشتملت عليها دراسته في جداول بناء على أبعاده الأربعة، والتي مكنت من تفسير أسباب وجود الاختلافات الثقافية وفسر من خلالها مسألة تعدد الثقافات واختلافاتها. وقدم هوفستد نظريته أهمية الأخذ بالاعتبارات الثقافية،(أثر الاختلافات الثقافية) في فهم سلوكيات وانطباعات الأفراد داخل التنظيمات بناء على الأبعاد الأربعة التالية :[11]

1 –التباعد في النفوذ الوظيفي وسيرمز له بالرمز.

2– تجنب المجهول وسيرمز له بالرمز.

3– الفردية/ الجماعية وسترمز لها بالرمز.

4– الذكورية بخلاف الأنثوية وسترمز لها بالرمز.

ثم قام هوفستد بالعديد من الدراسات المتعاقبة في مجال إدارة الأعمال الدولية في العديد من دول العالم كان أخرها الدراسة التي أجراها على المديرين والموظفين الصينيين، والتي أفضت لاحقا إلى إضافة البعد الخامس[21] وهو النظرة طويلة الأجل للمستقبل، والتي طبقت على أكثر من 23 دولة في العالم. كما قدم العالم الهولندي (Trompenaars1993) وهو تلميذ من تلاميذ (Hofestede) نظرية جديدة اكتشف من خلالها 7 أبعاد بين من خلالها كيف أن الثقافات تختلف وان هذا الاختلاف يؤثر حتما على منظمات الأعمال وعلى ممارسة التطبيقات الإدارية المختلفة،وهذه الأبعاد هي:[13]

1– عالمية الثقافة بخلاف خصوصية الثقافة.

2– الفردية بخلاف الجماعية.

3– الحيادية بخلاف العاطفية.

4– العلاقات المحددة بخلاف العلاقات الشمولية.

5– الإنجاز بخلاف الصبغة العشائرية.

6– ما تعكسه الثقافة من خلال الوقت(تعاقبي/ متداخل)

7– ما تعكسه الثقافة من خلال البيئة (لسيطرة عليها، الخضوع لها).

خامسا: أسلوب الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي من منطلق وصف الممارسات والظواهر كما هي على ارض الواقع ، بالإضافة إلى انه يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى اختبار الفرضيات التي ترتبط بالمشكلة التي بصدد معالجتها.

سادسا: طرق جمع البيانات وأداة الدراسة:

تم اعتماد مصدرين أساسيين للحصول على البيانات ذات العلاقة بالدراسة الحالية هما:

1- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي ترتبط بجمع المادة العلمية الخاصة بالإطار النظري.

2- **المصادر الأولية:** تتمثل في جمع البيانات بواسطة استبانة تم إعدادها وتوزيعها لتغطية الجانب الميداني للدراسة. وهذه الاستبانة التي صممت للحصول على بيانات الدراسة الأولية، اعتمدت على المفاهيم الأساسية في هذا المجال وتم استخدام المقياس من (1) إلى (4) للإشارة إلى الوزن الذي يعطيه المستجيب للسؤال على النحو التالي:

- نادرا : أعطيت درجة واحدة (1).....الوسط الحسابي بين 1.00- 1.75
- في بعض الأحيان : تعطى درجتين (2)..... 1.76- 2.50
- في اغلب الأحيان : تعطى ثلاث درجات(3)..... 2.51- 3.25
- دائما: تعطى أربع درجات(4)..... 3.26- 4.00

ثامنا: مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من العاملين بمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف والمقدر عددهم بـ(439) عامل من مختلف المستويات(إطارات، أعوان التحكم، أعوان التنفيذ)، ولبلوغ غايات الدراسة فقد تم اختيار عينة (30٪) وهي نسبة كافية لتعميم نتائج الدراسة، وقد تم توزيع (132) استبانة اعتمادا على أسلوب العينة العشوائية، وبلغ عدد الاستبانات المقبولة للتحليل الإحصائي (121) أي ما نسبته (92٪).

1- الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة

الجدول رقم (01) خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية والوظيفية

المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنـــس		
ذكر	98	81٪
أنثى	23	19٪
العمـــــر		
من 22 سنة إلى 25 سنة	15	12.4٪
من 26سنة إلى 30 سنة	40	33٪
من 31 سنة إلى 40 سنة	34	28٪
من 40 سنة فأكثر	32	26.6٪
مـــــدة الخدمة		
اقل من 5 سنوات	37	30.58٪
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	33	27.28٪
من 10 سنوات فأكثر	51	42.14٪
المؤهـــل العـــلمي		
دبلوم (التكوين المهني)	65	54٪
ليسانس	48	40.22٪
ماجستير	7	5.78٪
دكتوراه	00	00٪
المسمى الوظيفي		
إطارات	25	20.66٪
أعوان التحكم	35	28.92٪
أعوان التنفيذ	61	50.42٪

الجدول من إعداد فريق البحث

يتبين من الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم (98) فردا أي ما نسبته (81٪)، كما لوحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئتين من 30 سنة فأكثر، حيث بلغ عدد أفراد العينة ضمن هاتين الفئتين (106) فردا، ونسبتهم (87.6٪)، ونستدل من هذه النسبة على أن المؤسسة تركز على فئة الشباب من ذوي الخبرة.

وتبين من الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة من حملة شهادة الليسانس، حيث بلغت نسبتهم (40.22٪)، وهذا يشير إلى أن الشركة تهتم بتعيين الأفراد من حملة الشهادات

الجامعية الأولى فأكثر.

أما سنوات الخبرة فكانت تشير أن معظم أفراد العينة ضمن الفئة المتوسطة (من 10 سنوات فأكثر)، حيث بلغت نسبتهم (42.14٪)، وهذه النسبة تشير إلى تركيز الشركة على ذوي الخبرات العالية. وكان معظم أفراد العينة من فئة أعوان التنفيذ، حيث بلغت نسبتهم (50.42٪).

2- الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يبين الجدول(02) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير العام لإجابات الأسئلة:

الجدول رقم (02) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة

محاور الدراسة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير العام
النفوذ الوظيفي المنخفض	1- تمنحني الإدارة (المدير/ المسؤول) مرونة أكبر في اتخاذ القرارات	2.13	0.779	في بعض الأحيان
	2-تمنحني الإدارة قدر أكبر من الاستقلالية	2.25	0.737	في بعض الأحيان
	3-تمنحني الإدارة تفويضا أكبر في الصلاحيات	2.10	0.784	في بعض الأحيان
	4-يمكنني مناقشة مسؤولي بسهولة و يسر عن عملي	2.86	0.698	في أغلب الأحيان
النفوذ الوظيفي المرتفع	5-لا أستطيع اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المسؤول / المدير المباشر	2.44	0.894	في أغلب الأحيان
	6-أشعر بأن هناك تباعدا في المراكز الإدارية ما بين الموظف و المسؤول	2.55	0.758	في أغلب الأحيان
	7-تمارس الإدارة الرقابة على نشاطات و أعمال التنظيم.	2.88	0.701	في أغلب الأحيان
	8-لا تمنح الإدارة الثقة و الاستقلالية للآخرين.	2.51	0.734	في بعض الأحيان

ارتفاع تجنب المجهول	9-هناك قواعد و إجراءات عمل مكتوبة داخل مؤسستي.	2.66	0.968	في أغلب الأحيان
	10-أفضل الوضع الحالي ــ القائم و لا أرغب في تحدي المجهول	3.24	0.799	دائما
	11-ترفض مؤسستي الأفكار و الاقتراحات المقدمة من قبل العاملين	3.19	0.779	في أغلب الأحيان
	12-لا يهتم الأفراد داخل مؤسستي بالوقت و إدارة الوقت	2.91	0.8844	في أغلب الأحيان
انخفاض تجنب المجهول	13-لدى العاملين داخل مؤسستي روح المغامرة و المخاطرة.	1.77	0.737	في بعض الأحيان
	14- تطبق مؤسستي الأفكار و الاقتراحات المقدمة من قبل العاملين	1.78	0.627	في بعض الأحيان
	15-لدي القدرة للتعامل مع كل ما هو جديد و مجهول	2.93	0.784	في أغلب الأحيان
النظرة طويلة الأجل	16- لمؤسستي برامج للتخطيط الاستراتيجي و التخطيط طويل الأمد	**2.39**	**0.888**	**في بعض الأحيان**
الفردية	17- أفضل العمل الفردي أكثر من العمل الجماعي	1.86	0.789	في بعض الأحيان
الجماعية	18- أفضل العمل الجماعي الذي لا يتطلب العزلة والانفراد	2.93	0.910	في أغلب الأحيان
	19- أفضل العمل الجماعي الذي يتطلب العلاقات الاجتماعية	**3.01**	**0.838**	**في أغلب الأحيان**
	20- يشجع التنظيم العاملين داخل مؤسستي للعمل ضمن فريق واحد	2.66	0.839	في أغلب الأحيان
الأنثوية	21- يمنح التنظيم و الإدارة المرأة أدوارا أكبر في مجالات القيادة العليا و السيطرة.	2.01	0.748	في بعض الأحيان
الذكورية	22- يمنح التنظيم و الإدارة المرأة أدوارا أقل في مجالات القيادة العليا و السيطرة	2.65	0.797	في أغلب الأحيان

ولدى إجراء تحليل لمعرفة التقدير العام لمجموع المتغيرات ككل (الأبعاد الرئيسية) و محاولة ربط هذه النتائج مع ما توصل إليه هوفستد في تصنيفه الإدارة في الدول العربية،

فقد تحصلنا على النتائج التالية، الجدول (03)، حيث يلاحظ إجماع أفراد عينة الدراسة على محاور (ارتفاع تباعد النفوذ الوظيفي/ السلطة، تجنب المجهول، الجماعية، الذكورية) بالتقدير العام في(اغلب الأحيان) ، في حين جاءت المتغيرات (انخفاض تباعد النفوذ الوظيفي/ السلطة، وانخفاض تجنب المجهول، والفردية، والأنثوية والنظرة طويلة الأجل) بتقدير (في بعض الأحيان) ،وعلى الرغم من وجود اختلاف بين المنهجيتين حيث أن هوفستد اعتمد على تقييم الإدارة العربية عبر معدل رقمي (score) لكل مؤشر من المؤشرات موضع الدراسة، واعتمدت الدراسة الحالية في توصيف مؤشرات هوفستد عبر الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي عبر مدلول قوة الأبعاد)، إلا انه يلاحظ تلاقي النتائج في كلتا الدراستين. فعلى سبل المثال جاء معدل تصنيف هوفستد للإدارة العربية (80) أعلى من المعدل العالمي (55) وهو ما يدل على ارتفاع تجنب المجهول، وقد التقت هذه الدراسة مع هوفستد من حيث أن مؤشر ارتفاع تجنب المجهول جاء بوسط حسابي مرتفع (2.67) وبتقدير في اغلب الأحيان، وقد جاء تصنيف هوفستد لتجنب المجهول للإدارة العربية (68) أعلى من المعدل العالمي (43) وهو ما يتفق ونتائج الدراسة الحالية من حيث ارتفاع تجنب المجهول والتي جاءت بوسط حسابي 3.04 وبتقدير في اغلب الأحيان. وبالنسبة لمؤشر الفردية، فقد صنف هوفستد الإدارة العربية بمعدل 38 وهو اقل من المعدل العالمي (64) وهو أيضا ما يتفق مع متغير الفردية في الدراسة الحالية الذي جاء بوسط حسابي (1.80) وتقدير في بعض الأحيان. أما مؤشر الصرامة/ الذكورية (52) والذي جاء مرتفعا نسبيا عن المعدل العالمي(50) قد التقى أيضا مع نتائج الدراسة التي جاء فيها الوسط الحسابي للذكورية بوسط حسابي (2.65) وتقدير في اغلب الأحيان. وقد جاء مؤشر النظرة طويلة الأجل بوسط حسابي قدره 2.39 وبتقدير في بعض الأحيان وهذا البعد لم يجر هوفستد دراسة عليه.

ونلاحظ أن هذه النتائج التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) تلتقي مع ما توصل إليه العالم الهولندي هوفستد سابقا عن الأفراد العاملين في شركة (IBM)، حيث شملت دراسة هوفستد على أفراد من مصر، لبنان، الكويت، العراق، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وتبين ارتفاع التباعد في النفوذ الوظيفي/ السلطة، ارتفاع تجنب المجهول، الجماعية بدلا من الفردية، الصرامة بدلا من الليونة. إضافة إلى ما تقدم فقد تم تحديد البعد الخامس لهوفستد من خلال هذه الدراسة (ضعف النظرة طويلة الأجل للمستقبل).

الجدول رقم (03) مقارنة متغيرات الدراسة مع أبعاد هوفستد

البعد	المعدل العالمي لمعايير هوفستد	معدل أو تصنيف هوفستد للإدارة العربية		متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
النفوذ الوظيفي	55	80	مرتفع	ارتفاع تباعد السلطة النفوذ/ الوظيفي	2.64	في أغلب الأحيان
				انخفاض تباعد السلطة النفوذ/ الوظيفي	2.33	في بعض الأحيان
تجنب المجهول	43	68	مرتفع	ارتفاع تجنب المجهول	3.04	في أغلب الأحيان
				انخفاض تجنب المجهول	2.08	في بعض الأحيان
الفردية	64	38	منخفضة	الفردية	1.80	في بعض الأحيان
				الجماعية	2.87	في أغلب الأحيان
الصرامة	50	52	مر تفعة قليلة	الذكورية/ الصرامة	2.65	في أغلب الأحيان
				الأنثوية/ الليونة	2.01	في بعض الأحيان
النظرة طويلة الأجل	45	لم يجر هوفستد دراسة على هذا البعد في الإدارة العربية		النظرة طويلة الأجل	2.39	في بعض الأحيان

تاسعا: اختبار فرضيات الدراسة

- المحور الأول: (النفوذ الوظيفي)

الفرضية الأول: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة مرتفعة من تباعد النفوذ الوظيفي.

الفرضية الثانية :لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة منخفضة من تباعد النفوذ الوظيفي.

الجدول (04) نتائج اختبار «ذات الحدين» للمحور الأول

الفرضية	المعنوية	النسبة الكلية للرأي	النتيجة
ف1: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة مرتفعة من تباعد النفوذ الوظيفي.	0.000	0.11	رفض
ف2: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة منخفضة من تباعد النفوذ الوظيفي.	0.067	0.45	قبول

* دال عند مستوى (0.05)

تبين المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (04)، أن قيمة الدلالة المعنوية في الفرضية الأولى 0.000 أي أقل من (0.05) المعتمدة، كما أن النسبة الفعلية للمستوى الأول هي(0.11)، وهي اقل من النسبة الاختبارية (0.50) ، ونتيجة تحقق شرطي اختبار ذات الحدين، لذا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة « يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة مرتفعة من تباعد النفوذ الوظيفي»، وبالنسبة للفرضية الثانية فقد جاء مستوى الدلالة فيها(0.067) وهو أعلى من (0.05) المعتمدة، الأمر الذي يقتضي قبول الفرضية العدمية وهي: «لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة منخفضة من تباعد النفوذ الوظيفي». وهذا يدل على وجود تباعد في النفوذ الوظيفي لدى أفراد العينة في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر)، وهي نتيجة تتفق والسمات العامة للإدارة العربية والمتمثلة في المركزية المفرطة وعدم تفويض الصلاحيات وعدم الاستقلالية من وجهة نظر الباحث.

- المحور الثاني: (تجنب المجهول)

الفرضية الثالثة: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة مرتفعة من تجنب المجهول.

الفرضية الرابعة: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة منخفضة من تجنب المجهول.

الجدول (05) نتائج اختبار «ذات الحدين» للمحور الثاني

الفرضية	المعنوية	النسبة الكلية للرأي	النتيجة
ف1: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة مرتفعة من تجنب المجهول.	0.000	0.07	رفض
ف2: لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة منخفضة من تجنب المجهول.	0.073	0.58	قبول

* دال عند مستوى (0.05)

توضح النتائج في الجدول (05) أن قيمة مستوى الدلالة للفرضية الثالثة كانت 0.000، كما أن النسبة الكلية للرأي قليلة التأييد(0.07) وهي اقل من النسبة الاختبارية (0.50)، لذا ينبغي رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة « يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة مرتفعة من تجنب المجهول ، أما بالنسبة للفرضية الرابعة فنلاحظ ان قيمة مستوى الدلالة (0.073). وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، لذا يجب قبول الفرضية العدمية وهي « لا يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بدرجة منخفضة من تجنب المجهول. واستنادا إلى ذلك يمكن الإشارة إلى وجود تجنب مرتفع للمجهول لدى أفراد العينة بسبب وجود القاعدية والهرمية وكثرة الإجراءات في التنظيم العربي، الأمر الذي يفسر أسباب ضعف الإبداع وعدم الاهتمام بالوقت لدى العرب عموما.

- المحور الثالث: (الفردية بخلاف الجماعية)

الفرضية الخامسة: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الجماعية في الأداء.

الفرضية السادسة: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الفردية في الأداء.

الجدول (06) نتائج اختبار «ذات الحدين» للمحور الثالث

الفرضية	المعنوية	النسبة الكلية للرأي	النتيجة
ف1: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الجماعية في الأداء.	0.000	0.18	رفض
ف2: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الفردية في الأداء.	0.071	0.77	قبول

* دال عند مستوى (0.05)

تشير المعطيات في الجدول (06) أن قيمة مستوى الدلالة للفرضية الخامسة كانت (0.000) وهي اقل من (0.05) ، كما أن النسبة الكلية للرأي قليلة التأييد (0.18) وهي اقل من النسبة الاختبارية (0.50) ، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة:» يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الجماعية في الأداء « ، بينما لم يتحقق احد شرطي اختبار ذات الحدين في الفرضية السادسة حيث كانت النسبة الفعلية(0.77) وهي أعلى من النسبة الاختبارية (0.50) لذا تكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الفردية في الأداء وهذا يدل على ميل أفراد العينة في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) نحو الجماعية وابتعادهم عن الفردية، وذلك يرجع للعلاقات والروابط الاجتماعية والأطر والصداقات العائلية من وجهة نظر الباحث.

- المحور الرابع: (الصرامة بخلاف الليونة)

الفرضية السابعة: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الذكورية في الأداء.

الفرضية الثامنة: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الأنثوية في الأداء.

الجدول (07) نتائج اختبار «ذات الحدين» للمحور الرابع

الفرضية	المعنوية	النسبة الكلية للرأي	النتيجة
ف1: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الذكورية في الأداء.	0.001	0.28	رفض
ف2: لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الأنثوية في الأداء.	0.001	0.67	قبول

* دال عند مستوى (0.05)

تبين المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول(07)، أن قيمة(0.001) كانت اقل من(0.05) ، كما أن النسبة الفعلية للمستوى الأول هي (0.28)، وهي اقل من النسبة الاختبارية 0.50 ، واستنادا إلى ذلك فانه ينبغي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: « يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الذكورية في الأداء» ومن نتائج اختبار الفرضية الثامنة نلاحظ انه لم يتحقق احد شرطي اختبار ذات الحدين، حيث كانت النسبة الفعلية (0.67) وهي أعلى من النسبة الاختبارية 0.50، لذا نقبل الفرضية العدمية وهي» لا يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف إلى الأنثوية في الأداء. وهذا يدل على أن الإدارة في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف تعطي ظهورا للذكور في المستويات الإدارية العليا والوسطى على حساب الإناث.

- المحور الخامس: (النظرة طويلة الأجل للمستقبل)

الفرضية التاسعة: لا توجد لدى الأفراد في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف نظرة طويلة الأجل نحو المستقبل.

الجدول (08) نتائج اختبار «ذات الحدين» للمحور الخامس

الفرضية	المعنوية	النسبة الكلية للرأي	النتيجة
ف1: لا توجد لدى الأفراد في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف نظرة طويلة الأجل نحو المستقبل.	0.177	0.52	نقبل

* دال عند مستوى (0.05)

يلاحظ من خلال نتائج اختبار ذات الحدين في الجدول (09) أن قيمة مستوى الدلالة كانت (0.177) وهي أعلى من (0.05)المستوى المعتمد، ، كما أن النسبة الفعلية(0.52)

أعلى من النسبة الاختبارية 0.50 ، مما يلزم قبول الفرضية العدمية التي تنص على:» انه لا توجد لدى الأفراد في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف نظرة طويلة الأجل نحو المستقبل الأجل نحو المستقبل لدى الأفراد مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف يمكن أن نربطه مع ارتفاع مؤشر تجنب المجهول الذي تمت الإشارة إليه مسبقا الأمر الذي يعزز غياب التخطيط وقصر النظر للمستقبل نتيجة تجنب المجهول والخوف منه وعدم الإقبال عليه.

عاشرا: النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالاتي :

1- يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) بدرجة مرتفعة من تباعد النفوذ الوظيفي حيث تبرز المركزية والقاعدية والهرمية في هذه المؤسسة، كما أن هناك تباعدًا في المراكز الوظيفية بين الرئيس والمرؤوس، ويلاحظ بروز السلطة والمنصب داخل هذه المؤسسة، في حين لم يشعر هؤلاء العاملون بدرجة منخفضة من تباعد النفوذ الوظيفي والتي تعكس بأبعاد اللامركزية وتفويض الصلاحيات.

*-يشعر العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) بدرجة مرتفعة من حيث تجنب المجهول فأفراد العينة لديهم تجنب مرتفع للمجهول.

3 – يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) إلى الجماعية في الأداء، ولا يميلون إلى الفردية، حيث فضل أفراد عينة الدراسة العمل الجماعي الذي يتطلب إجراء المزيد من العلاقات الاجتماعية والعمل بروح الفريق الواحد، والعمل الذي لا يتطلب العزلة والانفراد.

4 – يميل العاملون في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) إلى الذكورية/ الصرامة، ولا يميلون إلى الأنثوية/ الليونة، بمعنى أن المؤسسة العربية تعطي ظهورا اكبر للذكور على حساب الإناث، كما يعطي الذكور أدوارا اكبر في مجالات القيادة والتحكم ، في حين لا تعطى الإناث هذه الأدوار.

5 – أشارت اتجاهات أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (الجزائر) إلى انه لا توجد لدى هؤلاء الأفراد نظرة طويلة الأجل نحو المستقبل. نستخلص من النتائج السابقة أن تباعد النفوذ الوظيفي يعكس السمات والتطبيقات العامة للإدارة العربية المتمثلة بالمركزية، وعدم تفويض الصلاحيات، ووجود التباعد في النفوذ الوظيفي.

الحادي عشر: التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1-ضرورة تعديل العقلية العربية بالنسبة للنظر إلى أهمية الإدارة ونشر الثقافة الإدارية داخل المجتمع الجزائري بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، فالإدارة هي أساس الحياة والنظم الإدارية هي نقطة الانطلاق لأي عمل ناجح وفعال والقيم الإدارية إذا ما تم غرسها منذ الصغر سنجد أن هناك تفهما لمشاعر الآخرين وتقبل الفرد للانتقاد واحترام رأى الآخرين وهذا كله سيؤدى إلى الحد من التباعد الوظيفي والذي يمنع التقدم والازدهار.

2- ضرورة قيام الإدارة العليا في المؤسسات العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة بتبني أساليب وتطبيقات تبتعد عن المركزية المفرطة، وعدم تفوض الصلاحيات وعدم الاستقلالية، إلى تبني تطبيقات تميل إلى اللامركزية وتفويض الصلاحيات والى إعطاء مزيد من الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات.

3- طالما أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الجماعية في الأداء، فيوصي الباحث الإدارة العليا في هذه المؤسسة بتبني أساليب وتطبيقات تعتمد على الجماعية في الأداء، وتشكيل الهياكل التنظيمية على أساس الجماعية، وبم يقوي النسيج الاجتماعي، وروح الفريق، وقيم المشاركة والعمل الجماعي وبما يصب في مصلحة العمل، انسجاما مع العقلية العربية التي تعتز بالنسيج الاجتماعي وروابط القرابة والدم.

4- يشجع الباحث الإدارة العربية في المؤسسات عموما وفي مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خصوصا نحو تبني استراتيجيات تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتعامل مع الأدوات العلمية الخاصة بالتنبؤ وتحديد المسارات المستقبلية، لان العقلية العربية يغيب عنها التأمل والتخطيط عموما، كما تبين لنا من خلال ضعف متغير النظرة طويلة الأجل بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.

5- ضرورة تفعيل دور الجامعات والمعاهد ودوائر البحث والتطوير بحيث يخرج المواطن الجزائري من عقلية الحرص والخوف والإفراط في الدقة وعدم تحمل المخاطر لأن ذلك كله يتغلب على ارتفاع تجنب المجهول.

6- بما أن الدراسة الحالية تعد من أوائل الدراسات التي تناولت تطبيق منهجية أبعاد هوفستد الثقافية في إدارة الأعمال الدولية على التنظيم والمؤسسة في البيئة الإدارية الجزائرية، وعلى ضوء ما تضمنته من قضايا وما توصلت إليه من نتائج، فإن الباحث يرى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات على قطاعات أخرى .

المراجع

1 Hofstede, G .1984. Cultural Consequences: International Differences In Work-Related Values, Beverley Hills, California: Sage Publications.

2 الهرش ، نافذ فايز ، سمات الإدارة والتنظيم في البيئة الأردنية ، ، المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال ، مجلد «4» ، العدد «3» 2008م ، ص 233.

3 Hoecklin, L. Managing Cultural Differences, Strategies for Competitive Advantages, Addision Westey publishers Ltd, 1995,p23.

4 أبو قحف، عبد السلام، «إدارة الأعمال الدولية»، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005،ص87.

5 جواد، ناجي، «إدارة الأعمال الدولية – مدخل تتابعي»، عمان، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، 2002م،ص 63.

6 Choat P. and Linger J. Teaching Asia. The Economist, Oct, 1994,p142.

7 Janssens M., Et Al (1995) Confirmatory Cross-Cultural Research», Academy Of Management Journal, June, 34380-.

8 Ronen S. and Shenker O (1985) Clustering Countries on Attitudirial Dimensions. Academy Of Management Journal, p440.

9 El-Ashmawi, F. & Harris Ph (1993) Multicultural Management, Houston, Gulf Pub. Co, 63.

10 Hofstede, G (1991)Culturales and Organizations, Software of the Mind, London, Mc Caraw-Hill,.

11 Hofstede, G (1984), op , cit , p

12 Hofstede, Geert (2006) Cultural Dimensions for the Arab World Egypt, Iraq, Kuwait, Lebanon, Libya and Saudi Arabia. Retrieved On May 14, 2006 from: Http://Www.Geert-Hofstede.Com/Hofstede-Arab World.Shtml.

13 Trompenares, F (1993) Riding the Waves of Culture- Understanding Cultural Diversity in Business, London, Nicholas Brealey Publishing.

لغة التعليم والتنمية في الجزائر

Education language and development in Algeria

د. محمـد بوقشــور
أ. مخنفر حفيظة
جامعة سطيف2، محمد لمين دباغين

الملخص:

لقد أصبح الحديث اليوم عن اللغة يعني الحديث عن اقتصاد ومجتمع المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، وامتلاك هذه المتغيرات الاقتصادية الأساسية كركيزة للتنمية الاجتماعية لا يكون متاح دون امتلاك لغة وطنية قوية تمكن من نقل مختلف المعارف لغالبية أفراد المجتمع، والوضع الحالي للغة العربية في المدرسة يفيد بوجود حالة من الضعف اللغوي هذا الذي يعتبر معوق حقيقي للتنمية، وهذا الوضع ساهمت في تشكيله عدة عوامل اجتماعية، وتاريخية، وتعليمية، وسياسية في حين أن اللغة العربية تمتلك امكانيات النهوض بها.

Abstract:

It has become necessary when we discuss about language we talk about the economy society and knowledge society and information and technology. Also owning these basic economic variables as a foundation of social development are not to be available without owning a strong national language especially that it has become weak and it has reflected on development. The actual language situation in Algeria due to several social historical educational factors but the Arabic language has the possibilities of advancement.

مــقــدمــة:

يعتبر الانشغال بموضوع الضعف اللغوي في علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أكثر الموضوعات التي تطرح نفسها بإلحاح، في عصر يتجه فيه الاقتصاد عالميا نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، أين أصبحت للمعرفة العلمية والتكنولوجيا اهمية في توليد

فرص العمل وزيادة الدخل للفرد والتنوع الاقتصادي، وهذا لا يمكن تحقيقه بعيدا عن اللغة الوطنية التي يفهمها عامة أفراد المجتمع، ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة الاعتبار للغة الوطنية بداية من النظام التربوي والتعليمي، خاصة وقد أصبح مؤخرا الضعف اللغوي سمة من سمات مخرجات التربية والتعليم، ويعد معوقا حقيقيا للتنمية، لذلك سيتم التطرق إلى أهمية التربية والتعليم في التنمية، ثم وصف واقع ما تعيشه اللغة الوطنية من ضعف وتدني، وتوضيح مختلف العوامل المساهمة في ذلك، وتبيان أهمية التمكين للغة الوطنية في تحقيق مطلب التنمية، ومدى امتلاك اللغة الوطنية لإمكانيات مسايرة العصر الحالي.

أولاً: التنمية والتربية والعلاقة بينهما

في البداية علينا أن نقف على مفهومي التنمية والتربية وتبيان العلاقة بينهما، فكلاهما يعتبر نتيجة وسبب للأخر فهما عمليتان اجتماعيتان متكاملتان.

وتعرف التنمية على انها هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[1] فالتنمية عملية تستهدف الاستثمار في الموردين المادي والبشري بهدف الرقي بالمجتمع أي تنمية الانسان بالإنسان ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التعليم ولغالبية أفراد المجتمع تعليم نوعي.

إذ هناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفهما ومحورهما ووسيلتهما هو الإنسان وثمة علاقة لغوية تربط ما بين التربية والتنمية حيث تعني "التربية" في اللغة العربية "التنمية"، يقال:رباه: نماه، وربي فلاناً: غذاه ونشأه، وربي: نما في قواه الجسدية والعقلية والخلقية، ونمو الشيء في اللغة أي زيادته، أما تنميته فتعني فعل النمو أو إحداثه فيه.[2] فالتربية والتنمية يحملان نفس المدلول لغويا.

وما يؤكد عليه المختصون أن التعليم يسعى إلي تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم التي تفيدهم في حياتهم العملية، ويعمل علي تنمية العمليات العقلية، ويزيد من قدرتهم علي أداء المهام والنشاطات وكيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا وأدوات الإنتاج الحديثة، ويعد التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في تنمية الثروة البشرية، ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي، ويسهم في تذويب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وعلي المدى الطويل، ولم يعد التقدم مرتبطاً بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للمجتمع، بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية والنظرة الحديثة للتربية قد أصبحت تري أن التربية هي الأداة

الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3] فالتربية هدف وأداة في ذات الوقت للتنمية المتكاملة، ومن هذا المنطلق تعتبر الجزائر من بين الدول المؤهلة لتحقيق مستويات عليا من التنمية لامتلاكها لثروة بشرية هائلة ممثلة في فئة الشباب باعتبارهم يشكلون أكبر نسبة من العدد الإجمالي للسكان.

وينظر للغة كأداة فاعلة وأساسية لتحقيق التكامل بين التنمية والتربية في العصر المعلومات والتكنولوجيا باعتبارها أداة تواصل، ورأس مال ثقافي يؤثر ويتأثر بالتنمية. ويعتبر الضعف اللغوي أحدى معوقات التنمية من منظور أن العوائق تُحَدَد على أنها الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغي.[4]

والوضع اللغوي الذي يعيشه المجتمع على العموم يفيد بوجود حالة من الضعف اللغوي الذي يعتبر انعكاس لسياسة لغوية لا تتماشى ومتطلبات العصر، تخضع للارتجالية والعشوائية، حيث بات من الضروري إعادة الاعتبار للغة الوطنية لما لها من اهمية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على غرار الدول التي حققت مستوى عالي من التنمية بعيد عن النموذج الغربي، خاصة وقد تبين أن التعدد اللغوي يتواكب والاقتصاديات المنخفضة، وأن اللغة العربية تمتلك إمكانيات النهوض بها، فما تعيشه اليوم من ضعف مرده لعوامل اجتماعية بحته فما واقعها اليوم وكيف تشكل؟

ثانيا: حول ضعف لغة التعليم بالجزائر

مصطلح الضعف اللغوي يشير كذلك لمفهوم «الأمية الجديدة» والتي تعني ذلك المتعلم ذو المستوى العالي «كالطالب والأستاذ الجامعي» من التعليم والثقافة، ومع ذلك فهو غير قادر لا على القراءة، ولا على الكتابة، ولا على الحديث بطريقة سليمة باللغة العربية الفصحى التي كان له معها احتكاك منذ المرحلة الابتدائية التعليمية حتى المستوى العالي الجامعي.[5] وهي تقريبا الحالة التي يعيشها خريجي الجامعات الجزائرية.

مفهوم اللغة الأم أو الوطنية أو الأصلية:

إن المقصود باللغة الأم في هذا البحث هو اللغة التي من المفترض أن يكون لها أولوية الاهتمام في مجال التدريس ليتمكن المتعلم منها ولتعيش مفرداتها حية وافرة خصبة في ذهنه، وليست هي اللغة بمستواها العامي الدارج ،وإن كان بعض المختصين يعتبر العامية بمنزلة اللغة الأم للفرد على اعتبار أنها تشكل لديه النموذج اللغوي ،ويستعملها للمحادثة أو التخاطب بها في البيت والشارع والسوق طوال سنينه الست الأولى، إن المقصود باللغة الأم هنا اللغة الأصلية أو الأولى على المستوى الوطني كاللغة الفصحى بالنسبة

للعربية.[6] وقد تم إلحاق مفهوم اللغة بالوطن، الذي يقصد به حدود الدولة التي ينتمي إليها الفرد، لتدل بذلك اللغة الوطنية على اللغة التي يمارسها الفرد في تواصله الاجتماعي بين بني وطنه.[7] ويمكن تبيان لماذا لا يمكن اعتبار اللغة الدارجة الممارسة في الحياة اليومية لغة وطنية لعدة اعتبارات.

ذلك أن اللهجات المحلية العامية الحاضرة، لا يمكن اعتبار أي منها لغة أم لأنها لاحقة، أو متفرعة عن اللغة الأصلية، التي هي اللغة العربية- فيما عدى الأمازيغية- ولا يمكن أن يتحقق للفرد داخل الجماعة اللغوية في إطارها الارتباط الشامل الكامل بوطنه، وبتراث أمته العقلي والثقافي، ولا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى اللغة الأصل بناء على ذلك فإن اللغة التي يفترض أن تُعتَمد في التدريس كلغة أولى هي الفصحى، أو ما يسميه فيرجسون Ferguson. Charles بالنمط العالي أو المرتفع للغة.[8] وهذا المفهوم هو ما تم بناء الدراسة الحالية عليه.

أما العامية المحلية فتمثل النمط الضعيف المحدود للغة، وإن كان بينها وبين الفصحى ظواهر عديدة مشتركة، لكن تبقى لغة قاصرة لا تفي مفرداتها مهما كثرت وتنوعت وتفرعت بحاجة الفرد للتعبير اللفظي وعلى نحو مقبول فعال لدى أفراد الجماعة اللغوية، قياسا إلى الفصحى التي تعتبر المنبع الرئيس، ولو افترض أن العامية وافية بحاجات التخاطب الاجتماعي العادي فإن هذا الوفاء محدود بحدود جغرافية ضيقة هي حدود البيئة المحلية التي يعيش فيها الفرد.[9]

كذلك التعبير بالعامية لا يبقى ثابتا لأمد طويل لأن العامية خاضعة دائما للتغيرات السريعة التي لا تحكمها قواعد أو قيود ،كما أن في العامية عناصر مهجنة وعناصر دخيلة تسربت من لغات أخرى بطرق عشوائية ارتجالية فهي غير معترف بها من قبل المؤسسات اللغوية.[10]وها ما يصدق على العامية في الجزائر لكونها مزيج من اللغات العربية والأجنبية.

مظاهر الضعف اللغوي:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر بعد الاستقلال بشأن تعريب التعليم فإن النتائج الملموسة في نهاية التكوين اللغوي للطلبة الجامعيين اليوم تفيد أنهم على العموم أميون بالمعنى الجديد لكلمة الأمية، أي أنهم غير قادرين لا على الكتابة ولا على التحدث السليم والسهل والمتسلسل بالفصحى، وهم بالتالي جاهلون أساسا بكثير من المفردات اللغوية والتراكيب التعبيرية والقواعد الصرفية والنحوية بما في ذلك البسيط منها أحيانا.[11] ما يجعلهم يواجهون صعوبة التكيف مع اللغة في مجال العمل، خاصة وأن التعريب لم يمس كل قطاعات الشغل، فمن الطلبة من تَكَوَنَ بالعربية ويوجه للعمل في إدارة باللغة الفرنسية

أو العكس، وواقعيا تكوين الطالب ضعيف في كلتا اللغتين، وبالتالي ينعكس هذا على مستوى التنمية.

ومن مظاهر الضعف كذلك إعراض الطلبة عن اللغة الأصلية، لشعورهم بلا جدوى الجهد المبذول في تعلمها، وأنكي هذه الظاهرة أن العامية تسللت إلى قراءتهم على امتداد حياتهم في التعليم، وتبقى هي النموذج اللغوي الذي يسيطر على أدائهم لها، ويتخرج الطالب الجزائري في التعليم العام وهو قاصر عن بلوغ الكفاية اللغوية الأساسية، ذلك إنه لم يستفد إلا تحويل الرموز المكتوبة إلى أصوات، إن من يسأل طالبا متخرجا من التعليم العام أو ملتحقا بالجامعة أن يقرأ نصا يوقع نفسه في ورطة كبرى لما يجده الطالب من صعوبة في القراءة.[12] ومن الطلبة الجامعيين من يعجز حتى عن التعبير عن حاجاته البسيطة ككتابة طلب خطي موجه للإدارة الجامعة.

كما يغلب إقبال الطلبة في الآونة الأخيرة على تعلم اللغات الأجنبية، إما لأن هذه اللغات مفروضة في مجال التعليم أو العمل ولا مناص من ادارستها، أو لتوافر فرص العمل المغرية باللغة الأجنبية، والداعية لتعلمها والمشجعة على تغليب الاتجاه إليها، أو لمجرد التعلق والانبهار بها واعتبارها عنوانا للتقدم والحضارة، وبالتالي يقلل هذا الأمر من فرص الاتجاه لتعلم اللغة الأم.[13] وقد ازداد هذا الإقبال عليها، مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضي التي ساهمت بقدر كبير في الاتجاه نحو اللغات الأجنبية، من حيث التواصل بها، وحتى وإن كان تعبير المتصلين بالعربية فإن كتابة الحروف تكون بحروف اللغات الأجنبية.

وفي هذا الحال يتوجه الطلبة الجامعيين نحو المدارس الخاصة التي هي بدورها نشأت وتكاثرت كمدارس موازية للمدرسة الرسمية، وفي هذا الموضع نلفت الانتباه إلى حجم نفقات الدولة في تعليم اللغات الأجنبية، ليتخرج الطالب بمستوى ضعيف، ويضاف إليه نفقات الطالب الخاصة في هذا المجال، ولا يصل إلى المستوى المطلوب من أدائها، وفي نفس الوقت يشكل هذا عبء مادي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن مظاهر الضعف كذلك غلبت الشعور بالاستحياء والرهبة والانحرافية الاجتماعية والتوتر النفسي لدى المتعلمين حال دعوتهم للتحدث بالفصحى، فتدهور الفصحى بينهم له مؤشراته الموضوعية وأعراضه النفسية.[41] فقد يقابل أحد الطلبة عند تحدثه بالفصحى بالاستهزاء والسخرية من طرف زملائه، أو يوصف بالتخلف والرجعية.

وبناءا على دراسة لـ «محمود الذوادي» بجامعة قسنطينة تبين: أن وسيلة التدريس في القاعات هي العامية، أما استعمال الفصحى فهو بعيد كل البعد عن أن يكون صفة من صفات الجامعات نفسها، كما تنتشر ملامح الضعف اللغوي حتى خارج قاعات التدريس،

سواء كان في ندوة علمية أو في اجتماع قسم أو في مجلس مناقشة رسالة أطروحة طلابية وحتى في حالات قراءة الكلمة أو المحاضرة بالفصحى المكتوبة تكون غير مشكولة، أما بالنسبة للطلاب وبناءا على نفس الدراسة تبين أن الطلبة لا يستطيعون حتى القراءة بالعربي الفصيح غير المشكول.[15] في حين أن هؤلاء الطلبة بهذا المستوى من الضعيف، يتوجهون بعد التخرج لسوق العمل في مختلف مجالات التنمية، فبالتالي ينعكس ذلك الضعف عليها سلبا ويكون سبب في تأخرها.

العوامل المساهمة في تشكيل ظاهرة الضعف اللغوي:

ظاهرة الضعف اللغوي ليست وليدة الساعة، بل ساهمت في تشكيلها عدة عوامل تاريخية سياسية تعليمية، واجتماعية متداخلة، وبعضها نتيجة للآخر.

أ-تأثير العامل التاريخي:

ونقصد به السياسة الاستعمارية ضد اللغة العربية فمن المتداول في الأوساط الثقافية عن أنماط السياسات الاستعمارية أن البريطانيين إذا استعمروا منطقة يؤسسون فيها شركات تجارية وأن البرتغاليين إذا استعمروا بلدا يقيمون فيها كنيسة، بينما يقوم الفرنسيون إذا استعمروا دولة بتأسيس مدرسة، والمغزى هنا أن الاستعمار الفرنسي هو استعمار ثقافي يسعى إلى فرض هويته الثقافية، وهو ما تجلى في سياستهم الثقافية أثناء استعمارهم لمنطقة المغرب العربي، حيث قاموا بالعمل على إحلال لغتهم محل اللغة العربية في التعليم والإدارة، بل وحرسوا على استمرار استخدامها بعد رحيلهم من المنطقة، في الإدارة وفي التعليم.[16] وما ترتب عن هذه السياسة أن اصبحت اللغة الفرنسية تنافس اللغة العربية، بل وفي مواضع لها الأولوية وينظر إليها على انها لغة الحضارة بينما اللغة العربية لغة التخلف، وهذا ما نتج عنه بعد الاستقلال ظاهرة «التداخل اللغوي» التي كان ولازال لها تأثير بالغ في تأخر اللغة العربية وضعفها بين المتعلمين.

ب – تأثير ظاهرة التداخل اللغوي:

من شان التداخل اللغوي في المراحل التعليمية الأولى أن يؤدي إلى حصول اضطراب في فهم الخصائص اللغوية للغتين، أو يؤدي إلى ما يسمى بالنقل السلبي للعناصر اللغوية منهما، ومن ثمة يؤدي إلى حصول التشويه أو التحريف في كثير من التراكيب والأساليب اللغوية المكتسبة من كلتا اللغتين، ومن جانب آخر فإن وجود لغة أجنبية مزاحمة للغة الأم أو منافسة لها قد يخلق نوعا من التذبذب أو الحيرة ومنع من التركيز في الاهتمام باللغة الأصلية و التمكن منها، لا سيما إذا كان جانب اللغة الأم هشا في أساسه وكان

هناك ما لهذا الضعف من عوامل شخصية أو اجتماعية أخرى.[17] وتزداد خطورة التداخل اللغوي عندما يحدث في سن مبكرة قبل الاكتساب التام للغة الأم، فمن الملاحظ مؤخرا نمو اتجاهات لدى الأولياء فيما يخص ظاهرة تعليم اللغات الاجنبية لأبنائهم حتى في رياض الأطفال، حيث أصبحت تشهد إقبالا معتبرا من طرفهم، وهذا يدل على وجود بيئة اجتماعية غير واعية بما يجب أن يكون في هذا المجال، ويحدث هذا في ضل تراخي السياسة اللغوية التعليمية في الرقابة، ووضع خطط ممنهجة علميا، ومثال أخر على ذلك أيضا برامج الاطفال التلفزيونية المعروضة بمختلف اللغات الأجنبية لها تأثر في اكتساب اللغة، مما يعني ان الطفل ينشأ في فوضى لغوية تؤثر عليه في مستقبله التعليمي.

وقد دلت بعض الدراسات على أن إتقان الفرد للغته الأولى يسهل عليه تعلم اللغة الثانية لأنه يكتسب خبرة في تعلم اللغة بشكل عام. ولقد تبين أن الأطفال الذين يتعلمون اللغة الثانية قبل إتقان اللغة الأولى يعانون من اللغة الأولى واللغة الثانية على السواء، ويضعفون في اللغتين معا ولهذا فإن تعليم اللغة الثانية بعد إتقان اللغة الأولى قرار في صالح اللغتين. أما التدريس باللغة الأجنبية إلى جانب اللغة الأم على نحو تدريجي يتناسب مع تدرج السلم التعليمي بحيث لا يضيق أمام المتعلم مجال الاهتمام بلغته الأم، فلا ضرر فيه. 18

ومن أهم ما يفترض أن يتحقق في حالة التدريس باللغة الأجنبية إلى جانب اللغة الأم مهما كانت نسبة هذا التدريس، ومهما كانت مادته أو فتراته أن تهيأ في اللغة الأم المقابلات الصحيحة للمصطلحات والألفاظ الحضارية الجديدة الموجودة في اللغة الأجنبية. [19] وبهذا الشكل تتطور اللغتين لدى المتعلم بشكل متوازي وينمي مهارات كلتا اللغتين معا.

ج- تأثير الازدواجية اللغوية او العلاقة بين العامي والفصيح في التعليم:

يشير مصلح الازدواجية اللغوية Diglossie في اللسانيات حسب "فرجسون" إلى العلاقة الثابتة بين ضربين لغويين بديلين ينتميان إلى أصل جيني واحد، أحدهما راقٍ والآخر وضيع كالعربية الفصحى والعاميات، وكالإغريقية الشعبية الحديثة والإغريقية المهذبة الصافية.[20] وظاهرة الازدواجية ليست مقتصرة على اللغة العربية فقط بل هي ظاهرة عامة.

والنظر في حال المتعلمين في الوضع اللغوي الازدواجي يرى أن المتعلم يكتسب لهجته المحلية في العادة، ويبرمجها الدماغ فتستولي على ملكته اللغوية التلقائية، وتستحكم لديه وتمتد في آدائه وسلوكه اللغويين امتدادا لا واعيا، ثم يبدأ الطفل في تعلم العربية بقواعدها، ما يجعله يخلط بين لهجته وهذه اللغة للتشابه الكبير بينهما، فيتوهم أن بإمكانه الاستغناء بالمكتسب من اللهجة عن بذل الجهد المطلوب لاستدخال منظومة الفصيحة، إنه لا يستقبل اللغة العربية الفصيحة استقبال لغة ثانية لأن الشبه المشار إليه قبلا يفضي به إلى

مثل الألفة.[21] وما يزيد الامر صعوبة هو استعمال المعلمين باستمرار اللهجة العامية بشكل مكثف في العملية التعليمية، وعدم تنبيه المتعلمين للفروق بينهما، ما يشجع المتعلم على التمسك باللهجة العامية، ما دام لا يوجد ما مانع.

د – على مستوى العملية التعليمية للغة الوطنية:

إن من أبرز ما تعانيه اللغة العربية في الأوساط التعليمية لدينا عامة، هو ضعف المهارات في نقلها وتعليمها للناشئة وعدم وجود الاهتمام الكافي بتقوية وتطوير هذه المهارات بحيث تصبح مواكبة للطرق والمناهج الحديثة في التعليم، ومتلائمة مع معطيات هذا العصر. فمازال كثير من مدرسي هذه اللغة في مراحل التعليم المختلفة ينهجون في تدريسهم طرقا سقيمة لا تجتذب التلاميذ ولا تعمل على تنمية وتطوير مهاراتهم اللغوية على النحو المطلوب، ما يؤدي إلى النفور منها، ومن بين هذه الطرق على سبيل المثال:

- اتباع كثير من الدروس لطريقة التحفيظ والتلقين الآلي، التي تقوم على الشرح أو الحديث من جانب واحد دون إتاحة الفرص الكافية للتلاميذ للمناقشة أو الحوار أو الاستفسار، هذه الطريقة تؤدي في الغالب إلى بقاء هذه الكلمات والتعبيرات في أذهانهم مجردة من مدلولاتها أو مشوشة المعاني.[22] فالممارسة الفعلية للغة تؤدي إى استحكامها وترسيخها في الذهن.
- كثرة استخدام مدرسي اللغة لهجاتهم العامية المحلية في التدريس مما يبعد الفصحى عن دائرة الاهتمام.[23]
- عدم استخدام اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة يقلل من أهميتها، لعزلتها عن حياة الناس، ما يجعلهم غير مهتمين لتعلمها لأن مصيرهم غير مرتبط بها، كما أن عدم استعمالها يجعلها تزول لأنها لا تتجدد لعدم ارتباطها بتجدد مختلف ميادين الحياة.[24] فاستعمال اللغة العربية في المدرسة لوحدها لا تكفي ما لم يكن هناك تعاون وتظافر في الجهود بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بداية من الأسرة، كأن تعمل هذه الأخيرة على تنقية لغة أطفالها من الألفاظ الدخيلة خاصة الفرنسية منها، وتوعيتهم بأهمية اللغة الأم، وتنمية اتجاهاتهم وتعديل تمثلاتهم نحوها.
- المقررات المتعلقة بموضوعات اللغة في مراحل التعليم الابتدائي تفتقر في معظمها إلى المنهجية في انتقائها وربطها بواقع التلميذ وبظروف حياته وتطورات عصره.[25] فمن الضروري أن تكون المقررات منسجمة مع ما يحتاجه الطفل، بالاستناد إلى فلسفة المجتمع التربوية، وبشكل متلائم مع خصائص الطفل في العصر الحديث،

كاستغلال ميلهم للتقنيات الحديثة.

*تأثير عدم تدريس العلوم التطبيقية باللغة العربية فمن المعروف أنها لا تستخدم في الوقت الحاضر فيها في أغلبية الجامعات الجزائرية، بمعنى أنها تستخدم فقط في بعض كليات العلوم الإنسانية والإجتماعية، مما يعزلها عن ميادين البحث العلمي، الأمر الذي يعطي الانطباع أنها لغة غير علمية، لعدم مواكبتها لتطور المعارف البشرية ولعدم ارتباط الباحثين العلميين بها، وهذا الأمر يؤدي إلى نتيجتين خطيرتين على المدى الطويل هما عزل المجتمع الجزائري عن نتائج العلوم لعدم الاطلاع عليها، الأمر الذي يجعلها مجتمعات غيبية غير علمية،[26] وعزل المجتمع عن تطور المعارف يعيق بشكل كبير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

*لا تلقى النشاطات الخطابية والمسرحية اهتماما وتشجيعا كافيا في المؤسسات التعليمية بنحو عام، وإن وجدت فإن تنفيذها في كثير من الأحيان يكون باللهجات العامية أو باللغة الفصحى القاصرة المحدودة الفاعلية.[27] ذلك أن النشاطات الخطابية نوع من الممارسة الفعلية للغة وهي التي تنمي ملكتها وتعمل على ترسيخها في الذهن وتسهل استذكارها.

ه – تأثير البعد السياسي في اللغة الوطنية:

تؤكد وثائق الإصلاح الرسمية التي سبقت أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر وخاصة أمرية 16 أفريل 1976 أن الأهداف التي سعى إلى تحقيقها النظام التعليمي هي: التعريب، ديمقراطية التعليم، الاتجاه العلمي والتقني، الجزأرة، لكن تبين فيما بعد أنه لم يكن بالإمكان بلوغ هذه الأهداف، خاصة ما تعلق منها بالتعريب.[28]

و أكد «عبد الرحمان شيبان» رئيس جمعية العلماء المسلمين أنذاك أنه بالرغم من أننا حررنا وطننا و ديننا من فرنسا، إلا أننا مازلنا لم نحرر بعد العربية في الجزائر من اللغة الفرنسية. و دعا إلى ضرورة العمل من أجل أن تكون اللغة العربية صاحبة السيادة كونها اللغة الرسمية والدستورية مع الانفتاح على لغات العصر. وكشف أن في صياغة أول دستور للجزائر عقب الاستقلال – و قد كان عضوا في المجلس الوطني التأسيسي في الفترة ما بين (1962–1964م) – أن المجلس المكلف بصياغة الدستور كان منقسما إلى تيارين الأول كان إسلاميا و الثاني كان شيوعيا. و عندما طرحت قضية الإسلام و العربية طرح التيار الشيوعي فكرة أن الإسلام دينا للشعب و العربية كذلك لغة الشعب و ليس للدولة. لكن التيار الإسلامي عارض هذا الطرح و استطاع أن يفرض الإسلام دينا للدولة و العربية لغة الجزائر الرسمية.[29].

وقد خرج الصراع بين أنصار الفرنسة والتعريب إلى العلن ليتجلى في شكل كتابات برزت على صفحات الجرائد الوطنية ابتداء من نهاية السبعينات من القرن العشرين. ومثال على ذلك مقال صدر في مجلة الثقافة لمصطفى الأشرف، والذي حاول فيه أن يختصر مشاكل التربية في التعريب وأطلق دعوة صريحة للإزدواجية اللغوية. مما دفع بالأستاذ عبد الله شريط للرد عليه مؤكدا على انه «ليس من السهل أن نتكلم عن التعليم في الجزائر، و نحصر نقائصه في التعريب وحده».

وعلى سبيل المثال أيضا المواجهات التي حصلت في عهد الرئيس السابق الشاذلي بن جديد بين الفريقين، وخاصة على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني أثناء أشغال المؤتمرين الاستثنائي عام1980 والرابع عام1984 م، حيث وصلت الأمور إلى حد العنف.[30]

وفي الوقت الذي تؤكد البحوث والدراسات المتخصصة بأن اللغة الانجليزية هي لغة العصر أصرت السلطات الجزائرية من خلال آخر الإصلاحات التي جاءت بها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (1999 – 2001) على فرض اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي كلغة أجنبية أولى. ونشير هنا أن لجنة الإصلاح سالفة الذكر المكونة من (153) عضوا، أغلبية أعضاء لجانها الفرعية، غلب عليها التيار اليساري الفرنكفوني الداعي إلى تغريب الجزائر.

ومن القضايا التي أثارتها هذه اللجنة، بالرغم من الاعتقاد الذي كان سائدا أنه تم الفصل فيها منذ بداية السبعينيات وهي القضية المتمثلة في: أي لغة أجنبية نختار؟ وفي أي مرحلة تعليمية من مراحل التعليم الأساسي ندرجها؟.

وقد ضمن «رابح خدوسي» في كتابه «المدرسة والإصلاح شهادته عن أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وخرج بعدة استنتاجات وأهم ما يتصل بمسألة اللغة هو[31]:

* أن هناك في السلطة جناح قوي يدعم التيار»الفرونكفوني» الذي يرعى النظام المدرسي الحالي ويدعم مواقع اللغة الفرنسية فيه، ويرفض كل تغيير لا يسير في خدمة هذه اللغة وثقافتها.
* ويحتوي تقرير اللجنة من الناحية الأيديولوجية والحضارية وفي موضوع اللغات والتربية الإسلامية يهدف في العمق إلى إلغاء البعد الحضاري العربي الإسلامي للجزائر.

وبالرغم من أن شهادات «خدوسي» لا تخلو من شحنة عاطفية وانفعالية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها وقيمتها العلمية، لأنها اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة وتوثيق بالشواهد الواقعية.

ثالثاً: ترقية اللغة الوطنية في التعليم وانعكاساته على التنمية:

بعد عرض السياق الذي تعيشه العربية واقعيا فإذا كيف ينعكس ذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ومن المفيد هنا الاستشهاد بقول غاندي سنة 1920 بقوله :" علينا أن نفكر في الجهد والوقت الذين بذلهما شبابنا في تعلم اللغة الانجليزية كما لو كانت لغة أم لنا ولو نحسب بعملية حسابية بسيطة عدد السنوات ومقدار الجهد الثمين اللذين يضيعان على الأمة، وقد اعتبر غاندي اليابان النموذج الذي يجب ان يحتذى به لأنه على العكس من الهند لم تكن تستعمل فيه لغة أجنبية وسيلة للتعليم، وبدلا من ذلك فإن كل ما ينتجه الغرب يترجم إلى لغة البلاد، وبهذا الشكل اقتصد اليابانيون في جهدهم.[32] هذا القول يعكس وعي غاندي بالمشكلة التي تعيشها لغتهم الوطنية، ووعيه بالفرصة التي تضيع على أبناء أمته في أخذ لغة أجنبية عوض اللغة الوطنية، وانعكاساتها السلبية على التنمية.

ومن المهم كذلك في الوقت الحالي عند نقد الواقع اللغوي النظر إلى اللغة من حيث استعمالها بوصفها أداة للإنتاج الفكري والثقافي، ووسيطا لإنتاج المعرفة، وأداة أساسية في توليدها وتطويرها ونشرها ،خاصة مع المستجدات المتسارعة والمتراكمة لتقنيات العلوم والاتصالات ،ولهذا ازداد بشكل ملحوظ أهمية اللغة كعنصر اقتصادي أساسي ،فثقافة المعرفة أصبحت صناعة في حد ذاتها ،ومدخلا أساسيا من عناصر الاقتصاد الجديد ومن خلال ذلك وبشكل متزايد أخذت اللغة بعدا اقتصاديا جديدا إلى جانب البعد الثقافي والحضاري الذي كانت تضطلع به دائما.[33] فطبيعة المجتمعات المعاصرة تفرض نفسها في هذا الحال، حيث أصبحت قوة المجتمعات تقاس بالقوة التكنولوجية والاقتصادية وبالقدرة على امتلاك المعلومات، وصناعة هذه المتغيرات الأساسية في حياة المجتمعات لا تكون دون تعليم، والتعليم لا يكون دون لغة قوية، فلا يمكن بناء مجتمع قوي بجيل يعاني من أبجديات أخذ العلوم، لا يعرف حتى القراءة والكتابة بلغته الام.

وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية اصبح مرهونا بنقل المعرفة العلمية باللغة الوطنية، إذ لا وجود لأمة قد نهضت بلغات غيرها أو دون لغاتها، فلا فرنسا، ولا أمريكا، ولا الصين، ولا إسرائيل، رغم أن كلا منها قد قامت نهضته بأخذ التجارب الإنسانية في مختلف العلوم، من غيره، ولكن بعد نقلها بلغاتها الوطنية.[34]

وقد تبين من خلال تقارير التنمية البشرية في العالم العربي التي تصدرها مؤسسات دولية مثل تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا «الإسكوا»، وتقرير البنك الدولي لسنة 2008 المتعلق بالتعليم في دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، وتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني لسنة 2003 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير

المعرفة العربي للعام 2009 الذي أصدره البرنامج بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تؤكد ان المدخل الحقيقي لمجتمع المعرفة لا ولن يتحقق دون اللغة العربية في البناء السوسيو اقتصادي، فإتقان لغة من اللغات يمثل قيمة ربحية محددة تساهم في التنمية الفردية والجماعية، كما تشكل مدخلا رئيسيا للتطور والإنتاج الاقتصادي ،لذا فوجود لغة جامعة وموحدة يساهم في رفع مستوى دخل أفراد أي المجتمع، وهذا لن يتاتى دون ان تكون هذه اللغة هي لغة التدريس كما هو الشأن في الدول المتقدمة.[35] فالقضاء على التعدد اللغوي في المنظومة التربوية، وإعطاء الأولوية للغة العربية يعتبر خطوة أولى في طريق التنمية.

كما اصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» سنة 2010 وثيقة تبلور بها مشروع النهوض بالعربية وكان عنوانها: «تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة» وقد أصدر المدير العام للألسكو «محمد العزيز ابن عاشور» مقدمة وجيزة من بين ما جاء فيها: «لقد بات من المؤكد تعاظم أهمية اللغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وللغة عدة وظائف وأدوار في عملية التنمية فهي توفر تبادل ونقل المعرفة والخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسساته وهي وسيلة التواصل بين اجزاء منظومة العلوم والتكنولوجيا. وإتقان القوى العاملة للغة العلمية والتكنولوجية يحقق نقل التكنولوجيا للمجتمع من المنابع العالمية المنتجة لها عن طريق النخبة التي تترجم المعرفة العالمية إلى المجتمع العربي.[36]

وقد أصبح حاليا من غير الممكن لأي لغة أن تكون فاعلة إلا إذا كانت متداولة عبر شبكات المعلومات العالمية ،وهذا ما يؤدي عمليا إلى زوال تدريجي للعديد من اللغات التي تعجز عن التطور مع مستلزمات تقنيات المعلومات وشبكاتها،[37]واللغة العربية قد أثبتت قدرتها على مسايرة التطورات المعرفية، حيث دخلت عالم المعلومات وبكل سهولة.

كما بينت العديد من الدراسات أن الجماعات اللغوية الأكثر تجانسا، هي الاقتصاديات الأكثر تصنيعا ،حيث أقرت هذه الدول سيادة لغة وطنية واحدة بينما اختزلت اللغات الأخرى بدرجة أكبر أو أصغر في أداء وظائف ثانوية غير عملية، وإن التعدد اللغوي لا يتواكب مع الرخاء الاقتصادي، بينما يرتبط هذا التعدد عادة بمستوى منخفظ من التنمية الاقتصادية.[38] كذلك قد بينت بعض الدراسات كيف يكون التعدد اللغوي عبء ماليا على الأفراد والجماعات.

ويمكن ان نتحدث عن ثلاث أوجه لعلاقة اللغة بالاقتصاد: الوجه الأول: ان الكلمة في ميدان اللغة كالمال في ميدان الاقتصاد، إذا لا شك في أن الكلمات تصاغ كما العملات، وتظل متداولة ما دامت سارية المفعول، فالكلمات عملة التفكير ،ونملك منها ارصدة بقدر امتلاكنا ناصية لغة معينة ،مثلما نملك من المال ارصدة تمكننا من التداول الاقتصادي

،فالكلمات اللغوية والمال كلاهما امر اصطلاحي وأداة تمكن من تبادل السلع، سواء أكانت سلع معنوية او فكرية ،ام كانت سلع مادية.[39] وفعلا قد اصبحت حالة اللغة العربية في الجزائر، من حالة الدينار الجزائري في الأسواق فالإثنين في تدني مستمر.

الوجه الثاني: هو أن وظيفة اللغة الاقتصادية بكفاءة عالية شرط من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى ما تحمله اللغة من قوى وظيفية مثل وظيفة التواصل والتبادل ،ووظيفة نقل المعرفة وتداولها، ووظيفة التعاون والتعليم.[40] ولا تكون هذه العلاقة مثمرة إلا في ضوء سياسة لغوية تتماشى ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الوجه الثالث: بالنسبة لعلاقة اللغة بالاقتصاد فيمكن استخلاصه مما ذكره "ارنست جلنير" وهو ضرورة وجود لغة قومية مشتركة موحدة تعكس الحاجة الموضوعية للتجانس.[41]وهذا ما سبق الإشارة إليه في أهمية اللغة الوطنية للتنمية وانعكاسات التعدد اللغوي عليها .

رابعا: حول إمكانيات تنمية اللغة العربية في النظام التعليمي الجزائري:

بالنسبة لإمكانيات تنمية اللغة الوطنية العربية هناك تياران أحدهما يرى إمكانية تطوير اللغة العربية لاستيعاب التطور العلمي الجديد، وهناك من يرى في النموذج الغربي الحل الأمثل بتبني اللغات الغربية وتكييفها مع البيئة الاجتماعية المحلية أو كما يسمون «أنصار التحديث».

بالنسبة للتيار الأول: يرى أن اللغة العربية من حيث تقدمها وامتلاكها لناصية العلوم والمعرفة الحديثة وأخر مخرجات التكنولوجيا وتقنيات الحواسيب والأنترنت هي أمور ممكنة للغاية في حال ما إذا نظرت مجتمعات الوطن العربي إلى لغتها العربية ككائن اجتماعي تنمو قدراته وتتطور وتتقدم وتبلغ أوج نضجها انطلاقا من استعمالها الكامل في كل اوجه الحياة لتلك المجتمعات بما فيها ميادين العلم والمعرفة والتقنية والمعلوماتية الحديثة.

وتأخر اللغة العربية في تلك الميادين لا يعود في رؤية علم الاجتماع، إلى طبيعة اللغة العربية نفسها، وإنما يرجع الأمر بكل وضوح إلى إقصاء اللغة العربية من القيام بدورها كلغة وطنية في تسيير كافة شؤون المجتمعات العربية المعاصرة، وإصلاح طبيعة علاقات المجتمعات العربية مع لغتها هو السبيل الطبيعي لكي تصبح لغة العصر، واللغة كائن اجتماعي يستمد حياته ونموه ونضجه الكامل من ظروف وعوامل مجتمعه الايجابية.[42] خاصة في ضل وجود أمثلة من المجتمعات التي تطورت بلغتها مثل اليابان بعد ان كانت شيئا لا يذكر، في حين أن اللغة العربية قد أثبتت عبر التاريخ قدرتها على التطور وتعايشت

عبر التاريخ مع مختلف الثقافات دون الذوبان فيها، فالوهن الذي أصاب العربية من فعل أبنائها.

أما التيار الثاني أنصار التحديث اللغوي هذا الذي يقتضي تكييف اللغات الغربية للأساليب العربية، والذي أطلقت عليه أسماء مختلفة مثل «التحديث اللغوي» و«التنمية اللغوية» و«التكيف اللغوي»، ويرون أن التنمية اللغوية وكذا التنمية الاجتماعية لا تكون من دون التغريب على الأقل بدرجة معينة، ويرون أن بعض أشكال الاتصال الحديثة لا يمكن ان تمارس من دون التغريب في مجال اللغة، وبالطبع هناك أفكار مختلفة حول الإجراءات التي يجب اتخاذها فبينما يدافع بعض الناس عن تبني المؤسسات الغربية كما هي بشكل أساسي، ينادي آخرون إلى تعديل المؤسسات المحلية أو تكييف المؤسسات الغربية للأوضاع المحلية، فحاجة المجتمع الحديث إلى لغة مشتركة تعني ضمنا عند بعضهم ضرورة تبني لغة أوروبية الفرنسية أو الانجليزية.[43]

ويشير «فرجيسون» إلى ثلاثة أبعاد تتصل بتنمية اللغة وتقييمها هي: البعد الكتابي وهو تحويلها إلى الصورة المكتوبة، والبعد الثاني: التوحيد أي خلق وتأسيس نمط فوق إقليمي يتجاوز التنوعات الاجتماعية، والبعد الثالث: تنمية إمكان الترجمة المتبادلة مع اللغات الحديثة التي تعبر عن الخطاب العلمي والتقني للمجتمعات الصناعية.[44] والأبعاد الثلاثة هذه تتوفر كلها في اللغة العربية وما تحتاجه إلا العمل الجاد من أجل تحقيق التنمية اللغوية وبالتالي التنمية الشاملة.

وبناءا على ما سبق تأخذ مسألة التعريب بعداً أكبر مما كانت عليه سابقا، إذا أصبح التعريب مرتبط بالسياسة والاقتصاد والتنمية أكبر من أي وقت مضى، ويقدم التعريب في تكنولوجيا المعلومات فرصا اقتصادية مهمة للجزائر، وأهمية اللغة العربية في تكنولوجيا المعلومات مركزية، لأنها تقدم المعلومات العلمية باللسان العربي، وسيدفع تعريب المجالات العلمية والاقتصادية باللغة العربية إلى التحديث المستمر من اجل تطوير دور العربية في التداول العلمي والاقتصادي.[45] وتكون المعرفة متاحة لعامة أفراد المجتمع، فكم من السهل نقل المعرفة لعامة الناس وفي نفس الوقت كم من الصعب نقل عامة الناس إلى لغة اجنبية.

وسياسة التعريب في التنمية تقتضي تعزيز عملية الترجمة كأداة تعطي قوة للغة الوطنية وبالتالي تدفع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن تجربة شعب تختصر وتجسد في لغته وتعكس رؤيته للواقع، فالترجمة تنقل هذه التجربة فتطعم الرؤى وتغنيها، ويختصر دور الترجمة في ثلاثة أبعاد: لغوي، معرفي، وفكري، وهي أبعاد مترابطة، فاللغوي من حيث ايجاد مقابلات عربية لمصطلحات علمية جديدة بل يتعدى التأثير إلى تطوير اللغة

دلاليا وتركيبيا، والدور المعرفي يتجلى في نقل الفكر العلمي والأدبي والثقافي عن اللغات والحضارات الأخرى، و يتعدى الأمر إلى التأثير في نمط التفكير ومقاربة الامور ومن ثمة في طبيعة السلوك ومنهجية الاداء.[46]

ومثال ذلك اليابان حيث توضح البيانات الاحصائية في فترة أكثر بقليل من ثلاث أعوام بدءا من 1984 أو حتى 1988 ترجم إلى اليابانية أكثر من 22 ألف عنوان و هذه 7 آلاف عنوان تقريبا كل عام هي عناوين كتب، وإضافة لهذا فإن حجم الترجمة إلى اليابانية سوف يكون أكثر كثافة إذا ما وضعت في الاعتبار المقالات في الدوريات العلمية والدوريات الأخرى ويستنتج من هذا ان اليابانيين عازمون وقادرون على تخصيص نفقات كبيرة من اجل ان يجعلوا الأفكار العلمية والأعمال الأدبية للغات الأخرى متاحة في لغتهم، وبهذا يطوعون لغتهم لأكثر المتطلبات الوظيفية حداثة، ونفس الشيء بالنسبة للألمان الذين أنتجوا في عام 1987، 65680 عنوانا جديدا منها 9325 عنوانا مترجما من الانجليزية والفرنسية.[47]

ويبقى الإمكان الأمثل لتنمية اللغة الوطنية هو الوعي المجتمعي العميق بقيمة اللغة العربية، بوصفها ركنا أساسيا في بناء مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، ونشر تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى ما يعرف بمجتمع المعلومات، لان تداول المعلومات باللغة الأجنبية لن ينشئ مجتمع المعلومات، بل يلحق المجتمع المستهلك بلغة الاستهلاك والتواصل.[48] والعمل على التوعية في هذا الاتجاه هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية بداية من الأسرة والمدرسة، فلا يمكن لأي سياسة لغوية النجاح مهما كانت محكمة بعيد عن وعي الأفراد بأهمية اللغة الوطنية.

خاتمة:

يعتبر الاستثمار في التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في تنمية الثروة البشرية من اجل تنمية اجتماعية متكاملة، وتحقيق ذلك مرهون بامتلاك لغة قوية، والضعف اللغوي الذي تعانيه اللغة العربية من بين المشكلات التي تقف كمعوق أساسي للتنمية في الجزائر، وقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أهمية الانسجام اللغوي واعتماد لغة وطنية واحدة متاحة لكل افراد المجتمع في دفع التنمية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر بعد الاستقلال بشأن التعريب وإعادة الاعتبار للغة الوطنية، فإن الواقع يفيد بوضع متدني لها، وهذا الوضع يعتبر نتيجة حتمية لعوامل متعددة ساهمت في تشكيل الظاهرة، منها العامل التاريخي ونقصد به إمداد تأثير السياسة الاستعمارية ضد اللغة العربية، والتي أفرزت ظاهرة التعدد والتداخل اللغوي في

المنظومة التربوية التعليمية، كما تبين تأثير الوضع الازدواجي لها، وكذا تأثير بعض الأسباب المتصلة بالعملية التعليمية، وكذا العامل السياسي حيث كانت ولازالت لغة التعليم مجالا لصراع النخب السياسية.

لكن حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للغة الوطنية قد أثبتتها دراسات سوسيو-لسانية، حيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة في ظل التعدد اللغوي وأثبتت ذلك عدة تجارب للدول، والحديث عن مجتمع المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا وتحقيق اقتصاد المعرفة لا يمكن إلا في ضل لغة وطنية قوية متاحة لعامة أفراد المجتمع.

وإعادة الإعتبار للغة الوطنية لا يكون إلا بوعي مجتمعي متكامل، بالإضافة إلى وضع سياسة لغوية تستجيب وضرورات التنمية بناءا على منهجية علمية، مع الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1 طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، ط1، دون سنة، ص15.

2 عبد السلام مصطفى عبد السلام: تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية جامعة المنصورة، مصر، 2006، ص 281.

3 عبد السلام مصطفى عبد السلام: مرجع سابق، 283.

4 طلعت مصطفى السروجي وآخرون: مرجع سابق، ص459 .

5 عبد الرحمن عزي: اللسان العربي وإشكالية التلقي، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 46.

6 أحمد محمد المعتوق: الحصيلة اللغوية، عالم المعرفة، الكويت، 1996، دون سنة، ص142.

7 ياسين بوراس: التعدد اللغوي والتنمية في الجزائر، ملتقى وطني التخطيط اللغوي في الجزائر، الجزء الثاني، أيام 3/ 4/ 5 2012، ص337.

8 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص 143.

9 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص 143.

10 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص 144.

11 عبد الرحمن عزي: مرجع سابق، ص44.

12 نهاد محمد الموسى: اللغة العربية في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحول، دار الشروق للنشر التوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، 2007، ص 69.

13 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق ،ص12.
14 محمود الذوادي: اللسان العربي وإشكالية التلقي، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،ط1، 2008، ص45.
15 محمود الذوادي: مرجع سابق، ص 49.
16 ديدي ولد السالك: المغرب العربي وقضايا الهوية، مركز الدرسات المتوسطية والدولية، مجموعة الخبراء المغاربيين، العدد7، 2012، ص 9.
17 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص 141.
18 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص.143
19 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص142.
20 لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسة اللغوية، ترجمة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص 78.
21 نهاد محمد الموسى: مرجع سابق، ص 68
22 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص 11
23 أحمد محمد المعتوق: مرجع سابق، ص 12.
24 ديدي ولد السالك: مرجع سابق، ص08.
25 أحمد محمد معتوق: مرجع سابق، ص13.
26 ديدي ولد السالك: مرجع سابق، ص08.
27 أحمد محمد معتوق: مرجع سابق، ص 14.
28 محمد العربي الزبيري: المؤامروة الكبرى أو إجهاض ثورة،المؤسسة الجزائرية للطباعة،الجزائر،1989،ص 83
29 عبد الرحمان شيبان: لم نحرر اللغة العربية من الفرنسية،في: الخبراليومي، العدد:4989، الجزائر، 16أفريل 2007.
30ـ محمد بوعشة: أزمة التعليم في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، دار الجبل، بيروت، ط2000،1، ص73.
31 ـ رابح خدوسي: المدرسة والإصلاح مذكرات شاهد، دارالحضارة، الجزائر، ط1، 2002، ص ص: 05- 156.
32 فلوريان كولماس: اللغة والاقتصاد،ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، دون طبعة، 2000، ص63
33 عبد الرحمن يحيوي: تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي، سلسلة أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة، السياسات، الدوحة، قطر،2011، ص2.

34 ياسين بوراس: التعدد اللغوي والتنمية الاجتماعية، ملتقى وطني حول التخطيط اللغوي، أيام 3 – 4 – 5 ديسمبر 2012، ص347

35 عبد السلام المسدي: الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق(، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط2014،1، ص 364.

36 عبد السلام المسدي: مرجع سابق، ص 93، ص94.

37 عبد الرحمن يحيوي: مرجع سابق، ص2.

38 فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص 35.

39 فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص72.

40 فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص72.

41 فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص73.

42 محمود الذوادي: مرجع سابق، ص 43، ص44

43 فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص65.

44 فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص67.

45 بسام بركة وآخرون: اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص103، ص107.

46لبانة مشوح: الترجمة والتنمية الفكرية –القطاع الإداري نموذجاً– ،مجلة جامعة دمشق–المجلد –27العدد الثالث+الرابع 2011، ص 786 ، ص785

47فلوريان كولماس: مرجع سابق، ص95

48 بسام بركة وآخرون: مرجع سابق، ص108

المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية في سلطنة عمان

(دراسة ميدانية لدور الفرق التطوعية الأهلية)

أ.د/ عبدالوهاب جودة الحايس[1]

أ. نهى الذهلية[2]

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية، وطرح مجموعة من المقترحات والمؤشرات التنموية التي يمكن من خلالها مساعدة المخططين وواضعي السياسات التنموية في وضع الخطط التنوية في مجال تفعيل العمل التطوعي، وتفعيل أدوار الفرق الأهلية في التنمية. وقد ركز البحث على دراسة الفرق التطوعية غير الرسمية في سلطنة عمان. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة، اعتمادا على صحيفة الاستبيان ودراسة الحالة، وتوصلت نتائج البحث إلى: أن أهم المعوقات التي تواجه المتطوعين وتحد من فاعليتهم في مجال التنمية: قلة الوقت المتاح لديه للمشاركة في العمل التطوعي، وكثرة الضغوط الحياتية، بالإضافة إلى ضعف الخبرة لدى المتطوع، وضعف التمويل الحكومي والأهلي، وتحديات التمويل الخارجي، علاوة على صعوبة الحصول على موافقات لتنظيم الفعاليات، وضعف تعاون المؤسسات الحكومية. وقد انتهى البحث بتوصيات مهمة.

The study aims to: stand on the cultural obstacles which face the civil groups in development field, offering some suggestions and indicators that can be used by development organziers and policy makers in such a field which activates the community service and there civil groups. The research focused on studying the volunteered teams in Sultanate of Oman in which it mainly depended on the descriptive method using social survey sample depending on the questionnaire and the statement. From the observed conclusions, the main obstacle faces the volunteers is the insufficient time to involve in the community service, lifetime stress and lack of experience, in addition to the low budget offered from the local government, community and foreign institutes, as well as the difficult to a license , lack of training and skills, and the lack of a place to manage the team.

1 أستاذ علم الاجتماع – كلية الأداب جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية

2 باحثة في علم الاجتماع – كلية الأداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس

أولاً: مقدمة البحث.

أصبح من الثابت في الفكر التنموي المعاصر أن التنمية الشاملة تقوم على تكامل الجهود المبذولة من جانب المؤسسات الحكومية والهيئات الأهلية، وتعد منظمات المجتمع المدني منظمات غير حكومية بالدرجة الأولى، وتسهم بجهود تطوعية في مجالات الحياة المختلفة كما تقوم بترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل لأنها أقرب إلى الجماعات المحلية.

وقد اعتمت سلطنة عمان بالعمل التطوعي في برامجها التنموية من خلال سعيها إلى تفعيل دوره التنموي ونشر ثقافته بين أفراد المجتمع، وقد توج هذا الاهتمام بتخصيص جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي، حيث تعد هذه الجائزة من أولى الجوائز المشجعة للعمل التطوعي و تعزيز دوره التنموي في سلطنة عُمان، كما تعد آلية مهمة؛ لما تمثله من تحفيز وتشجيع للعمل التطوعي بكافة أشكاله، لا سيما في هذه المرحلة التي بات فيها العمل التطوعي بحاجة إلى كل مؤازرة وتعاون. كما تجسد هذه الجائزة رؤية السلطان قابوس بن سعيد –حفظه الله ورعاه – لتفعيل العمل التطوعي وتعميق وصول نتائجه إلى الفئات المستهدفة ومد ظلاله لتشمل فئات جديدة. علاوة على الطموحات التي ينشدها المخطط العماني للإسهام العمل التطوعي في التنمية وابتكار مجالات جديدة في مجالات التنمية المختلفة، ليصبح له قيمة مضافة على مستوى المجتمع العماني، واستدمة التنمية. ويعد العمل التطوعي وسيلة تقوم من خلالها المؤسسات الأهلية بتحقيق أهدافها في تنمية المجتمع المحلي، وتخطي القيود والمعوقات الثقافية والبيروقراطي التي تحد من عمل المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات التنمية[1].

وقبل بداية السبعينيات من القرن العشرين، وانطلاق النهضة العمانية، لم تكن هناك قوانين أو تشريعات تنظم أنشطة العمل التطوعي، حيث بدأت الانطلاقة الفعلية مع بواكير عصر النهضة، وفرضت التغيرات التي شهدتها السلطنة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما تتطلبه الحياة المعاصرة من تخطيط وتنظيم وأساليب عمل مبتكرة تحوّل العمل التطوعي من صيغه وأنماطه التقليدية السابقة إلى جمعيات وهيئات وفرق ومؤسسات حديثة، وبدأت بالجمعيات النسائية، وبعض الجمعيات الأهلية (غير الحكومية)، إلا أن أغلبها اتسم بالطابع الخيري والرعائي، وغاب التوجه التنموي عن فكر وسياسات تلك المؤسسات غير الحكومية؛ نظرا للإرث التاريخي التي ورثته من التراث العربي والإسلامي القائم على التكافل الاجتماعي. ومع التطور التنموي للمجتمع العماني المستند إلى استراتيجيات التنمية وخططها الخمسية، حدثت نقلة وظيفية في مجال تلك المؤسسات الأهلية، وزاد الوعي التنموي بأدوارها المجتمعية، واتسع نطاق أنشطتها. وقد دعمت تلك الأدوار بإصدار قانون الجمعيات في عام 2001م لينظم عملها. وإلى جانب

المؤسسات النظامية ، تعمل مجموعات من الروابط والفرق الأهلية في مجالات التنمية الاجتماعية على ربوع السلطنة، تعتمد على التمويل الأهلي، والجهود الأهلية في مواجهة المشكلات المحلية. وتدريجيا، وبفضل اتساع رقعة التعليم وزيادة الوعي الاجتماعي، نشطت المجموعات الشبابية، والفرق الأهلية التطوعية في تقديم ادوار مجتمعية في مختلف مجالات التنمية على المستوى المحلي، لتتكامل مع الجمعيات غير الحكومية الأخرى الخاضعة لقانون الجمعيات الأهلية النظامية، وتسد النقص في مجالاتها، لدرجة أن كل ولاية يوجد بها عدد وفير من الفرق الأهلية (غير النظامية)، يسعى إلى تقديم خدمات للمجتمع المحلي.

ورغم هذا التطور في حجم الفرق الأهلية، ونوعية أنشطتها وتنوع خدماتها، إلا أن هذه الفرق الأهلية تواجه العدد من المعوقات البنائية الثقافية التي تعوق كثير من أدائها وتنفيذ أنشطتها في مجتمعاتها المحلية، تلك المعوقات التي تمثل حائلا بين هذه الفرق وبين تحقيق الرسالة والأهداف التي أنشئت من أجلها. ومن أهم تلك المعوقات الثقافية: الاعتراف بتلك الفرق الأهلية من قبل الوزارات الحكومية، وتخوف البعض من أنشطتها، وتعارض أدوارها مع أدوار بعض الجهات الحكومية والأهلية، ونقص المهارات التدريبية للمتطوعين ضمن أعمالها، علاوة على ضعف عملية حشد المتطوعين، وضعف استجابة المجتمع المحلي للأنشطة المقدمة من قبل تلك الفرق الأهلية.

وانطلاقا مما سبق، تأتي أهمية رصد المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية، والوقوف على الجوانب المتعلقة بها، باعتبار أن الفرق الأهلية هي مدخلا للتنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث الراهن في التساؤل الرئيسي الآتي:

« ما المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية بسلطنة عُمان؟ «

ثانياً: أهمية البحث: تعود أهمية البحث الراهن إلى:

الأهمية النظرية: وعلى المستوى المعرفي، يسهم البحث في بلورة بعض المفاهيم النظرية، ومحاولة إثراء المعرفة العلمية في مجال التطوع، والتنمية، والتنمية المحلية، عن طريق التوصل إلى نتائج معرفية ومؤشرات تسهم في تحديد « المعوقات الثقافية « للتنمية، والتي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية ، ومن ثم الإضافة النظرية.

الأهمية التطبيقية: تقدم الدراسة قاعدة بيانات هادفة حول المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية. بالإضافة إلى تقديم مؤشرات علمية يمكن أن تفيد في تخطيط المشاريع التنموية، عن طريق توجيه المسؤولين وصناع القرار بشأن أهمية الدور التنموي للفرق التطوعية كأحد آليات المستقبل لتفعيل دور المشاركة الأهلية في معالجة العديد من القضايا وتلبية الاحتياجات المحلية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الراهن إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

الوقوف على أهم المعوقات الثقافية للتنمية المحلية

الكشف عن المعوقات التي تواجه أداء الفرق التطوعية في مجال التنمية المحلية، من حيث:

*المعوقات المتعلقة بالمتطوع :

*المعوقات المتعلقة بالتمويل .

*المعوقات المتعلقة بثقافة المجتمع وبنيته :

*المعوقات المرتبطة بالبناء الاجتماعي للفريق التطوعي .

*المعوقات المتعلقة بأساليب التحفيز والدعم للأنشطة التطوعية في مجال التنمية .

1. طرح مجموعة من المقترحات والمؤشرات التنموية التي يمكن من خلالها مساعدة المخططين وواضعي سياسات التنمية على الخروج بتصور مقترح لتفعيل الدور التنموي للفرق الأهلية .
2. الخروج بتوصيات علمية توجه البحوث مستقبلا نحو دراسة المعوقات الثقافية التي تعترض أداء الفرق الأهلية التطوعية بشتى صورها سواء كانت (مشكلات إدارية ، مشكلات فنية، مشكلات قانونية ...الخ).

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة.

1 .منهج البحث وطرق جمع البيانات: نظرا لطبيعة الهدف العام من البحث، وهو: الوقوف على المعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية بسلطنة عُمان، فإن الأسلوب الملائم لتحقيق هدف البحث هو « الأسلوب الوصفي « بهدف الوقوف على أهم المعوقات الثقافية والبنائية للفرق الأهلية. واعتمدت الدراسة على عدة طرق منهجية لاستيفاء بياناتها، وتحقيق أهدافها، وهذه الطرق هي: طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وطريقة دراسة الحالة، والمقابلات الشخصية المباشرة. واستخدم الباحثان أداة الاستبيان (على صورة مقياس ثلاثي الأوزان) كأداة رئيسية في جمع البيانات، بالإضافة إلى دليل المقابلة لبعض الحالات من رؤساء الفرق الأهلية.

2 .مجتمع الدراسة وتصميم عينة البحث: يشمل مجتمع الدراسة الفرق التطوعية غير الرسمية المنتشرة في سلطنة عمان متعددة الأنشطة والاهتمامات، أما بالنسبة لعينة الدراسة فهي عينة عشوائية تشمل قادة الفرق التطوعية غير الرسمية البالغ عددها (19)

فريق تطوعي متعددة الأنشطة والاهتمامات. وقد تم سحبها وفقا لقواعد الاحتمالات؛ ضمانا لتمثيل العينة لمجتمعها الأصلي، وحتى تكون النتائج معبرة عن المجتمع ككل، ويمكن الاعتماد عليها في التعميم .

خامسا: الإطار النظري للبحث

1- التأصيل النظري لمفهوم الفرق الأهلية:

أ- الفرق الأهلية التطوعية (المنظمات غير الحكومية)

استخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية للمرة الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما أطلقته منظمة الأمم المتحدة على المنظمات الخاصة التي ساعدت في الشفاء والتعافي من ويلات الحرب- أي مداواة الملايين من النازحين، والأيتام، والعاطلين عن العمل. والمنظمات غير الحكومية : منظمات مستقلة عن كل من: الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع الخاص. وتتركز مهامها على تعزيز المصلحة العامة، وخدمة الصالح العام بدلاً من تحقيق الربح أو خدمة مصالح مجموعة ضيّقة من الأفراد. وتستطيع المنظمات غير الحكومية التي تحظى باحترام كل من الحكومة وقطاع الأعمال، أن تساعد في التوسط لحل النزاعات، أو في إيجاد حلول حول المخاوف المشتركة. وتقوم المنظمات غير الحكومية بشد المتطوعين والموارد الأخرى لتحقيق رؤيتها(2) .

وعرف البنك الدولي الجمعيات الأهلية بأنها « الجمعيات التي تتضمن عددا من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماما أو إلى حد كبير عن الحكومة ولها أهداف إنسانية أو تعاونية في الأساس أكثر من كونها تجارية ، وأنها وكالات خاصة في الدولة، تقوم بدعم التنمية «(3). ووفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، تمثل المنظمات غير الحكومية كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون، أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر، وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية(4).

وتتضمن وثيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة تعريفًا للمنظمات غير الحكومية يحدد الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها فيما يلي: «المنظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات، وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ

الاتفاقات الدولية، ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة»(5). وترى شهيدة الباز أن المصطلح يشير إلى تلك النوعية من المنظمات التي تتمتع بحد أدنى من المؤسسية، بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، والتي لا تهدف إلى الربح، فإن هي حققته وجهته إلى الغرض الذي أنشئت من أجله، كما أنها تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة وتدير أنشطتها ذاتيًا، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول إلى السلطة، وإن كان هذا لا يمنع إمكانية أدائها وظائف سياسية مثل تدعيم المشاركة السياسية للمرأة مثلاً. وبالتطبيق على النظم العربية فإن المصطلح الأكثر تداولاً فيها لوصف هذه الظاهرة هو مصطلح الجمعيات [المنظمات] الأهلية الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار ثم احتفظ باستمراريته بعد الاستقلال تعبيرًا عن تواصل إحساس المواطنين بالغربة عن النخب الحاكمة(6). كما أن صفة الأهلي التي تطلق على هذا القطاع الذي يضم هذه التنظيمات تعبر عن وجود وشائج قوية تربطه بالقاعدة السكانية العريضة أو «بالقاعدة الشعبية»، ولوصف مبادرات نابعة عن المجتمع الأهلي والمجتمعات المحلية بأكثر مما هي نابعة عن الدولة(7).

في حين ترى أماني قنديل أن استخدام تعبير المنظمات غير الحكومية NGOs وإن كان هو الأكثر شيوعًا في العالم إلا أنه ليس هو التعبير أو المصطلح الوحيد الذي يعبر عن نفس الظاهرة، فهناك تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف المنظمات غير الحكومية، وهناك أيضًا تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها، وكل منها يركز على بعد معين أو سمة معينة أو واقع لهذه المنظمات، فإلى جانب مصطلح القطاع الثالث(Third Sector) ، هناك مصطلح القطاع التطوعي Voluntary Sector)) ، والذي يركز على أحد أهم مدخلات القطاع وهو التطوع، ويُنتقد هذا المصطلح بأنه يغفل أن كثيرًا من النشاط في هذه المنظمات يقوم به فريق من العاملين مدفوع الأجر. وهناك مصطلح القطاع المستقل (Independent Sector) ،الذي يركز على الدور المهم الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج الحكومة والقطاع الخاص. وفي واقع الأمر، فإن هذه المنظمات غير مستقلة تماما، فهي تعتمد في تمويلها على الحكومة والهبات الخاصة والمصادر الأجنبية، وذلك إلى جانب اعتماد بعضها على بيع السلع والخدمات، ويوجد أيضًا مصطلح القطاع المُعفَى من الضرائب والذي يعتمد على واقع معين لهذا القطاع وهو تمتعه بإعفاءات ضريبية، ولكن المصطلح يغفل عن الهبات التي تجعله يتلقى دعمًا ضريبيًا. وهناك مصطلح القطاع الخيري أو القطاع الوقفي، ويركز على ما يتلقاه القطاع من دعم ومساعدات ومنح خاصة، إلا أن هذا لا يمثل المصدر الوحيد لتمويله. يوجد كذلك مصطلح الاقتصاد الاجتماعي: حيث يستخدم لوصف مدى واسع من المنظمات غير الحكومية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا المصطلح يخفي وراءه نطاقًا متنوعًا من المنظمات يدخل بها

التعاونيات وبنوك التأمين ومنظمات التسويق الزراعية. وهناك أيضًا مصطلح قطاع المنظمات غير الحكومية، وهو يستخدم لوصف القطاع في الدول النامية، إلا انه يعود فقط على جزء من المنظمات التي تنخرط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق مصطلح القطاع الأهلي والذي يسود في كثير من الدول العربية ليعبر عن المنظمات الأهلية، وهو مصطلح لا يلقى قبولاً من بعض السوسيولوجيين؛ لأنه يتضمن علاقات ونمط إنتاج قديم يأخذ بثنائية العائلة أو القبيلة، والدولة ويتجاهل وجود المجتمع المدني. وبالرغم من ترويج ورواج مصطلح القطاع غير الربحي(Non-Profit Sector)، وارتباطه بالواقع والقانون الأمريكي إلا أنه لاقى انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة، خاصة لارتباطه بمصدر رئيسي للأدبيات في هذا المجال، وهذا المصطلح يؤكد على أن هذه المنظمات لا تسعى لتحقيق الربح، على الرغم أن بعضها يحقق أرباحًا تمثل عائد بيع السلع والخدمات(8).

ب- نشأة المنظمات غير الحكومية وتطورها:

يعود تاريخ المنظمات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر ، حيث تأسست في العام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية. وفي العام 1943 أنشأت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية اتحادا لهذه الهيئات يدعى المجلس الأمريكي للمؤسسات الأهلية للإغاثة ، ولقد قامت هذه الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بنشاط كبير من أجل تأمين المساعدات للشعوب الأوروبية (توزيع أدوية ، مواد غذائية، ألبسة .. الخ) بخاصة للاجئين والمهجرين .وتأسست في الفترة نفسها في المملكة المتحدة لجنة أكسفورد لمكافحة المجاعة في العام 1942 من أجل مساعدة الشعب اليوناني الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي ، ولقد تحولت هذه اللجنة فيما بعد إلى أهم الجمعيات البريطانية « أوكسفام «(9). وتوالى بعد ذلك تأسيس العديد من الهيئات التطوعية في أوروبا وأمريكا ، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بتوجيه نشاطها نحو دول العالم الثالث ،إذ أن الدول الصناعية كانت تستعمر معظم هذه البلدان قبل أن تنال استقلالها .

ت- تطور أدوار المنظمات الأهلية

تبلور دور المنظمات غير الحكومية مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها، كما أن اندلاع الحروب وما ولدته من ويلات ومآسي، شجع على تأسيس الجمعيات التطوعية وتأدية دور لا تمارسه الحكومة كتنفيذ أعمال إنسانية بخاصة في فترات الحروب ، بهدف تخفيف المآسي عن البشر. ومع تعاظم دور المنظمات غير الحكومية وازدياد نشاطها وحضورها على الصعيد العالمي نالت اعتراف منظمة الأمم المتحدة كشريك أساس وفعال

في تقرير مصير البشرية ومستقبلها وفي الدفاع عن حقوق الانسان وحمايته، حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية. أما الجيل الثاني من المنظمات غير الحكومية ، فقد نشأ انطلاقا من العام 1960 ، نتيجة لتأثير النزعة المتعاطفة مع العالم الثالث التي عززها النضال ضد الاستعمار والدفاع عن حقوق الانسان. وظهر الجيل الثالث في ثمانينيات القرن العشرين حيث كان حقل عملها دعم القطاع الزراعي والتدخّل في ميدان التنشئة والتربية والصحة. وتوسّعت أنشطتها حاليًا لتشمل ميادين الاقتصاد والبيئة والطوارئ(10).

5- وظائف المنظمات غير الحكومية:

* الوظيفة الخدماتية: تسهم كل منظمة حسب وسائلها ومجال اختصاصها، وغالبًا ما تبدأ الأعمال في الأزمات (انفجار عنيف – إعصار – هزة أرضية)، لكنها تتواصل على المدى الطويل. وقد تغيَّر شكل المساعدة التقليدي الذي كان محصورًا في إمدادات القطاع الزراعي وميدان التنشئة والتربية والصحة، واتسع ليشمل ميدان العمل الحرفي وتحويل السلع الصناعية الصغيرة إلى تجارية، وميدان البيئة وتنظيم المدن والعمل المصرفي، وتمويل بعض المشاريع.
* الوظيفة المعيارية: تشارك المنظمات غير الحكومية أحيانًا بمسار صياغة الاتفاقيات الدولية التي تساعد في ما بعد على تطبيقها، فهي تضطلع بدور أساسي في إعداد معايير مخصصة لأنها تحكم العلاقات بين الدول في ميادين السيادة الوطنية.
* الوظيفة الإعلامية: يقوم دور المنظمات غير الحكومية في هذا النموذج الوظيفي على إثارة اهتمام الرأي العام بمشكلة التنمية، حيث تأخذ على عاتقها مهمة تربوية، تنفذها عبر تنظيم ندوات وتوزيع وثائق. وكذلك على كشف الأحداث السيئة في عملية التنمية، على سبيل المثال تقدم منظمة العفو الدولية في كل عام تقريرًا عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلد معيّن
* وظيفة المحافظة على القِيَم: تريد هذه المنظمات أن تكون ضامنة للمبادئ الديمقراطية والتضامن وحماية مصالح الأقليات ولا مركزية السلطات والتعددية، وتعتبر هذه المنظمات بمثابة انبثاق لحريتين أساسيتين وضامنتين للديمقراطية، حرية الاجتماع وحرية التعبير.

ح- خصائص المنظمات غير الحكومية: تتميز المنظمات الغير الحكومية عن المنظمات الحكومية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

1. أنها تنشأ مستقلة عن الدولة، وأن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء.

2. أنها تستفيد من الصدقات و الهبات النقدية من قبل الأفراد و الشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب و التركات.
3. أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.
4. أن لا تكون مؤسسة ربحية.
5. تخضع الهيئات والمؤسسات الخيرية لرقابة ضريبية صارمة.
6. الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.
7. ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات ،كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.
8. حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أغلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.
9. تتلقى المؤسسات الخيرية دعما حكوميا يأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم، كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية، إضافة إلى دعم السلطات المحلية.
10. طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.
11. القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات .11

ط- الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية :

توصف أنشطة المنظمات الأهلية بأنها غير ربحية، حيث تؤدي دورا تنمويا على المدى البعيد، وبالتالي فإن دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية يكمن في تأمين مجال تنتج أو تنطلق فيه أفكار وتطورات نابعة من الاحتياجات الفعلية للقطاعات الواسعة من المجتمع . ومن خلالها يمكن للمنظمات الأهلية أن تصيغ بدائل للسياسات الرسمية أو تجوديها ويمكن أن تساعد في وصول الخدمات الرسمية لأصحابها الحقيقيين، كما أن هذه المؤسسات استطاعت ايصال خدماتها الخاصة إلى قطاعات سكانية عجزت الدولة عن الوصول إليهم

لأسباب كثيرة منها: ضعف قدرة الدولة على ايصال هذه الخدمات أو القيام بها، وبعضها متعلق بالطبيعة الجماهيرية للمنظمة الأهلية صاحبة النشاط، كما أن هذه المؤسسات ومن خلال تكوينها الاجتماعي تشكل في بعض الحالات جماعات ضاغطة من أجل تجويد وتحسين خدمات الدولة ومشروعاتها الاجتماعية، أو من خلال خدماتها ومشروعاتها البديلة والمكملة لخدمات ومشروعات الدولة، بالاضافة إلى ذلك فإن الطبيعة الديموقراطية التي تقوم عليها المنظمات الأهلية يمكن أن تسهم في التنمية والتحديث السياسي، أو أن تسهم في نشر ثقافة الديموقراطية في الكثير من المواقع في الوطن العربي .

كما تسعى المنظمات الأهلية إلى ربط أهدافها وغاياتها بأهداف وغايات المجتمع المدني والمتمثلة في اشباع الحاجات الأساسية لكل الناس، وترشيد استغلال الموارد المتاحة، وعدالة توزيع الثروة، واستثمار الموارد البشرية استثمارا ايجابيا من خلال التعليم والتدريب، حيث أن المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة يحظون بأهمية كبيرة تظهر في مساهماته في الحياة العامة لأنها تعنى بحماية حقوق الانسان وحماية البيئة، وتعزز المشاركة الشعبية في التنمية، وتضطلع بمهام ومسؤوليات اجتماعية وثقافية، حيث لا يمكن أن تتولى المؤسسات الحكومية وحدها إدارة المجتمع وتلبية احتياجاته ومتطلباته والنهوض بعملية التنمية الشاملة والمستمرة في عصر زادت فيه متطلبات وحاجات الأفراد(12).

2 -التنمية : أبعادها ومجالاتها

تعد التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك. ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

ورغم تباين هذين التيارين، إلا أنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية، قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تودي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان. ومع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية، فقد تزايد الاهتمام بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا يقتصر على تشكل المعدلات الإنتاجية العالية، فالتنمية بمفهومها الشامل مزيج يحتوي على متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، تتفاعل جميعها وتتداخل مع بعضها البعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع ، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع أبعاده وكامل تطلعاته. وعلى ذلك، تعد التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم المتحضرة(13).

3 -المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية:

المؤسسات غير الحكومية كغيرها من مؤسسات المجتمع، تسعى إلى تحقيق أهداف محددة، وفي سعيها هذا تواجه بمعوقات بنيوية وهيكلية متعددة، وقد كشفت عملية مراجعة الأدب النظري عن تعدد تلك المعوقات منها:

أ- معوقات خاصة بالمنظمات غير الحكومية(14)

* عدم توافر نظام دقيق للمعلومات ،فإذا غابت الاحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى ، يصبح من الصعب انطلاق القطاع الأهلي ويواجه بصعوبات في محاولة تقييم أدائه.
* ضعف تحقيق التنسيق بين المنظمات ودعم التعاون فيما بينها، خاصة تلك التي تعمل في مجال واحد، ومن ثم ضعف استخدام الموارد المتاحة (مادية وبشريا) بأكبر كفاءة ممكنة .
* مشكلة حفز المواطنين على المشاركة في العمل الأهلي خصوصا بالنسبة للجمعيات التي لا تعاني من مشكلة الموارد المالية كثيرا.
* مشكلة الادارة الذاتية للمنظمات الأهلية.
* عدم توافر خبرة البحث الاجتماعي لدى العاملين على الرغم من أهميتها لمعرفة احتياجات المجتمع.
* نقص الخبرة المعرفية الخاصة بإعداد الميزانية،أو نقص الخبرة في مجال وضع خطط للعمل.
* ضعف مشاركة الأعضاء في أنشطة الجمعيات نتيجة لانخفاض درجة الأقبال على العمل في هذه الجمعيات.

* صعوبات اجرائية: كاصعوبة الحصول على موافقة لتنفيذ أنشطة الجمعية وبالذات الثقافية منها.
* تناقص عدد الأعضاء في كثير من الجمعيات والفرق الأهلية نتيجة تزايد الانشغال في الأمور الحياتية الخاصة وتزايد الاعتماد على الجهات الرسمية في تقديم الخدمات الاجتماعية .
* ازدواجية العضوية وتعددها في عدد من الجمعيات والفرق التطوعية، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وإضعاف الإسهام، وتقليل الفاعلية في مختلف الجمعيات المنتسب اليها.
* ضعف التقدير والحوافز المعنوية الممنوحة للناشطين في الجمعيات الأهلية وعدم توفير التغطية الاعلامية المناسبة والمواكبة والقادرة على ابراز تلك الجهود وأهدافها الانسانية.

ب- مشكلات خاصة بالتمويل :

* عدم انتظام الدعم المالي المقدم من الجهاز الرسمي، ومن القطاع الخاص.
* عدم كفاية الدعم المالي الحكومي المقدم إلى الجمعيات من جهة وقلة الدعم وانعدامه من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى.

ت- مشكلات خاصة بالمجتمع :

* انحسار أو تراجع أعداد العاملين في العمل الأهلي، وهي قضية ذات بعد عالمي ظهرت تحت ضغوط الحياة اليومية وتعقدها من جانب، وبسبب نظم وشروط العمل الأهلي من جانب أخر.
* هناك مشكلة ذات طبيعة خاصة تبرز في مجتمعات الخليج العربي، حيث كان للتمايز الاجتماعي وطبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي أثار سلبية على المنظمات الأهلية ومحدودية نشاطها.

ث- مشكلات خاصة بالعلاقة مع الدولة:

تتمثل في الرقابة والمتابعة من جانب الحكومة، حيث تأخذ جانبا بيروقراطيا يعوق العمل ويؤثر على استقلالية المنظمات الأهلية. وأحيانا تأخذ العلاقة بين الطرفين أشكالا تنافسية وليس تكاملية مما يثير توترا في محيط العمل.

سابعاً: نتائج البحث

توصلت الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج المتعلقة بالمعوقات الثقافية التي تواجه الفرق الأهلية في مجال التنمية، ويمكن عرض وتحليل نتائج البحث في ضوء أهدافه وتساؤلاته:

1. المعوقات المتعلقة بالمتطوع :

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى صورة توضح المعوقات الخاصة بالمتطوع يمكن عرضها في الجدول الآتي :

الجدول (1) يوضح المعوقات المتعلقة بالمتطوع .

معوقات متعلقة بالمتطوع		نعم		الى حد ما		لا		م	ع	ترتيب
ك		ك	٪	ك	٪		٪			
2	قلة الوقت المتاح للمشاركة في العمل التطوعي	12	63.2	7	36.8	0	0	2.63	49.	1
4	كثرة الضغوط الحياتية على المتطوع	12	63.2	7	36.8	0	0	2.63	49.	2
3	ضعف الخبرة لدى المتطوع	11	57.9	6	31.6	2	10.5	2.5	69.	3
1	نقص الوعي بثقافة العمل التطوعي	8	42.1	7	36.8	4	21.1	2.21	78.	4
5	صعوبة اندماج المتطوع مع أعضاء الفريق	4	21.1	7	36.8	8	42.1	1.8	78.	5

كشفت النتائج أن أهم المعوقات المتعلقة بالمتطوع هي قلة الوقت المتاح للمشاركة في العمل التطوعي بنسبة ٪63.2، ومتوسط حسابي قدره 2.63، وجاء في المرتبة الثانية كثرة الضغوط الحياتية على المتطوع بنسبة ٪63.2 ومتوسط حسابي 2.63، يليها معوّق ضعف الخبرة لدى المتطوع بنسبة 57.9 وبمتوسط حسابي 2.5

ويلاحظ من النتائج أن أهم المعوقات المتعلقة بالمتطوع هي قلة الوقت المتاح للمشاركة في العمل التطوعي ، وهذا يفسر بأن أعضاء الفريق لديهم مهن ووظائف أخرى ، وأشارت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات المتعلقة بالمتطوع، كثرة الضغوط الحياتية على المتطوع. ويفسر ذلك بوجود أعباء أسرية لدى الأعضاء المتزوجين خاصة الإناث ، كما يعد ضعف الخبرة لدى المتطوع معوق ثقافي يعوق أداء المتطوع؛ وذلك لعدم امتلاكه الخبرات والمهارات اللازمة للقيام بالأعمال المسندة إليه. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت دراسة حمدان، 2013) حول المعوقات الثقافية لعمل الجماعات الأهلية في التنمية([15]).

2. المعوقات المتعلقة بالتمويل .

يتطلب بناء قاعدة تمويل متنوعة إيجاد جهد جماعي خططي من جانب موظفي وأعضاء مجلس إدارة المنظمة، والفرق التطوعية. وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى بعض المعوقات

الخاصة بالتمويل والمرتبطة بالبناء الثقافي للمجتمع يمكن عرضها في الجدول الآتي :

الجدول (2) يوضح المعوقات المتعلقة بالتمويل .

معوقات التمويل		نعم		إلى حد ما		لا		م	ع	ترتيب
ك		ك	٪	ك	٪		٪			
5	كثرة القيود على التمويل الخارجي	12	63.2	4	21.1	3	15.8	2.5	77.	1
3	ضعف التمويل الحكومي	11	57.9	6	31.6	2	10.5	2.47	69.	2
4	ضعف تمويل القطاع الخاص	10	52.6	5	26.3	4	21.1	2.31	82.	3
2	قلة التبرعات والهبات	8	42.1	7	36.8	4	21.1	2.21	78.	4
6	عدم ثقة المتبرعين في الفريق والعمل التطوعي	5	26.3	6	31.6	8	42.1	1.84	83.	5
1	عدم التزام الأعضاء بدفع الاشتراكات	5	26.3	5	26.3	8	42.1	1.73	93.	6

أوضحت النتائج أن أهم هذه المعوقات هي كثرة القيود على التمويل الخارجي بنسبة ٪63.2 وبمتوسط حسابي 2.5 ، يليها معوّق ضعف التمويل الحكومي بنسبة ٪57.9 ومتوسط حسابي 2.47، وجاء في المرتبة الثالثة معوّق ضعف تمويل القطاع الخاص بنسبة ٪52.6 وبمتوسط حسابي 2.31. ويلاحظ من النتائج أن أهم معوقات التمويل هي كثرة القيود على التمويل الخارجي؛ ويفسر ذلك بوجود تعقيدات إدارية وقوانين دولية تتحكم في مصادر التمويل الخارجي، كما أوضحت النتائج أن هناك ضعف في التمويل الحكومي، وربما يفسر ذلك بضعف ثقة الجهات الحكومية بالفرق التطوعية، وعدم وعيهم بالدور التنموي للفرق والذي يسهم بشكل فعال في رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي. كما أشارت النتائج إلى ضعف تمويل القطاع الخاص؛ وقد يرجع ذلك إلى اعتماد هذا القطاع على الربح، وبالتالي قد يكلفه دعم هذه الفرق عبء وخسارة مالية كبيرة، يضاف إلى ذلك عدم وعيه بدور المنظمات التطوعية في تنمية المجتمع.

2. المعوقات المتعلقة بالمجتمع :

خلق التمايز الاجتماعي وطبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي أثار سلبية على المنظمات الأهلية ومحدودية نشاطها. حيث تواجه المنظمات الأهلية ومنها الفرق التطوعية معوقات

مجتمعية عديدة تعرقل سير أعمالها وأنشطتها. وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى بعض المعوقات المتعلقة بالمجتمع يمكن عرضها في الجدول الآتي :

الجدول(3) يوضح المعوقات المتعلقة بالمجتمع .

ك	معوقات المجتمع	نعم		إلى حد ما		لا		م	ع	ترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
3	صعوبة الحصول على موافقات لتنظيم الفعاليات	10	52.6	6	31.6	3	15.8	2.36	.76	1
4	كثرة القيود على صرف المخصصات المالية	9	47.4	6	31.6	4	21.1	2.26	.80	2
2	ضعف تعاون المؤسسات الحكومية	7	46.8	8	42.1	4	21.1	2.15	.76	3
6	ضعف مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة التطوعية	7	36.8	7	36.8	5	26.3	2.10	.80	4
5	تأليب الرأي العام على الفريق	5	26.3	8	42.1	6	31.6	1.94	.77	5
7	رفض بعض الأسر لمشاركة أبنائها فى العمل التطوعي	4	21.1	6	31.6	9	47.4	1.73	.80	6
1	تشكيك البعض في أعمال الفريق	3	15.8	4	21.1	12	63.2	1.52	.77	7

كشفت النتائج أن أهم المعوقات المتعلقة بالمجتمع هي صعوبة الحصول على موافقات لتنظيم الفعاليات بنسبة ٪52.6 ، ومتوسط حسابي قدره 2.36، وجاء في المرتبة الثانية كثرة القيود على صرف المخصصات المالية بنسبة ٪47.4 ومتوسط حسابي 2.36، يليها معوّق ضعف تعاون المؤسسات الحكومية بنسبة ٪46.8 وبمتوسط حسابي 2.15. ويلاحظ من النتائج أن أهم المعوقات المتعلقة بالمجتمع هي صعوبة الحصول على موافقات لتنظيم الفعاليات وتنفيذها، وهذا يفسر وجود تعقيدات إدارية وإجرائية تعرقل نشاطات الفرق التطوعية في تنفيذ مشاريعها، كما أشارت النتائج إلى كثرة القيود على صرف المخصصات المالية، وذلك بسبب محدودية موارد التمويل، كما تبين ضعف تعاون المؤسسات الحكومية، وهذا يفسر بعدم وجود ثقة بين الفرق التطوعية وبين الحكومة.

3. معوقات تتعلق بالبناء الثقافي-الاجتماعي للفريق التطوعي .

يؤثر البناء الثقافي للفريق التطوعي على كفاءة أدائه للأنشطة، وقدرته على إنجاز

مشروعاته المعتمدة في الخطة السنوية، وتتنوع المشكلات بين المشكلات الإدارية والفنية، وغيرها. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن أهم المعوقات المتعلقة ببناء الفريق التطوعي، يمكن عرضها في الجدول الآتي :

الجدول (4) يوضح المعوقات المتعلقة بالبناء الثقافي للفريق التطوعي.

ك	معوقات الفريق التطوعي	نعم		إلى حد ما		لا		م	ع	ترتيب
		ك	٪	ك	٪		٪			
4	الكفاح للحصول على ترخيص	84.2	16	10.5	2	5.3	1	2.8	53.	1
7	نقص المهارات التدريبية	52.6	10	36.8	7	10.5	2	2.42	69.	2
1	عدم توافر مكان لإدارة الفريق	52.6	10	26.3	5	21.1	4	2.31	82.	3
2	عدم الاعتراف بالفريق من الجهات الرسمية	42.1	8	63.8	7	21.1	4	2.21	78.	4
8	حداثة الخبرة في العمل الفريقي	42.1	8	36.8	7	21.1	4	2.21	78.	5
9	ضعف الشفافية بين أعضاء الفريق	36.8	7	31.6	6	31.6	6	2.05	84.	6
5	نقص مهارات أعضاء الفريق (حداثة الاعضاء)	26.3	5	47.4	9	26.3	5	2	74.	7
3	صعوبة العمل تحت مظلة قانونية	36.8	7	21.1	4	42.1	8	1.94	91.	8
6	تداخل الاختصاصات بين أعضاء الفريق	31.6	6	31.6	6	36.8	7	1.94	84.	9
11	وجود صراع بين قيادة الفريق وقيادات المؤسسات الحكومية	31.6	6	21.1	4	47.4	9	1.84	89.	10
10	وجود صراع خفي بين أعضاء الفريق	26.3	5	26.3	5	47.4	9	1.8	85.	11
12	وجود أعضاء ذو سمعة غير جيدة بين المتطوعين	15.8	3	21.1	4	63.2	12	1.52	77.	12
13	عدم وضوح أهداف الفريق	15.8	3	21.1	4	63.2	12	1.52	77.	13
14	عدم وجود خطة عمل واضحة للفريق	15.8	3	21.1	4	63.2	12	1.52	77.	14

أوضحت النتائج أن أهم المعوقات في هذا المجال هو الكفاح للحصول على ترخيص بنسبة ٪84.2 وبمتوسط حسابي 2.8، يليه معوّق نقص المهارات التدريبية بنسبة ٪52.6 ومتوسط حسابي قدره 2.42، في المرتبة الثالثة جاء معوّق عدم توافر مكان لإدارة الفريق بنسبة ٪52.6 ومتوسط حسابي 2.31 . ويلاحظ من النتائج أن أهم المعوقات في هذا المجال هو الكفاح للحصول على ترخيص، ويمكن تفسير ذلك بمحاولة حصول الفريق على ترخيص لتسهيل اجراءاتهم ليكون ضمن مظلة قانونية تحميها وتوفر لها الصلاحيات التي تسهل لها عملها. كما أوضحت الدراسة أن نقص المهارات التدريبية تعتبر من المعوقات التي تواجه الفريق، حيث أن نقص المهارات التدريبية لدى أعضاء الفريق يحد من قدرة وفاعلية الفريق في الوصول إلى أهدافه.

4. المعوقات المتعلقة بالتحفيز .

توصلت الدراسة الميدانية إلى أهم المعوقات المتعلقة بالتحفيز للفريق التطوعي يمكن عرضها في الجدول الآتي :

الجدول (5) يوضح معوقات التحفيز داخل الفريق التطوعي .

ك	معوقات التحفيز	نعم		إلى حد ما		لا		م	ع	ترتيب
		ك	٪	ك	٪		٪			
4	عدم الدمج ضمن قائمة الفرق التي تخضع للإشراف الحكومي	7	36.8	6	31.6	6	31.6	2.05	0.84	1
1	ضعف تقدير جهود الفريق وأعضاءه	5	26.3	8	42.1	6	31.6	1.94	0.77	2
2	ضعف الاعتراف بما يقدمه الفريق من أعمال	5	26.3	8	42.1	6	31.6	1.94	0.77	3
3	نقص المكافآت المقدمة لأعضاء الفريق والمتطوعين	2	10.5	7	36.8	10	52.6	1.6	0.69	4
5	ضعف قبول أنشطة الفريق بجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي	4	21.1	3	15.8	12	63.2	1.6	0.83	5

اتضح من النتائج أن أهم المعوقات في هذا المجال هو عدم الدمج ضمن قائمة الفرق التي تخضع للإشراف الحكومي بنسبة ٪36.8 وبمتوسط حسابي قدره 2.05، يليه معوّق ضعف تقدير جهود الفريق وأعضاءه بنسبة ٪26.3 و بمتوسط حسابي قدره 1.94، وجاء بعده معوّق ضعف الاعتراف بما يقدمه الفريق من أعمال بنسبة ٪26.3 ومتوسط حسابي 1.94. ويمكن تفسير ذلك بتخوف الدولة من انحراف بعض الفرق التطوعية في عملها، وتسريب معلومات تمس الأمن القومي، علاوة على التخوف من جمع أموال من جهات

خلفية تضر بالأمن القومي. كما تبين ضعف تقدير جهود الفريق وأعضاءه أحد معوقات التحفير، حيث أن تقدير جهود الفريق من قبل أفراد المجتمع يحفز الفريق على مواصلة جهوده وبذل المزيد لخدمة المجتمع.

ثامناً: الاستنتاجات.

1. أهم المعوقات التي تواجه المتطوع وتحد من فاعليته في مجال العمل التطوعي هي قلة الوقت المتاح لديه للمشاركة في العمل التطوعي ، وكثرة الضغوط الحياتية ، بالإضافة إلى ضعف الخبرة لدى المتطوع .
2. أهم معوقات التمويل لدى الفرق التطوعية هي كثرة القيود على التمويل الخارجي ، وضعف في التمويل الحكومي ، وضعف تمويل القطاع الخاص .
3. أهم المعوقات المتعلقة بالمجتمع هي صعوبة الحصول على موافقات لتنظيم الفعاليات ، وكثرة القيود على المخصصات المالية ، وضعف تعاون المؤسسات الحكومية .
4. أهم معوقات الفريق التطوعي هي الكفاح في الحصول على ترخيص، ونقص المهارات التدريبية ، وعدم توافر مكان لإدارة الفريق .
5. أهم معوقات التحفيز هو عدم الدمج ضمن قائمة الفرق التي تخضع للإشراف الحكومي ، و ضعف تقدير جهود الفريق وأعضاءه ، و ضعف الاعتراف بما يقدمه الفريق من أعمال .

تاسعاً: التوصيات .

1. التنسيق بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية أثناء التخطيط للأنشطة وتنفيذها حرصا على تكامل الجهود ، ومنعا لازدواجية تقديم الخدمات .
2. تنمية الجانب المعرفي للمستفيدين والمتطوعين وذلك من خلال التوعية بأهمية المشاريع التطوعية وأهدافها وأليات تنفيذها وأثارها على المستويين المحلي والقومي .
3. زيادة الاعتماد على مصادر التمويل المحلية فقد يتسبب تأخر التمويل الأجنبي والقيود المفروضة عليه في إعاقة تنفيذ بعض المشاريع وقد تتوقف بعضها بعد انتهاء التمويل .

المراجع

1 - الحايس ، عبدالوهاب جودة: المجتمع المدني في سلطنة عمان (في كتاب : المجتمع العماني المعاصر)، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2007.

2 هيلاري بايندر ، دليل المنظمات غير الحكومية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية، 3 (/ 30145 /amgov /libraries /photos.state.gov / :http
(publications-arabic /B_NGO_Handbook_Arabic.pdf

3 الشلال ،خالد أحمد، منظمات المجتمع المدني والتنمية: تحليل سوسيولوجي لدور الجمعيات الأهلية في المجتمع الكويتي ،حوليات آداب عين شمس-مصر، عدد خاص،85،2011.

4 جريدة البينة ، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة ،2005 .

5 المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون الإعلام، وثيقة خاصة بالأمم المتحدة متاحة على الموقع التالي: (www.un.org /arabic /NGO /brochure.htm))

6 علي الدين هلال ونيفين مسعد، نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل ،القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ،1997، 179-180.

7 أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، في سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مواطنون(دعم المجتمع المدني في العالم)،(القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، 1994، 149.

8 أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، جريدة البيان 11/ 6/ 1999.

9 جميل عودة، "المنظمات الحكومية وغير الحكومية"، متوافر على الموقع التالي : http: // shrsc.com /articles /187.htm

10 أرنولد دو رولان ،"المنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي"، تعريب نقولا متيني وجورج سعد، الطبعة الأولى، دار النجوى، بيروت، 2008 ، 10

11 جريدة البينة ،2005 ، المرجع السابق

12 الشيزاوي ،مريم عيسى ،المنظمات الأهلية في الخليج العربي- الواقع والتحديات ،مجلة شؤون اجتماعية- الامارات، العدد 81،المجلد2004،21 ، 90-91 .

13 السنبل ، عبدالعزيز بن عبدالله ،دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي(الأمن مسئولية الجميع) ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2001 ، 6

14 الشيزاوي ،مريم عيسى ، 2004،المرجع السابق .

15 سعيد حمدان ، دور العوامل الاجتماعية والثقافية في المشاركة التطوعية للشباب السعودي (رؤية اجتماعية وتحليلية)، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد79، 2013، 288

الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي

Associative movement in Algeria between efficiently and formal development performance

أ. عـــــــزاوي حـــــــمزة
أستاذ علم الاجتماع – جامعة أدرار.

ملخص

تعتبر الحركة الجمعوية سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة لأنها تعبر عن وعي المجتمع وتفتحه على التعددية والحريات الإنسانية، وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة، فانها تعتبر شريك مهم في النهوض بالمشروع التنموي للبلاد كونها تستطيع ان تلعب عدة أدوار، فهي المشرف والمراقب والمنظم والمساعد، ولكن يبقى دائما مجال نشاطها في حدود الفضاء المسموح به في العلاقة الجدلية بين السلطة والحركات النشطة.

Abstract

The institutional movement is one of the characteristics of the modern societies, It reflects the enlightenment of the society and human liberties. It also plays a great role in the development of the country. It is the supervisor; the controller, the organiser ,but its activities stay always in the limits of the problematic relationship between the authority and these active movements.

أولا : مـــقدمـــــــة

لقد أصبح للحركة الجمعوية في العصر الحديث أثر بالغ في نشر الوعي والمشاركة التنموية ، ولذلك أصبح هذا الموضوع من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين من مختلف تخصصات العلوم الإجتماعية إلى جانب كونها تعتبر مؤشراً عن مدى تطور المجتمع وتحضره، كما أنها تمثل أيضا البنية التحتية للمجتمع المدني الذي يمثل فضاءً عاما ينتظم فيه مختلف الفاعلين الإجتماعيين في شكل تنظيمات.

لقد أصبحت هناك قناعة سائدة في العصر الحديث على أن قواعد إرساء أي تنظيم يبنى على فكرة المشاركة في التسيير والحرية في إبداء الرأي، ولعل المجتمع المدني في علاقته الجدلية كمؤسس لنشوء الدولة أهم الأطراف الفاعلة في ذلك.

وباعتبار الجمعيات باختلاف أشكالها تمثل حجر أساس في تمثيل مجتمعاتها، فإنها تسعى جاهدة إلى استغلال كل ما يتاح لها من فرص في سبيل إرساء معالم حياة تتوافق ورغبات أفراد المجتمع، عن طريق العمل التطوعي والمداومة عليه.

وبالنظر إلى حركات جمعوية بلغت مستوى جيد من الرقي في الدول الغربية على سبيل المثال، فإننا نلحظ تواتر زمني أرفق بتضحيات جسام واجهت ناشطي الجمعيات هؤلاء، أدت إلى إعتراف الحكومات بها كطرف فاعل في صنع القرار.

أما إذا أمعن النظر في تاريخ الحركة الجمعوية في الوطن العربي عامة والجزائر بصفة خاصة، نجد أنه على الرغم من المسار التاريخي الحافل بتضحيات نخب وناشطين من مستويات ومراتب مختلفة، لكن لا زال يغلب عليها الخطاب الشعبوي إلى حد الآن، ولم تبلغ قط مستوى فعالية الجمعيات في الدول الغربية.

وهو ما دفعنا إلى التساؤل عن أهم الأسباب التي تجعل من العمل الجمعوي في الجزائر أسفل الركب، رغم توالي السنوات عن نشاطها دونما طائل، وذلك من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

*- ما هي أهم أسباب تأخر اندماج الحركة الجمعوية في الجزائر كشريك تنموي فاعل ؟

1 .أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء عن واقع نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال ما يلي:

أ- تبيان معنى المجتمع المدني والشروط التاريخية لتكوينه.

ب- نشأة الحركة الجمعوية وتطورها بالجزائر.

ت- أهم أسباب تأخر المساهمة التنموية للحركة الجمعوية بالجزائر.

2 .أهمية الدراسة:

تعتبر الحركة الجمعوية سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة لأنها تعبر عن وعي المجتمع وتفتحه على التعددية والحريات الإنسانية، وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة، فإنها أصبحت من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين من مختلف تخصصات العلوم الإجتماعية إلى جانب كونها تعتبر مؤشراً عن مدى تطور المجتمع وتحضره فإنها تمثل أيضا البنية التحتية للمجتمع المدني الذي يمثل فضاءً عاما ينتظم فيه مختلف الفاعلين الإجتماعيين في شكل تنظيمات.

3 .منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتبيان العلاقة السببية بين الخصائص السوسيوثقافية للناشطين الجمعويين والمشرفين على النشاط الجمعوي، والواقع المعيش لمستوى المساهمة في المسار التنموي على مستوى مختلف القطاعات.

ثانيا: معنى المجتمع المدني

سوف نحاول توضيح معنى المجتمع المدني، كون أن هذا المفهوم في تصورات الأفراد له قد يحمل أشكال كثيرة، كربطه بحجم حشد من الأفراد، أو توظيفه بشكل مسيس، كالتدليل عليه بأعداد الجمعيات المؤسسة، أو تصوره على أنه فضاء احتجاجي عنفواني.

1 – مفهوم المجتمع المدني:

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإجتماعية والإنسانية تغيرا وتطورا في معناه ودلالته منذ ظهوره، ويمكننا التعرف على ذلك من خلال الاستعراض السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر حيث حدده توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي في شكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: «المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد»، أما مواطنه الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمعه بينهما عندما أشار الى أنه «قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها».

وفي القرن الثامن عشر إكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغاير كونها تشير إلى موقعها

الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو «هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام والمحكومون». كما نجد نفس الإتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني «بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين». وكذلك لدى الفيلسوف الألماني هيجل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني «بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما» دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني والمؤسستين المذكورتين بحيث يخترق الواحد منهما الاخر. ونجد عند توكفيل اقترابا من المعنى الحديث المتبادل اليوم، إذ يركز على أهمية المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة. وفي الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا بورجوازيا بالأساس، وقد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والإيديولوجي للبورجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة.[1]

02 – الشروط التاريخية لتكوين المجتمع المدني:

مر المجتمع المدني بمراحل عديدة في سيرورة التطور حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن. وينبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة. وبهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ولابد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الإقتصاد الرأسمالي وغيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

* قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الإجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.
* التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الإقتصاد. أو تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما نفس وجود مستقل نسبيا الواحد عن الآخر. وقد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البورجوازية في أوروبا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.
* قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد

باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن إنتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).

* انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات صلة استقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسة الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينهما بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.
* تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات..) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، والتنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبيلة).
* ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع.

بالنظر إلى هذه المجموعة من الشروط التي تعبر عن التغيرات الحادثة في مستوى الوعي الاجتماعي والتحولات الطارئة على بنية المجتمع وآليات سيره واشتغاله، وهي مميزات تتحدد تاريخيا واجتماعيا، يمكننا القول أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي (شرطان على الأقل من الشروط السابقة) هي محاولة مآلها الفشل، ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة يعني في الأمر الابتعاد عنها أو الخروج عن الطريق المؤدي إليها. هذا الطريق الذي يمر حتما بترسيخ الممارسة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان.[2]

03- المجتمع المدني والديمقراطية:

بهذا الصدد هناك عدد من الأسئلة جديرة بالطرح والمعالجة، ليس أقلها شأنا التساؤل عما إذا كان المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية أم العكس، الديمقراطية شرط لتكوين المجتمع المدني؟ إذا كان المجتمع المدني بالمعنى الحديث المتداول اليوم يعني مجموع المنظمات الغير حكومية فإنها على أهميتها ليست كافية بذاتها ولا يمكننا بالنسبة لواقع المجتمع العربي عموما والجزائري خصوصا إختزال المجتمع المدني إلى تلك المنظمات دون أن نتحدث عن تشويه كبير في المفهوم والظاهرة على حد سواء.

ولم تكن الديمقراطية ذات أولوية ولا تزال، في غالبية الدول العربية، حيث تعاني من مشكل تحديد الأولويات بسبب تواتر واستمرار الضغوط من الخارج، وكذا الأزمات الداخلية وعدم استكمال مقومات البناء الداخلي بشكل نهائي.[3]

فدراسة المجتمع المدني كمفهوم وأداة للتفسير يعتبر ضرورة منهجية، وذلك لتوضيح التعارض بين المحيط الثقافي، القيم، الظروف التاريخية والإجتماعية التي أنتجت هذا المفهوم، والتي فرضت استعماله، كأداة لتفسير أشكال التنظيم وقيم المجتمعات الغربية، وتوظيفه كوسيلة لتنظيم شؤونها، وتعديل قيمها الثقافية، هذه الثقافة التي قد تتناطح وتتعارض مع قيم وثقافة أشكال التنظيم الجمعوي، بل والمتصادمة مع الأسباب التاريخية والإجتماعية والثقافية التي ساعدت على إنشائها.[4]

لقد كان المجتمع المدني بمعنى آخر مخالف لدلالة المفهوم اليوم، حيث كان يعني الحقوق المدنية، التعاقد، حق الاقتراع ...الخ، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة. وبهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة. لكن علينا تجنب طريقة التفكير الميكانيكي، لأننا عند القول أن المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعنى تقديم أحدهما على الأخر في علاقة سببية صورية، بل يعني أن سيرورة ظهوره وتكوينه هي بذاتها سيرورة بناء الديمقراطية. أما أن نعتبره مؤسسات وتنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني، بينما لا تعدو أن تكون في الواقع أحد المظاهر المجسدة له في مرحلة تاريخية معينة من تطور المجتمعات الغربية، ثم نقوم بمحاولة زرعها في بيئة غربية عنها وبأثر رجعي (نتوقع منها أن تحدث اليوم نفس النتائج والآثار التي أدت إليها سابقا)، فإن ذلك يشير الى درجة من السذاجة وربما الوهم القائم على الإعتقاد بأن تلك المنظمات الغير حكومية سوف تقود المنظمات العربية نحو الديمقراطية. بل في مثل هذه الحالة يصبح من الخطأ الاعتقاد أن "المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية.

إن مثل هذا التصور عن المجتمع المدني يحيد بنا عن المعركة الحقيقية التي ينبغي على هذا الأخير أن يخوضها في البلاد التي لم تتوصل بعد إلى إقامة أسس الحكم الديمقراطي. ذلك أن معركة البناء الديمقراطي هي ذاتها معركة إقامة مؤسسات السلطة الحديثة وبناء الدولة الديمقراطية وليست شيئاً آخر أقل من ذلك.

لهذا فإن استيراد فكرة المجتمع المدني بالمعنى الشائع اليوم (المنظمات غير الحكومية) مقطوعة عن إطارها المرجعي التاريخي يتضمن مخاطر عديدة، ليس أقلها الإعتقاد الواهم بوجود عمل سياسي ديمقراطي، بينما الواقع يشير إلى غياب شيء إسمه "الحقل السياسي" له استقلالية نسبية عن بقية الحقول الأخرى الاجتماعية الثقافية الاقتصادية... وفي أحسن الحالات إنغلاق هذا الحقل أمام المبادرة السياسية الحرة وتميزه بدرجة عالية من التقييد والاستعمال الأداتي من قبل النظام، بل أسوء من ذلك إغتراب القطاع العريض من المجتمع عن عملية البناء الديمقراطي بسبب الاعتقاد الخاطئ بانها عملية تخص الأقلية من المجتمع (النخب الفكرية، البيروقراطية، التكنوقراطية، الاقتصادية...) وذلك بسبب الممارسات

التي تقوم بها هذه النخب من جهة وبسبب التصور الخاطئ عن المجتمع المدني الذي يختزله الى المنظمات غير الحكومية الحديثة بالخصوص، من جهة ثانية.

لعل السؤال الحاسم الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو الى أي مدى تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمعنى الذي تضمن فيه الأحزاب السياسية والجمعيات الطوعية الحديثة (المنظمات غير الحكومية) بصمة أساسية هي قدرتها على تحقيق إعادة نفسها بصفة مستقلة؟ أم أنها تعتمد على موارد الدولة التي تسعى لأن تشكل قوة منافسة وموازية لها، أما أنها تلجأ إلى مساعدات خارجية؟ وهو واقع يبرز ضعفها وهشاشتها ويفتح الباب واسعا أمام عمليات الاستعمال الأداتي لهذه المنظمات من قبل ضعف مموليها سواءً كانوا في الداخل أو الخارج. إنه عامل مثير للجدل حول مصداقية تلك المنظمات، فضلا عن كونه يعطي فرصة لكل خصومها للتقليل من شأنها وتقييدها أو مراقبتها والتضييق عليها.[5]

ثالثا: نشأة وتطور الحركة الجمعوية بالجزائر

1. مفهوم الحركة الجمعوية ووظيفتها

قبل تعريف الحركة الجمعوية نعرج على تعريف الجمعية إذ تعني اصطلاحاً:

الجمعية تعني» كل اجتماع يحمل بوعي من أفراده مهما يكن شكل موضوع أو هدف هذا الإجتماع الدائم بين أعضاء الجمعية»[6]

وحسب القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المادة رقم02:

" تمثل الجمعية إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي، لغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الإجتماعي، الثقافي والرياضي على الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له، وتعتبر الجمعيات واتحاداتها في مفهوم هذا القانون جمعيات".[7]

وانطلاقاً من تعريف الجمعية بهذه الصياغة نشير إلى أن هناك صعوبة منهجية في ضبط تعريف دقيق للحركة الجمعوية، إذ يجمع جل الباحثين في هذا المجال أن الحركة الإجتماعية تأخذ شكلين اثنين:

* حركات اجتماعية كلاسيكية: ترتبط بنضال الطبقة العاملة ضد النظام الرأسمالي التعسفي.
* حركات اجتماعية جديدة: التي تتميز بالأفعال الجماعية الإحتجاجية، سواء كانت منظمة أو غير منظمة.

وعلى العموم ترتبط الحركة الجمعوية بمطالب تعبر عن رؤى الأفراد لمجتمعاتهم، باعتبارهم هم من يعايشون واقعه ولذلك يمكن إبراز عدة وظائف للجمعيات نذكر منها:

* ➢ دور الوساطة: بين السلطات المحلية وحاجات ورغبات المواطنين، وذلك بحكم اضطلاعها بالواقع المعاش، وهو دور ايجابي يفضي إلى تجنب النزاع أو المشكل قبل وقوعه.
* ➢ المشاركة في رسم الخطط التنموية: فالجمعيات تمثل قوة إقتراح، خصوصاً على المستوى المحلي، وفي حالة توفر جمعيات متخصصة، تتكفل باقتراح خطط تنموية مثلى، أو اقتراح حلول لمشاكل آنية.
* ➢ الرقابة: فهي جهاز رقابي بمعنى الكلمة، إذا أفترضنا استقلالية نشاطها، تتكفل بمتابعة التطبيق الفعلي لما خطط، ومدى سلامة كل ذلك تنظيمياً وتمويلياً، وحتى زمنياً.
* ➢ خلق قيم اجتماعية: فهي ترسخ مثلاً لقيم التعاون، والتضحية، والعمل التطوعي، ومختلف صور التضامن والتكافل الإجتماعي.
* ➢ تعزيز سلوكات المواطنة والديمقراطية: فهي فضاء حي لخلق وتعزيز المواطنة، وكذا ممارسة السلوك الديمقراطي بكافة صوره. (8)

وفي هذا الإطار يشيد البشير الإبراهيمي بجمعية العلماء المسلمين في الجزائر بقوله" هي التي حققت للجزائري نسبه العربي الصريح، بريئا من شوائب الأقراف والهجنة، وأحيت في نفسه الشعور بالإعتزاز"(9)

2. المسار التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر

يعتبر معرفة تاريخ الحركة الجمعوية ضروري جدا، لتحليل وتفسير الوضع الذي هي عليه الآن، والذي من خلاله يمكن تفسير أسباب تأخر الحركة الجمعوية في الجزائر عن ركب نظيراتها من الجمعيات في الدول الرأسمالية، وقد مرت الجمعيات في الجزائر بمراحل فضلنا تقسيمها

* المرحلة الكلونيالية: عرفت هذه المرحلة ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني، إثني وديني (كالزوايا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد واقتصر في مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كالتويزة مثلا.

وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكلونيالية إلى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها.

تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات، نخبوية مختلطة (جزائرية/ أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد

الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص. تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية.[10]

* مرحلة ما بعد الإستقلال:

الفترة الأولى:(1962- 1979)

بعد استرجاع الجزائر سيادتها في 05 جويلية 1962 صدر أول دستور للبلاد سنة 1963، وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات إلا أن الحزب الحاكم(جبهة التحرير الوطني) أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 على أن تعدد الأحزاب هو في حد ذاته ليس مقياساً للديمقراطية ولا الحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال، لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب ، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته.

واضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الإستعمار، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني(ومنها الحركة الجمعوية)، ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضاً هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقاً للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901، حتى سنة 1970 أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 79/ 71 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثيره كان محدود باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالإختيارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبلاد.[11]

الفترة الثانية(1979- 1989)

في خضم التعثر الديمقراطي باتجاه فسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني(خاصة الجمعيات)، وبالنظر الى الوضع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي المتردي، شهدت الجزائر انتفاضة شعبية في 05 أكتوبر 1988، كانت نقطة تحول بارزة في البلاد، كردة فعل على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المزرية التي مست المواطنين بكافة شرائحهم، مقابل استئثار المجموعة الحاكمة بكافة صور الرفاه، هذا الأخير الذي كان أنذاك بدوره على درجة متقدمة من الإنحلال والتفكك جراء عدم توفر تصور واضح يخرج البلاد من الوضعية

التي آلت إليها من تدهور، وقد عبر ذلك بصورة واضحة عن فشل النموذج الإشتراكي في تحقيق التنمية.

كل هذا شكل ضغطاً على السلطة، الأمر الذي انتهى بتعديل الدستور سنة 1989 والتراجع عن مبدأ الحزب الواحد، ومنه برز انفجار هائل في تأسيس الجمعيات، سيما بعد اعتراف الدستور بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي في المادة 40 منه، ونذكر من هذه الجمعيات:

* ➢ الجمعيات النسائية الخيرية: معبرة عن زيادة مشاركة المرأة في الحياة التنظيمية.
* ➢ الجمعيات والإتحادات النسائية: في معظمها تابعة لأحزاب المعارضة، مثل الإتحاد النسائي التابع لحركة مجتمع السلم.
* ➢ جمعيات حقوق الإنسان: أهمها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، جمعيات المساواة أمام القانون.
* ➢ الجمعيات الثقافية: مثل "الحركة العربية الجزائرية" برئاسة بكوش عبد الحفيظ التي تدافع عن اللغة العربية، و " الحركة الثقافية البربرية MCB" تهتم بالحفاظ على الهوية البربرية، بالإضافة إلى جمعيات ثقافية كثيرة جداً تنشط عبر ربوع التراب الوطني[12]

الفترة الثالثة(1990الى الوقت الحالي):

شهدت هذه المرحلة ظهور عدد وفير من الجمعيات التقليدية والعصرية ما بين (1990-1995) بموجب قانون الجمعيات 04 ديسمبر 1990، والذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة، وعلى رأسها الإعتماد المزدوج:

ويمكن إرجاع هذا الإنفجار الجمعوي إلى سببين رئيسيين هما:

* سبب سياسي: والذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الإجتماعي، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الإجتماعي مما أنتج ردود أفعال كثيراً ما تكون معادية لكل ما يصدر من الدولة، وهذا الأمر ليس وليد الصدفة بل هو محصلة تراكمات لعجز نظام اشتركي عن تحقيق وعوده التنموية تحت وصاية الحزب الواحد.
* السبب الإقتصادي: الذي كان ينوء بتعطل نشاط فاعليه، أفراداً كانوا أو مؤسسات، الأمر الذي دفع الدولة إلى تطبيق تصحيحات هيكلية قصد معالجة الإختلالات وذلك بإيعاز من صندوق النقد الدولي.[13]

03- المميزات الرئيسية لكيفية إنشاء الجمعيات قبل صدور القانون 12/ 06 وبعده

كانت الجمعية حسب القانون رقم 90/ 31 تقوم على أساس إتفاقية يعقدها عدد من الأشخاص طبيعيين أو معنويين ، وتتم هذه الإتفاقية بين الأعضاء المؤسسين بمحض إرادتهم ومن أجل تحقيق هدف مشترك .

لقد أدخل هذا القانون عدة تعديلات جذرية على التشريع الخاص بالجمعيات، أهمها كما ذكرنا سابقاً تكريس حرية إنشاء الجمعيات، ورفع غالبية العراقيل التي كانت مطروحة من قبل.

حدد القانون الحالي توفر الشروط التالية لتأسيس جمعية :

* تعد أية جمعية باطلة في حالة ما إذا كان هدفها يخالف القوانين السارية والآداب العامة وفي حالة ما إذا تتوفر في الأعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة 04 والتي تنص على أن يكون الفرد جزائري وراشد ويتمتع بكل حقوقه المدنية والسياسية وليس لديه تاريخ يخالف مصالح الكفاح التحريري .
* يجب عقد جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضو على الأقل وتصادق على القانون الأساسي وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية .
* يتعين على الأعضاء المؤسسين إيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى :
* ولاية مقر الجمعية في حالة ما إذا كانت محلية أي يشمل مجال نشاطها بلدية واحدة أو عدة ولايات تابعة لنفس الولاية.
* وزارة الداخلية في حالة ما إذا كان نشاط الجمعية ذا طابع وطني أو جهوي .
* يستلزم على الأعضاء القيام بحملة إشهار فيما يخص تأسيس الجمعية في جريدة وطنية يومية واحدة على الأقل.

حدد القانون أجلا مدته 60 يوما لدراسة ملف تصريح التأسيس (محضر الجمعية التأسيسية ، نسختين للقانون الأساسي وقائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين) . فإذا رأت السلطة المختصة أن تأسيس الجمعية مخالف للقانون يمكنها أن تحيل القضية على العدالة لتبث في الأمر ، وإذا لم يحدث ذلك تعتبر الجمعية مؤسسة قانونيا بمجرد إنقضاء الأجل المحدد حسب وصل التسجيل .

الشكل 01 – يبين الإجراءات العملية لتأسيس الجمعيات .

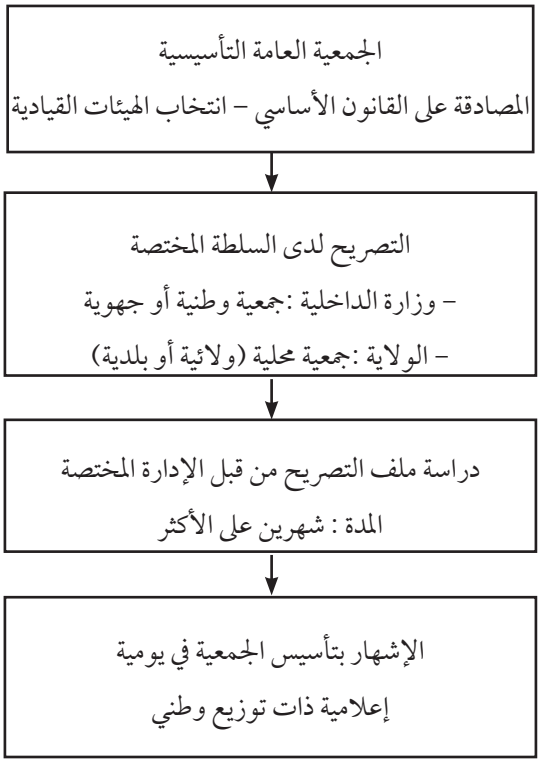

إن الشكل أعلاه يمثل بصورة توضيحية الإجراءات العملية لإنشاء جمعية .

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إكتساب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية يمكنها أن :

*تمارس النشاطات المتصلة بهدف تأسيسها .

*تستفيد من مساعدات الدولة .

*تتلقى هبات و وصايا .

*توقع عقود أو إتفاقيات تتماشى مع أهدافها .

*تفتح حسابا مصرفيا أو بريديا لتودع فيه مواردها.

*تكتسب بمقابل أو مجانا ممتلكات عقارية .

*تقبض إشتراكات الأعضاء أو الإيرادات المرتبطة بنشاطها .

*تصدر نشريات و وثائق ومجلات ....

* تنضم إلى الجمعيات الدولية التي لها أهداف مماثلة (بعد الموافقة وزارة الداخلية) .

وبعد صدور القانون رقم 12/ 06 المؤرخ بتاريخ 12/ 01/ 2012 ادخلت تغييرات اخرى جذرية مست عدة جوانب خصوصا ما تعلق بتحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها نلخصها فيما يلي :[14]

أ- تعتبر جمعيات ايضا الجمعيات ذات الطابع الخاص المنصوص عليها في المادة 48 وتضم المؤسسات والوداديات والجمعيات الطلابية والرياضية.

ب- تؤسس الجمعية من قبل أعضائها بعد إجراء جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي وفق ما تبينه المادة الخامسة من هذا القانون، وجاء هذا الإجراء القانوني لإضفاء نوع من الشفافية على اكتساب العضوية.

ج- حدد عدد أعضاء الجمعية ب 10 للجمعيات البلدية و 15 عضو بالنسبة للولائية و21 عضوا لما بين الولايات و25 عضوا بالنسبة للوطنية، يخضع التاسيس لتصريح يودع لدى الجهة الوصية بلدية كانت او ولاية او وزارة الداخلية، ولتجنب بيروقراطية التأسيس حدد القانون آجالا للرد على ملفات طلبات التأسيس تلزم الإدارة بالرد عليها خلال ما حدد من اجل، اذ تعتبر الجمعية مؤسسة قانونا بانقضاء هذا الأجل.

د- للجمعية الحق في ابرام عقود واتفاقيات، نشاطات الشراكة، اقتناء الأملاك، الحصول على الهبات، الشراكة مع جمعيات اجنبية تتقاطع مع أهدافها، إجراء الملتقيات والندوات، تحرير المطويات والنشريات في إطار ممارسة نشاطها شريطة الا يخل ذلك بالقيم والثوابت الوطنية وفي ظل احترام دستور الدولة.

ه- يعلق نشاط جمعية او تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد او المساس بالسيادة الوطنية، كما تخضع النزاعات بين الأعضاء لنصوص القانون الأساسي أو الجهات القضائية عند الإقتضاء.

إن عمل الجمعية يكون دائما من أجل تحقيق أهدافها المعلنة وذلك من خلال تنظيم ملائم، مع العلم بأن الغرض من إنشاء الجمعيات ليس الربح ، لكن هذا لا يعني ولا يمنع من الناحية القانونية عدم تحقيق الأرباح والتي يجب تخصيصها لإنجاز المشاريع المسطرة في البرامج السنوية وليس توزيعها على الأعضاء مثل ما يجري في الشركات الإقتصادية .

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات التي تستطيع الصمود أمام التحديات المادية وتستمر في العمل هي تلك التي تدرج ضمن نشاطاتها مشاريع تتوافق مع فعاليتها ، تمكنها من ضمان إيرادات مالية تساعدها على تمويل مشاريع أخرى تعتبر أساسية بالنسبة لبرامجها السنوية المسطرة والتي تتطلب نفقات بدون أي عوائد في المقابل .

إن الإعتماد فقط على الهبات ومساعدة السلطات العمومية قد يؤدي إلى إختناق الجمعية وبالتالي زوالها بمجرد توقف مثل هذه المساعدات.[15]

ثالثا: أسباب تأخر النشاط الجمعوي بالجزائر

لقد أبرزت الإشكالية الإستفهام عن سبب تأخر النشاط الجمعوي مقارنة بدول أخرى، وقد رأينا فيما سبق من المباحث أن التأخر يأخذ في طياته أكثر من بعد، لذلك سوف نحاول أن نحصر هذه الأسباب فيما يلي:

* البعد التاريخي:

يرتبط بالوقائع التاريخية التي نشأ ونمى فيها النظام الحاكم في الجزائر ومدى مشروعيته، والتي في ظلها أيضاً نشأت ونمت الحركة الجمعوية في الجزائر.

تعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها لعمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوروبية منذ القرن الخامس عشر. كما يمكن القول أن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت الى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية (الأحزاب والمجالس المنتخبة)، الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية (المدارس والجامعات ووسائل الاتصال) ومؤسساته الاقتصادية (المنشآت ، الشركات، البنوك). فهل يمكننا الحديث بنفس الطريقة عن المجتمع والدولة (النظام الحاكم) بالجزائر؟ الجواب قطعا بالنفي.

فالدولة في بلدنا ظاهرة مستجدة، ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الإختراق الذي تعرضت له البلاد خلال مراحل تاريخية معينة، والذي تم استغلاله من طرف أقلية استأثرت بالحكم منذ ذلك الوقت ولا زالت. كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وكان دور تلك المؤسسات والأجهزة في عهد الاحتلال هو الحماية، ولا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع فارق تأميمها وإدارتها من قبل نخب محلية، هو ممارسة الرقابة على المجتمع وإخضاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد تحت سيطرة أقليات عائلية، عسكرية وبيروقراطية.

وهكذا تشكل مؤسسات الدولة وأجهزتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي (المجالس المنتخبة، إن وجدت، والبلديات، وأجهزة الإدارة المحلية والإقليمية) أدوات إضافية للجهاز البيروقراطي المركزي للدولة أكثر منها مجالي ورابطات ومؤسسات محلية

تتصف بحد أدنى من الاستقلالية والتمثيلية، تسعى لخدمة الأفراد والمجموعات وترعى مصالحهم.[16]

* البعد السياسي: والمتمثل في مختلف الإجراءات التي ينتهجها النظام الحاكم ذات الخلفيات السياسية والإيديولوجية عند تعامله مع الجمعيات.

إذ يلجأ النظام إلى دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد. مثل ما رأيناه عندما تحدثنا عن قانون فبراير 1971م الذي يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي ووزير الداخلية لأي جمعية تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني.[17]

وعندما تحدثنا في الفترة التاريخية الثانية بعد أحداث أكتوبر 1988 لجأت الدولة ذات التصور الشمولي إلى خلق أشكال جديدة من التجنيد والتأطير كالمنظمات الجماهيرية والإتحادات المهنية قصد المراقبة عن قرب وتطويق مختلف الفئات الإجتماعية، وخاصة تلك التي تحاول أن تنشط في إطار تنظيمات مستقلة؛ أي خارج إطارها المؤسساتي الرسمي والإيديولوجي.[18]

ثم نجد الدولة بعد ذلك تروج لثقافة الحكم الراشد لتغطية أهدافها الإيديولوجية، باعتبار المفهوم ذاته يقتضي الشفافية والديمقراطية في التسيير، وهو الأمر الذي يغيب عن هذا النظام الذي لا يعرف حتى حينه، إلا أسلوب القوة والعنف في المجابهة، رافضاً اتجاه حتى مأسسة النزاعات، معتبراً نفسه الفاعل الرئيس والوحيد في رسم سياسة البلاد.[19]

*البعد التنظيمي: ونقصد بهذا البعد، جملة ما تميزت به الحركة الجمعوية في الجزائر عملياً، عند ممارسة نشاطها من خصائص شخصية وتنظيمية. وسوف نعتمد في توضيح ذلك على دراسة أجراها الأستاذ الدكتور عمر دراس (أستاذ باحث) عن الجمعيات في الجزائر، والتي نشرها في مجلة إنسانيات الجزائرية العدد28 سنة 2004.

فمن خلال المعاينة الميدانية والملاحظات التي استقاها الباحث، قدم بعض الملامح والنماذج التي ما زالت في طور التكوين وهي:

*بروز فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات والنشاطات الفعلية والواقعية، الشيء الذي يدفعها إلى القيام بعدد كبير من النشاطات ومحاولة تحقيق أهداف مختلفة في الوقت نفسه دون إمكانيات مادية وبشرية، ودون أن تفرق كذلك بين ما هو أهم، وما هو المهم، وهذا طبعا يدل على ضعف وقلة تجربة إطارات الجمعيات، وتعدد

وتضارب الأهداف الشخصية لمسؤولي الجمعيات الرسمية، ورغبات القاعدة الإجتماعية للجمعية.

*هناك كذلك بعض الجمعيات ذات الطابع الاحتجاجي المطلبي، غير المعلن أو التي تتعامل تحت وصاية الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية، وبالتالي تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصلية لتتحول إلى مركز، وأداة للترقية الاجتماعية لبعض مسؤوليها،[20] وهنا يشير الدكتور محمد إبراهيم صالحي إلى إحدى أساليب التحزب التي تأخذ بعد التحديث انطلاقاً مما هو تقليدي، مدللا على ذلك بمثال حي، عن جمعيتي "الإصلاح" و"الشباب الإسلامي" بمنطقة القبائل، ذات النشاط الديني، وكيف انخرطت في الخطاب السياسي إثر استحداث حزبي الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، باعتبارهما تنظيمات لها ماضي داخل الجماعة، ربما قد تغلغل حتى داخل الأسرة.[21]

وعلى العموم فإن النموذج البارز للجمعيات يتمثل في سيطرة الجمعيات ذات الدور المكمل، والمدعم للسلطات العمومية في المجالات التي تخلت عنها الدولة، ألا وهي القطاعات الاجتماعية والثقافية، والرياضية بالدرجة الأولى، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح توزيع الجمعيات حسب طبيعتها

طبيعة ونوع الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
الجمعيات الاجتماعية	111	41.7
الجمعيات الثقافية	67	25
الجمعيات الرياضية	36	14
الجمعيات المهنية	19	7
جمعيات أولياء التلاميذ	14	5
لجان الأحياء	7	3
الجمعيات الدينية	7	3
الجمعيات الطلابية	5	2
المجموع	266	100

يتبين من الجدول جليا نموذجان غير متكافئين للجمعيات : المجموعة الكبرى المؤلفة من الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية، والتي تمثل أكثر من 80٪ من مجمل الجمعيات، لا يشكل معظمها خطرا على الدولة، ولا تزاحمها، بل بالعكس تسخرها لملء الفراغ الذي تركته في هذه القطاعات. أما القسم الباقي (20٪) فإنه يتكون من الجمعيات المطالبة ببعض الحقوق الخجولة والتي لا تشكل أي إزعاج للدولة والسلطات العمومية ما دام أنها مبعثرة

ومتفككة وغير منظمة. ولا يمكن أن ترقى إلى مجموعة محلية أو وطنية ضاغطة.

تمثل الجمعيات ذات الحجم الصغير أكثر من 50٪ من مجمل الجمعيات المدروسة، إذ يتراوح عدد أعضائها ما بين 20 و45 بينما نجد 35٪ من الجمعيات يتراوح عدد أعضائها ما بين 45 و200 عضوا وهي من الحجم المتوسط.

ومما يزيد من ضعف وهشاشة هذه الجمعيات، ندرة الجمعيات الوطنية، وتمركز جلها في العاصمة، وكثرة الجمعيات الأهلية غير المعروفة، والمتقاعسة، مما لا ينبئ بتكوين فضاء جمعوي فاعل ومتماسك.[22]

فحسب إحصائيات عدد الجمعيات الوطنية حتى تاريخ جويلية سنة 2000م، كان عدد الجمعيات الوطنية المؤسسة كما يلي:

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد الجمعيات	72	75	12	04	02	37	16	218

فالملاحظ بعد الإنفجار الهائل لتكوين الجمعيات بعد أحداث أكتوبر 1988، كان ظهور الجمعيات الوطنية ظهور محتشم في السنوات الأخيرة.[23]

إن أزمة المشاركة الجمعوية ما هي إلا نتيجة لرفض الدولة التخلي عن دولتها للمجتمع، ورفض الإعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية، وإشراكهم في مختلف المشاريع الإنمائية المحلية من جهة، وبروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات، وتضاربها مع أهدافها من جهة أخرى.

ففي دراسة مغاربية حول نظام القيم أظهرت أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر بلغت 5٪ فقط، بينما وصلت 11٪ في المغرب، وتراوح ما بين 38٪ و 42٪ في فرنسا على سبيل المقارنة، إذ تنشأ سنويا 80.000 جمعية جديدة في فرنسا.

أما فيما يتعلق بالفترات الزمنية لنشوء الجمعيات فإننا نستخلص ما يلي:

* ظهور أغلبية الجمعيات فور صدور قانون 4 ديسمبر 1990 إلى غاية 1995 مقارنة بالفترة ما قبل 1990، إذ أن هذه الأخيرة لم تتعدد نسبتها 18٪ من العدد الإجمالي، جلها من الجمعيات الرياضية وأولياء التلاميذ، والجمعيات الاجتماعية وخاصة جمعيات المعوقين.

نشأت الأغلبية العظمى من الجمعيات بعد سنة 1990وفق منحى تصاعدي ومكثف رغم الوضعية الأمنية الصعبة التي عانت منها الجزائر.

* هناك تراجع تدريجي ملموس لعدد كبير من الجمعيات بعد سنة 1995 وكذا الموت

البطيء لقسم معتبر منها أو فور نشوئها مباشرة مما يدل على ضعف ثقافة وتقاليد أشكال التنظيمات الجماعية وركود الالتزام السياسي والمدني والاجتماعي في المجتمع بعد ثلاثة عقود من الإيديولوجيا الشعبوية.

تعد الظاهرة الجمعوية ظاهرة حضرية في الجزائر، فالتحضر العمراني وما تبعه من حراك مكثف في المجال الجغرافي والمهني والاجتماعي، وكذا تفكك الروابط الاجتماعية وبروز النزعة الفردية والتوسع الفجائي للفئات الوسطى وتزايد حاجياتها وكثرة الآفات والمشاكل الاجتماعية، أدى إلى تمركز جل الجمعيات في المدن، ويبدو أن هناك توزيعا معينا لأنواع الجمعيات جغرافيا، إذ نلاحظ تركز الجمعيات الثقافية والصحية والاجتماعية في مركز المدينة بينما تنتشر وبدرجة أقل الجمعيات الرياضية ولجان الأحياء بحواشي المدينة والقرى المجاورة لها.

كما نلحظ في نشاط الجمعيات، كثافة ما هو مبرمج، وتؤكد في نفس الوقت نسبة كبيرة من الجمعيات أنها تنجز ما نسبته ٪50 حتى ٪70 مما برمج، ولكن جل هذه النشاطات غير منتظمة وذات تأثير ضعيف على مستوى التغيير الإجتماعي، نظرا لغياب مشاريع هادفة تنوء عن نوع من سوء التفاهم بين مسؤولي الجمعيات وقلة التنسيق فيما بينها، على الرغم من أن نسبة كبيرة منهم هم شباب، وهذا راجع في جله إلى طغيان عنصر الإتكالية.

وهناك إشكالية أخرى تتمثل في معاناة غالبية الجمعيات النشيطة من قلة الإمكانيات المادية والمالية، وعدم توفر مقرات دائمة، بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة في التعامل مع الجمعيات في هذا المجال(مشاكل التمويل٪34، مشكل المقرات ٪30، المشاكل البيروقراطية ٪16).

ووجد الباحث ما نسبته ٪68، من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها من السلطات العمومية المحلية(الولاية، البلدية)، بيد أن الجمعيات الرياضية تستحوذ على ٪80، من هذه المساعدات المالية الإجمالية.

وإذ تضم الجزائر(80 ألف جمعية محلية)+ (ألف جمعية وطنية)، يبين الباحث في دراسة أخرى مست أهم ولايات الوطن(24 ولاية)، أن هناك ما بين(1500الى 2000) جمعية حية، بناءً على معيار توفر المقر من عدمه، أعضاء المكتب، برنامج العمل، وبالتالي نسبة المشاركة الجمعوية لا تتعدى نسبة ٪03، وفي معظمها تمس النشاطات الثقافية والرياضية، إذ قليلا ما نجد جمعيات نشطة في المجال السياسي.[24]

رابعـــا: مراجع الدراسة

[1] -العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية، مجلد(1،8)، العدد 13، 2001،ص64.

2- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص ص-65 66.

3- غسان حيدر، المقاربة ما بين الضرورة والواقع لمنظمات المجتمع المدني العربي الحكومية وغير الحكومية(رسالة ماجستير)، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2006/ 2007،ص 47.

4- الزبير بن عروس وآخرون، الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق ، دفاتر مركز البحث والأنثربولوجيا، منشورات(كراسك)، 2005،ص34.

5- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص ص -67 68.

6- خديم طارق، التصورات والنشاط الجمعوي في الجزائر، رسالة ماجستير(غ.م)، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران السانية،2005، ص57.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، تاريخ الصدور 04 ديسمبر 1990.

8- أ.د عمر دراس، محاضرات طلبة الماجستير، قسم علم الأجتماع، جامعة وهران السانيا، 2009/ 2010.

9- محمد حافظ دياب، بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي،المكتب العلمي للنشر، الإسكندرية.1997،ص 69.

10- عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية، العدد 28، 2005،ص 25.

11- قريد سليم، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد 18، 2010،ص148.

12- قريد سليم، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 150،149.

13- عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص27،26.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 يناير 2012، ص-33 39.

15- محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، العدد 17، 2002،ص-135 137

16- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص ص73،72.

17- عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص26،25.
18- عمر دراس، الحدث الجمعوي في الجزائر.دراسة حالة وهران، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثربولوجية الإجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، عدد2004،01،ص45.
19- أ.د عمر دراس، محاضرات طلبة الماجستير، قسم علم الأجتماع، جامعة وهران السانيا، 2009/ 2010.
20- عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مرجع سابق، ص 27.
21- محمد ابراهيم صالحي، التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القبائل نموذجاً، مجلة إنسانيات، مركز بحث، وهران، عدد8،ص28.
22- عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مرجع سابق، ص29،28.
23- محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مرجع سابق، ص141
24- عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مرجع سابق، ص31،30.

التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها

The Cultural and social challenges of the political development in Algeria and the mechanism of activation

أ.ركاش جهيدة / أ. قسايسية إلياس

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

*

ملخص:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال حركة إعادة بناء واسعة وتجربة تنموية ناشئة، إلا أنها شهدت العديد من الأزمات في كل مرحلة من مراحل البناء، سواء ما تعلق منها بالتحديات السياسية أو التحديات الثقافية والاجتماعية أو التحديات الاقتصادية، أو كل هذه المشكلات مجتمعة فانعكست سلبا على تفعيل التنمية السياسية في الجزائر.

كما أدى العجز المستمر للنظام وتنامي المطالب المجتمعية الرامية للتغيير إلى انفراط الرابط بين الدولة ومواطنيها، وإلى اختلال التوازنات التي كانت سائدة في ظل استفحال أزمات التنمية السياسية وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية، فكان لها الأثر السلبي على العمل السياسي وعائقا أمام تفعيل التنمية السياسية وتجسيد الحكم الراشد، وقصورا واضحا في سير العملية التنموية الشاملة بشكل عام.

كل ذلك جعل من عملية البحث عن الوسائل الناجعة لمعالجة تلك العقبات ضرورة حتمية، ودراستها دراسة معمقة ومحاولة معرفة أسبابها والنتائج التي تحدثها منعا من الوقوع في الأخطاء والفشل في عملية التنمية السياسية وأهدافها، ومن ثم فالدولة الجزائرية بحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية ومنظومتها الاقتصادية وبنائها الاجتماعي الثقافي، وفق خطة تنموية محددة الأهداف ودقيقة التصور، مراعية للبيئة الاجتماعية ومواكبة للمستجدات السياسية والاقتصادية، إذا ما أرادت تجاوز مختلف الأزمات السياسية التي بات النظام الجزائري يعانيها، إستراتيجية تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية السياسية التي تعتبر ركيزة محورية لإطلاق قاطرة الإصلاح الديمقراطي كهدف وطني لبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر.

Abstract:

after the independence Algeria knew a rebuilding of a broad movement and a development experience emerging, However it has seen many crises in every stage of the construction whether in the poetical , cultural , social or economic challenges or all of these challenges combiend, this had been inverted negatively to activate the political development in Algeria.

the continuous deficit of the system and growing of the societal demands aimed to change had led to a disintegration of the link between the state and its citizens, and disrupt the balances that were prevalent, deepening crisis of political development and increase the economic crisis, therefore it had a negative impact on the political action and an obtacle to activate the political development and to embody the good governance, also a clear dereliction in the overall progress of the development process in general.

All these has made the search for effective means to address these obstacles an imperative task and study it in depth and trying to figure out the causes and the results that is caused by, prevented from falling into the errors and failling in the political development process and its aims therefore Algerian state needs to adopt a national strategy ensure the achievement of deep reforms In the political and economic structure and in its social and cultural construction according to a specific targets development plan taking into account the social environment and keep up with the political and economic developments, If it aims to overcome the various political crises which is suffered by the Algerian regime, a strategy aimed primarily to achieve political development that are central pillar to launch democratic reform as a national goal to build a system of good governance in Algeria .

مقدمة:

إن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق مشاريع الإصلاح السياسي، وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية التنمية السياسية مع محاولة تفسير المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية والتحديث السياسيين، وتفعيل قدرات النظام السياسي، وزيادة الانسجام والتكامل بينه وبين المجتمع.

من هذا المنطلق فإن مشكلات التنمية السياسية التي تواجهها الجزائر، ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تظهر فيه، بحيث يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط فهي مشكلات سلوكية وبنائية في آن واحد، فالتغيرات التي تطرأ على الأنظمة والأساليب لن تحل مشكلات التنمية إلا إذا صاحبتها تغييرات جذرية في المعتقدات وأنماط السلوك الاجتماعي والثقافي.

لذلك فإن محاولة تحديد طبيعة هذه المشكلات وكشف آلياتها، يعتبر خطوة ضرورية وحاسمة من أجل صياغة إستراتيجية جادة لمواجهتها والتصدي لأثارها، وفي هذا المجال يمكننا تناول هذه التحديات (الأزمات المعقدة) التي تقف وتؤخر تجربة التنمية السياسية في الجزائر حيث تفرغها عن مضمونها، من خلال تحليلها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: بعد سياسي، بعد اجتماعي ثقافي، بعد اقتصادي، لكي نستطيع الوصول إلى حقيقة الثغرات التي لا زالت تتخلل مسيرة التنمية السياسية في الجزائر، حتى يمكن تجاوزها في المستقبل للسير قدما نحو تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة.

وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى جملة المعوقات التي تقف أمام عملية التنمية السياسية في الجزائر، مع الوقوف على بعض الحلول لتقليل وتجاوز تلك القيود من خلال التساؤل حول طبيعة التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية السياسية في الجزائر؟، وأهم الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل عملية التنمية السياسية بما يضمن تحقيق التنمية الوطنية ؟.

لذلك فإن الأمر يتطلب دراسة هذه المداخلة وفقا للمحاور التالية :

أولا- المعوقـــات والتحديـــات السياســـة

ثانيا- المعـوقـــات الاجتماعيـــة والثقافيـــة

ثالثا- المعـوقـــات الاقتصاديـــة

رابعا- استراتيجيات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

- أولا: المعوقـــات والتحديـــات السياســـة :

تشير معطيات البيئة السياسية إلى وجود اختلال بيّن في هيكل السلطة وممارستها منذ الاستقلال، وقد نجم عن هذا الاختلال انغلاق النظام السياسي فانقطعت من خلاله الدولة عن المجتمع، وبالتالي تراكمت مسببات الأزمة التنموية الشاملة.

1- أزمـــــة الشرعيـــــة:

شكلت أزمة الشرعية الأزمة الأكثر خطورة منذ الاستقلال(1)، وضمن هذا الإطار يقول الكاتبان « جون لوكا وكلود فاتان «» أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية «(2)، التي تمثل مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والاقتصاد، وحتى في بناء مشروع المجتمع الذي حاولت النخبة أن تنجزه، ومع استمرار أزمة الشرعية أخفقت الإصلاحات وتفاقمت مشكلات عدم الاستقرار، واتسعت الفوارق والفجوات في المجتمع أي أن مأزق الدولة التسلطية أدى إلى التخلف والتبعية، ومن ثمة يمكن قراءة الآثار السلبية المترتبة على أزمة الحكم وارتباطاتها المباشرة بمختلف الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر، وإخفاق جل محاولاتها في الإصلاح والتنمية السياسية.(3)

ذلك أن الجزائر غداة استقلالها اعتمدت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم، وكان الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، وتشكل النظام بتحالف الجيش والحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) والجهاز البيروقراطي الحكومي نظاما ظل مغلقا وبعيدا عن المشاركة الشعبية، وأبقى إرث النظام الأحادي على النزعة التسلطية بعد إقرار الإصلاحات السياسية عام 1989، وهي تسلطية بثوب ديمقراطي(4)، بالرغم من أن مختلف الدساتير الجزائرية أكدت مبدأ السيادة الشعبية واعتبارها مصدرا لكل مشروعية.

حتى أن نهج التعددية والإصلاحات السياسية والدستورية التي أقدم عليها النظام السياسي الجزائري، لم تسعفه في تغيير طبيعته القائمة على احتكار مصادر القوة والسلطة، وهنا تفقد التعددية مضمونها السليم المتمثل في تقوية الترابط والتفاعل بين النظام السياسي والشعب، الأمر الذي ينعكس على طبيعة النظام السياسي و قدرته على ضبط التغيرات الحاصلة في الواقع السياسي الجزائري، وهو حال سيجعل من النظام مستخدما للقوة والعنف والإقصاء ضد المعارضة الوطنية، ما يعني مناهضة أي اتجاه يحاول النيل من شرعية النظام القائم أو التغيير في طبيعته التي يدعمها الجيش ويحافظ عليها.(5)

ومن أهم أسباب ظهور أزمة الشرعية كذلك ما يرتبط بإخفاق الدولة في مجالات تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تعثرها في أن تكون (وعاء لسياسة وطنية، أو تعكس المصالح الوطنية العامة، فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنية، مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون).(6)

2- أزمـــة المشـاركـــة السيـــاسيـــــة :

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، و تشكل عائقا أمام عملية التنمية السياسية، ومن مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، الناتج عن إيمان الناخبين بعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن إرادتهم.

تمثلت هذه الأزمة في عجز المؤسسات والهياكل السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية كأساس لأية علاقة صحية ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة Mobilization منه إلى المشاركة قائمة على مبدأ « انضمام- مشاركة «، أي مشاركة يسبقها انضمام لخيارات سياسية تقرر بعيدا عن أية مساهمة، في ظل غياب لأدنى مشاركة فعلية متبوعة بمعارضة.(7)

لذا تبرز أزمة مشاركة سياسية لا تختلف عن تلك التي سادت عهد الحزب الواحد، الذي تميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون السياسية الوطنية والمحلية، ما أدى إلى غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة، وكذا فقدان حق التصويت على مضمونه كصورة للمشاركة المباشرة، حيث كان التصويت في الانتخابات مجرد إجراء شكلي لتحديد الفائز في تلك العمليات الانتخابية، فهو أداة لتزكية المرشح لا أكثر وهو ما يعرف بالمشاركة التابعة، ما أفقد المواطن فرصة التعبير وممارسة الرقابة الشعبية خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، حيث أن هذه القرارات كثيرا ما ارتبطت أساسا بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ وجماعات المصالح على حساب خدمة المصلحة العامة، وأدى تغييب دور الأفراد والمؤسسات الدستورية إلى الأحادية في صياغة واتخاذ القرار.

هذه التجربة السلبية تركت بصماتها على الممارسة السياسية في عهد الانفتاح الديمقراطـــي، إذ بقيت المشاركة عديمة الفعالية حتى مع تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية(8)، حيث نجد انحصار المشاركة السياسية التي أصبحت موسمية وظرفية ترتبط فقط بالمواعيد الانتخابية، واتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تُعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام شعبي بما يجري في المجتمع السياسي، بل واستفحل الأمر إلى درجة بروز ظاهرة المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرى تنظيمها في 30 ماي 2002 مثلا (٪46.09

)، أي أن أكثر من نصف المنتخبين المسجلين امتنعوا عن التصويت، كما لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 (35.65٪)، فمن مجموع 18 مليون و 760 ألف ناخب لم يصوت سوى 06 مليون و 687 ألف، وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 05 مليون و 726 ألف أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات، هذا ما يبين أن فئة عريضة من المواطنين لم تقتنـــــــــع لا بالانتخابات ولا بالمرشحين، وبالتالي فقدت عملية الانتخابات دورها في التعبير والمحاسبة.

3- غيـــاب مؤسســـات المجتمـــع المـدنـــي :

لم يعد بالإمكان أن نتحدث عن جدوى إحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي أو تنموي، دون العودة إلى تكوينات مؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد ارتباط وثيق بين نمو وتطور المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية، واعتماد كل منهما على الأخر كسبب ونتيجة.

لكن ما يلاحظ على النشاط الجمعوي في الجزائر أنه يعاني من معوقات عديدة تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغييرات اللازمة في البيئة (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، نتيجة السياسة المنتهجة من طرف السلطة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني، والتي تتسم بالارتجالية و المناسباتية فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم من خلالها على إشراك كل المؤسسات بما في ذلك الجمعيات في تسيير الشؤون المحلية وبطريقة منهجية، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة وكلها جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية ونزعات الأشخاص الفاعلة بتحركاته الفعلية تساهم في عملية لجم المجتمع المدني وتعطيله.(9)

وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني تعاني العديد من المشاكل والعثرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

* إن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري في حد ذاتها تتنكر لدور المجتمع المدني وتدفع بالسلطة دوما إلى التشكيك في بعض أنشطته، ويظهر ذلك من خلال وضع تنظيم مشدد له لإمكان لجمه والسيطرة عليه و إبعاده من أن يكون مصدر تهديد لنظام الحكم.
* عدم تفاعلها مع محيطها الداخلي ومثيلاتها في العالم، بالإضافة إلى تقاعس مؤسسات المجتمع المدني عن التنسيق فيما بينها، والسعي لتقوية المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن استقلال العمل الأهلي، في مواجهة تسلط الدولة واحتكار النخبة الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ولصناعة القرارات والقوانين.

* ضعف التنظيم وغياب الاحترافية لدى النشطين في تنظيمات المجتمع المدني، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المشكلات والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.(10)
* إن الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني تعد من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وبالتالي فإن قلة الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعد من أهم أسباب ضعفها.
* عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة، وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.

وعليه كان هناك غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة رغم وجودها الشكلي، فاقتصرت مشاركة هؤلاء فقط على ممارسة حقهم في عضوية تلك التنظيمات دون المشاركة الفعلية في صنع القرار وتوجيهه، وبالتالي يتبين ضعف دور المجتمع المدني (بنيويا ووظيفيا) في التنمية السياسية بالجزائر، بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها، من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والإدارية والمالية عليها مما يحد من فعاليتها واستقلاليتها، كما أن منظمات المجتمع المدني لم تتصف بالمرونة اللازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي، بل على العكس من ذلك يتميز ب « الجمود المؤسسي «، أي انحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة

تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته ولم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير- كما يجب – عن المصالح والأغراض المنوطة وصياغة سياسات تتفق مع هذه الأغراض.(11)

4- غيـــاب الاستقـــرار السياســي:

إن المتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، يلاحظ أن النظام السياسي الجزائري تميز في العديد من المرات بعدم الاستقرار، سواء في الأبنية الحكومية أو في العلاقات السياسية والاجتماعية هذا ما يؤثر سلبا على مسار التنمية السياسية وتجسيد حكم راشد فيها.

ويظهر اللا استقرار السياسي في عدة مستويات، كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وفي التغييرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم استقرار السلوك السياسي حيث انتشار العنف بشتى أنواعه وأشكاله.

ثانيا- المعوقـــات الاجتماعيـــة والثقافيـــة:

هناك الكثير من المعوقات المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والقيم الثقافية التي تشكل حاجزا في تحقيق فاعلية التنمية السياسية، ناتجة عن اعتبارات بيئية واجتماعية وللتقاليد السائدة مما يعرض قرارات التنمية السياسية للابتعاد عن مسارها الصحيح، بالإضافة إلى ضعف وعي المواطنين وضعف الاتجاهات الثقافية للمجتمع، إلى جانب عدم الاعتراف بالمشكلات وإخفاء الأخطاء أمام الرأي العام وهذا خوفا من السمعة السيئة، ويعتبر هذا الفشل بالطبع عاملا سلبيا في وجه خطط واستراتيجيات التنمية السياسية(12).

ولعل أهم ما يميز هذا الجانب كذلك هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالإتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، ويبدو ذلك بوضوح أكبر مـــن خلال تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية خدمة للتنمية الوطنية.(13)

وهذا ما يمكن التحقق منه من خلال استعراض بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية:

-1 أزمـــة الهـــويـــة:

فقد كانت من أهم أسباب عدم الاستقرار في الجزائر حيث أن أسبابها تاريخية ميّزها التنوع الثقافي، فإلى جانب الثقافة واللغة الأمازيغية الأصلية للجزائر والثقافة العربية الوافدة مع الفتح الإسلامي، ترسخت الثقافة الفرنسية وأصبحت تستخدم في العديد من أوجه الحياة، هذا التنوع أصبح يشكل أزمة للهوية عندما استخدمته التيارات المتصارعة على الحكم لإقصاء بعضها.(14)

كل ذلك أدى لزيادة التهميش الاجتماعي وعجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال وامتصاص التطورات الاجتماعية والتعبير عنها، والنتيجة بروز ظاهرة الاغتراب و نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي سواء كانت سلفية دينية، أو اتخذت من الخصوصية الثقافية (الأمازيغية) ملجأ من هذا النظام الذي تشعر بالاغتراب عنه، من ثمة تصبح الأزمة هي سباق بين النظام السياسي- إذا توفرت له الإرادة- وبين التطورات والتغيرات الاجتماعية: من يلحق بالأخر ويحتويه ؟.(15)

وإذا كانت أزمة التنمية السياسية في الجزائر في جانب منها أزمة صراع على هوية الدولة والمجتمع، فإن أسبابها تكمن في البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل أهم ما يميز

هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، وفي هذا الصدد يقول سمير أمين « إن الخطاب ذا المنحى الثقافي في عصرنا يصاحب انتكاسات سياسية ظاهرة، كما يصاحب التخلي عن الرؤى العالمية المرمى، والانضواء المجتمعي، بل يصاحب أحيانا الرؤى الظلامية ليس إلا «.(16)

إن أبرز ما يُعبر عن هذه الأزمة في الجزائر هي مشكلة الهوية الأمازيغية والتي عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسية تطالب بحقوق البربر الثقافية والسياسية، أدت بها إلى الانخراط في أحداث عنف خاصة في منطقة القبائل من خلال حركة الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان المنطقة مثل ما حدث في أفريل 2001، وكذلك المواجهات الطائفية أو المذهبية التي تشهدها منطقة غرداية بين العرب المالكيين والميزابيين الإباضيين منذ نهاية سنة 2013 وما تزال مستمرة، وهي أزمات يُخشى من ورائها تعميق نطاق الاختلاف والانقسام حول الهوية الجزائرية، وبالتالي فإن التوصل إلى التوافق حول الهوية الثقافية وتعبيراتها السياسية في المجتمع هو نقطة الانطلاق لبناء الأمة ونضوج المجتمع سياسيا.

2- مشكلـــة العـــدالة التوزيعيـــــة :

ترتبط هذه الأزمة بوجود خلل في النظام السياسي يتخذ شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية، وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لها، وتظهر أزمة التوزيع من خلال وجود تفاوت في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وفي الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الوطن.(17)

طُرحت هذه الأزمة في الجزائر خاصة مع تقييد الأوضاع العامة في البلاد وظهور الأزمة الاقتصادية، وبعد نشوب صراع بين السلطة والمجتمع أسفر عن تعطيل النمو السياسي والاقتصادي محدثا آثارا اجتماعية بالدرجة الأولى، فقد برزت البطالة بشكل مخيف، وارتفعت الأسعار وانخفضت القدرة الشرائية، وظهر تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي، رافقه ظهور الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية.(18)

يُضاف إلى ذلك تزايد مظاهر عدم التكامل القطري، فما زالت المناطق الساحلية والشمالية تحظى باهتمام الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، هذا ما يؤدي إلى استمرار فقدان الإجماع حول المصلحة الوطنية العامة، ومن ثمة فقد نتج من سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع، انتشار ظاهرة الاغتراب في المجتمع حيث لم يعد له اهتمام بالتوجهات الحكومية (المقاطعة الواسعة في الانتخابات مثلا ، واللجوء إلى العنف وأعمال الشغب، مثل الاحتجاجات التي اندلعت في حاسي مسعود، تقرت، ورقلة وغيرها من مناطق الجنوب نهاية سنة 2014، مطالبين النظام السياسي بتوزيع عادل للثروات وفتح

مناصب شغل لأبناء المنطقة وهو ما يُعبر عن حالة عدم الثقة في الدولة والقيادة السياسية أو في مؤسساتها التمثيلية، لاقتناع الفرد الجزائري بأن النخبة السياسية بشكل عام لا تسعى إلا لخدمة مصالحها الخاصة.(19)

-3 غياب التناغم والانسجام بين برامج التنمية وحاجات المجتمع الأساسية :

تشير هذه القضية إلى عدم التناغم والانسجام لبرامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، نظرا لغياب التخطيط الجيد للمشروعات التنموية بما يتماشى مع الحالة المستهدفة، وإغفال وضع الأولويات اللازمة يؤدي إلى الهوة بين أفراد المجتمع مما يؤثر سلبا على مشاريعها التنموية.(20)

إن العجز الذي عرفه مشروع التنمية في الجزائر مرتبط بالفشل في تحقيق النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظائفها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى، نظرا إلى عمق التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري بشكل سريع ما يؤدي إلى إعاقة مسار التنمية بصفة عامة.(21)

بالموازاة مع ذلك هناك خنق للحريات الفردية والعامة وتضييق على حرية التفكير والتعبير وهيمنة إيديولوجيا شعبوية فرضت قوالب جاهزة مانعة لكل مبادرة مبدعة، وترتب عن ذلك اتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة وأجهزتها لكل مصداقية لدى شرائح عريضة من المجتمع، و قد كانت طبيعة المجتمع الانقسامية من بين العوامل المساعدة على ذلك، بفعل سيطرة بنى تقليدية قديمة على علاقات شخصية كالقرابة، الجهوية والمحسوبية، الشيء الذي حال دون تكوين ثقافة سياسية عصرية وتبلور ممارسات رشيدة، وساهم في منع بروز نخب سياسية وفكرية متمرسة على المنافسة السياسية الخاضعة لقواعد وضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة و المجتمع، وليست المصالح الفردية أو الفئوية الضيقة الأفق.(22)

ثالثا- المعوقـات الاقتصاديـة :

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة التي تعانيها التنمية السياسية بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره بعدا أساسيا لها، حيث تعتبر المعضلة الاقتصادية عامل سلبي وغير مشجع لإيجاد تنمية سياسية فعالة في الجزائر، فتغيير مسار أسس التنمية منذ حوادث 5 أكتوبر 1988 إلى اليوم، من الأحادية والاقتصاد المخطط وما يتضمنه من قواعد وإجراءات، إلى التعديدية الحزبية واقتصاد السوق و ما يجب أن يصاحبهما من تغييرات في القيم والأساليب والسلوك، كل هذا التغيير والتحول يتمحور حول الإستراتيجية الجديدة

للتنمية وإعادة تأسيس لدور الدولة، وهذا ما جاء نتيجة لأوضاع سلبية أدت إلى حدوث أزمات ومشكلات لم تستطع السياسة التنموية المعتمدة والموجهة من الاستجابة لجملة المطالب المطروحة.

كما يلاحظ في بنية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هو هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الإستراتيجي، حيث تمثل المحروقات ما يعادل 96 ٪ من إجمالي الصادرات(23)، مما يشكل خطرا في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار البترول وهو ما حدث بالفعل بعد الهبوط الكبير والحاد لأسعار النفط في الآونة الأخيرة (نهاية سنة 2014 وإلى اليوم)، حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تقشفية في جل القطاعات خوفا من حدوث أزمة اقتصادية، باعتبار أن الجزائر لم تستغل فرصة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط طيلة السنوات العشر الأخيرة ببناء مشاريع تنموية تقلص من اعتمادها الكلي على المداخيل النفطية، « فالإشكالية الأولى التي تواجهها التنمية في الجزائر هي التنسيق بين القطاعات الرئيسية، الصناعة، الفلاحة، وطرق توظيف التكنولوجيا الحديثة «(24)، وبالتالي فإن غياب هذا التنسيق وتفضيل قطاع على آخر دون حساب لنتائج عدم التوازن هذا، جعل الجزائر وبعد سنوات من انطلاق نموذجها التنموي من أكثر الدول تبعية للخارج وخاصة في مجال المواد الغذائية.

إن مختلف السياسات والبرامج التنموية التي رسمتها السلطات العمومية وبالرغم مما حققته من إصلاحات هيكلية ومالية، إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى عمق الإصلاحات الحقيقية بأبعادها الاجتماعية والثقافية، خاصة ولم يتم بعد الإقلاع التنموي بالرغم من توافر أرضية مالية مربحة، فلا يزال الوضع على حاله حيث يرى الملاحظون أن مخطط الإنعاش الاقتصادي لم يحقق النتائج المرجوة، ولم يفصل في الإجراءات المتعلقة بخصخصة هـذه المؤسسات، و مازالت مؤسسات الاقتصاد تعاني من مشاكل لا حصر لها نتيجة غياب الإستراتيجية الكبرى التي من شأنها أن تولد النمو وتخلق القيمة المضافة، فكان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري.

وبالتالي يتضح لنا أن التنمية السياسية في الجزائر تعاني من مشكلات نوعية كثيرة متداخلة ذات تأثيرات عديدة، وحلها يحتاج إلى جهود كبيرة وخطوات جريئة ومشاركة فعالة من جميع الفئات والأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتنفيذها وعن واضعي الأهداف ومحققيها، مشاركة تبدأ بالتنسيق بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة بشكل عام، وبين أهداف القوى العاملة الشخصية وأهداف النظام بشكل خاص، بحيث يكون تحقيق أي هدف هو وسيلة أو خطوة هامة لتحقيق الهدف الأخر، وتحقيق أهداف كل منها يخدم عملية التنمية و يفعلها.

رابعا-استراتيجيات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر:

فمن واقع المشكلات والمعوقات ومتطلبات التنمية الشاملة في الجزائر، نرى أن عملية التنمية تحتاج إلى إستراتيجية شاملة في التنمية السياسية، تُبنى على نظام المشاركة في صناعة القرار وتنفيذه، وبناء هيكل جديد للمؤسسات السياسية أكثر فعالية وجيل جديد من القادة المتميزين، إستراتيجية تقوم على سياسة وضع أطراف النظام لأهدافهم وتحديدهم لأدوارهم باختيارهم وبما يخدم الأهداف العامة والخاصة.

فما هي إذا الاستراتيجيات المناسبة لعلاج تلك الاختلالات وبالتالي تحقيق وتفعيل التنمية السياسية المنشودة ؟.

*بناء التكامل الوطني وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة باحترام التعدد والاختلاف، والتوازن في إطار قانوني دستوري يؤكد المساواة التامة في المواطنة.

* تبني مشروع وطني لتنمية الحياة السياسية يستند أساسا إلى قرار وطني، بتطوير وتفعيل مسيرة التجربة الديمقراطية والتوجه لبناء علاقات وطنية بين مختلف أطراف المعادلة السياسية، مبنية على مبادئ المشاركة والتعددية وحرية الرأي والاختلاف، وعلى ضوابط تفعيل الدستور والالتزام بالقانون واحترام الثوابت الوطنية، كأساس لا يتعارض مع أي موقف سياسي وفكري من القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

* تقوية الدولة الوطنية وتفعيل نظامها وترشيد أدائها، بواسطة إقامة مؤسسات ومرافق الدولة الدستورية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان حسن تنظيمها وسيرها بكفاءة وفاعلية، والعمل المنظم والشامل على تطويرها وترشيدها باستمرار، وتكييفها المتجدد مع المتغيرات والمعطيات المختلفة الوطنية والإقليمية والعالمية.

*احترام فعلي للصلاحيات النظرية الممنوحة دستوريا للمؤسسات السياسية المختلفة في مجال صنع القرار وتنفيذه.

*تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والاجتماعية، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

* ترشيد الإصلاح الاقتصادي بتثبيت أركانه المستندة إلى الشفافية والمحاسبة وإتاحة المعلومات والقابلية للمساءلة والقدرة عليها، بما يساعد على ترشيد التعامل مع الموارد الأساسية سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة، وأيضا بما يساعد على حصار الفساد وتقليص مساحته.

*تطوير الجهاز الحكومي والعمل على تنسيقه لرسم أو إدارة عملية التنمية بمحتوياتها المختلفة على مستوى الدولة، والعمل على إنجاز مشاريع للتنمية الاقتصادية والبشرية

معا، مع تفعيل دور الرقابة الحكومية على أداء الأجهزة العامة والخاصة وبما يتماشى مع مصالح المجتمع.(25)

*هناك ضرورة لتحديد دقيق لدور الدولة خلال عملية الإصلاح الاقتصادي بجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي وموفرة للبيئة الملائمة للقطاعين العام والخاص، في المجالات التي تتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، « فتحقيق التنمية المنشودة يتطلب عدم التقليل من أهمية القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص كشريك في التنمية «.

*إنعاش المناخ الديمقراطي والحرص على بناء ديمقراطية فعلية تمكن من حرية التعبير والرأي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماهيرية، لأن كل تنمية اقتصادية تتطلب مناخ ديموقراطي ملائم يكبح تسلط القوى المتمركزة في السلطة، ويكشف تلاعباتها التي تحاك في غالب الأحيان على حساب الشعب.

*ضرورة استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتخفيف المقاومة للتغيير، ويعتبر نمو الدخل وتحسين الإدارة وتقديم الخدمات العامة بصورة أفضل، عناصر حاسمة في بناء بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية، لتحقيق استدامة النمو والالتحام الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، ويمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق حوار تتسع قاعدته حول أهداف التنمية الإستراتيجية والشفافية في عملية اتخاذ القرارات وتعميق العملية الديموقراطية، فمن شأن هذا الحوار أن يعزز جهود الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي الخاص الذي يعيقه عدم الاستقرار السياسي والعراقيل الإدارية.

* التركيز على تكوين الإنسان لأن الرأسمال البشري هو العمود الفقري لكل تنمية بحيث يكون الإنسان هو وسيلة وغاية كل تنمية مرتقبة، حتى نتجنب المشاكل التي وقعت في العشرية الأخيرة والتي كانت بمثابة تدمير ذاتي للشعب الجزائري.

*يتطلب تحقيق التنمية الوطنية السليمة الشاملة الاعتماد على الذات ومشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ أن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤولية والأعباء المترتبة عنها، لأن مشاركتهم في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها، تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، عدا عن أنها تؤدي إلى تعميم فوائد التنمية على شرائح المجتمع كافة من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية، وبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول الأفراد بالالتزام الصادق بقبول أهداف التنمية.

- الخاتمة :

وبالتالي نخلص من عرضنا لمشكلات التنمية السياسية في الجزائر بأنها مشكلات نوعية كثيرة متداخلة ذات تأثيرات عديدة، فالوضع المتأزم الذي يميز النظام السياسي الجزائري وكثرة العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان لها الأثر السلبي على العمل السياسي وعائقا أمام تفعيل التنمية السياسية وتجسيد الحكم الراشد ، وقصورا واضحا في سير العملية التنموية الشاملة بشكل عام.

من هذا المنطلق فإن الدولة الجزائرية بحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية المؤسسية ومنظومتها التشريعية القانونية وبنائها الاجتماعي الثقافي، إذا ما أرادت تجاوز مختلف الأزمات السياسية التي بات النظام الجزائري يعانيها، إستراتيجية تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية السياسية التي تعتبر ركيزة محورية لإطلاق قاطرة الإصلاح التنموي في الجزائر.

المراجع :

1-Mahmoud Manshipouri, Democratization, liberalization and Human Rights in the third world, London: Reinen publishers INC,1995, p 578.

2- صالح بلحاج، " المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكا وجون كلود فاتان "، رسالة ماجستير، معهد الترجمة: جامعة الجزائر، 1988، ص 20-22.

3- محمد حليم ليمام، ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. ، ص 24.

4- نفس المرجع ،ص 125-126.

5- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 ، ص 148.

6- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 ، ص 101.

7- Jocelyne Cesari, « L'Etat Algérien Protagoniste de la crise »,In Peuple Méditerranéens, L'Algérie en Contrechamps , N° 70-71,Janvier, Juin1995, p189.

8- محمد حليم ليمام، المرجع السابق ، ص 139.

9- هشام عبد الكريم، «المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر1989-1999 »، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006. ، ص 161.

10- بن يمينة شايب الذراع، وضعية المؤسسات الديمقراطية المقامة وأثرها على عملية التحول

الديمقراطي في الجزائر "، في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، أعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر2012،3، ص 190.
11- هشام عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 161.
12- رعد حسن الصرن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الرضا للنشر، 2002، ص40.
13- عنصر العياشي،» سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر»، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص 227.
14- عبد السميع بوساحية، ،» التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن: 1989-2005 دراسة مقارنة «، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006. ص 35.
15- عز الدين شكري، ،» عملية التحول لتعدد الأحزاب»، مجلة السياسة الدولية، العدد 98، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، أكتوبر، 1989، ص 155.
16- خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 157.
17- محمد حليم ليمام، المرجع السابق ، ص 106.
18- نفس المرجع، ص 161.
19- نفس المرجع، ص 32.
20- مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية ، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993، ص146.
21- عنصر العياشي،» سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر»،المرجع السابق، ص228.
22- عنصر العياشي،» التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات «، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: عصر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: ، تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996، ص 08.
23- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص 218.
24-عبد العالي دبلة ، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص50.
25- شعبان فرج،،» الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000-2010»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص364.

دار التل للطباعة

رقم الإيداع: 2014–4343

ISSN 2437-0436 ر.د.م.د